أوسكار لانجه

مسائل الاقتصاد السياسي للاشتراكية

المكتبة التقدمية

دار الحقيقة - بيروت

مسائل
الاقتصاد السياسي للاشتراكية

مسائل
الاقتصاد السياسي للاشتراكية

باشراف:

اوسكار لانجه

نقله إلى العربية

أحمد فؤاد بلبع

دار الحقيقة للطباعة والنشر

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى ١٩٧٢م

الطبعة الثانية ١٩٨٢م

١ - الاقتصاد السياسي للاشتراكية

اوسكار لانجه

وجه ماركس وانجلز ، مؤسسا الاشتراكية العلمية ، جل اهتمامهما الى تحليل الاقتصاد الراسمالي ، وكانت ملاحظاتهما حول الاقتصاد الاشتراكي قليلة وشديدة التعميم . اذ كانا يرفضان من حيث المبدأ ولوج هذه القضية بتفصيل كبير مخافة أن يكونا أكثر قربا الى اليوطوبيا منهما الى العلوم . أضف الى ذلك أن الحركة الاشتراكية الكبرى في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد نذرت بدورها كل مساهماتها العلمية لتحليل الرأسمالية ، ولو ان ببل وكاوتسكي قد بذلا بعض المحاولات للنظر الى الامور من زاوية المجتمع الاشتراكي .

بيد ان الموقف قد تغير بعد الحرب العالمية الاولى ، اذ انه تحت تأثير ثورة اكتوبر اصبحت مسألة البناء الاشتراكي قضية عملية . كما ان الثورات التي وقعت في وسط اوروبا ، في المانيا والنمسا ، قد اثارت مسألة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . ولذا كانت هناك في هذه الفترة بعض المؤلفات التي تتناول القضايا الاقتصادية للاشتراكية . وفي الاتحاد السوفياتي شرع لينين قبل كل شيء في معالجة قضايا الاقتصاد الاشتراكي ، التي لقيت ايضا قدراً من الاهتمام في اعمال بوخارين وبريوبرازنسكي وستروميلين وغيرهم . وقدمت الحركة الاشتراكية الديمقراطية في الوقت نفسه اعمالا لاوتوباور وكاوتسكي وغيرهما ، تناولت في حذر وتردد قضايا الاقتصاد الاشتراكي . وفي غضون هذه الفترة ظهرت ايضا مؤلفات كثيرة غير ماركسية ، كانت تسعى الى التدليل على استحالة قيام محاسبة اقتصادية سليمة في ظل الاشتراكية . وقدم ماكس فيبر وفون مايزسر وهايك حججا حاول الجانب الاشتراكي الرد عليها . وقد كنت أنا ضمن من كتبوا في هذا الموضوع ، وفي انكلترا كان هناك أبا ليرنر ، هـ. د. ديكنسون ، وموريس دب .

---

* محاضرة ألقيت في ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ ، فيمعهد «السياسات والاقتصاديات العالمية»، ببلغراد .

وفي هذه الاثناء اصبحت الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي نظاما ساريا قادرا على البقاء . وبرغم انها وفرت خبرات جديدة ، فانها لم تقدم لفترة من الوقت الا بضعة تعميمات نظرية ، مثل كتابات أوستروفيتيانوف . وقد ظهرت أول محاولة هامة لاستخلاص تعميم نظري من خبرات الاقتصاد السوفياتي في كتيب ستالين المشهور « **القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي** » ثم ظهرت محاولة أخرى بالمرجع المدرسي في الاقتصاد السياسي ، الذي نشرته مؤخرا أكاديمية العلوم السوفياتية . وفي هذه الاثناء كانت هناك خبرات اشتراكية اخرى تتراكم ، أولا في يوغوسلافيا ، ثم بعد ذلك في الصين وبولندا وغيرها من الديمقراطيات الشعبية الاخرى . ويمكن للمرء أن يستخلص أن الوقت ينضج في بطء بالنسبة لتقديم حساب تركيبي نظري عن مبادىء الاقتصاد الاشتراكي .

ومثل هذا العمل التركيبي لا يمكن الا ان يكون أوليا ومؤقتا . ولذا فان ما أزمع قوله هنا لايمثل الا وجهة نظري الشخصية . وتوجد بين الاقتصاديين البولنديين، على الرغم من المناقشات الحادة ، كثير من الآراء المتباينة ، وذلك أمر محتوم ما دامت القضية لا تزال في مراحلها الاولى . ونتيجة لذلك فان ما سأقدمه في هذا المقال انما هو وجهات نظري في اللحظة الراهنة ، وهي وجهات نظر يمكن أن تتعدل سواء نتيجة لمزيد من الدراسة من جانبي ، او بسبب تطورات عملية اخرى في الخبرة الحية للاقتصاد الاشتراكي .

وأساس المعالجة العلمية للاقتصاد السياسي للاشتراكية هو افتراض وجود قوانين اقتصادية موضوعية في الاقتصاد الاشتراكي . وسأبدأ عرضي بالقول بأن المجتمع الاشتراكي خاضع في المقام الاول للقوانين العامة للتطور الاشتراكي المصاغة في نظرية المادية التاريخية ، وخاضع ثانيا لقوانين اقتصادية خاصة .

وفيما يتعلق بسريان القوانين العامة للتطور الاشتراكي ، فقد كان هناك من ينكر في بعض الاحيان ان المجتمع الاشتراكي خاضع لقوانين المادية التاريخية . مثال ذلك أنه في بولندا كان عالم الاجتماع الماركسي الكبير كرزيويكي يعتقد ان هذه القوانين لا يمكن تطبيقها على مجتمع اشتراكي . والى جانب مثل هذا الانكار الرسمي الصريح ، كثيرا ما كان يوجد انكار ضمني . وكان هذا الانكار الضمني يحدث عن طريق انكار ان تطور المجتمع الاشتراكي يحدث من خلال مفعول التناقضات . وكان يعتقد بأن كل التناقضات الاجتماعية ، كل التناقضات في الحياة البشرية ، تختفي في المجتمع الاشتراكي .

ولا تنسجم وجهة النظر هذه قط مع النظرية الماركسية . فهي تعبر عن موقف مسيحي اسكاتولوجي (يؤمن بالاخرويات) ، لا عن موقف ماركسي — علمي . فالاشتراكية ليست تحقيق المثل الاعلى الديني لمملكة الرب ، وانما هي مرحلة جديدة لتطور المجتمع البشري ، مرحلة يمكن ، ويجب ، دراستها بأساليب التحليل الماركسي. وقد كان من أفضال ماوتسي — تونغ التنويه في تأكيد بحقيقة ان المجتمع الاشتراكي بدوره يتطور من خلال التناقضات .

وثمة تناقضان أساسيان يعدان ، استنادا الى نظرية المادية التاريخية ، القوة المحركة للتطور الاجتماعي ، هما : أولا ، التناقض بين تطور القوى الانتاجية والطابع

المقيد لعلاقات الانتاج ؛ ثانيا ، التناقض بين أسلوب الانتاج (او ما يسمى الاساس الاقتصادي للمجتمع) ، والبنيان العلوي الذي يشمل تنظيم وادارة الاقتصاد ، وللتنظيم السياسي ، والمواقف الاخلاقية والسيكولوجية ، والسمة المحافظة للعادات ، وهلم جرا . وتنشأ هذه التناقضات الاساسية ايضا من مجرى تطور المجتمع الاشتراكي . ومع ذلك فان الفرق الجوهري بين المجتمع الاشتراكي والمجتمع القائم على السيطرة الطبقية هو أنه في المجتمعات القائمة على السيطرة الطبقية تكون هذه التناقضات ـ وبخاصة التناقض بين تطور القوى الانتاجية والطابع المقيد لعلاقات الانتاج ـ مرتبطة بالمصلحة الطبقية ، وتتخذ شكل الصراع الطبقي . ولا يحدث ذلك في مجتمع اشتراكي . ولذلك فاننا نتحدث عادة عن هذه التناقضات في ظل الاشتراكية بوصفها تناقضات غير منطوية على الصراع .

ولكن ذلك لا يعني أن النزاعات الاجتماعية لا يمكن ان تتطور في المجتمعات ،اذ أنه بالاضافة الى الطبقات الاجتماعية ، توجد شرائح اجتماعية . والفرق بين الطبقة الاجتماعية والشريحة الاجتماعية هو أنه بينما تقوم الطبقات الاجتماعية على علاقات الانتاج ، فان الشرائح يوجد أساسها في الشكل الخاص للبنيان العلوي للمجتمع . ولنضرب مثالا لذلك : في المجتمع الرأسمالي يكوّن الرأسماليون طبقة ، ولكن رجال البنوك والتجار والمحامين والكهنة وموظفي الحكومة يشكلون شرائح اجتماعية. ويكون الاساس الاقتصادي لهؤلاء الاخيرين في تنظيم البنيان العلوي ، وليس في علاقات الانتاج . ومن زاوية مصدر الدخل الذي يحصلون عليه ، فان « الطبقات » تحصل على الدخل من خلال عملية التوزيع الاولي للدخل ، مثل الاجور وفائض القيمة ،على حين أن « الشرائح الاجتماعية » تستخلص دخلها من التوزيع الثانوي . مثال ذلك أن موظفي الحكومة يحصلون على دخلهم من الضرائب ، والكهنة يحصلون عليه من الهبات، والتجار ورجال البنوك من ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يستخدم لمكافأة الانشطة غير الانتاجية (ولو أنها في الاطار الرأسمالي تكون أنشطة ضرورية) .

ولذا فانه توجد في كل المجتمعات شرائح اجتماعية . ويترتب على ذلك ان التناقضات التي يمكن ان تنشأ في تطور المجتمع الاشتراكي بين متطلبات الاساس الاقتصادي وأبنية علوية عتيقة (مثل أساليب ادارة الاقتصاد القومي ، والابنية السياسية ، وهلم جرا) يمكن ايضا ان تثير من جانب المصالح الثابتة لشرائح معينة معارضة تجعل التغيير أمرا صعبا . ولا يتطلب التغلب على هذه العقبات تغيرا أساسيا في علاقات الانتاج ، أي لا يتطلب ثورة اجتماعية ، ولو أنه يمكن ان يؤدي الى كل أنواع الاحتكاك في البنيان العلوي في خلال فترة تحويل البنيان العلوي ومواءمته مع المتطلبات الجديدة للاساس الاقتصادي .

ويمكن أن نقول الكثير عن سريان قوانين المادية التاريخية في مجتمع اشتراكي. ولا أود في ان اطيل في معالجة الآفاق الاخرى لما يحدث للشرائح الاجتماعية في غضون مرحلة الانتقال الى الشيوعية . اذ لا يمكن أن يقال شيء في الوقت الراهن يتعلق بهذه المرحلة دون التخلي عن المنهج العلمي ، ما دامت الحقائق التجريبية المتعلقة بالموضوع لم توجد بعد .

وتتعلق القضية الثانية بسريان القوانين الاقتصادية في المجتمع الاشتراكي .

وقد كان بعض الاقتصاديين الماركسيين يحمل وجهة النظر القائلة بأنه لا توجد قوانين اقتصادية تسري في مجتمع آشتراكي ، وبأن الاقتصاد السياسي يفقد دوره كعلم بانتهاء الرأسمالية . وكانت روزا لوكسمبرج أبرز دعاة وجهة النظر هذه ، فهي التي صاغت من الناحية الفعلية العبارة الشهيرة القائلة بأن الثورة البروليتارية تعد آخر انجاز للاقتصاد السياسي بوصفه علما . والارجح ان الآخرين الذين دافعوا عن وجهة النظر نفسها ، وبخاصة في السنوات الاولى لقيام الاتحاد السوفياتي ، كانوا متأثرين بروزا لوكسمبرج . وقد أتخذ بوخارين ومدرسته ، من الناحية الجوهرية، وجهة النظر نفسها ، وقالوا بأن الاقتصاد السياسي علم للرأسمالية ، وينتهي عندما ينتهي النظام الرأسمالي . ولا يقتصر الامر على ان هذه النظرية تتناقض مع وجهات نظر ماركس وانجلز ولينين : فخبرة الاقتصاديات الاشتراكية القائمة قد أوضحت أن القوانين الاقتصادية تسري بالفعل في داخلها .

وقد كان هناك عند فترة معينة من قيام الاتحاد السوفياتي اتجاه أسماه الاقتصاديون السوفيات فيما بعد « الارادية » ، ولو أن وجهة النظر المعبرة عن هذا الاتجاه لم تكن تظهر دائما بوضوح وصراحة . وقد كانت « الارادية »تنكر انالقوانين الاقتصادية تسري في ظل الاشتراكية ، وتقدم الافتراض القائل بأن المتحكمين في السياسة الاقتصادية للدولة الاشتراكية يستطيعون أن يفعلوا ما يشاؤون . ان اصرار ستالين القوي في آخر كتاب له، **القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي**، على الوجود المستمر للقوانين الاقتصادية الموضوعية دليل مؤثر على أن مثل هذه القوانين توجد ، ولا يمكن اغفالها .

ويكمن الفرق الجوهري في سريان القوانين الاقتصادية في المجتمع الاشتراكي في أنها لا تسري هناك وكأنها من قوى الطبيعة . فالمجتمع المنظم يشكل بطريقة واعية هادفة الظروف التي تحدد سريانها . وهكذا يمكن جعل القوانين الاقتصادية تسري وفقا لارادة الانسان ، تماما كما يستفيد الانسان عن طريق التكنولوجيا الحديثة من قوانين الطبيعة ويجعلها تسري وفقا لارادته . وكانت تلك هي الفكرة الشهيرة التي عبر عنها انجلز ، الذي تحدث عن مقدرة المجتمع على التحكم بطريقة واعية في القوانين التي تحدد سيره هو،ودعا ذلك « الطفرة من مملكة الضرورة الى مملكة

وفيما يتعلق بالقوانين الاقتصادية التي تسري في المجتمع الاشتراكي ، أعتقد انه باستطاعتنا تمييز اربعة انماط من مثل هذه القوانين ، وفقا لعلاقتها بأسلوب الانتاج الاشتراكي .

ففي المقام الاول توجد قوانين تعد أبدية بمعنى انها تسري في كل نظام اجتماعي ـ اقتصادي . وتلك هي قوانين الانتاج وتكرار الانتاج . انها القوانين التي تتعلق بالقسمات العامة لتنظيم عملية العمل والتعاون وتقسيم العمل ، ودور العمل غير المباشر المتبلور في وسائل الانتاج ، والعمل المباشر (الحي) في عملية الانتاج . ثم هناك ايضا قوانين تكرار الانتاج المتعلقة باحلال وسائل الانتاج التي تستهلك في عملية الانتاج ، والقوانين التي تحكم تقسيم المنتج بين الاستهلاك والتراكم ، وقوانين التوازن في عملية تكرار الانتاج في مختلف فروع النشاط الاقتصادي . وتنطبق مثل هذه القوانين جميعا على أي اسلوب من اساليب الانتاج ، سواء أكان اشتراكيا ، ام

رأسماليا ، ام اقطاعيا ، أو اي اسلوب آخر . ففي اي مجتمع تقرر هـذه القوانـين موازنات تقنيه معينة بين الاشياء المادية . وهي توضح على سبيل المثال ان المرء لا يستطيع ان يحقق اي تراكم اذا كان يستهلك المنتج الصافي بأسره ، وأنـه لا يمكنه المحافظة على تكرار الانتاج اذا لم يقم باحلال وسائل الانتاج التي يستهلكها ، وأنه اذا أراد المرء أن ينتج مقدارا معينا من الصلب فانه يكون في حاجة الى مقدار معين مـن الفحم لهذا الغرض . ومثل هذه الموازنات بين الاشياء المادية يجب توفيرها فـي أي اقتصاد ، بصرف النظر عن النظام الاجتماعي ، اذ أنهـا تشـير الى سـير العمليات الانتاجية .

ويتضمن النمط الثاني القوانين التي تعد سمة نوعية لاسلوب الانتاج الاشتراكي، وبعبارة أخرى تلك القوانين التي تتحدد بعلاقات الانتاج الاشتراكية . فعلاقة الانتاج تحدد الحافز التي يحكم النشاط الاقتصادي البشري ، ما دامت ملكية وسائل الانتاج تحدد الاغراض التي ستستخدم من اجلها وسائل الانتاج . مثال ذلك ان الملكية فـي ظل الرأسمالية توجد من اجل تحقيق الربح لاصحابها ؛ وفي ظل الاشتراكية توجـد من اجل اشباع حاجات المجتمع . واعتقد ان المصطحات التي استخدمها ستالين في كتابه ، في حديثه عن القانون الاساسي الذي يشكل صلب كـل نظـام اقتصادي ، مصطلحات مفيدة الى حد ما . ولكن الفكرة نجدها عند ماركس ، ومفادها أننا عندما ندرس نظاما اجتماعيا ، يكون علينا ان نكتشف القانون الاساسي الذي ينظم النظـام كله ، وسنجد ان هذا القانون يتوقف على علاقات الانتاج القائمة . وفي ظل الرأسمالية يحدد القانون الاساسي ان الانتاج يكون من أجل الربح الخاص ؛ وفي ظل الاشتراكية يحدد أن الانتاج يكون من اجل اشباع الحاجة البشرية . وهكذا يوجد ، اولا وقبـل كل شيء ، هذا « القانون الاساسي » لكل أسلوب للانتاج ، الذي يحدد الغرض مـن استخدام وسائل الانتاج .

وبالاضافة الى الغرض الذي تستخدم وسائل الانتاج من أجله ، والذي تنظـم من أجله عملية الانتاج بأسرها ، فان علاقات الانتاج تحـدد أيضا اسلـوب التفاعـل الاجتماعي للانشطة البشرية : مثال ذلك ما اذا كان تفاعل الانشطـة البشرية يتخـذ شكل المنافسة ، أم الاحتكار ، ام التوجيه المخطط . وهـذه أيضا نتيجـة لاسلوب الانتاج ، وهنا تنتج علاقات الانتاج الاشتراكية بالفعل قوانين اقتصادية نوعية معينة .

وهكذا فان علاقات الانتاج الاشتراكية ، التي تتكون مـن الملكيـة الاجتماعيـة لوسائل الانتاج ، يكون لها نتيجتان . أولاهما أن الانتاج وكـل النشاط الاقتصادي يتمان من أجل اشباع احتياجات المجتمع . والنتيجة الثانية ان الاسلوب الاساسي للتفاعل الاجتماعي في النشاط الاقتصادي هو التخطيط ، الذي أعني به التوجيـه الواعي للعمليات الاقتصادية بوساطة مجتمع منظم . وانا لا اخوض هنا في اساليب التخطيط ، سواء أكان مركزيا أم غير مركزي أم غير ذلك ، بيد أن حقيقة أن وسـائـل الانتاج تكون ملكية اجتماعية تفيد ان العمليـة الاقتصادية الانتاجية بأسرهـا تكـون موجهة بطريقة واعية وهادفة بوساطة المجتمع الاشتراكي ، وهي بهذا المعنى تكـون عملية مخططة . وهذا هو السبب في ان القوانين الاقتصادية في مثل هـذا المجتمع لا تكون من فعل قوى الطبيعة ، وانما يكون سريانها موجها بطريقة واعية نحو تحقيق

الرفاهية الاجتماعية .

والى جانب هذه القوانين الاقتصادية العامة التي تسري في اي نظام اجتماعي، والقوانين التي تعد سمة نوعية لاسلوب أنتاج معين ، فانه توجد ايضا قوانين ذات طبيعة وسيطة . وهذه ليست قوانين عامة ، وانما قوانين نوعية لاكثر من أسلوب للانتاج . انها تسري في أساليب انتاج متعددة ، وتعبر عن قسمات مشتركة معينة لاساليب الانتاج هذه .وتلك هي القوانين الاقتصادية التي تعد نتيجة للانتاج السلعي، مثل قانون القيمة ؛ ولما كان الانتاج السلعي يتضمن في الممارسة المبادلة بالنقود ،فانه يجب ايضا ذكر القوانين الاولية لتداول النقود . ومن الناحية النظرية البحتة يجب ان نميز بين عملية تبادل السلع وتداول النقود ، بيد انه في الممارسة يكون الاثنان مرتبطين ببعضهما بعضا ارتباطا دائما . فالانتاج السلعي المتطور هو الانتاج الذي يحدث فيه التبادل بمساعدة النقود . وهكذا يمكن ان اضيف هنا القوانين الاولية لتداول النقود .

ان الانتاج السلعي يوجد بالفعل ــ وبالتالي يسري قانونا القيمة وتداول النقود ــ في المجتمعات السابقة للرأسمالية ، وان كان في نطاق مقيد.وفي ظل الرأسمالية يتخذ الانتاج كله شكل انتاج سلعي ، ويكون خاضعا لقوانين القيمة وقوانين تداول النقود . وفي المجتمع الاشتراكي يستمر قانون القيمة في السريان ، لان الانتاج يظل انتاجا سلعيا . والاسباب التي يكون الانتاج في المجتمع الاشتراكي من اجلها انتاجا سلعيا (وبالتالي خاضعا لقانون القيمة) هي وجود أعداد كبيرة من أصحاب المنتجات في المجتمع الاشتراكي . وتنشأ هذه الاعداد الكبيرة من اصحاب المنتجات من قسمتين من قسمات المجتمع الاشتراكي .وأولى هاتين القسمتين هي أن وجود أشكال مختلفة للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج يترتب عليه عدم وجود مجرد مالك واحد لوسائل الانتاج ؛ بل يوجد كثيرون . وثانيتهما ان اسلوب توزيع المنتج في مجتمع اشتراكي ينقل المنتجات المنتجة في عملية الانتاج الاشتراكي الى الملكية الخاصة للمستهلكين مباشرة .

والسبب في وجود أشكال مختلفة للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج سبب تاريخي . ففي البلاد الاشتراكية القائمة ، كما نعلم ، يمكن ان تكون وسائل الانتاج مملوكة اجتماعياً ، سواء كملكية للامة بأسرها أو كملكية للتعاونيات ، أو للبلديات ، أو الجمعيات والمؤسسات على أختلاف انواعها (مثال ذلك نقابات العمال) . وهكذا يتضح وجود أنماط مختلفة من التملك في ظل الملكية الاشتراكية . وتنشأ هذه الانماط المختلفة من الظروف المختلفة التي تم في ظلها الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وثمة فروق في البلاد المختلفة . وفي القرن التاسع عشر ، وعند بداية القرن العشرين ، كان كثيرون من الاشتراكيين يعتقدون أنه لا يمكن أن يوجد الا شكل واحد للملكية الاشتراكية (وهو الملكية القومية) ؛ يمكن في الامد الطويل (عندما تندمج دول اشتراكية قومية في اتحاد فيدرالي اشتراكي عالمي واحد) ان تندمج في ملكية اشتراكية أممية . وكان يعتقد ايضا ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية لا يمكن ان يحدث الامن خلال تجريد الطبقة الرأسمالية من ملكيتها (التي يمكن بهذه المناسبة ان يكون لديها

تركز عالٍ لرأس المال) بحيث يمكن ان تكون الثورة الاجتماعية عملاً بسيطاً وسهلاً الى حد ما .

وقد أوضحت الخبرة التاريخية ان أزمة النظام الرأسمالي قد حدثت في وقت مبكر بالنسبة لما كان متوقعاً ؛ اي قبل ان تكون لدى الرأسمالية امكانية تدمير أشكال الانتاج غير الرأسمالية ، وبخاصة الانتاج السلعي الصغير . وبسبب نشأة الامبريالية حدث انهيار الرأسمالية أول الامر في البلاد الاقل تطوراً . وتبدأ الاشتراكية في التطور اولا في تلك البلاد التي منعتها الامبريالية من التطور وفق الخطوط الرأسمالية التقليدية . وهكذا فبالاضافة الى تجريد الطبقة الرأسمالية من ملكيتها (مما يسفر عن نمط واحد من أنماط الملكية الاشتراكية ، هو الملكية القومية) يكون من الضروري تنظيم الملكية الاشتراكية على أساس الانتاج السلعي الصغير ؛ ومن ثم تكون الدلالة الكبيرة للشكل التعاوني للملكية الاشتراكية .

وفي بعض البلاد يكون باستطاعة الطبقة العاملة ان تسيطر على الحكم البلدي والمحلي ، قبل ان يكون باستطاعتها دحر سلطة الدولة . ويمكن ان يؤدي ذلك الى تطور الاشكال البلدية للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

ولا تستنفد هذه الامثلة كل الحالات الممكنة، بيد أنها تكفي لتوضيح ان الظروف التاريخية الخاصة التي في ظلها ينهار النظام الرأسمالي ، ويبدأ بناء المجتمع الاشتراكي ، أنما تحدد المجموعة المنوعة من أشكال الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج. وهذه الحقيقة (وكذلك حقيقة ان التوزيع في ظل الاشتراكية ينقل منتجات الانتاج الاشتراكي مباشرة الى الملكية الخاصة للمستهلكين) تدفع الانتاج الى أن تكون له طبيعة الانتاج السلعي . ولذا يسري قانون القيمة .

ويمكنني ان اضيف أن الشرط الثاني وحده شرط كافٍ . فحتى لو كان يوجد شكل واحد للملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ، وليكن الشكل القومي ، عندئذ فان حقيقة ان التوزيع ينقل المنتجات الى الملكية الفردية للمستهلكين يمكن أن تكون كافية لاعطاء الانتاج الاشتراكي طابع الانتاج السلعي ، ولجعل قانون القيمة يسري . ويكون تعدد انماط الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج سبباً آخر لذلك .

ان المنتجات تصبح سلعاً ، وتصبح خاضعة لمفعول قانون القيمة عندما يتغير أصحابها . ويحدث ذلك ، كما رأينا ، في ظل الاقتصاد الاشتراكي . بيد ان السؤال الذي يمكن أن يوجه هو : كيف يجب ان ننظر الى المنتجات التي « تتم مبادلتها » بين وحدات القطاع المؤمم من الاقتصاد ؟ لو أنه تمت مبادلتها بين التعاونيات ، فانها تنتقل بطبيعة الحال من مالك الى آخر . بيد ان وسائل الانتاج التي تنتقل من وحدة في القطاع القومي الى وحدة أخرى فيه لا تغير اصحابها . وانا أدعو امثال هذه المنتجات اشباه السلع . ويسري قانون القيمة هنا سرياناً غير مباشر عن طريق الاستنزال . ولما كانت المنتجات النهائية تباع للمستهلكين او للتعاونيات او للبلديات أو لاية جهة كانت ، فانها تعد سلعاً . وعن طريق الاستنزال يُسبغ نوع من الطابع السلعي على وسائل الانتاج التي استخدمت لانتاج المنتجات النهائية . وترد قيم السلع النهائية بوساطة أية عملية محاسبية ، الى وسائل الانتاج التي استخدمت في انتاجها .

وهكذا فان قانون القيمة يسري في المجتمع الاشتراكي . بيد أنه لا يعد سمة نوعية لاسلوب الانتاج الاشتراكي وحده . فهو يسري ايضا في اسلوب الانتاج الرأسمالي ،مثلما كان يسري بطريقة محدودة ايضا في المجتمعات السابقة للرأسمالية. انه يعبر عن قسمة مشتركة معينة لاساليب انتاج معينة .

وثمة نمط رابع ايضا للقانون الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي . ويشكل هذا النمط القوانين غير المرتبطة بأسلوب الانتاج الاشتراكي ، بيد أنها تنشأ عن الانماط الخاصة للبنيان العلوي لادارة الاقتصاد الاشتراكي . ولذا فان هذه القوانين تتغير عندما يتغير البنيان العلوي التنظيمي والاداري . وفي الاقتصاد الرأسمالي توجد ايضا قوانين تعد سمة نوعية لا للنظام الرأسمالي في مجموعه،وانما للانماط الخاصة للبنيان الفوقي التنظيمي والاداري . مثال ذلك انه توجد قوانين عامة لتداول النقود، لا تكون بهذه المناسبة سمة نوعية للرأسمالية ، وانما للانتاج السلعي . ولكن حيث توجد قاعدة الذهب او النقود الورقية ، تسري قوانين نوعية تعد غريبة بالنسبة للنمط الخاص للنظام النقدي . وثمة قانون ثان من أمثال هذه القوانين في مجال تداول النقود هو قانون جريشام ، الذي لا يسري الا اذا كان لكل من نمطي النقود المعدنية القيمة القانونية نفسها .

ولا يترتب على اختلاف اساليب ادارة الاقتصاد الاشتراكي تغير هذه الاساليب تاريخيا ومن بلد لآخر فحسب ، وانما ظهور قوانين اقتصادية خاصة بها ايضا . انها تنتج قوانين اقتصادية نوعية لانها تنتج حوافز وفرصا نوعية للعمل .

وثمة نقطتان ينبغي تناولهما هما : قانون القيمة من ناحية ، والنطاق النسبي للتوزيع الاداري للسلع من ناحية اخرى . وفي الاقتصاد الاشتراكي يسري قانون القيمة . بيد أنه في ظل اشكال معينة لادارة الاقتصاد الاشتراكي ، يمكن الاستفادة ايضا من مختلف الاجراءات الادارية لتوزيع السلع (وهو أمر يحدث في ظل الرأسمالية في بعض الاحيان) . ومن الطبيعي ان يكون للسريان والتفاعل النسبيين للتوزيع الاداري وقانون القيمة نتائجهما واطراداتهما الخاصة التي يكون لها طابع القوانين الاقتصادية التي تسري في ظل هذه الظروف ، مثال ذلك مختلف انماط ظواهر « السوق السوداء » .

وهناك نقطة اخرى ترتبط بنتائج الانماط المختلفة لمكافأة العمل هي كيف يدفع أجر العمل ، وكيف وبأية طريقة يشارك العمال في ربح المشروع ، وهلم جرا . وتنتج هذه الممارسات نتائج اقتصادية معينة (لها طبيعة القوانين الاقتصادية) ذات طابع منتظم تماما . واليكم مثالا من خبرتنا البولندية . لقد ترتب على حقيقة ان المكافآت التي تدفع لموظفي الادارة والعمال بالمشروعات كانت ترتبط بمدى تجاوز اهداف الخطة ، ترتب عليها مع انتظام القانون الاقتصادي نتيجتان : اولهما تحديد اهداف الخطة عند مستوى يقل عما ينبغي لانه يوجد حافز لان يكون لدى المشروع خطة محدودة الاهداف يمكن تجاوزها بسهولة ؛ وثانيتهما وجود اتجاه لعدم تجاوز اهداف الخطة كثيرا حتى لا تزاد هذه الاهداف بدرجة كبيرة في العام التالي . ونتيجة لذلك فقد الغينا في بولندا الآن العلاقة بين رفع المكافآت وتجاوز أهداف الخطة . ويقترح الآن اتخاذ الاجراء نفسه في تشيكوسلوفاكيا . ونحن نرغب ، ان جاز التعبير ، الغاء

هذا النمط من أنماط القوانين الاقتصادية . وبدلا من ذلك ستقوم المكافآت على مدى تحسن نتائج المشروع بالنسبة للوضع في العام السابق .

وينقلني ذلك الى مسألة الفرص والحوافز في الاقتصاد الاشتراكي . ان الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تتضمن فرصا جديدة للتنمية الاقتصادية . ولم تعد المصالح الثابتة الخاصة تعوق الاستخدام الرشيد لوسائل الانتاج للصالح الاجتماعي. فالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تجعل التخطيط الاقتصادي أمرا ممكنا : تخطيط معدل التراكم ، والاستثمارات الاساسية التي تحدد اتجاه تنمية الاقتصاد القومي ، وتوزيع الدخل القومي ، واخيرا تخطيط الانتاج لضمان التنسيق بين الفروع المختلفة للاقتصاد القومي ، والتنمية الاقتصادية المتناسقة .

ومع ذلك فان هذه الفرص ليست الا مجرد فرص . انها تنشأ عن الغاء العقبات (الكامنة في النظام الرأسمالي) التي تحول دون الاستخدام الرشيد لوسائل الانتاج والتنمية الاقتصادية المتناسقة . وهي لا تكفل اوتوماتيكيا بلوغ هذه الاهداف . ومن اجل هذه الغاية يجب ان توجد حوافز سليمة في تنظيم وأساليب ادارة الاقتصاد الاشتراكي . ومثل هذه الحوافز في جزء منها تنشأ مباشرة عن علاقات الانتاج الاشتراكية ، وفي جزء آخر تتوقف على البنيان التنظيمي والاداري للبنيان الفوقي للاقتصاد .

وفيما يتعلق بالحوافز الناشئة عن علاقات الانتاج الاشتراكية ، يجب الاعتراف بأن الانتاج وغيره من الانشطة الاقتصادية تنظم في شكل مشروعات اشتراكية ، أي تنظيمات للانشطة مصممة لتنفيذ مهام اجتماعية نوعية . ومن أجل تنفيذ هذه المهام على نحو سليم ، فان الاشخاص المشتركين في المشروعات الاشتراكية يجب ان يكونوا ذوي مصلحة اقتصادية ومعنوية في الانجاز المرضي لمهمة المشروع . ولذا فان الحوافز يجب أقرارها بطريقة تكون معها المصلحة الشخصية والجماعية للعاملين بالمشروع متطابقة مع المهمة الاجتماعية التي يجب على المشروع انجازها .

ولكي يكون الامر كذلك ، فان المشروع الاشتراكي يجب ان يتحقق فيه شرطان. اذ يجب ان يعمل بوصفه أمينا على المصلحة الاجتماعية العامة ، كما يجب أن يكون هيئة ذات استقلال ذاتي . ولما كان يوجد نمطان للملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج، اي الملكية القومية وملكية المجموعات (التعاونية ، والبلدية ، وهلم جرا) ، فانه يوجد فرق في الوضع القانوني للنمط المقابل من المشروعات الاشتراكية .وفي التعاونيات، وغيرها من المشروعات التي تتخذ اشكال ملكية المجموعات ، تمتلك المجموعة وسائل الانتاج وتدير شئونها بطريقة مستقلة ذاتيا . وفي المشروعات المملوكة ملكية قومية يعمل المشروع بوصفه وصياً على وسائل الانتاج التي تعد ملكية قومية . ومع ذلك ففي كلتا الحالتين يعد المشروع الاشتراكي وصيا يعمل وفقا للصالح العام للمجتمع. وينطبق هذا ايضا على التعاونيات وغيرها من المشروعات القائمة على ملكية المجموعات التي يجب في المجتمع الاشتراكي أن تعمل وفقا للصالح الاجتماعي العام . ويعد المبرر لوجود التعاونيات وغيرها من أشكال المجموعات للملكية الاشتراكية هو انها في مجالات معينة تسمح بتحقيق قدر افضل من التوافق بين حوافز العاملين بالمشروع والصالح الاجتماعي العام . وعلي النقيض من ذلك ففي المشروعات المملوكة قوميا

يجب ان يوجد قدر جوهري من الاستقلال الذاتي لعمال المشروع ؛ والا بطل مفعول الحوافز الاقتصادية والمعنوية ، وأصبح المشروع بيروقراطيا ، واما كف عن انجاز مهمته الاجتماعية ، او كان انجازه لهذه المهمة يتميز بانخفاض شديد في الكفاية .

وهكذا فان المشروعات الاشتراكية يجب أن تكون هيئات من عمال مستقلين ذاتيا يعملون بوصفهم أوصياء على الصالح العام . وثمة موقفان متطرفان يمكن أن يعرضا للخطر الطابع الاشتراكي السليم للمشروع . اولهما افتقاد الوصاية على الصالح العام . وفي هذه الحالة تكف ملكية وسائل الانتاج ،مهما كان الطابع القانوني الذي تتخذه رسميا ، عن ان تكون ملكية اشتراكية ، وتصبح ملكية مجموعة تماما مفرغة من أية مسؤولية قبل المجتمع . وسأسمي هذا الموقف المتطرف تحللا فوضويا ـ سنديكاليا .

أما الموقف المتطرف الآخر ، الذي سأسميه التحلل البيروقراطي ، فيوجدعندما لا يوجد اي استقلال ذاتي فعال للعمال في المشروع . وفي مثل هذه الحالات يصبح الطابع الاشتراكي لملكية وسائل الانتاج وهميا الى حد ما ، لان لا يكون للعمال الا قدرا ضئيلا من التأثير المباشر على الاستخدام العملي لوسائل الانتاج ؛ وان وجد لهم أي تأثير فانه يتحقق من خلال قنوات جهاز مركزي بيروقراطي . وهنا ينشأ خطر ظهور نمط جديد من « اغتراب » (اذا استخدمنا تعبير ماركس) المنتج عن منتَجه ؛ وهو ما يترتب عليه تشويه الطابع الاشتراكي لعلاقات الانتاج. فالملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج تتضمن كلا من استخدام وسائل الانتاج لصالح المجتمع في مجموعة ، ومشاركة المنتجين وغيرهم من العمال مشاركة ديمقراطية فعالة في ادارة وسائل الانتاج .

وتلك قسمات جوهرية للاشتراكية . وقد تختلف الاشكال الخاصة التي يمكن ان تتجسد فيها هذه القسمات من بلد لآخر ، ومن احدى مراحل تطور المجتمع الاشتراكي الى الاخرى . وفي فترة الانتقال ، وفي المراحل الاولى للمجتمع الاشتراكي ، يمكن ان يحدث بحكم الضرورة شيء من التشويه . مثال ذلك ان الملكية التعاونية قد لا تعمل وفقا للصالح الاجتماعي العام بالقدر الكافي ، وان احتياجات الحكومة المركزية يمكن ان تعرقل تطور الاستقلال الذاتي للعمال . ولذا يعد المدى الذي تختفي به مثل هذه التشويهات مقياسا لدرجة النضج التي بلغها المجتمع الاشتراكي .

وبالاضافة الى ذلك فانه نتيجة للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج يمكن أن تتحدد الحوافز ايضا بالبنيان الفوقي الاداري للاقتصاد، وأساليب التخطيط وتحقيق الخطة ، والمبادىء المطبقة للمحاسبة الاقتصادية ، وأساليب دفع الاجور والمرتبات ، وانماط المشاركة في ارباح المشروعات ، ودور السوق ، وهلم جرا . ويساعد كل ذلك في تحديد حوافز العمال . وهكذا يعد التنظيم السليم للبنيان الفوقي الاداري للاقتصاد أمرا جوهريا لدعم مفعول الحوافز الضرورية لكفالة تواؤم الانتاج مع احتياجات المجتمع ، والاساس الرشيد للموارد ، وتشجيع التقدم التقني .

ويجب أن يولى دور الدولة في بناء وتوجيه الاقتصاد الاشتراكي اهتماما خاصا . ويختلف هذا الدور في المراحل المختلفة لتطوره . فعلى خلاف الثورة البورجوازية

، التي كانت تحدث عندما تكون علاقات الانتاج الرأسمالية قد تطورت بالفعل بدرجة جوهرية في داخل المجتمع الاقطاعي) ، يكون وقوع الثورة الاشتراكية سابقا لاقامة علاقات الانتاج الراسمالية . وتقوم الدولة الثورية ـ دكتاتورية البروليتاريا ـ بالغاء علاقات الانتاج الرأسمالية ، واقامة وتنظيم علاقات الانتاج الاشتراكية. وهذه العملية يمكن ان تكون فجائية ، او تدريجية بهذا القدر او ذاك ، بيد ان السلطة السياسية للدولة تكون في كل الاحوال هي القوة المحركة . وفي البلاد المتخلفة (حيث وقعت الى الآن معظم الثورات الاشتراكية) تنشأ علاقات الانتاج الاشتراكية ايضا من تنمية القوى الانتاجية (التصنيع ، وتجديد وميكنة الزراعة) التي تشرع فيها الدولة الثورية الجديدة .

وهكذا ففي المراحل الاولى من انبثاق وتنمية الاقتصاد الاشتراكي تقوم القوة الاقتصادية غير العادية للدولة بالدور الغالب . فهي العامل الخلاق الذي يحدث التغييرات من علاقات الانتاج الرأسمالية الى علاقات الانتاج الاشتراكية ، والذي يحتضن ، وخاصة في البلاد المتخلفة ، التنمية السريعة للقوى الانتاجية . وفي هذه الفترة يجري الغاء القوانين الاقتصادية التي تعد سمة نوعية للرأسمالية ، وتنبثق وتتجسد القوانين الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي الجديد . وكلما تزايد سريان القوانين الاقتصادية الاشتراكية ، تقهقر دور القوة الاقتصادية غير العادية للدولة . اذ يستبدل تدريجيا بالقوة الاقتصادية غير العادية سريان القوانين الاقتصادية ، أى اقامة الحوافز الاقتصادية السليمة التي تحدث النتائج التي ترغب فيها ارادة المجتمع المنظم .

ويجب أن يكون التعبير المنظم عن احلال استخدام القوانين الاقتصادية ، محل القوة الاقتصادية غير العادية ، هو الفصل التدريجي لادارة الاقتصاد القومي عن الانشطة الاقتصادية غير العادية للدولة ، أي عن ممارسة السلطة السياسية . ولانذكركم بالتمييز الذي أجراه انجلز بين « حكم الناس » و « ادارة الاشياء » و « توجيه العمليات الانتاجية » . ففي الآفاق البعيدة الامد للمجتمع الشيوعي يختفي « حكم الناس » تدريجيا ، على حين تظل « ادارة الاشياء » و « توجيه العمليات الانتاجية » الهدفين الاساسيين للتنظيم الاجتماعي . وذلك هو جوهر عملية « تلاشي الدولة » .

وبينما يكون ذلك بالتأكيد آفاقا بعيدة الامد ، فان الاعداد المؤسس يجب الشروع فيه عند مرحلة أسبق بكثير . اذ يتم هذا الاعداد من خلال الفصل التدريجي لمؤسسات الادارة الاقتصادية عن مؤسسة الحكم السياسي . قال لينين ، في عام ١٩١٨ ، في خطابه أمام « المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومي » :

« لا يوجد أدنى شك في انه كلما حققت مكاسب ثورة اكتوبر مزيدا من التقدم ، ازداد عمق التغيير الذي بدأته ، وازداد رسوخ واستقرار مكاسب الثورة الاشتراكية ، وأصبح النظام الاشتراكي أكثر قوة ، وعظم وتعزز الدور الذي تقوم به مجالس الاقتصاد القومي ، التي من المقدر لها وحدها ، دون مؤسسات الدولة جميعا ، أن تشغل المكان السائد . وسيصبح هذا المكان أكثر دواما كلما ازددنا قربا من اقامة النظام الاشتراكي ، وقلت حاجتنا الى وجود جهاز اداري بحت ، الى وجود جهاز تعد الادارة شاغله

الوحيد . فبعد أن تكون مقاومة المستغلين قد قضي عليها تماما ، ويكون الكادحون قد تعلموا كيف ينظمون المجتمع الجديد ، يصبح محتوما علــى جهاز الادارة هذا ، بالمعنى السليم الضيق الدقيق ، جهاز الدولة القديمة ، يصبح محتوما عليه أن يختفي ؛ على حين أن جهازاً من نمط المجلس الاعلى للاقتصاد القومي يكون مقدراً له أن ينمو ، وأن يتطور ، وأن يصبح قويا ، وأن يؤدي كل الانشطة الرئيسية للمجتمع المنظم » .

وهكذا يقوم الفصل التدريجي للادارة الاقتصادية عن الحكم السياسي باعــداد الشروط المؤسَّسية لــ « تلاشي » الدولة . ويعد التناقص التدريجي للتوجيه السياسي للعمليات السياسية انعكاسا جوهريا لعملية نضج المجتمع الاشتراكي . فكلما بعــد المجتمع الاشتراكي عن تركته الرأسمالية ، وكذلك عن تركة فترة الانتقال ، التي تقوم فيها القوة الاقتصادية غير العادية بدور حاسم ، يصبح توجيه العمليات الاقتصــادية أكثر انفصالا عن ممارسة الحكم السياسي . وتمهد هذه العملية للافاق البعيدة الامد لــ « تلاشــي الدولــة » .

٢ - دور التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي

اوسكار لانجه

يعد التخطيط الاقتصادي ، أو بعبارة اكثر دقة تخطيط التنمية الاقتصادية ، قسمة جوهرية للاشتراكية . فهو يعبر عن حقيقة مفادها ان تنمية الاقتصاد الاشتراكي لا تسير عفويا ، وانما تتم هذه التنمية بارشاد وتوجيه الارادة الواعيــة لمجتمع منظم . والتخطيط هو الوسيلة لاخضاع سريان القوانين الاقتصادية ، والتنمية الاقتصــادية للمجتمع ، لتوجيه الارادة البشرية .

وتشير خبرة بناء الاشتراكية في مختلف البلاد الى أن اقامة اقتصاد مخطط تعــد احدى المنجزات الاولى للثورة الاشتراكية . وتكون اقامة هذا الاقتصاد سابقة للتطور الكامل لعلاقات الانتاج الاشتراكية ، برغم حاجتها الى حد أدنى معين من مثل هــذه العلاقات . وفي الفترة الانتقالية ، حيث علاقات الانتاج غير الاشتراكية لا تزال تقــوم بدور هام ، تصبح تنمية الاقتصاد خاضعة بالفعل لتوجيه مخطط . وييسر ذلك وجود قطاع اشتراكي كبير في الاقتصاد يتحكم — كما جرت العادة على القول — في « القمم المسيطرة » على الحياة الاقتصادية . وهذا هو الحد الادنى لما تتطلبه اقامة اقتصــاد مخطــط .

ويبدأ التخطيــط الاقتصادي بالتدخــل المباشر من جانب الدولــة في العلاقات الاقتصادية . ومن أهداف هذا التدخل تصفية علاقات الانتاج الرأسمالية ، واقامــة علاقات الانتاج الاشتراكيــة ، والاشراف على ما لا يزال متبقيا من القطاعــات غير الاشتراكية للاقتصاد . والاساس الذي يسمح بالاشراف على القطاع غير الاشتراكي هو وجود قطاع اشتراكي ، وبخاصة ذلك الجزء الذي يؤمم (أي تمتلكه الدولة) مــن القطاع الاشتراكي ، والذي يشرف على المواقع الامامية المسيطرة على الاقتصاد .

وفي هذه المرحلة الانتقالية الاولى لا تتخذ الدولة الثورية الجديدة موقف الحياد

---

* محاضرة ألقيت في ١٩ نوفمبر ١٩٥٧ ، في «معهد السياسات والاقتصاديات العالمية» ، ببلغراد .

فيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد المختلفة . وهي تستخدم بوعي القطاع الاشتراكي المؤمم كأداة لتنظيم الاقتصاد بأسره . وتتكون الوسائل التي تستخدمها من أدوات اقتصادية تنشأ عن وجود القطاع المؤمم الذي يشكل الجزء المسيطر الحاسم من الاقتصاد ، وكذلك عن التدخل بالقوة السياسية ، أي بقوة غير اقتصادية . وفي الفترة الثورية الاولي يقوم التدخل في العمليات الاقتصادية عن طريق القوة السياسية بدور حاسم .

وفي المرحلة الاولى من تنمية الاقتصاد الاشتراكي ، يكون كل من تخطيط التنمية الاقتصادية ، والادارة اليومية للقطاع الاشتراكي ، على درجة عالية من المركزية .

وقد توجد بعض الشكوك حول المدى الذي يمثل به ذلك ضرورة عامة. مثال ذلك انه كانت لدينا في بولندا بعض مناقشات حول ما اذا كان المرور عبر مثل هذه الفترة لاتخطيط والادارة ، اللذين مورسا بدرجة عالية من المركزية ، ضرورة تاريخية ، أم كان خطأ سياسيا. وقد دافعت أنا شخصيا عن وجهة النظر القائلة بأنه كان ضرورة تاريخية.

ويبدو لي أن نفس عملية الثورة الاجتماعية ، التي تصفي نظاما اجتماعيا وتقيم آخر ، تتطلب أن يكون تصرف الدولة الثورية الجديدة في الموارد مركزيا ، كما تتطلب بالتالي تخطيطا وادارة مركزيين . ويصدق ذلك في رأيي على أية ثورة اجتماعية .

وفي البلاد المتخلفة كان ينبغي أن يضاف اعتبار آخر . فالتصنيع الاشتراكي — وبخاصة التصنيع الشديد السرعة — الذي كان ضروريا في البلاد الاشتراكية الاولى، بوصفه متطلبا سياسيا للدفاع القومي ولحل كل أنواع القضايا السياسية والاجتماعية التي ترجع الى التأخر ، يتطلب تصرفا مركزيا في الموارد . وهكذا فان عملية تحويل النظام الاجتماعي ، وبالأضافة الى ذلك الحاجة الى التصنيع السريع في البلاد المتخلفة ، تفرضان ضرورة أن يكون التخطيط والادارة على درجة عالية من المركزية .

وترجع حاجة عملية التصنيع السريع الى مثل هذا التصرف المركزي في الموارد الى سببين ؛ أولاهما أنه من الضروري تركيز كل الموارد على أهداف معينة ، وتجنب تشتيت الموارد على أهداف أخرى يمكن أن تحرف عن هدف التصنيع السريع . ويعد ذلك أحد الاسباب التى تؤدي الى مركزية عالية في التخطيط والادارة ، وكذلك الى تخصيص (توزيع) الموارد حسب أولويات تقررها الادارة . والسبب الثاني لحاجة التصنيع السريع الى مركزية عاليـة في التصنيع والادارة هو نقص وتأخر الكوادر الصناعية . فالكوادر التي تكون متاحة في فترة النمو الصناعي السريع تكون جديدة وعديمة الخبرة . أما الكوادر القديمة التي لديها بعض الخبرة في ادارة الصناعة وغيرها من الانشطة الاقتصادية فتكون عادة معادية سياسيا للاهداف الاشتراكية . ونتيجة لذلك تصبح المركزية العالية للقرارات الادارية أمرا ضروريا .

وهكذا فان الفترة الاولى للتخطيط والادارة في الاقتصاد الاشتراكي ، وبقدر ما تشير اليه تجربتنا على الاقل ، كانت تتميز دائما باشراف السلطات الادارية على تسيير المشروعات وبالتخصيص الاداري للموارد على أساس أولويات تتقرر مركزيا . وفي خلال هذه الفترة تحل المناشدات المعنوية والسياسية للعمال ، المناشدات لوطنيتهم ووعيهم الاشتراكي ، محل الحوافز الاقتصادية . وذلك ان جاز التعبير اقتصاد ذو صبغة سياسية عالية .

وفي رأيي أن ذلك يمكن وصفه بأنه اقتصاد حرب له نمطه الخاص . وأساليب

اقتصاد الحرب ليست خاصة بالاشتراكية ؛ فهي تطبق في البلاد الرأسمالية أيضا في وقت الحرب . وقد تطورت هذه الاساليب لاول مرة في خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية . وفي البلاد الرأسمالية استخدمت في خلال وقت الحرب أساليب مماثلة ، أعني تركيز كل الموارد على هدف أساسي واحد ، هو انتاج المواد الحربية ، ومركزة التصرف في الموارد بهدف تجنب تسرب الموارد الى أي شيء لا يعتبر جوهريا ، أي الى أي شيء لا يتصل بمواصلة الحرب .

وقد كان من السمات المميزة لاقتصاد الحرب تخصيص الموارد بقرارات ادارية وفقا لاولويات تتقرر اداريا ، واستخدام الحوافز السياسية على نطاق واسع للمحافظة على الانتاجية وانضباط العمل من خلال المناشدات الوطنية . وكان ذلك يحدث في كل البلاد الرأسمالية في خلال الحرب .

ولان مثل هذه الاساليب للتخطيط المركزي والادارة المركزية ليست سمة تنفرد بها الاشتراكية ، فانها تعد بالاحرى تقنيات معينة لاقتصاد الحرب . وتبدأ المصاعب عندما تتم المطابقة بين أساليب اقتصاد الحرب هذه وبين جوهر الاشتراكية ، وتعتبر أمرا حيويا بالنسبة للاشتراكية .

ومن بين أساليب اقتصاد الحرب ، التي لجأت اليها معظم البلاد الاشتراكية عند هذه المرحلة أو تلك ، تسليم الفلاحين اجباريا لجزء من محصولاتهم . ولا يشعر كثير من الشيوعيين في بولندا بالارتياح الى البرنامج الحالي لحكومتنا فيما يتعلق بمثل هذا التسليم الاجباري للمنتجات الزراعية . وهم يخشون أن يكون ذلك منطويا على التخلي عن مبدأ اشتراكي ما . وأنا أجيب هؤلاء عادة بسؤالهم عما اذا كانوا يذكرون أول من طبق التسليم الاجباري للمحصولات الزراعية في بولندا . وذلك لان الحقيقة هي أن مثل هذا التسليم الاجباري قد طبقه لاول مرة في بولندا ، في خلال الحرب العالمية الاولى ، جيش الاحتلال الالماني التابع للقيصر ولهلم الثاني، والذي لا أعتقد انه يوجد من يعتبره بطلا من أبطال الاشتراكية . أن هذه الاساليب لا يمكن اعتبارها جانبا جوهريا للاشتراكية ؛ انها مجرد أساليب اقتصاد حرب تكون ضرورية في فترة انتقال ثورية .

ويعد مصير وتاريخ هذه الاساليب مثالا كلاسيكيا للطابع الديالكتيكي لتطور المجتمع الاشتراكي . فالاساليب التي تكون ضرورية ومفيدة في فترة الثورة الاشتراكية والتصنيع الكثيف تصبح عقبة في طريق مواصلة التقدم الاقتصادي عندما يستمر استخدامها بعد انقضاء مبرراتها التاريخية . انها تتحول الى عقبات لانها تتميز بالافتقار الى المرونة . انها أساليب صارمة جامدة ، ولذا تؤدي الى تبديد للموارد ناشىء عن عدم المرونة ؛ وهي تتطلب جهازا بيروقراطيا طابعه التبديد و لاسراف ، يجعل من المتعذر مواءمة الانتاج مع احتياجات السكان . ومع ذلك يبدو أن العقبة الكبرى أمام المزيد من التقدم تنشأ عن افتقاد الحوافز الاقتصادية السليمة في هذا النمط البيروقراطي المركزي من أنماط الادارة . ويعرقل ذلك الاستخدام الاقتصادي السليم للموارد ، ويشجع على التبديد ، ويعوق التقدم التقني .

ولذا تشير اللحظة التي يبدأ عندها المجتمع الاشتراكي في التغلب على هذه الاساليب المركزية والبيروقراطية لانفراد السلطات الادارية بأعمال التخطيط والادارة، تشير ان جاز التعبير الى أن المجتمع الاشتراكي الجديد قد نضج . وقد تحدثت في

مناسبات سابقة عن فترة الانتقال — متى تنتهي ، وكيف يجب تعريفها . ولا أود أن أخوض في هذه القضية هنا ، وأن أجعل ذلك تعريفا نهائيا لفترة الانتقال . بيد أني أريد القول بأن احلال أساليب جديدة تقوم على استخدام القوانين الاقتصادية ، محل الاساليب الادارية والمركزية للتنمية وتسيير المشروعات ، يشير الى نهاية فترة الانتقال، وبداية سريان اقتصاد اشتراكي مستقر . ولست أعني هنا القول بأن ذلك هو الجانب الوحيد لقضية فترة الانتقال ، بيد أنه بالتأكيد جانب هام من جوانبها .

ان فترة التخطيط والادارة المركزيين تعد جزئيا كما قلت نتيجة لمتطلبات التحول الثوري للمجتمع ، وفي البلاد المتخلفة أيضا نتيجة لاحتياجات التصنيع السريع . وعند دراسة هذه الفترة يجب أن يوضع في الاعتبار عامل سوسيولوجي هام معين ، هو ضعف الطبقة العاملة في البلد المتخلف . ويبدو لي انه على أساس ضعف الطبقة العاملة هذا ، في ظل ظروف التخلف ، يكتسب جهاز الدولة البيروقراطي أهمية كبيرة ، كما تتطور ظواهر من نوع « عبادة الشخصية » . ويحل هذا الجهاز بمعنى معين محل النشاط التلقائي للطبقة العاملة .

بيد أنه هنا يظهر من جديد ديالكتيك عمليات بناء الاشتراكية . فالاساليب المركزية تكون موفقة في انجاز التصنيع السريع ، ونتيجة لذلك فانها تسبب نموا سريعا للطبقة العاملة . اذ تنمو الطبقة العاملة عددا ، كذلك يزداد وعيها ونضجها السياسي . ويتبع نمو الطبقة العاملة ظهور عنصر سوسيولوجي هام آخر . ذلك العنصر هو نمو الانتلجنسيا الاشتراكية الجديدة ، التي تنحدر بدرجة كبيرة من صفوف العمال والفلاحين . وعندما يصبح واضحا ان أساليب التسيير ذات الدرجة العالية من المركزية والادارية والبيروقراطية تخلق عقبات أمام مواصلة التقدم ، فان جزءا من الجهاز السياسي والحكومي يصبح مقتنعا بضرورة تغيير أساليب الادارة والتسيير . وهكذا تنضج قوى اجتماعية جديدة تتطلب تغيير هذه الاساليب، وتسمح في الوقت نفسه بهذا التغيير .

وهذا هو على وجه التحديد الفرق بين تطور مجتمع اشتراكي ، وتطور مجتمع يقوم على العلاقات الطبقية . ولا توجد أية قوة يمكن أن تقاوم هذه التغييرات . ويمكن ان توجد كما سبق ان قلت شرائح او مجموعات معينة لها مصالح ثابتة في الاساليب القديمة ، فتعمل على خلق العراقيل ، بيد ان مثل هذه العراقيل لا يمكن ان يكون لها من الاهمية ما يسمح لها بالحيلولة دون حدوث التغيرات التي تتطلبها الظروف التاريخية الجديدة .

ويصبح ذلك شديد الوضوح اذا نظرتم على سبيل المثال الى خبرة بولندا ، حيث أدى التصنيع عن طريق الاساليب المركزية الادارية للتخطيط والتسيير الى زيادة كبيرة في الطبقة العاملة . فطبقتنا العاملة تزيد الآن بمقدار ثلاث مرات على ما كانت عليه قبل الحرب . واكتسبت الطبقة العاملة خبرة في المنشآت الصناعية الكبيرة . وكانت في أول الامر ، والى حد كبير ، منحدرة من أصل فلاحي ، مما كان له بطبيعة الحال تأثيره الراجح على سيكولوجيتها . بيد أن تلك لم تكن الا مرحلة انتقالية . وقد خلق التصنيع والثورة الاجتماعية انتلجنسيا جديدة ، تنحدر بدرجة كبيرة من العمال والفلاحين . وأدى كل ذلك الى نضج قوى المجتمع الاشتراكي

الجديد . ونتيجة لذلك كانت لدينا ظواهر مثل الحركة الكبيرة لمجالس العمال التي تطالب بالاستقلال الذاتي للعمال في الصناعة ، والمطلب العام بتغيير اساليب ادارة الاقتصاد القومي . وقد سلم الحزب بهذه المطالب ، وكان المعبر المنظم عنها .

ان التغيرات في أساليب تخطيط وادارة الاقتصاد تحدث اليوم عمليا في كل البلاد الاشتراكية . وتختلف الاشكال والمضامين ، بيد ان هذه التغييرات جميعا تنضمن تناقضا معينا في مركزية وتركز ادارة الاقتصاد . وأنا لا أود الخوض في وصف ما يحدث في مختلف البلاد الاشتراكية . وسأقدم لكم بدلا من ذلك ما اعتقد شخصيا أنه الصياغة السليمة لدور وأساليب التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي .

أولا ، يجب أن أقرر أن تخطيط الاقتصاد في المجتمع الاشتراكي يكون تخطيطا أيجابيا . ويستخدم بعض الاقتصاديين في بولندا تعبير « التخطيط التوجيهي » ، بيد ان هذا التعبير غامض ؛ وساستخدم بدلا منه تعبير « التخطيط الايجابي » . وأنا أعني بذلك ان التخطيط لا يتكون فقط من تنسيق أنشطة مختلف فروع الاقتصاد القومي . فاذا كان التخطيط مجرد تنسيق ، فان تنمية الاقتصاد القومي لا بد أن تكون عفوية ؛ ولن تكون في الواقع موجهة وفقا لادارة مجتمع منظم . واذا كان من المقدر للتنمية الاقتصادية الا تكون عفوية ، وانما ان تكون موجهة بوساطة مجتمع منظم ، فان التخطيط لا بد ان يكون تخطيطا اقتصاديا ايجابيا .

وتظهر قضيتان فيما يتعلق بالتخطيط الاقتصادي الايجابي، هما : ١) ما مجال التخطيط الاقتصادي الايجابي ؟ وما الأنشطة التي يجب تخطيطها في الاقتصاد ؟ ٢) ما الاساليب التي يجب استخدامها لضمان تحقيق الخطة ؟

ولا يتطلب الطابع الايجابي للتخطيط أن تدخل الخطة في كل تفصيلات الحياة الاقتصادية . وقد مرت أغلبية البلاد الاشتراكية ، ربما باستثناء الصين التي أفادت من خبرة البلاد الاشتراكية الاخرى ، بفترة كان يخطط فيها ناتج حتى السلعة الاقل أهمية . ففي بولندا كانت هناك «النكتة» المشهورة ــ والحقيقة انها لم تكن «نكتة» ، ولكنها كانت حقيقة ــ وهي أن « الخيار المخلل » كان مدرجا في الخطة الاقتصادية القومية . وثمة حالة اخرى لم تكن « نكتة » هي الاخرى ، وهي ان لجنة الدولة للتخطيط قد وضعت خطة لعدد الارانب التي سيقوم الصيادون بصيدها في خلال العام . وفي الوقت نفسه لم يكن باستطاعتكم على سبيل المثال الحصول على أزرار أو دبابيس الشعر اللازمة للسيدات ، وذلك لمجرد ان هذه الاشياء قد نسي ادراجها في الخطة الاقتصادية القومية .

ان التخطيط الايجابي والتوجيه الفعال لتنمية الاقتصاد القومي يكونان ممكنين تماما دون تخطيط مثل هذه التفاصيل . وعلاوة على ذلك فان تخطيط مثل هذه التفاصيل يعرقل التوجيه الفعال للاقتصاد القومي . ويمكن القول بأن وضع مثل هذه التفاصيل في الخطة الاقتصادية القومية أمر لا علاقة له بالتخطيط ، بل كان جزءا من المركزية العالية للادارة اليومية للاقتصاد عن طريق الاجراءات الادارية ، وهذا شيء يختلف عن التخطيط .

ومع ذلك فان الخطة الاقتصادية القومية يجب اذا قدر لها أن تحدد تنمية

الاقتصاد القومي أن تتضمن أمرين على الاقل . أولهما ، تقسيم اقتصادنا القومي بين التراكم والاستهلاك . ثانيهما ، توزيع الاستثمارات بين مختلف فروع الاقتصاد . والامر الاول يحدد المعدل العام للنمو الاقتصاد ، والامر الثاني يحدد اتجاه التنميه .

وما لم يوجد هذان الامران في الخطة ، فانه لا يمكن ان يوجد توجيه ايجابي لتنميه الاقتصاد القومي . ولذا يكون ذلك هو الحد الادنى لما هو متطلب في الخطه . وبالاضافه الى ذلك فان الخطة يمكن ان تتضمن ، ويمكن الا تتضمن ، أهداف انتاج سلع اساسية معينة ، مثل المواد الاولية الاساسية ، ووسائل الانتاج الاساسية ، وهلم جرا . وتلك قضايا تقنية ، وليست قضايا أساسية .

وتلك هي الجوانب الاساسيه للخطة التي تحدد مكان واتجاه تنمية الاقتصاد القومي . وبالاضافة الى هذه الجوانب ، فان التخطيط الاقتصادي يجب ان يعني بالتنسيق بين أنشطة مختلف فروع الاقتصاد ، وفي مقدمة كل شيء التنسيق بين الجانبين المالي والمادي للخطة ، وبخاصة التنسيق بين القوة الشرائية الكلية المتاحة للسكان ومقدار السلع الاستهلاكية التي يتم توفيرها للتوزيع الفردي . وكذلك يجب ان تكون الخطة بطريقة ما ، وبوسيلة ما ، معنية بتنسيق مختلف فروع الاقتصاد القومي . فان لم يتحقق ذلك فان تحديد اتجاه التنمية الذي تقرره الخطة يمكن أن يصبح أمرا مستحيل التحقيق . واذا لم يوجد تنسيق سليم بين ناتج مختلف فروع الاقتصاد ، فان الاستثمارات يمكن ألا تصبح ممكنة التحقيق ، لان السلع الاستثمارية الضرورية لا تنتج . كما ان الاضطرابات من كل الانواع يمكن ان تظهر وأن تسبب الصعاب التي تجعل من المستحيل تنفيذ خطة الاستثمار . ويكفي هذا القدر فيما يتعلق بمضمون الخطة .

وتعني القضية الثانية بأساليب ضمان تحقيق الخطة . ولدينا هنا أساسا أسلوبان ممكنان ، أحدهما الأوامر الادارية والتخصيص (التوزيع) الاداري للموارد . فالوحدات المختلفة في الاقتصاد الاشتراكي مطالبة بأن تنجز أشياء معينة ، مثال ذلك ان تنتج كذا وكذا بكمية قدرها كذا وكذا . والموارد التي تعد ضرورية لذلك الغرض ، سواء أكانت مادية أم مالية ، تخصص بطريقة ادارية . وقد كان ذلك أسلوبا تقليديا لتحقيق الخطة في الفترة الماضية . وينحصر الاسلوب الثاني في استخدام ما نسميه « الوسائل الاقتصادية » ، أي وضع نظام للحوافز يحث الناس على ان يفعلوا بالدقة ما تتطلبه الخطة . ويبدو لي انه في تخطيط ايجابي لاقتصاد اشتراكي يجب استخدام كلا الاسلوبين ، وان كان بنسب مختلفة .

ومع ذلك فان استخدام الوسائل الاقتصادية يجب ان يعطي الأولوية . أما الاساليب الادارية فيجب ان تقتصر على تلك المجالات التي تكون الوسائل الاقتصادية فيها ، لهذا السبب أو ذاك ، غير فعالة . ومثل هذه الاوضاع التي تكون الوسائل الاقتصادية غير فعالة فيها موجودة بالفعل بشكل دائم . وهي توجد بصفة خاصة في فترات التغيرات الكبيرة للغاية ، لان الوسائل الاقتصادية أدوات بارعة الى حد ما تستجيب للتغيرات « العادية » في الوضع ، وتنهار عادة عندما تدعو الحاجة الى تغيرات أساسية للغاية أو ثورية . وفي مثل هذه الحالات ينبغي التسليم باستخدام الوسائل الادارية . وحتى في اقتصاد اشتراكي ، في أوضاع

التغيرات العميقة ، تطبق الدولة في سياستها الاقتصادية آجراءات الرقابة الادارية لان النوع العادي من الوسائل الاقتصادية يكون غير كاف لاثارة الاستجابات الضرورية .

وتعد القرارات الاساسية للخطة المتعلقة بتقسيم الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك ، والمتعلقة بالقرارات الاساسية للاستثمارات ، تعد في الواقع ذات طابع سياسي ، على حين أن وسائل التنفيذ يجب ان تكون ادارية جزئيا . وقرار الخطة المتعلق بمعدل التراكم يتحقق أساسا باجراءات ادارية . فجزء من الدخل القومي المنتج لا يدفع في الاشكال المختلفة للدخول الفردية ، وجزء من أرباح المشروعات الاشتراكية يحتجز بوساطة الدولة ـ وهذه كلها اجراءات ادارية . وكذلك الحال بالنسبة لكل أشكال الضرائب التي تفرض على المشروعات والافراد . ولا توضع القرارات الاساسية للاستثمارات ، مثل القرار الخاص ببناء محطة لتوليد الكهرباء ، لا توضع عادة كرد فعل لاوضاع السوق ، ولكنها توضع بوصفها قرارات أساسية للسياسة الاقتصادية ، وذلك على الرغم من انه في هذه الحالة يمكن استخدام كل أنواع الادوات الاقتصادية لتنفيذ القرار .

ويمكن أن نتساءل عن المعنى الذي يجب على الخطط الاقتصادية ان تضع به القوانين الاقتصادية في الاعتبار . فحتى عندما ينجز تحقيق الخطة باجراءات ادارية ، فان الخطة يجب ان تراعي القوانين الاقتصادية العامة المتعلقة بالنسب الضرورية في عملية الانتاج وتكرار الانتاج . مثال ذلك أنه اذا نصت الخطة على تحقيق زيادة في انتاج الصلب ، فانها يجب ان تتكفل ايضا بناتج اضافي معين من الفحم يتطلبه انتاج الصلب الاضافي . فالتخطيط يجب عليه ان يضع في أعتباره مثل هذه الانواع الموضوعية من العلاقات .

وتوجد ايضا قوانين اقتصادية اخرى يجب ان تراعيها الخطة . وتلك هي القوانين التي تنشأ عن مفعول الحوافز الاقتصادية في ظل الظروف التي تخلقها الخطة . اذ تدفع عملية تحقيق الخطة الى الحركة حوافز اقتصادية معينة يستجيب الناس لها بطريقة معينة يمكن حسابها . وحتى في فترة التخطيط الاداري ، كانت هناك حوافز اقتصادية معينة سارية المفعول ، وكان يتعين وضع نتائجها في الاعتبار . ومع ذلك ففي هذه الفترة لم تكن الوسائل الاقتصادية الا أمرا ثانويا بالنسبة للوسائل الادارية . وهذا الوضع يتعين تغييره الآن، بمعنى أن تكون الوسائل الاقتصادية هي القاعدة الآن ، وألا تكون الوسائل الادارية الا أمراً ثانويا . وهكذا يجب على الخطة مراعاة قوانين الانتاج وتكرار الانتاج ، بقدر ما يقوم تحقيقها على الوسائل الاقتصادية ، أي على سريان القوانين الاقتصادية .

ويفيد التخطيط ، عن طريق استخدام الوسائل الاقتصادية ، من الطابع الاوتوماتيكي لاستجابات الناس لحوافز معطاة . وهكذا تتقرر عمليات اوتوماتيكية معينة في الاقتصاد . ومع ذلك فان هذه العمليات الاوتوماتيكية ليست عفوية . وهذان الامران ينبغي التمييز بينهما . والفارق هو أنه في مجتمع اشتراكي ، حيث تعد العمليات الاوتوماتيكية جزءاً من أسلوب تحقيق الخطة ، تتولى السياسة الاقتصادية توفير الظروف المؤدية الى اقرار الحوافز ، على حين انه في المجتمع

الرأسمالي تتطور هذه الظروف بطريقة عفوية . وثمة فارق أساسي : ففي أحدى الحالتين (اي حالة المجتمع الرأسمالي) تتطور الحوافز بطريقة عفويه ، ولا تكون خاضعه لرقابة المجتمع الواعيه ، على حين انها في الحالة الاخرى (اي حالة المجتمع الاشتراكي) تتقرر على نحو واع بوساطة مجتمع منظم بطريقة تحقق النتائج المرغوب فيها . وكما قال انجلز : « ان الاسباب الاجتماعيه التي تدفع الى الحركه ستحقق بمدى يتزايد باستمرار النتائج ألتي يرغب فيها الانسان » .

وسأصور ذلك بالمشابهه التاليه . ان الاقتصاد الرأسمالي يمكن مقارنته بمنطاد عتيق الطراز يحركه تيار الهواء في الاتجاه الذي تدفعه الريح اليه . وليس للانسان أي تحكم من اي نوع كان في اتجاه حركة المنطاد . والاقتصاد الاشتراكي ، في فتره تحقيق الخطة بالاجراءات الادارية ، يمكن مقارنته بطائرة عتيقة الطراز يحرك فيها الطيار عجلة القيادة بيديه . والطيار بتحكمه في عجلة القيادة يوجه الطائرة في الاتجاه الذي يختاره ، وكلما تغير تيار الهواء حرك العجلة بطريقة تحافظ على الاتجاه الذي اختاره .

وسأقارن التخطيط ، الذي يقوم فيه تحقيق الخطة على الوسائل الاقتصادية ، بطائرة حديثة مزودة بآلية توجيه أوتوماتيكية . ففيها يوجه الطيار الآلية في الاتجاه الذي يريد ان تذهب الطائرة اليه ، وتحافظ الآلية الأوتوماتيكية على الطائرة في الاتجاه المرغوب فيه . بيد انه ليس الاتجاه الذي تدفع الريح الطائرة فيه ، وانما الاتجاه الذي اختاره الطيار ، الذي اختاره بوعي . فالطيار هو الذي يحدد اتجاه الطائرة ، ويكون باستطاعته اذا رغب في ذلك ان يغير الاتجاه بتوجيه الآلية الاوتوماتيكية في إتجاه مختلف . (ويستطيع الطيار في هذه الاثناء ان يقرأ كتابا او صحيفة ، وتحافظ الطائرة بنفسها على المسار المرغوب فيه .)

واذا مضيت بالمشابهة الى آخر الشوط ، يمكنني أن أقول ان الطيار ينبغي عليه بطبيعة الحال ، من وقت لآخر ، ان يراقب ما اذا كانت آلية التوجيه الاوتوماتيكية تعمل على ما يرام . وبشكل عام توضح الخبرة أنه عندما تكون الريح قوية للغاية فان الآلية الاوتوماتيكية لا تعمل ، ويكون على الطيار ان يأخذ عجلة التوجيه بين يديه وأن يتولى التوجيه بنفسه . وعندما تصبح الريح أكثر هدوءا ، يكون باستطاعته مرة آخرى ترك الامور للآلية الاوتوماتيكية. وهكذا فانه في المواقف المضطربة المفاجئة يتعين استخدام الاجراءات الادارية في ادارة الاقتصاد الاشتراكي .

والقضية التالية هي الى اي مدى يمكن تطبيق المركزية على القرارات المتضمنة في الخطة ، وليس على تحقيق الخطة ، أو الى أي مدى يمكن ، او حتى يجب ، تطبيق اللامركزية عليها . ان الحاجة الى القرارات المركزية تنشأ بوضوح من الحاجة الى التنسيق . فمثل هذه القرارات ، على غرار القرارات الاساسية للاستثمارات ، ما دامت بدورها يتعين تنسيقها من خلال تنسيق مختلف فروع الاقتصاد ، يجب ان تخطط مركزيا . ويمكنني القول آن القرارات الاساسية للخطة يجب ان توضع مركزيا . وبالاضافة الى ذلك يمكن ان تتضمن الخطة خططا مساعدة لا مركزية معينة كأجزاء مساعدة لها ، وذلك بهدف كفالة المرونة السليمة للخطة .

وثمة معياران يحددان درجة اللامركزية التي يجب ، او يمكن ، ان يأخذ بها التخطيط الاقتصادي . أحدهما يحدد امكانية تطبيق اللامركزية ، والآخر يحدد ضرورة اللامركزية .

ويمكن ان يكون التخطيط الاقتصادي لا مركزيا اذا كان من المستطاع — وبالدرجة التي يكون من المستطاع بها — ايجاد حوافز اقتصادية بطريقة تكون معها قرارات الوحدات اللامركزية هي نفسها القرارت التي يمكن أن تتخذ بطريقة مركزية . ثانيا ، يجب أن يكون التخطيط لا مركزيا في كل الحالات التي يستجيب فيها القرار المركزي للموقف في وقت متأخر كثيراً . وذلك لانه في مثل هذه الحالات ، ما لم تكن هناك لا مركزية ، يصبح التخطيط وهميا ، ويكون ما يحدث من الناحية الفعلية تطورا عفويا . ومن الامور الهامة ان نلاحظ انه في كل البلاد الاشتراكية ، في فترة الدرجة العالية من مركزية التخطيط والادارة ، يوجد عدد كبير من هذا النمط من العمليات العفوية في الاقتصاد .

مثال ذلك في بولندا ، عند مرحلة معينة ، حيث أصبح مقدار العمليات العفوية كبيرا لدرجة انه كان باستطاعتكم أن تتساءلوا عما اذا كان لا يزال يوجد اقتصاد مخطط . فمن ناحية كانت هناك خطة ، بيد أنه من الناحية الاخرى كان الاقتصاد يحقق النتائج بطريقة عفوية للغاية . وكان الطابع العفوي لهذه العملية نتيجة لعاملين. وكان أحد هذين العاملين هو المركزية الزائدة للخطة . فقبل أن تتنبه السلطة المركزية الى التطورات التي كانت تحدث في مختلف فروع الاقتصاد ، وقبل ان تتخذ هذه السلطة الاجراء اللازم ، تكون قد حدثت بالفعل أمور لا رجعة فيها . ومن ثم تكون النتيجة عفوية تماما . وكان العامل الثاني هو وجود حوافز اقتصادية « خاطئة » . فعندما توقف مفعول الحوافز القديمة القائمة على المناشدات المعنوية والسياسية ، لان مثل هذه الحوافز لا يمكن ان تعمل الا لفترة معينة ، اكتشف أن كل أنواع الحوافز كانت متضمنة في الخطة ، وأن السلطة المركزية لم تكن تعلم عنها شيئا ، مما كان يعرقل تنفيذ الخطة .

وهكذا يكون من المسائل ذات الاهمية العملية معرفة عدد القرارات التي تتخذ في الخطة الاقتصادية المركزية ، وعدد القرارات التي يعهد بها الى الوحدات الاقتصادية الأدنى ، الخ. ويكون ذلك ذا أهمية خاصة فيما يتعلق بخطط الاستثمار. ففي بولندا مثلا نقوم الآن باستنباط مخطط يزود التخطيط المركزي بما نسميه الاستثمارات الاساسية ، أي بناء مشروع جديد او توسيع مشروع قائم توسيعا جوهريا . وسنعطي المشروعات الحق في الاضطلاع بالاستثمارات الثانوية بطريقة مستقلة دون حاجة الى طلب الموافقة من أية جهة .

وقد ثبت أن ذلك ضروري لكفالة قدر اكبر من المرونة للقرارات الاستثمارية . وتوضح خبرتنا انه في الوقت الذي تحصل الوحدة المعنية فيه على موافقة السلطة المركزية للاضطلاع بالاستثمارات الضرورية ، يكون الموقف قد تغير بالفعل . وهكذا كان الموقف يفتقر بوضوح الى المرونة . والموارد المالية لمثل هذه الاستثمارات الثانوية يمكن ان تتكون من جزء من مخصص الاهلاك بالمشروع ، ومن القروض المصرفية التي كان يمكن الحصول عليها لغرض مثل هذه الاستثمارات . أما

أستثمارات المشروعات الصغيرة فيتعين تمويلها كلية بالقروض المصرفية ، دون أن تظهر على الاطلاق في الخطة الاقتصادية المركزية .

والآن يجب ان نعي في يقين أمرا واحدا ، وهو انه بسبب تمويل جزء من تلك الاستثمارات بالقروض المصرفية ، فان هذه القروض تخضع بالفعل ، بطريق غير مباشر ، للتخطيط المركزي ، لانه من الواضح ان البنك يمكنه رفض اعطاء القرض . فالبنك يعمل على اساس سياسة اقتصادية عامة معينة ـ مقدار القروض التي يستطيع تقديمها ، والاغراض التي تقدم القروض من اجلها ، والظروف التي تقدم في ظلها . وتلك هي على نحو غير مباشر الطرق التي تؤثر بها السلطة المركزية على الاستثمارات الثانوية .

وثمة قضية اقتصادية مماثلة ، قضية اكثر حدة ، توجد فيما يتعلق بتخطيط الانتاج . ففي الفترة السابقة كان يتعين ادراج حتى المنتجات الاقل اهمية في الخطة الاقتصادية المركزية . بيد أنه الآن لا يدرج في الخطة الاقتصادية القومية الا الانتاج الاساسي للمشروعات ، ويكون للمشروع حق الاضطلاع بما يسمى الانتاج الثانوي ، الذي لا يدرج في الخطة . ويدور نقاش بين الاقتصاديين البولنديين حول ما اذا كان ينبغي ادراج الانتاج في الخطة الاقتصادية . وتوجد قلة من بينهم تعتقد ان الانتاج لا يجب ان يدرج على الاطلاق في الخطة الاقتصادية ، وأنه يجب أن يقتصر على الاستجابة للحوافز الاقتصادية التي تنطوي عليها السوق . ومن الارجح ان يكون الحل العملي الذي سيطبق في بولندا هو ان يدرج في الخطة الاقتصادية المركزية ناتج سلع أساسية معينة ، مثل الفحم والصلب والمواد الاولية ، ووسائل إنتاج معينة ، وانتاج المنسوجات بالمصانع الكبيرة ، أي السلع ذات الدلالة الخاصة بالنسبة للاقتصاد القومي . اما بالنسبة لباقي السلع ، فسيكون لدى المشروعات خطة للناتج في صورة القيمة الكلية الصافية للناتج دون تحديد المجموعات المنوعة النوعية . فمصنع الاحذية على سبيل المثال لن تكون لديه غير خطة بالقيمة الكلية للناتج ، وسيكون لديه الحق في أنتاج أية مجموعة منوعة من السلع طبقا لقراره الخاص .

وكل هذه تعد بالفعل قضايا تقنيات ، وليست قضايا مبدأ . وفي أعتقادي ان الامر الجوهري الوحيد في الاقتصاد الاشتراكي هو ان الخطة يجب أن تكون خطة ايجابية تحدد سرعة واتجاه تنمية الاقتصاد القومي . ولا تعدو المسائل الاخرى في الواقع ان تكون مسائل تقنيات يمكن أن تتغير باختلاف الظروف . ومع ذلك توجد قضية أخرى يتعين علي ذكرها في هذا الصدد . وتلك قضية جوهرية ، وليست شيئا تقنيا ـ وهي ان الخطة ينبغي ان تقوم على محاسبة اقتصادية سليمة . فالمحاسبة السليمة للتكاليف الاقتصادية والارباح الاقتصادية ، وبالتالي وجود نظام سليم للاثمان ، أمران لا غنى عنهما .

وفي الاقتصاد الاشتراكي يكون للاثمان غرضان : أحدهما ان تكون وسيلة للتوزيع ، والاخرى أن تكون وسيلة للمحاسبة الاقتصادية . ولذا يوجد مبدآن يجب ان يوضعا في الاعتبار عند صياغة (تحديد) الاثمان . ويتطلب ذلك بعض الحسابات لنوعين من الاثمان ، أي أثمان السوق والأثمان المحاسبية .

فما لم يكن توزيع السلع يتم عن طريق نظام البطاقات ، فان ثمن السوق يجب بوضوح ان يكون بحيث يحقق التوازن في السوق ، أي يحقق المساواة بين العرض والطلب . وينطبق الامر نفسه أيضا على أثمان وسائل الانتاج عندما الغاء التخصيص (التوزيع) الاداري ، وتستطيع المشروعات شراء وبيع المنتجات دون قيود . وتحدد ظروف السوق أثمان التوازن التي تساوي بين العرض والطلب . ومبدأ تحديد أثمان السوق مبدأ بسيط للغاية : وهو انها ببساطة يجب ان تساوي بين العرض والطلب .

ومع ذلك فان أثمان السوق ليست كافية . فبالاضافة اليها يجب حساب أثمان محاسبية تعكس التكلفة الاجتماعية لانتاج مختلف المنتجات . ومن المؤكد ان الأثمان المحاسبية يمكن أن تكون مختلفة اختلافا كبيرا عن اثمان السوق . ونحن نقترح الآن في بولندا حساب ما يسمى الأثمان الابتدائية او الطبيعية التي يمكن ان تتكون من تكلفة الانتاج مضافا اليها الربح ، الذي سيستخدم في تغطية التراكم والاستهلاك الجماعي للمجتمع . ونحن نقترح ان يضاف الى هذه الأثمان الطبيعية علامة موجبة او سالبة للحصول على أثمان السوق التي تساوي بين العرض والطلب في السوق . وعندئذ يمكن ان تكون الفروق الايجابية او السلبية بين أثمان السوق والأثمان الطبيعية مؤشرات للتخطيط الاقتصادي .

وقد تكون الاشارة بأن يزاد في الخطة التالية ناتج السلع (عن طريق القيام بالاستثمارات الضرورية) ، وذلك عندما يكون ثمن السوق أعلى من الثمن الطبيعي ، او بوقف التوسع ، او حتى خفض الناتج ، عندما يكون ثمن السوق غير محقق حتى للثمن الطبيعي .

ويدور الجدل الكبير بين الاقتصاديين البولنديين في اللحظة الراهنة حول معدل التكلفة الذي يجب ادراجه في الاثمان الطبيعية ، وحول ما اذا كان ينبغي ان يكون هو متوسط تكلفة المشروعات في صناعة معطاة أم التكلفة الحدية . وتتخذ أغلبية الاقتصاديين وجهة النظر القائلة بأنه يجب أن تكون التكلفة الحدية . أما الآخرون فيقفون الى جانب متوسط التكلفة . بيد ان هؤلاء الذين يدافعون عن متوسط التكلفة فيتكونون في الواقع من مجموعتين : مجموعة من حيث المبدأ تؤيد متوسط التكلفة ، والاخرى من حيث المبدأ تؤيد التكلفة الحدية ، بيد انها تعتقد أن التكلفة الحدية ستكون في الممارسة نظاما للحساب شديد الصعوبة . وهكذا فان هذه المجموعة توافق على متوسط التكلفة لمجرد ان الحل الآخر ، على الرغم من أفضليته نظريا ، صعب التحقيق للغاية في الممارسة .

ويقترح دعاة التكلفة الحدية بطبيعة الحال استخدام التقريب العملي لهذه التكلفة . فالتكلفة التي يجب ان يحسب الثمن الطبيعي على أساسها هي متوسط التكلفة المتغيرة للمشروعات التي لديها أعلى تكلفة في الصناعة . ويتم الوصول الى ذلك بتصنيف (تقسيم) المشروعات الى مجموعات متعددة (بشرط الا تكون كثيرة للغاية لانها يجب ان تكون سهلة عمليا) ، ثم أخذ مجموعة المشروعات التي لديها أعلى تكلفة بوصفها المجموعة الاستطلاعية (التجريبية) التي تستخدم كمؤشر ، وأخذ متوسط التكلفة المتغيرة في هذه المجموعة . وثمة سبب لضرورة اخذ متوسط

التكلفة المتغيرة . فاذا أخذنا مجرد مشروع واحد بطريقة عشوائية ، فقد نحصل على نتيجة عرضية للغاية ، ونحن لا نريد ان تكون لدينا تقلبات عرضية تماما ، بل نريد ان يكون لدينا شيء يمثل هيكل التكلفة الحقيقية في الصناعة . ولذا فنحن نأخذ متوسط التكلفة المتغيرة للمشروع من تلك المجموعة الاخيرة .

واليكم الحجة المؤيدة للتكلفة الحدية ، ولهذا النهج في التفسير العملي للتكلفة الحدية . نحن لدينا على سبيل المثال محطات لتوليد الكهرباء . وكل محطة منها تنتج التيار الكهربائي بتكلفة مختلفة . لنفرض اننا قد وفرنا بعض الطاقة الكهربائية ، فماذا يمكن أن يكون النقص في التكلفة بالنسبة المجتمع ؟ من الواضح اننا عندما نوفر الطاقة الكهربائية ، سنوقف الانتاج ، او نخفضه ، لا في المحطات التي لديها التكلفة الاقل ، وانما في المحطات التي لديها التكلفة الاعلى . وتمثل التكلفة في المحطات الاخيرة (ذات التكلفة الاعلى) الموارد التي نوفرها ، انها تمثل وفر التكلفة بالنسبة للمجتمع . فاذا كان علينا ان نوسع ناتج الكهرباء ، تكون التكلفة بالنسبة للمجتمع هي تكلفة تشغيل محطات توليد الكهرباء التي تنتج بأعلى تكلفة ، والتي تعد ضرورية لتغطية الطلب المتزايد على الكهرباء . وبالتالي فاذا كانت تحدث تغيرات في استخدام الطاقة الكهربائية ، فان أثر هذه التغيرات على التكلفة بالنسبة للمجتمع يكون في المحطات الاعلى تكلفة ، أي ذات التكلفة الحدية . ونحن نأخذ في الاعتبار متوسط التكلفة المتغيرة في المحطات التي تنتج الكهرباء بأعلى نفقة، لان التكلفة الثابتة معطاة بالفعل ، ولا تتغير نتيجة للتغير في استخدام الكهرباء .

وهذا أساسا هو النظام الذي يقترحه أغلبية الاقتصاديين البولنديين . ويجب ان يضاف الى التكلفة الحدية مقدارا ما لتغطية كل التكاليف الثابتة في الصناعة . وقد يكون هذا المقدار صفرا ، لان الارباح الاكبر التي تحققها المشروعات التي تنتج بتكلفة اقل يمكن ان تكون كافية لهذا الفرض . فاذا لم تكن هذه هي الحالة ، فسيكون علينا ان نضيف الى التكلفة الحدية . ومثل هذه الاضافات يجب ان تكون في كل مكان متناسبة مع التكلفة الحدية بحيث ان الاثمان الطبيعية لا بد ان تكون متناسبة مع التكاليف الحدية لمختلف المنتجات معطية التكلفة الثابتة .

وقد يكون المؤشر بالنسبة للخطة هو ما اذا كان ثمن السوق أعلى او أدنى من هذا الثمن الطبيعي ، أي ما اذا كان يسمح اجتماعيا بتوسيع او تخفيض الناتج من منتج ما . وعلي أن أضيف أن هذه التكلفة الطبيعية يجب أن تتضمن ايضا مبلغا اضافيا لتغطية التراكم الرأسمالي ، كما ينبغي ان تكون أوجه الاستهلاك الجماعي بالنسبة نفسها في كل فروع الاقتصاد بحيث لا تؤثر في النسب بين الاثمان الطبيعية والتكاليف الحدية .

ويكفينا هذا القدر في هذا الموضوع . ولا بد أن يكون واضحا الآن ان التخطيط الاقتصادي الجيد والفعال يتطلب تطويرا لعلم الاقتصاد ، وانه يجب ان يقوم على تحليل اقتصادي علمي. وهذا هو أحد الفروق الأساسية بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي . ففي الاقتصاد الرأسمالي تكون العمليات الاقتصادية عمليات عفوية ، على حين انه في المستطاع في ظل الاشتراكية توجيهها على أساس المعرفة العلمية لاحتياجات وامكانيات الاقتصاد القومي بأسره .

٣ - المسائل الاساسية للبناء الاشتراكي

اوسكار لانجه

أن الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يتم بطريقة تختلف عن تلك التي يتم بها الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية . فقد ولدت الرأسمالية في رحم الاقطـــاع . كما تضمن ظهور المدن ونشأة البورجوازية ونمو الانتاج السلعي عناصر الرأسمالية . وهكذا تنحدر علاقات الانتاج الرأسمالية مـــن صلب المجتمع الاقطاعي . وقد وفرت التجارة والربى الوسائل التي تطورت منها المشروعات الاولى للانتاج الرأسمالي ــ التي كانت أغلبينها تعمل في الصناعات التحويلية . وقد شكل تجريد رأس المال على نطاق واسع اصغار المنتجين الحرفيين من ممتلكاتهم ، وطرد الفلاحين من الارض ، وكذلـــك نهب المستعمرات ، شكل كل هذا المصادر الاولية ــ أي التراكم البدائي ــ لنمو الانتاج الرأسمالي . وحدث هذا كله في اطار المجتمع الاقطاعي القديم ، في حين كانت العلاقات الاقطاعية لا تزال تسود في الزراعة ، وفي حين كان الانتاج مقيدا تقييدا شديداً بلوائح نظام الطوائف في مدن العصور الوسطى ، وحيث كان البنيان العلوي السياسي ، الذي انبثق من الملكية الاقطاعية ، ينتقل الى مرحلة الملكية المطلقة .

ان علاقات الانتاج في الزراعة ، والقيود الناشئة عن نظام الطوائف والمفروضة على الانتاج في المدن ــ أي البنيان الفوقي الاقطاعي الملكي بأسره ــ كانت عقبات في طريق استمرار تطور الانتاج الرأسمالي . وأسفر هذا عن الثورات البورجوازية التي قضت على هذه العقبات ، وألغت ــ وهذا هو الامر الاكثر أهمية ــ كل البنيان الفوقي السياسي للملكية الاقطاعية .

وهكذا مهدت الثورة البورجوازية الطريق أمام استمرار نمو الانتاج الرأسمالي. وقد حدثت هذه الثورة في البلاد الرئيسية بأوروبا الغربية وفي أميركا ــ في انجلترا في أول الامر ، ثم في أميركا (حرب الاستقلال الاميركية) ، وبعد ذلك في فرنسا . وعلى أية حال لقد تطورت عملية الانتقال من الاقطـــاع الى الرأسمالية تدريجيا في البـــلاد الاخرى . وهكذا ففي المانيا الاقطاعية تواءم البنيان الفوقي الحكومي ، وكذلك الزراعة الاقطاعية، بطريقة تدريجية مع العلاقات الرأسمالية ، وانجذبا الى التطور الرأسمالي.

وظهرت عناصر الانتقال التدريجي في انجلترا أيضا ، حيث لم تتخذ الثورة البورجوازية مثل هذا الطابع الشديد الراديكالية الذي اتخذته الثورة الفرنسية الكبرى . ومع ذلك كان من القسمات المميزة في كل مكان للانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية أن علاقات الانتاج الرأسمالية قد نشأت أول الامر في الصناعة ، وأن الغاء وتحويل العلاقات الاقطاعية في الزراعة لم يتما الا بعد ذلك . وعندئذ غيرت الثورة البورجوازية البنيان الفوقي الحكومي ، وبهذه الطريقة تم في نهاية الامر تمهيد الطريق أمام التطور الرأسمالي الكامل .

أما الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية فانه يحدث بطريقة مختلفة تماما . ذلك ان علاقات الانتاج الاشتراكية لا تنشأ في رحم المجتمع الرأسمالي . ولا يتغير الانتاج الرأسمالي أي رأسمالية دولة الا في مجالات معينة من الصناعة المملوكة ملكية خاصة . فنحن نعرف على سبيل المثال أي دور تقوم به الفروع المؤممة من الصناعة في البلاد الرأسمالية الرئيسية ، وبخاصة في بريطانيا وفرنسا . ويدلل ذلك بلا ريب على حقيقة أن نمو اقتصاديات هذه البلاد قد فاق امكانيات التنظيم الرأسمالي الخاص ، ويتطلب أشكالا تنظيمية جديدة . ففي فروع معينة ، مثل توليد الكهرباء ، وتعدين الفحم ، والنقل ، يجب أن تضطلع الدولة الرأسمالية بخلق التنظيم الجديد لعلاقات الانتاج ، اذ أن النمط القديم لعلاقات الانتاج الرأسمالية يضيق كثيرا بالفعل بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي ؛ ولذا فهو يتطلب الاجراءات التنظيمية الحكومية عن طريق تأميم قطاعات اقتصادية معينة ، وكذلك بعض عناصر التدخل الحكومي المخطط في الحياة الاقتصادية .

بيد أن ذلك لا يعد على الاطلاق مكافئا لتطبيق علاقات الانتاج الاشتراكية . وذلك لان التأميم والتدخل في الحياة الاقتصادية تضطلع بهما الدولة الرأسمالية التي تقوم فيها الطبقة الرأسمالية بالدور السائد الحاسم . وعلاوة على ذلك فانه في ظل الضغوط التي يمارسها رأس المال الاحتكاري الكبير في عصر الامبريالية تتحول الدولة الرأسمالية الى الاداة السياسية للاحتكارات السائدة .

وقد كانت الحركة العمالية والنظرية الماركسية ، منذ البداية ، تميز عناصر رأسمالية الدولة عن الاشتراكية . ويكفي أن نشير الى ما قاله انجلز في هذه المسألة في كتابه ، **الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية الخيالية** (١). وقد أجرت المدرسة الماركسية القديمة ، في فترة الدولية الثانية ، تقويما سليما لظاهرة رأسمالية الدولة . ومع ذلك فعند نهاية القرن التاسع عشر رأى التيار المراجع ، الذي ظهر في الحركة العمالية ، في أشكال رأسمالية الدولة ، وفي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، نشأة علاقات الانتاج الاشتراكية الجديدة . وكان هذا الخطأ المراجع يتضمن في الاساس عجزا عن تعرف الطابع الطبقي للسلطة التي خلقت أشكال رأسمالية الدولة للحياة الاقتصادية . فتغيير الاشكال هنا لا يتم لصالح الطبقة العاملة أو لصالح المجتمع ككل ، وانما للمحافظة على الاقتصاد الرأسمالي من ناحية ، ولخدمة المصالح الضيقة

---

(١) Socialisme : *Utopian* and Scientific في كارل ماركس وفردريك انجلز ، The Social Revolution المجلد ٣ ، (موسكو ، ١٩٤٩) .

لمجموعات احتكارية — مالية سائدة معينة من ناحية أخرى . وتمارس هذه المجموعات تأثيرا حاسما على سلطة الدولة ، وتستخدم هذه السلطة لتحقيق مصالحها الخاصة . ومن ثم فان رأسمالية الدولة لا تخدم حتى مصالح الطبقة الرأسمالية في مجموعها ، وانما تخدم فقط مصالح مجموعة رأسمالية احتكارية ضيقة .

وعلاقات الانتاج الاشتراكية — التي تحول البنيان الاقتصادي الرأسمالي الى بنيان اقتصادي اشتراكي — لا تنشأ الا بعد انتصار الثورة البروليتارية ، ومن ثم بعد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية .

وينحصر التمايز الاساسي بين الثورة البورجوازية والثورة البروليتارية في أن الاولى تنجز على أساس علاقات انتاج رأسمالية ، سبق أن تطورت بدرجة معينة في داخل رحم المجتمع الاقطاعي القديم . وتزيح الثورة البورجوازية العقبات التي تعترض سبيل استمرار تطور تلك العلاقات ، بيد أنها لا تخلقها . فهي كما أشرنا تخلق تلقائيا في داخل رحم المجتمع الاقطاعي . وتشكل الثورة البورجوازية نوعا من استكمال عملية مولد الرأسمالية ، وهي العملية التي تفتح أمام الرأسماليين في الوقت نفسه امكانيات التطور الكامل التي لم تكن تتوافر لديهم في ظل النظام الاقطاعي .

اما الثورة البروليتارية فهي على النقيض من ذلك تسبق انبثاق علاقات الانتاج الاشتراكية . ذلك ان سلطة الطبقة العاملة هي السلطة الوحيدة التي تصفي علاقات الانتاج الرأسمالية ، وتجعل من المستطاع بناء علاقات الانتاج الاشتراكية . ويشكل ذلك التمايز الاساسي بين الثورتين البورجوازية والبروليتارية . ويمكن القول بأن الثورة البورجوازية ، التي يتوافر لديها بالفعل أساس النظام الاجتماعي الجديد ، أو على الاقل عنصر هامة من ذلك الاساس ، تحدث تغيرات في البنيان العلوي السياسي ، وهي تغيرات تمهد بدورها طريقا حرا أمام التطور الكامل لاسس المجتمع الجديد . ومع ذلك فان الثورة البروليتارية ، والبنيان العلوي السياسي الذي تقيمه ، يصفيان أسس المجتمع الرأسمالي القائم عندئذ ، ويخلقان الشروط الاساسية لتشييد أسس المجتمع الجديد . ومن الواضح ان اقامة البنيان العلوي السياسي — سلطة الطبقة العاملة — لا تتم هي نفسها تلقائيا ، بل هي نتيجة زيادة حدة التناقضات الطبقية في داخل المجتمع الرأسمالي — أي التناقضات بين علاقات الانتاج الرأسمالية واستمرار نمو متطلبات القوى الانتاجية الاجتماعيـــة .

وكما رأينا فان الاساس الاجتمـــاعي الجديد لا يظهر الا بعد أن تكون الثــورة السياسية قد انجزت . فالسلطة السياسية الجديدة — التي هي بمثابة القوة المحركة للتحول من علاقات الانتاج الرأسمالية الى علاقات الانتاج الاشتراكية — تعرّف بمفهوم « دكتاتورية البروليتاريا » . ويشير هذا التعريف الى أن سلطة الطبقة العاملة (في تحالف مع الفلاحين) ، على الطبقات الحاكمة السابقة ، هي التي تضطلع بمهمة ازالة الاسس الاقتصادية للمجتمع القديم ، وارساء أسس النظام الاجتماعي الجديد .

ودكتاتورية البروليتاريا يمكن أن تتخذ أشكالا سياسية مختلفة . فهي يمكن أن تتخذ شكل جمهورية سوفييتية أو ديمقراطية شعبية ؛ أو شكل جمهورية ديمقراطيـــة برلمانية ، وهي الجمهـــورية التي كان انجلـــز في الحقيقة يعتبرها الشـــكل النموذجي لدكتاتورية البروليتاريا بالنسبة لاوروبا الغربية . ويتوقف شكل دكتاتورية البروليتاريا علي الصورة الكاملة للظروف التاريخية في بلد معطى . بيد أن الوظائف الاجتماعيـــة

لسلطة الدولة الجديدة هذه ، أي محتواها ، واحدة في كل مكان — وهي القضاء على علاقات الانتاج الرأسمالية وتشييد وتنظيم علاقات الانتاج الاشتراكية .

وعند نهاية القرن التاسع عشر كان المراجعون ينكرون بالفعل مبدأ الانتقال الى الاشتراكية عن طريق دكتاتورية البروليتاريا . وكانوا يعتقدون أن علاقات الانتاج الاشتراكية يمكن اقامتها في داخل اطار النظام الرأسمالي . كما كانوا يطابقون بين الاشكال الاقتصادية لرأسمالية الدولة وبين الاشتراكية ، وقدموا وجهة النظر القائلة بأن البنيان العلوي السياسي الحكومي يوئم نفسه تدريجيا مع هذه العملية التلقائية للتطور الرأسمالي . وكانوا يدعون ذلك « النمو في اتجاه الاشتراكية » . وهذه النظرية ترد اليوم ، بهذه الصورة أو تلك ، في برامج الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية . (٢)

وتنشأ الحاجة الى **فترة انتقالية معينة** ، أو الى **فترة بناء اشتراكي** ، من حقيقة أن الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يكون في أعقاب الثورة السياسية التي تقيم دكتاتورية البروليتاريا ، وتشرع في اعادة بناء علاقات الانتاج التي تنجزها هذه الثورة . والثورة البروليتارية ، على نقيض الثورة البورجوازية ، ليست استكمالا لعملية تطور تسير تلقائيا . فهي ليست الا بداية لعملية واعية لاعادة بناء المجتمع يمكن ، استنادا الى ظروف معينة ، أن تدوم فترة أطول أو أقصر . واعادة البناء هذه للبنيان الاجتماعي لا تتم تلقائيا — كما كانت الحال بالنسبة للانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية — ولكنها **النشاط الواعي والهادف لدكتاتورية البروليتاريا** ، أي الدولة الجديدة بوصفها منظم البناء الاشتراكي . ولا تستطيع الطبقة العاملة انجاز الاستيلاء على السلطة

---

(٢) من الضروري التمييز بين وجهتي نظر فيما يتعلق بموقف الاشتراكيين الديمقراطيين من مسألة فترة الانتقال . احداهما — وهي وجهة نظر الجناح اليميني من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني عند نهاية القرن التاسع عشر — كانت تدافع عن نظرية النمو في اتجاه الاشتراكية ، على حين كانت الاخرى ، بقيادة بيبل وكاوتسكي ، تلتزم بموقف الماركسية .

وفي عام ١٩٠٢ نشر كاوتسكي كتابه : « **الثورة الاجتماعية** » ، الذي حاول فيه لاول مرة صياغة وجهات نظره في فترة الانتقال .

ومن الممكن ان نقرر هنا ، من غير تقييم للاراء السياسية للاشتراكيين الديمقراطيين ، ان وجهات نظره الاصلية في فترة الانتقال تعد من الناحية الاساسية مماثلة لوجهات النظر التي تبلورت فيما بعد في المؤلفات الماركسية في هذه الصورة أو تلك . ويتعلق ذلك في المقام الاول بأول كتاب لكاوتسكي ، الذي صدر في عام ١٩٠٢ ، والذي توجد به اشارة الى المرحلة الاولى : الى نزع ملكية رأس المال والتحويل الاشتراكي التدريجي للزراعة عن طريق التعاون .

اما في المؤلفات التي صدرت بعد ذلك ، والتي كان كاوتسكي نفسه صاحب جزء منها (في فترة الثورتين الالمانية والنمساوية) ، فقد غاب عنصران أساسيان هما : ١) الضرورة السياسية لنزع ملكية الطبقات المستغلة القائمة ، ٢) الحاجة الى دكتاتورية البروليتاريا . ولا تذكر هذه المؤلفات ايضا شيئا عن التصنيع الاشتراكي ، لان أصحابها كانوا يتوقعون ان يتحول الاقتصاد الرأسمالي العالي التطور الى اقتصاد اشتراكي .

وبعد الحرب العالمية الثانية كانت الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية تتخلى بدرجة تتزايد باستمرار عن برنامج التحول الاشتراكي للاقتصاد ، وتقصر نفسها فقط على تصور اصلاح الرأسمالية . وتوجد فوارق أساسية بين البرنامج الكلاسيكي للاحزاب الاشتراكية الديمقراطية وبرامج الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية المعاصرة في المانيا وفرنسا ، وجزئيا في بريطانيا . فالبرامج المعاصرة للاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فقدت طابعها الاشتراكي .

السياسية وتوجيه وقيادة عملية اعادة بناء الاقتصاد — عملية بناء الاشتراكية — كطبقة غير منظمة . وانما يمكنها انجاز هذه المهمة كطبقة يكون قسمها المتقدم على الاقل منظما في حزب ثوري . ويقود الحزب الجماهير العاملة في عملية الاستيلاء على السلطة ، كما يوجه عملية المحافظة على سلطة الدولة وبناء الاشتراكية .

ومع ذلك فان مجرد وجود حزب للطبقة العاملة ليس كافيا . فالحزب لكي يستطيع انجاز مهامه يجب أن يؤسس سياساته ونشاطه على فهم علمي لقوانين التطور الاجتماعي ، كما يجب أن يؤسس نفسه على العلم المعاصر للاشتراكية ، ومن ثم على أساس الماركسية — اللينينية .

ولنتناول القضايا التي تواجه حزب الطبقة العاملة ، وسلطة الدولة التي يوجهها، في فترة بناء الاشتراكية . اذ توجد بعض القضايا التي يتعين على الحزب وسلطة الدولة حلها على الفور ، كما توجد قضايا أخرى يتم حلها تدريجيا . والقضايا التي تتطلب حلا فوريا — وسنسميها القضايا العاجلة — والتي تمتد جزئيا من الفترة السابقة للثورة الاشتراكية الى فترة النضال من أجل الاستيلاء على السلطة — هي قضايا **حلفاء الطبقة العاملة** في النضال من أجل السلطة ومن أجل المحافظة على السلطة .

ان أولئك الذين يعدون حلفاء للطبقة العاملة في النضال من أجل السلطة ، وفي عملية الاستيلاء عليها ، يكونون بحكم طبيعة الامور نفسها حلفاء لها في النضال من أجل المحافظة على هذه السلطة . وتلك نتيجة طبيعية ، على الاقل في الفترة الاولى من فترات الاحتفاظ بالسلطة .

ومن القسمات المميزة للتطور الرأسمالي (الى جانب أمور أخرى) أن تحلله يبدأ في وقت مبكر بالنسبة للقضاء على كل أشكال الانتاج غير الرأسمالية . وتستثنى من ذلك بلاد مثل فرنسا — حيث الثورة البورجوازية الراديكالية قد مزقت الاقطاع من جذوره — والولايات المتحدة — حيث لم يوجد الاقطاع قط .

وعلاوة على ذلك يوجد في داخل اطار المجتمع الاشتراكي قطاع متطور بدرجة ملموسة للانتاج السلعي الصغير الفلاحي والحرفي ، وهو قطاع يصطدم مع رأس المال الاحتكاري الكبير . وثمة جزء آخر من الاقتصاد الرأسمالي — هو الانتاج الصغير — يصطدم أيضا مع رأس المال الاحتكاري الكبير بقدر نمو هذا الاخير .

ومن الواضح أن الفلاحين والبورجوازية الصغيرة ، وفي ظل ظروف معينة قطاع من البورجوازية كذلك — أي ذلك القسم الذي يجد نفسه في نزاع مع رأس المال الاحتكاري — يمكن أن يكونوا ، كما يكونون بشكل عام ، حلفاء لطبقة العاملة .

وقبل الحرب العالمية الاولى كان يوجد اتجاه في الحركة العمالية لاغفال قضية حلفاء الطبقة العاملة . وكان من المتوقع أن الثورة الاشتراكية ستنضج لدرجة تقضي معها الرأسمالية على الطبقات الوسطى ، ويستقطب معها الصراع الطبقي ككل الى نزاع بين رأس المال والعمل . ويمكن أن نجد انعكاسات لمثل هذه الاتجاهات في جزء لا بأس به من المؤلفات الماركسية — اللينينية . ويظهر هذا الاتجاه بأقصى درجات الوضوح في كتاب روزا لوكسمبرج . وفي فترة لاحقة اكتسبت نظرياتها اسم « اللوكسمبرجية » ، وقامت هذه النظريات في وقتها بدور بارز في الحزبين الاشتراكيين في بولندا وليتوانيا . وقد كانت لوكسمبرج تعتقد أن الرأسمالية ستقتضي على كل

الشرائح الوسطى ، وستحولها الى بروليتاريا وتنزل بها الى صفوف الطبقة العاملة ، وأن الثورة الاشتراكية بالتالي ستنجز على أيدي الطبقة العاملة وحدها .

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الاتجاهات موجودة في الرأسمالية . ومع ذلك فان التناقضات الداخلية للمجتمع الرأسمالي تنضج أسرع بدرجة ملموسة من تحقق هذه الاتجاهات . فالنزاع بين الرأسمال الكبير ، والفلاحين ، والبورجوازية الصغيرة بوجه عام ، بل قسم معين من البورجوازية ، قد خلقته على نحو خاص نشأة الرأسمالية الاحتكارية والامبريالية . وتتكشف هذه الظاهرة بطرق مختلفة في البلاد المختلفة . ونحن نعرف من الشواهد التاريخية أن النزاعات في داخل الرأسمالية تتخذ أكثر أشكالها حدة فيما يسمى البلاد المتخلفة ، التي لم تتغلغل فيها الرأسمالية بدرجة تكفي لتحطيم البنيان الاجتماعي القائم ، والتي يكون الريف فيها مكتظا بالسكان (نسبيا) ، وحيث المستويات المعيشية للجماهير الكادحة والبورجوازية الصغيرة منخفضة ؛ فالرأسمالية لم تنجح في أن تخلق في هذه البلاد الظروف الكفيلة بالتطور الكامل للقوة الانتاجية الرأسمالية .

ولن نتناول هنا سبب هذه الظاهرة . ومع ذلك فهي تتصل بطبيعة الرأسمالية المعاصرة التي باستطاعتها القضاء على تناقضات وصعاب معينة في تطور البلاد الرأسمالية المتقدمة على حساب البلاد المتخلفة التي يستغلها رأس المال الاحتكاري الكبير .

وقد حدثت الثورات الاشتراكية الاولى في البلاد التي توجد بها شرائح كبيرة غير رأسمالية من الفلاحين الكادحين والحرفيين والبورجوازية الصغيرة ، وكذلك قطاعات من البورجوازية التي توجد منازعات بينها وبين رأس المال الامبريالي (مثال ذلك الصين، حيث قامت البورجوازية بدور خاص في الثورة) .

وتعد مسألة حلفاء الطبقة العاملة حادة بوجه خاص في البلاد المتخلفة التي توجد بها ديمقراطيات شعبية ، بيد أنها تظهر كذلك في البلاد الرأسمالية . ولا بد أن توجد سلسلة كاملة من عناصر هذه المسألة في ايطاليا وفرنسا مثلا .

والى جانب ذلك فان مسألة حلفاء الطبقة العاملة تظهر أيضا على نطاق دولي . فحركات التحرر الوطني المعادية للامبريالية ، في البلاد التي تكافح ضد الامبريالية ، التي تشترك فيها البورجوازية القومية ، والانتلجنسيا ، والبورجوازية الصغيرة ، والفلاحون ، وكذلك الطبقة العاملة ، تعد حركات حليفة للطبقات العاملة في البلاد التي تبني الاشتراكية وفي البلاد الرأسمالية المتقدمة .

ويعد الفلاحون الحليف الرئيسي للطبقة العاملة في أوروبا الشرقية وآسيا . ويرتبط ذلك بوجود البقايا الاقطاعية الى عهد قريب في تلك البلاد من ناحية ؛ وبالاستغلال القريب للفلاحين على أيدي رأس المال الاحتكاري المحلي والاجنبي من ناحية أخرى . وذلك هو السبب الذي يعتبر التحالف العمالي الفلاحي من أجله الاساس الجوهري للنضال من أجل الاستيلاء على سلطة الدولة ، ومن أجل المحافظة على دكتاتورية البروليتاريا ، في تلك البلاد .

ومجال التحالف العمالي الطبقي يمكن أن يتسع أو يضيق حسب الظروف النوعية في البلاد المختلفة . فالبورجوازية القومية ، كما ذكرنا فيما سبق ، كانت تقوم بدور هام بين حلفاء الطبقة العاملة في الصين ؛ وهي القسم من البورجوازية الذي وجد

نفسه في نزاع مع رأس المال الامبريالي الاجنبي ، ومع ذلك القسم من رأس المال المحلي الذي كان خاضعا لرأس المال الاجنبي ويعمل بوصفه وكيلا له .

وفي أوروبا الغربية ، تعلق أهمية كبيرة للغاية كحلفاء للطبقة العاملة ، الى جانب الفلاحين ، على الجماهير الكادحة غير البروليتارية ، وكذلك على اقسام مختلفة من البورجوازية الصغيرة . مثال ذلك أن المؤتمر الاخير للحزب الشيوعي الايطالي ، عند صياغته لمبادىء الطريق الايطالي الى الاشتراكية ، كان يعتبر من الاسس الجوهرية لهذه المبادىء تحالف الطبقة العاملة مع الشرائح الوسطى في المدينة والريف ؛ ومن ثم أيضا تحالفها مع الكادحين غير البروليتاريين ، ومع البورجوازية الصغيرة ، وكذلك مع الفلاحين .

وتتخذ مسألة الحلفاء أشكالا مختلفة ليس استنادا الى لظروف في البلاد المختلفة فقط ، وانما الى مراحل التطور الرأسمالي في بلاد معطاة . ومع ذلك يمكن أن نقرر بوجه عام أن تحالف العمال والفلاحين ، وفي كثير من الاحيان التحالف الاكثر اتساعا مع البورجوازية الصغيرة ، بل مع أقسام معينة من البورجوازية ، يظهر في كل مكان ، في كل البلاد ، في النضال من أجل السلطة ، وفي فترة النضال من أجل الاحتفاظ بالسلطة .

فما المهام الخاصة الاخرى التي ستكفل انتصار الثورة البروليتارية ؟ توجد في المقام الاول **ضرورة تنفيذ تغيير اقتصادي ، مثل التغيير الذي يقضي على الاسس الاقتصادية للطبقات المستغلة السابقة** . وتلك مهمة في حقل الاقتصاد السياسي ، بيد أن لها دلالة سياسية أساسية . ولنتذكر أن الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية كثيرا ما وجدت في السلطة بأوروبا . وقد واجهت هذه الاحزاب بشكل عام صعابا لا يمكن التغلب عليها . ولم يكن وجودها في السلطة مرتبطا بحرمان الطبقات المستغلة من أسسها الاقتصادية . ومع ذلك كانت تواجه ، ان عاجلا أو آجلا ، هذا الاختيار — اما أن تتخذ خطوات ثورية لحرمان رأس المال من الاسس الاقتصادية لقوته الاستغلالية ، واما أن تستسلم له .

وفي فرنسا لم تكن الحكومة الاشتراكية الديمقراطية وحدها هي التي تحطمت على صخرة هذه المسألة ، بل تحطمت على صخرتها أيضا الحكومات البورجوازية اليسارية . فلا تكاد تصل حكومة تقدمية يسارية الى السلطة حتى تبدأ عملية هروب لرأس المال ، وهبوط لقيمة الفرنك ؛ وفي غضون شهور قليلة تكون الحكومة قد أرغمت على الاستسلام .

ومن ثم يوجد طريقان ممكنان أمام الحكومات الاشتراكية الديمقراطية . أحدهما طريق حكومة اشتراكية ديمقراطية تقف ضد البورجوازية ، وتجرد رأس المال الكبير من أسسه الاقتصادية . والى الان لا توجد حكومة اشتراكية ديمقراطية اختارت هذا الطريق . والطريق الثاني هو طريق حكومة تقف الى جانب البورجوازية ، وتكفل ألا تحدث أية تغيرات أساسية في البنيان الاجتماعي — أي طريق التقهقر عن الاهداف الاشتراكية . ويعني ذلك ببساطة استمرار الادارة الرأسمالية للمجتمع ، دون أي مساس بأسسه ، والاكتفاء بالاصلاحات الاجتماعية التي لا تحدث أي اضطراب في أسس البنيان الرأسمالي . وكان هذا علاوة على ذلك مريحا للبورجوازية التي كان باستطاعتها أن تلقي على الحكومات الاشتراكية الديمقراطية المسؤولية عن الوضع الاقتصادي في البلاد . وهذا الطريق ، الذي سلكه الحزب الاشتراكي الديمقراطي

الالماني ، قد جعل انتصار هتلر أمرا ممكنا، لان هتلر القى على الاشتراكيين الديمقراطيين المسؤولية عن الازمة وعن كل التناقضات الداخلية للاقتصاد الرأسمالي في المانيا .

ويترتب على ذلك بوضوح أن كل حكومة لديها رغبة مخلصة في تصفية البنيان القديم ، وتشييد بنيان جديد ، يجب عليها أن تحرم الطبقات المستغلة السابقة من أسسها الاقتصادية . ويعني ذلك أنه من الضروري أن يتم عن طريق الاصلاح الزراعي القضاء على الاسس الاقتصادية للبلاد التي لا تزال توجد بها عناصر اقطاعية . ومن الضروري نزع ملكية الرأسمالية الكبيرة ــ البنوك الكبيرة ، والصناعة الكبيرة ، ووسائل النقل . فالملكية الرأسمالية الكبيرة يجب أن تستولي عليها الدولة الثورية . اذ يعد تملك الدولة للبنوك والصناعة والنقل الاداة التي تسمح بمواصلة تطور الاقتصاد القومي .

وتلك هي الخطوة الاولى لكل ثورة فعالة . والثورة التي لا تتخذ هذه الخطوة محتوم عليها بالفشل . اذ يجب على سلطة الدولة الجديدة ، التي انبثقت عن الثورة الاشتراكية ، أن تضطلع بسلسلة من الاجراءات التي ترضي تطلعات حلفاء الطبقة العاملة ، وذلك بعد أن تكون قد حرمت الطبقات المستغلة السابقة من أسسها الاقتصادية . كما يجب عليها في الوقت نفسه تحييد تلك الشرائح الوسطى التي تؤيد الثورة الاشتراكية . فتحييد الشرائح الوسطى ذو دلالة كبرى ، اذ أن هذه الشرائح توجد في حالة نزاع مع رأس المال الاحتكاري ، وكذلك مع العناصر الاقطاعية ، التي تتولى الثورة القضاء عليها . ويمكن أن يكون ذلك عاملا حاسما بالنسبة لعزل النواة القيادية للطبقات المستغلة السابقة ، وبالنسبة لاضعاف فرص الثورة المضادة .

ويعد الفلاحون الحليف الطبقي الاكثر أهمية للبروليتاريا . ومن ثم نرى الثورة الاشتراكية ، الى جانب نزع ملكية رأس المال الكبير والبنوك الكبيرة والصناعة والنقل ــ التي يعمل فيها رأس المال الخاص ــ نراها دائما تطبق اصلاحات زراعية تلبي احتياجات صغار ومتوسطي الفلاحين . وتتخذ اجراءات معينة لتحييد الزارعين الرأسماليين الموسرين .

ومن الامور التي لا يمكن انكارها أن الاصلاحات الزراعية تلبي احتياجات فقراء ومتوسطي الفلاحين ، ويكون باستطاعتها أيضا تحييد كبار الزارعين . فقد كسبت الثورة الصينية تأييد صغار ومتوسطي الفلاحين ، واستطاعت تحييد الفلاحين الموسرين ــ الذين كانوا صغارا على أية حال ــ ومما لا يقل أهمية أنه كان باستطاعتها أيضا تحييد البورجوازية القومية التي أمكن كسبها الى جانب الثورة . فالبورجوازية القومية، التي كانت تواجه الاختيار بين أمرين كل منهما شر ــ الثورة الاشتراكية أو العودة الى الامبريالية ــ توصل الجزء الاكبر منها الى نتيجة أن الشر الاقل ضررا انما هو التغيير التدريجي الذي تنفذه الثورة الاشتراكية ، وقبولها موقف الحياد . وفيما يتعلق بالثورة الروسية كان حليف الطبقة العاملة الفلاحين الصغار والمتوسطين . ولم يتخذ الكولاك موقف الحياد الا في البداية . ذلك أن أفراد البورجوازية جميعا ، جنبا الى جنب مع أصحاب الضياع الكبيرة ، قد وجدوا أنفسهم في معسكر أعداء الثورة .

ويترتب على ما سبق أن مسألة حلفاء الطبقة العاملة تظهر بأشكال مختلفة في البلاد المختلفة . وستكسب الطبقة العاملة دائرة واسعة على نحو خاص من الحلفاء

اذا ارتبطت الثورة الاجتماعية بالتحرر الوطني . ولا يكون باستطاعة الطبقة العاملة كسب تأييد الفلاحين والبورجوازية الصغيرة الا عندما تكون هي أيضا القائد والموجه للنضال من أجل التحرر الوطني . ومما لا جدال فيه ان ذلك كان جزئيا هو الوضع في بولندا وغيرها من الديمقراطيات الشعبية الاوروبية في الفترة ١٩٤٤ ـــ ١٩٤٥ . وكان ذلك أيضا هو الوضع في الصين وفي غيرها من الديمقراطيات الشعبية الاسيوية .

وقد وفر نضال التحرر الوطني الامكانيات لخلق دائرة من حلفاء الطبقة العاملة ، أوسع نسبيا من تلك التي تطورت في مجرى الثورة الروسية ، حيث عنصر نضال التحرر الوطني لم يكن موجودا . فقد أنجزت الثورة الاشتراكية في ظل ظروف الانهيار القومي الذي عززته الحرب ، وترتب على ذلك قصر دائرة حلفاء الطبقة العاملة على الفلاحين.

ان الثورة الاشتراكيـــة ، بينما تزيل الاسس الاقتصـــادية للطبقات المستغلـــة السابقة . وبينما تلبي تطلعات حلفائها ، وتعمل على تحييد شرائح معينة ، يجب عليها أيضا دعم الموقع الاقتصادي للطبقة العاملة . وتنجز هذه العملية في وقت واحد مـــع تحويل الصناعة الكبيرة والبنوك ووسائل النقل وغيرها الى الاشتراكية . ويخلق هذا أساسا جديدا لاضطلاع الطبقة العاملة ودولتها بتوجيه الاقتصاد القومي والاشراف عليه . ويتحقق الوفاء بتطلعات الطبقة العاملة ، والاعتراف بدورها القيادي ، حتى عندما يكون ما زال هناك قطاع رأسمالي معين .

واذا تحدثنا عن تاريخ الثورة الروسية على سبيل المثال ، عندئذ سيتبين لنا أن برنامج الحزب البلشفي لم يكن عند بداية الثورة يطالب بغير تحويل الصناعة الكبيرة والبنوك الكبيرة وحدها الى الاشتراكية . ثم رفع بعد ذلك شعار اشراف العمال على الانتاج الرأسمالي ، وهكذا دعم دور الطبقة العاملة في القطاعات الرأسمالية المتبقية. وقد ثبت أن هذا الشعار غير واقعي بسبب اندلاع الحرب الاهلية ، التي وقفت فيهـــا الطبقة الرأسمالية بأسرها ، والجزء الاكبر من الانتلجنسيا البورجوازية ، الى جانب الثورة المضادة . وفي ذلك كان من الضروري الشروع في التحويل الفوري لكل المشروعات الرأسمالية الى الاشتراكية ، لا نتيجة للبرنامج الاصلي للسلطة السوفييتية الجديدة ، وانما كاجراء حتمته الحرب الاهلية .

وفي الصين ـــ حيث التطور كان سلميا (بعد انتصار الثورة) ـــ أعقب ذلك على الفور تعزيز موقع الطبقة العاملـــة في المشروعات الرأسمالية الخاصة ، التي كـــان الاشراف عليها احدى مهام نقابات العمال بالاشتراك مع الدولة . وقام ذلك بدور هام في التحويل التدريجي للقطاع الرأسمالي الى قطاع اشتراكي . وعلى الرغم من أن هذه العملية قد قطعت شوطا لا بأس به ، فانها لم تنته بعد .

وفي بولندا لم يكن لجزء كبير من المشروعات مالك فور انتهاء الحرب . فأقيمـــت ادارة حكومية مؤقتة في هذه المشروعات . ومن الناحية الفعلية كان تحويل جانب كبير من الصناعة الى الاشتراكية قانونيا من الوجهة الشكلية ، تشرعه مراسيم يصدرها المجلس الشعبي الوطني . وقد تم الاستيلاء على كثير من المشروعات بوساطة مجموعات من العمال قامت باعادة بنائها وتشغيلها في ظل ظروف بالغة الصعوبة .

ولا ريب في أن دعم الموقع الاقتصادي للطبقة العاملة يعد خطوة في مقدمة الخطوات البالغة الاهمية حقا ، وهي خطوة تضطلع بها الثورة والسلطة الاشتراكية . وذلـــك

شرط لا غنى عنه لكفالة قيادة الطبقة العاملة في عملية اعادة البناء الاجتماعي .

والطبقة العاملة باستطاعتها وحدها اعطاء عملية التطور اتجاها اشتراكيا ، على الرغم من أنها في ظل دكتاتورية البروليتاريا تحكم بالاشتراك مع حلفائها ، وتحييد طبقات وشرائح معينة . ويكون الامر كذلك لان الطبقات والشرائح المتبقية ، بصرف النظر عن الموقف الذي يمكن أن تتخذه في الصراع ضد رأس المال الاحتكاري ، لا تتبع أهدافا اشتراكية . فهي لا تضع لنفسها الا أهدافا معادية للاقطاع ، ومعادية للاحتكار ، ومعادية للامبريالية . ولذا فانه بحكم طبيعة الامور نفسها يجب أن تكون مقاليد القيادة بأيدي الطبقة العاملة — وهي الطبقة المنظمة في حزب ثوري ، والتي تعمل وفق المبادىء الماركسية — اللينينية . وذلك شرط أساسي لا غنى عنه لكي تأخذ التغيرات الثورية اتجاها اشتراكيا .

ونحن نتناول هنا الخطوات الاولى في حقل السياسة الاقتصادية التي تنشأ مباشرة من الثورة الاشتراكية ، والتي تترتب على النتائج السياسية للوضع الجديد . وهذه الخطوات يجب تطبيقها فور وقوع الثورة بهدف القضاء على الاسس الاقتصادية للطبقات الحاكمة السابقة ، ودعم وتعزيز مواقع سلطة الدولة الجديدة . بيد أن هذه الخطوات في ذاتها لا تؤدي بالضرورة الى الاشتراكية .

وقد أشرنا بالفعل الى ضرورة تلبية تطلعات حلفاء الطبقة العاملة ، وكذلك تحييد طبقات معينة أو الشرائح الوسطى . بيد أن الاصلاح الزراعي ، وتحرير الكادحين غير البروليتاريين والبورجوازية الصغيرة من الاستغلال الرأسمالي الاحتكاري ، وكذلك اجراءات معينة تستهدف تحييد طبقات أخرى (مثل البورجوازية القومية في الصين) ، لا تحمل في ذاتها الى ذلك الحين طابعا اشتراكيا .

ولا تظهر العناصر الاشتراكية الا في الاجراءات التي تعزز الموقع الاقتصادي للطبقة العاملة وتعلي قدره . والخطوات التي من نوع اشراف العمال في المنشآت — في الفترة الاولى بعد ثورة اكتوبر — وتجديد المصانع الذي اضطلعت به مجموعات العمال — كما حدث في بولندا فور التحرير — تحمل بلا ريب علامة اشتراكية واضحة . ولا يترتب على هذه الخطوات في أغلب الاحوال القضاء الكامل على علاقات الانتاج الاشتراكية ، بيد أنها اذ تعزز دور الطبقة العاملة ، وتنقل اليها الاشراف على عمليات الانتاج ، والرقابة التي تنشئها الدولة الجديدة — التي تنحدر من صلب الطبقة العاملة — تؤدي الى عناصر اشتراكية حقيقية . وبعد ذلك يكون من الضروري بناء علاقات انتاج اشتراكية جديدة بالمعنى الحقيقي للكلمة .

ويعد خلق قطاع اشتراكي في الاقتصاد القومي أول مهمة ايجابية كبيرة لفترة اعادة البناء الاشتراكي . وتظهر هذه المهمة من الناحية العملية فور وقوع الثورة ، بيد أن التعبير الكامل لا يتبلور الا بعد دعم السلطة السياسية الجديدة . وتتطلب عملية دعم السلطة سلسلة كاملة من الخطوات التي تمهد الطريق أمام اعادة البناء الاشتراكي. ويمهد هذه الطريق بوجه خاص نزع ملكية البنوك والصناعة الكبيرة (في بولندا شملت أيضا الصناعة المتوسطة ، وفي روسيا شملت الصناعة كلها بسبب الحرب الاهلية) والنقل وتولبد الطاقة الكهربائية ؛ وزود ذلك الدولة الجديدة بأرصدة كبيرة من وسائل الانتاج الرئيسية ، وسمح بتنظيم وتمويل الاقتصاد القومي .

ولذا تكون المهمة الاولية هي الاستخدام المنظم لهذه الوسائل . والى المكاسب المترتبة على نزع الملكية تضاف أيضا الوسائل الموروثة عن الدولة الرأسمالية . وذلك لانه توجد بالفعل في ظل الرأسمالية أشكال معينة من وسائل الانتاج المملوكة للدولة ، وتتملك الدولة الجديدة هذه الوسائل . وينطبق ذلك على السكك الحديدية (مثل السكك الحديدية في روسيا وبولندا) . فلم يكن علينا أن نحول السكك الحديدية الى الاشتراكية لانها كانت مملوكة للدولة بالفعل .

وكلما زاد تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية ، زادت وسائل الدولة الرأسمالية التي ترثها الدولة الاشتراكية الجديدة . وتواجه البلاد الضعيفة التطور موقفا مماثلا . ففي مثل هذه البلاد لا يكون تطور سلسلة من فروع الاقتصاد القومي أمرا ممكنا الا في ظل أشكال رأسمالية الدولة . وهنا تستولي السلطة الجديدة على مثل هذه الفروع ، وتعطيها محتوى اجتماعيا جديدا ، وتضعها في خدمة المجتمع الاشتراكي الجديد ، وليس في خدمة المجتمع الرأسمالي .

وتظهر هناك الى جانب ذلك مجموعة كاملة من وسائل النقل والمواصلات ، وكذلك منشأة مالية متطورة تكون تحت تصرف الدولة الجديدة . ويكون من الضروري تنظيم كل ذلك في القطاع الاقتصادي القومي الاشتراكي . وتكون هذه المهمة ذات حيوية كبيرة اذ كان من المتعين على القطاع الاشتراكي أن يرسي الاساس للتوسع الاقتصادي ولمواصلة التحول الاجتماعي والاقتصادي .

وينجز تنظيم القطاع الاشتراكي على أساس نزع الملكيات الرأسمالية الكبيرة في مجالات المال والصناعة والنقل ، وعلى أساس تحويل هذه الملكيات الى الاشتراكية . وتضاف الى ذلك ثمار التحول الى الاشتراكية المكتسبة عن طريق الميراث من البنيان الرأسمالي . ويجب أن نضيف أن التأميم الحقيقي لا يمكن انجازه الا بوساطة دولة اشتراكية . ويرتبط تأميم وسائل الانتاج في ظل الاشتراكية بمشاركة العمال المباشرة في الادارة . فذلك هو المؤشر الحقيقي لتحول وسائل الانتاج الى الاشتراكية . وقد تضاءلت هذه المشاركة بسبب تشويهات بيروقراطية معينة في الفترة الاخيرة . ومع ذلك فمما هو جدير بالذكر أن مشاركة العمال المباشرة في مراقبة وادارة المنشآت كانت تعتبر أمرا مسلما به في ثورة اكتوبر . ويكفي أن يقرأ المرء أعمال لينين وتاريخ الثورة كي يقتنع بذلك . ولم يغب البصر بعض الشيء عن هذا المبدأ الا فيما بعد ، وكان مرجع ذلك الى حد كبير ضعف الطبقة العاملة ، وانضمام أعداد كبيرة من جماهير الفلاحين والبورجوازية الصغيرة الى صفوفها . ولذا حل جهاز الدولة محل الرقابة المباشرة للطبقة العاملة . (٣)

---

(٣) يوجد مع ذلك فرق بين هذا الموقف من التحول الى الاشتراكية ، وموقف السنديكالية — الفوضوية . وقد ظهرت هذه القضية ايضا في وقت معين بالاتحاد السوفييتي . وهكذا نشأت هناك ما سمي « معارضة العمال » ، التي كانت تؤازر نقل ملكية المصانع الى العاملين بها . وقد دافعت السنديكالية — الفوضوية — في معارضتها للبيروقراطية المتزايدة — من أن المصانع قد تعد ملكية للشعب ، وانها يجب أن يكون لديها استقلال ذاتي كامل . وبدلا من أن تكون وسائل الانتاج ملكية للمجتمع ككل ، يجب ان تكون ملكية لمجموعة . وهذا من شأنه ان يقضي على امكانيات التخطيط العام ، والتوجيه المركزي للاقتصاد القومي .

والحل الذي نقبله — والذي نجده حتى في المؤلفات الماركسية التي صدرت قبل الحرب العالمية الاولى — هو تحويل وسائل الانتاج الاساسية الى الاشتراكية ، ونقل ملكيتها الى أيدي الشعب بأسره . وينفذ التحول الى الاشتراكية بطريقة تسمح بأن تدار وسائل الانتاج بوساطة العمال — ليس بوصفهم أصحابا لهم ، وأنما بوصفهم أوصياء على ملكية المجتمع بأسره . ان تحويل وسائل الانتاج الى الاشتراكية هو شرط التطور الكامل للقوى الانتاجية ، والاتجاه الديمقراطي لتطور الجماهير العاملة . وذلك هو مغزى التحول الى الاشتراكية في ظل الاشتراكية . ودون توافر هذا الشرط ، دون تحويل وسائل الانتاج الى الاشتراكية ، لا توجد امكانيات للتقدم الاجتماعي في المجالات جميعا ، ومن بينها الزراعة .

وفي ظل ظروف معينة يمكن أن نتصور أيضا دورا كبيرا يقوم به قطاع المجالس البلدية في خلق القطاع الاقتصادي الاشتراكي . ويمكن أن تكون هذه هي الحالة في البلاد التي توجد بها سلسلة كاملة من المرافق التي كانت تشكل بالفعل ملكية لهذه المجالس في ظل الرأسمالية .

وبسبب انبثاق قطاع اشتراكي بوساطة الدولة الاشتراكية ، تتطلب السلطة الجديدة لدكتاتورية البروليتاريا التحكم في المواقع الرئيسية — كما تحدد في الاتحاد السوفييتي في أعقاب ثورة اكتوبر — أو الاشراف على القمم القائدة للاقتصاد الاشتراكي ، التي تستطيع منها ممارسة تأثيرها على الاقتصاد بأسره ، بما في ذلك الجزء الموجود في خارج القطاع الاشتراكي .

والخطوة الثانية على طريق البناء الاشتراكي هي المواءمة بين القطاعين الاقتصاديين الاشتراكي والرأسمالي ، أي المواءمة بين الاقتصاديات الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة . وهدف هذه الخطوة هو كفالة الدور القيادي للدولة الاشتراكية الجديدة فيما يتعلق بالقطاع الرأسمالي . وهي خطوة ضرورية كي لا يكون باستطاعة القطاع الرأسمالي استخدام ملكيته الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج في مناهضة سياسات سلطة الدولة الجديدة . وتخدم هذا الهدف أشكال مختلفة لرقابة الدولة على القطاع الرأسمالي ، وكذلك رقابة العمال المباشرة والوزن الحاسم للقطاع الاشتراكي الذي أقيم حديثا — والذي يجب أن يكون كبيرا بدرجة تكفي لتمكينه من توجيه الاقتصاد بأسره ، ومن التأثير على القطاع الرأسمالي .

وقد أنجز تنظيم القطاع الاشتراكي — وهو المهمة الرئيسية الاولى للبناء الاشتراكي — على أساس متطابق بدرجة متفاوتة في البلاد المختلفة (بصرف النظر عن اختلاف الاشكال التنظيمية) . وفي هذه الاثناء كانت الرقابة على القطاع الرأسمالي ، ومواءمة هذا القطاع مع الاقتصاد الاشتراكي ، وتحويله الى الاشتراكية — وهو المهمة الثانية — تنفذ بطرق مختلفة في البلاد المختلفة ، استنادا الى الاوضاع السياسية السائدة ، أكثر منه الى أسباب اقتصادية .

وقد حاولت الثورة الروسية في أول الامر وضع القطاع الرأسمالي تحت رقابة الدولة لدعم رقابة العمال ، وكذلك لممارسة التأثير على القطاع الرأسمالي بمساعدة المواقع الرئيسية التي يقودها القطاع الاشتراكي بيد أن الحرب الاهلية ، كما أشرنا فيما سبق ، قد تطلبت التصفية الكاملة للقطاع الرأسمالي . فكل ما كتبه

أينين عن أشكال رأسمالية الدولة للتطور ، فيما يتعلق بتكامل القطاع الرأسمالي مع الاقتصاد الاشتراكي لاقرار العملية السلمية للبناء الاشتراكي ، قد نسفته الحرب الاهلية . وأعقب ذلك في فترة السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) بناء مشروعات رأسمالية صغيرة في الصناعة ، وكذلك في التجارة . ولم يكن التصنيع الاشتراكي متصلا بتكامل وتحويل القطاع الرأسمالي ، وانما بالقضاء على هذا القطاع . وفي فترة الخطة الخمسية الاولى تم ارساء الاساس لغزو القطاع الرأسمالي بوساطة الاقتصاد الاشتراكي . ويبدو ان أساس هذا الخطوة كان له طابع سياسي . فقد ظهر القطاع الرأسمالي بأسره كعدو للسلطة الجديدة ، ولم تكن هناك أية امكانيات للتعاون مع هذا القطاع ولربطه تدريجيا بالاقتصاد الاشتراكي .

وفي الصين سلك القطاع الرأسمالي طريقا مختلفا . فقد خضع في اول الامر لرقابة الدولة ؛ وأصبحت الدولة من الناحية الفعلية احد المستهلكين والموردين للقطاع الرأسمالي . وسمي ذلك هناك رأسمالية دولة . وكانت المرحلة هي قبول مبدأ مشاركة الدولة الارباح مع القطاع الرأسمالي . وكان أساس هذه المشاركة هو منح الدولة للقروض من اجل تنمية الاقتصاد المملوك ملكية رأسمالية . وكانت هناك مرحلة اخرى هي أن يستبدل بمشاركة الدولة في الارباح سعر فائدة ثابت على رأسمال القطاع الرأسمالي . ويشكل ذلك تغيرا أساسيا . فقد ترتب عليه تحويل المالك السابق من راسمالي يحصل على نسبة من الارباح الى صاحب ريع يشتغل بشكل عام في توجيه المشروع (سواء كمدير أو كمدير مساعد) ، لا يحصل الا على فائدة على رأسماله . ذلك هو بشكل او بآخر الوضع الراهن للقطاع الرأسمالي في الصين . أما الآفاق الاخرى فهي تحويل المالك السابق الى مدير بأجر في مشروع اشتراكي . وسيواصل لوقت معين الحصول على فائدة على رأسماله ؛ ومع ذلك فان سعر الفائدة الذي يحصل عليه سيخفض بمضي الوقت ، وسيقضى عليه تماما بالتدريج . وتعرف هذه العملية في الصين بأنها التحويل الاشتراكي للقطاع الرأسمالي .

وفيما يتعلق ببولندا والديمقراطيات الشعبية الاخرى يكون من الضروري التمييز بين فترتين . ومن قبيل الدقة يمكن القول بأن الفترة الاولى كانت تقوم على تصورات مماثلة للغاية لتلك التي يجري تطبيقها اليوم في الصين . وقد تضمنت هذه التصورات تنظيم وتكامل القطاع الرأسمالي ، وتحوله التدريجي الى اقتصاد اشتراكي . وكانت هذه سياسة تحييد ، بل كسب ، قطاع من البورجوازية . وقد جعلت ذلك مستطاعا في بولندا الصلة الموجودة بين استيلاء الطبقة العاملة على السلطة ، ونشاط حركة التحرر الوطني لطرد المحتل الالماني . ووجدت امكانية في بولندا لتوجيه مناشدة عريضة على نطاق الامة لتأييد السلطة الشعبية الجديدة . وقد ظلت هذه السياسة مطبقة الى عام ١٩٤٩ على وجه التقريب . ثم حدث تغير جذري في اتجاه قبول الصيغة السوفياتية فيما يتعلق بالقضاء على القطاع الرأسمالي الذي أتسع في حالتنا بدرجة كبيرة ليشمل حتى القطاع الحرفي السلعي الصغير .

فما الذي حدد ذلك التغير ؟ لقد كان نتيجة للتوترات المتزايدة الحدة في الوضع السياسي الدولي ، أي الحرب الباردة ، وتزايد احتمالات تحولها الى حرب ساخنة . ثم جاءت في أعقاب هذه التوترات سلسلة كاملة من النتائج ، مثل اعادة النظر في « خطة السنوات الست » ، واقامة الصناعات الحربية . كما كان لها آثارها ايضا فيما يتعلق بالقطاع الرأسمالي . ونشأت مخاوف مؤداها ان يصبح القطاع الرأسمالي في حالة تزايد التوتر في الوضع قطاعا معاديا يعرقل الخطوات الاقتصادية للسلطة الشعبية ، ومن ثم يكون من المستحيل ترك جزء من الاقتصاد القومي في ايدي أعداء الاشتراكية .

وثمة سبب ثان (يرتبط بالسبب الاول) هو المحاكاة الميكانيكية للنموذج السوفياتي . بيد أن تحديد مصير القطاع الرأسمالي في روسيا ، في اتجاه القضاء عليه ، قد حدث في ظل ظروف مختلفة تماما . فهناك كما سبق ان ذكرنا وقفت البورجوازية بأسرها الى جانب العدو في خلال الحرب الاهلية ، مما ترتب عليه عدم وجود أية امكانية اخرى في تلك الفترة .

وتضطلع الدولة الاشتراكية بمهمة أخرى هي تكامل الانتاج السلعي الصغير ، وفي مقدمته الانتاج الزراعي والحرفي ، في الاقتصاد الاشتراكي ، على ان يعقب ذلك تحويل هذا الانتاج الى الاشتراكية . وقد أشار الماركسيون الكلاسيكيون ، وفي مقدمتهم جميعا انجلز ، الى هذا الطريق الذي قطع لينين شوطا آخر في تطويره . وكان يتضمن تحويل الانتاج الصغير الى الاشتراكية عن طريق تحويله الى تعاونيات . وقد كتب انجلز في ذلك عند معالجته للمسألة الفلاحية في فرنسا والمانيا . وكانت خطة لينين التعاونية الكبرى ، التي تحققت بالاتحاد السوفياتي فيما بعد ، تقوم على هذه التصورات نفسها .

ومن المؤكد انه لا نزع ملكية الانتاج السلعي الصغير ، ولا القضاء عليه ، يمكن أن يسري كمبدأ فيما يتعلق بهذا الانتاج . وذلك لانه اقتصاد حلفاء الطبقة العاملة . وتسمح التعاونيات بتحويل الملكية الخاصة الى ملكية اشتراكية في مجال الاقتصاد السلعي لصغير — فهي الشكل المناسب لتحويلها .

بيد أنه تترتب على ذلك نتائج ذات دلالة لم يتنبأ الماركسيون الكلاسيكيون بمداها الكامل ، ولم تكشف عن نفسها تماما الا في الاتحاد السوفياتي . ويتعلق ذلك بحقيقة أنه الى جانب الملكية الاشتراكية المؤممة التابعة للدولة ، يوجد شكل جديد للملكية الاشتراكية ، هو ملكية التعاونيات والمجموعات . وتعد هذه الملكية وسيلة انتاج ذات طابع اشتراكي . ومع ذلك فهي ليست ملكية المجتمع ككل ، وانما ملكية ذات طابع اضيق من ذلك .

وهكذا ففي عملية البناء الاشتراكي تظهر الملكية التعاونية الى جانب الملكية الاشتراكية للدولة . فقد ورثت التعاونيات تركة التعاونيات القديمة التي نشأت في العصر الرأسمالي . وكانت هذه تعاونيات عمال توفر لهم حماية محدودة من الاستغلال الرأسمالي . وكثيرا ما كانت توجد أيضا تعاونيات فلاحية ، وتعاونيات مملوكة للبورجوازية الصغيرة ، بل لصغار الرأسماليين في بعض الاحيان . وقد تم استيعاب هذه التعاونيات منذ وقت طويل في عملية مولد التعاونيات الاشتراكية

الجديدة بوصفها أشكالا جديدة للملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج .

وبسبب كل هذه التحولات يصبح ممكنا تطبيق الاقتصاد المخطط ـ الذي يعد الدعامة الحقيقية للبناء الاشتراكي . وأساس الاقتصاد المخطط هو قطاع الدولة الاشتراكي ، لان هذا القطاع يقبض على الموقع الرئيسي في الاقتصاد القومي الذي يسمح بتخطيط الاقتصاد القومي بأسره ، وممارسة تأثير مباشر او غير مباشر عليه . وتدعم ذلك رقابة الدولة على القطاع الاشتراكي والوسائل المتنوعة التي تؤثر بها الدولة على قطاع الانتاج السلعي الصغير . ويترتب على تطور التعاونيات تعزيز امكانيات التخطيط الاقتصادي ، وبخاصة في الزراعة والتجارة الخ .

**

وقد حدث ـ وليس من قبيل المصادفات ـ أن الحكومات الاشتراكية الاولى ، الثورات الاشتراكية الاولى ، لم تنبثق في البلاد الاكثر تقدما ، وانما في البلاد المتأخرة حيث اظهرت الرأسمالية قبل ذلك عدم قدرتها على مواصلة توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع . ومن ثم كانت القضايا الاضافية للتطور ، المهام الاضافية التي تواجه البلاد المتأخرة بعد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة . وأسفر ذلك عن ضعف القطاع الذي قامت الثورة بتحويله الى الاشتراكية ـ اي أساس القطاع الاشتراكي ـ في حين كانت الرأسمالية ضعيفة بالمثل في تلك البلاد . ولم يخلق تحويل رأس المال الكبير والبنوك الكبيرة الى الاشتراكية ـ والصناعة كلها كبيرة في روسيا ـ الا جزيرة اشتراكية صغيرة في بحر من بورجوازية فلاحية صغيرة الحجم ، وجزئيا في بحر من الرأسمالية الصغيرة ايضا . وكان مركز القطاع الاشتراكي الذي أقيم حديثا مركزا صعبا ، ولم يكن من اليسير عليه أن يمارس تأثيره على الحياة الاقتصادية بأسرها .

وعلاوة على ذلك فقد آنجزت الثورة في ظل ظروف النمو الضعيف للطاقة الانتاجية ، اذ ان الرأسمالية لم تكمل مهمتها التاريخية في توسيع الانتاج بتلك البلاد . وعندما كتب ماركس وانجلز عن الثورة الاشتراكية ، وعندما كانت الحركة العمالية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تتطلع الى تلك الثورة ، كان يفترض أنها ستظهر أول الامر في بلاد الرأسمالية الاكثر تطورا ، حيث كانت مهمة تنمية الطاقة الانتاجية قد انجزت بالفعل . وكان يعتقد أن مهمة الثورة تنحصر في انجاز التغير الاجتماعي عن طريق آزالة الحواجز الرأسمالية التي تعوق عند مرحلة معينة من التطور الرأسمالي استمرار نمو القوى الانتاجية . بيد ان الموقف كان يختلف في روسيا والبلاد الاخرى عندما حدثت الثورة الاشتراكية فيها . فقد ألقي على الثورة مهاما لم تنجزها الرأسمالية . وكان من الضروري في تلك البلاد أن يتم في أول الامر انجاز الثورة الزراعية المعادية للاقطاع ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الثورة البروليتارية . وقد ترتبت الثورة الزراعية المعادية للاقطاع على قيام التحالف بين العمال والفلاحين ، وارضت تطلعات جماهير الفلاحين ؛ بيد انها كانت ايضا ضرورة اقتصادية . وكان من الضروري تحطيم الاغلال التي خلقها نظام اكثر قدما من الرأسمالية كان يعوق تطور الرأسمالية نفسها .

**

كان ذلك هو مغزى الثورة الزراعية . وقد ظهرت القضايا الاساسية بعد الثورة الزراعية ، وفي وقت واحد مع خلق القطاع الاشتراكي عن طريق نزع ملكية راس المال الكبير والمتوسط – **وهي قضايا التصنيع الاشتراكي ، وقضايا تحديث الزراعة .**

وقد انجزت الرأسمالية تصنيع البلاد الرأسمالية القديمة . فالالمان او الانكليز او الفرنسيون على سبيل المثال لم يكونوا يواجهون المهام السابقة . ومع ذلك فقد كانت تشكل في روسيا المهام الرئيسية للسلطة الجديدة . وهكذا واجهت اول ثورة اشتراكية مظفرة مهاما لم توصف من قبل بأنها مهام تاريخية للاشتراكية ، وانما كانت توصف بانها مهام للرأسمالية . وقد ظهرت من بين هذه المهام قضية تحديث الزراعة ، التي كانت متأخرة بشكل غير عادي،والتي كان تجديدها يعد شرطا أساسيا للتصنيع. وذلك لانه من المستحيل انجاز التصنيع اذا لم تكن الزراعة توفر الزيادة الضرورية في الانتاج السلعي التي يتطلبها تزايد اعداد غير المشتغلين بالزراعة نتيجة للتصنيع. ويعد توسيع الانتاج الزراعي الذي يوجه الى السوق أمراً لا غنى عنه للتصنيع . ومع ذلك فان التصنيع – الذي يزود الزراعة بالمعدات والآلات والاسمدة والطاقة الكهربائية وغيرها ، يعد من الناحية الاخرى شرطا لزيادة الانتاج الزراعي .

وهكذا يرتبط التصنيع وتحديث الزراعة ببعضهما بعضا ارتباطا وثيقا . وتلك مهام نوعية جديدة واجهها الاتحاد السوفياتي ، وتواجه كل البلاد المتخلفة . وتوفير الوسائل الضرورية هو الصعوبة الرئيسية في هذا القطاع. ومرجع ذلك أن التصنيع وتحديث الزراعة يتطلبان التراكم .

وثمة مصادر ثلاثة للتراكم هي : ١) الارباح التي يحققها القطاع الاشتراكي – وكلما توسع هذا القطاع ، زادت الوسائل المتراكمة اللازمة لمواصلة التصنيع . وقد ترتب على نزع ملكية رأس المال الكبير والبنوك، والاستيلاء على تركة الدولة الرأسمالية القديمة ، خلق الاسس الاولى للقطاع الاشتراكي ، التي يمكن استخدام الارباح التي يحققها في التراكم . وكل مشروع اشتراكي جديد ييسر بناء المزيد من المشروعات الجديدة . ٢) الضرائب التي تفرض على الفلاحين في شكل الكميات التي يسلمونها اجباريا من محصولاتهم ، وذلك الى جانب وسائل اخرى . فالفلاحون بعد ان يحصلوا على الارض نتيجة للاصلاح الزراعي يكون عليهم ان يسهموا في التصنيع. ٣) الاشكال المختلفة للفرائض المالية التي تجذب الوسائل من الناس من خلال الضرائب والقروض الحكومية وغيرها .

تلك هي المصادر الرئيسية الثلاثة للتراكم الاشتراكي التي تشكل الاساس الجوهري للتصنيع الاشتراكي ، وكذلك لتجديد الزراعة عن طريق الميكنة وتعميم الكهرباء الخ .

وتنشأ سلسلة كاملة من الوسائل الخاصة فيما يتعلق بذلك . فقد اتضح في الاتحاد السوفياتي ، الى جانب أشياء اخرى ، أن عملية التصنيع الاشتراكي تتطلب اعادة البناء الاشتراكي للزراعة بسرعة متزايدة . وتتطلب سرعة عملية التصنيع التوسع السريع للانتاج الزراعي الموجه الى السوق . وفي ظل هذه الظروف تكون المهمة الاكثر حيوية هي تحقيق زيادة في الانتاج الموجه الى السوق اكبر من الارتفاع

العام في الانتاج الزراعي . ويكون من الامور الحاسمة الحصول على مقدار كبير من الناتج الزراعي لاطعام الطبقة العاملة . وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فان تحويل الزراعة بمعدل سريع الى الجماعية قد أدى ايضا الى تحسين نصيب الزراعة في التراكم . فبفضل تحويل الزراعة الى الجماعية ، في بلد له مثل هذه المساحة الهائلة ، كان الجمع الاجباري للكميات المقررة من المنتجات الزراعية أيسر كثيراً مما لو كانت الزراعة مبعثرة في حيازات فردية .

ويتضح الدور الذي قام به تحويل الزراعة الى الجماعية في التصنيع الاشتراكي بطريقة اكثر حدة في الصين ، حيث نشأت الكوميونات الشعبية ويجري تطويرها . وكلما تضاءل الدور الاقتصادي للصناعة في مرحلة الانطلاق ، زاد المدى الذي يجب على التراكم أن يعتمد به على الزراعة ، وزادت اهمية تحويل الزراعة الى الاشتراكية بالنسبة للتصنيع الاشتراكي . وكلما نمت الصناعة ، وزاد دورها كمصدر رئيسي للتصنيع الاشتراكي ، تضاءلت دلالة تحويل الزراعة الى الجماعية .

ان سياسة البناء الاشتراكي بوجه عام ، وبخاصة في ظروف البلاد المتخلفة التي تواجه مهاما اضافية ـ مهام التصنيع الاشتراكي والتجديد السريع للزراعة ، تتطلب درجة عالية من مركزية قيادة وادارة الاقتصاد القومي . وقد أصبحت مثل هذه المركزية أمرا ضروريا في المقام الاول بحكم طبيعة التحولات الثورية ، مثل نزع ملكية رأس المال الكبير والمتوسط ، والاشراف على القطاع الرأسمالي المتبقي ، والنضال (الذي يمضي بشكل دائم) من أجل الاحتفاظ بقيادة قطاع الانتاج السلعي الصغير في ايدي الدولة الاشتراكية ، بدلا من ان يظل تحت نفوذ القطاع الرأسمالي .

ومن غير التوجيه المركزي يكون من المستحيل كفالة الدور القيادي الحاسم للقطاع الاشتراكي ؛ اذ لا يمكن ضمان ألا يصبح القطاع الرأسمالي مصدرا لمعارضة مستمرة ، وألا يسيطر على القطاع السلعي الصغير ، والا يعمل على تعبئة هذا القطاع ضد القطاع الاشتراكي وضد سلطة الدولة الاشتراكية . ومن غير القيادة المركزية لا يكون من المستطاع انجاز التصنيع الاشتراكي ، الذي يتطلب تركيز كل المصادر على استثمارات مختارة حاسمة في مجالات تسهم بالقدر الاكبر في مواصلة تنمية الاقتصاد القومي .

وقد مرت البلاد الاشتراكية ، بدرجة متفاوتة ، ولا تزال تمر ، من خلال مرحلة القيادة المركزية . بيد انه ظهرت فيما بعد في كثير من هذه البلاد تشويهات متعددة ـ على أساس هذه الخلفية ـ اتضحت في الطابع البيروقراطي لادارة الاقتصاد القومي ، وفي الافتقاد الى مرونة القيادة ، وتقييد استمرار تنمية القوى الانتاجية . ونتيجة لهذه التشويهات ظهر جزء معين من الجهاز الحكومي والاقتصادي كدولة في داخل الدولة ، ينفذ سياساته الخاصة . ونحن جميعا نعرف شيئا عن هذه الاتجاهات في بولندا والاتحاد السوفياتي ، التي ظهرت على سبيل المثال ـ الى جانب مظاهر اخرى ـ في شكل جهاز الامن الذي يضع نفسه فوق الحزب والدولة .

وفي ظل هذه الظروف نشأت هناك قضايا جديدة خلقت ضرورة التراجع عن المركزية المفرطة ، وضرورة ضمان الرقابة الديمقراطية في الدولة والحزب والجهاز الاقتصادي ؛ كما خلقت الحاجة الى التسيير الذاتي المباشر بوساطة العمال ـ في

شكل مجالس العمال وغيرها من الاشكال — والى الاستقلال الذاتي للتعاونيات والدوائر الزراعية ، وكذلك الى زيادة نشاط نقابات العمال في المصانع باعتبار هذه النقابات اجهزة للرقابة الاجتماعية . وقد نشأت هناك الحاجة الى صياغة اشكال جديدة أقل مركزية لقيادة وادارة الاقتصاد القومي ، تستند الى قدر أكبر من مبادرة العمال والهيئات المحلية والمهن والمشروعات في الاقتصاد القومي . واتخذ ذلك مجرى مختلفا في البلاد المختلفة ،بيد ان تيار التغيير في اشكال توجيه وادارة الاقتصاديات القومية ، دمقرطة هذه العمليات ، يتدفق فيها جميعا : في الاتحاد السوفياتي ، وفي بولندا ، وفي تشيكوسلوفاكيا وغيرها من الديمقراطيات الشعبية . كما ظهرت بوادر هذا التيار في الصين ايضا .

وقد بدأت تتحدد معالم أشكال جديدة لتنظيم الاقتصاد لاشتراكي . فالاشكال التنظيمية للاقتصاد الاشتراكي لا تستقر مرة واحدة والى الابد . فما يستقر مرة واحدة والى الابد هو المحتوى الاجتماعي للاقتصاد الاشتراكي، أي الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية ، والادارة الاشتراكية بهدف تلبية احتياجات المجتمع ، وليس بهدف كفالة الارباح لطبقة ما واحدة أو لبعض اقسام المجتمع . بيد أن الاشكال التنظيمية تتغير . وهي تختلف مع المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الاشتراكي ، كما تختلف في البلاد المختلفة حسب الظروف التاريخية . ويمكن ان نقرر في ايجاز ان علاقات الانتاج الاشتراكية تتخذ باستمرار اشكالا تنظيمية جديدة في وقت واحد مع نمو القوى الانتاجية للمجتمع الاشتراكي .

كذلك يتغير بدرجة تتزايد باستمرار البنيان الفوقي لادارة الاقتصاد الاشتراكي وتوجيه تطوره . ويبدأ تحلل النظام الاداري غير المرن الشديد المركزية عند مرحلة معينة من تطور قوى الانتاج . ومن ثم يكون الابتعاد عن الاساليب الادارية متصلا أيضا بنمو القوى الانتاجية . فكلما تطور الانتاج ، زادت صعوبة ادارته بطريقة مركزية . وكلما زادت العراقيل امام المبادرة ، زادت القسمات السلبية للمركزية اذا ما قورنت بجانبها الايجابي .

ويعد نمو القوة الانتاجية ، وزيادة عدد وتنوع المشروعات ، العاملين اللذين يفرضان أصلاح النمط القائم . وما نعنيه هنا هو مجرى مواءمة الاشكال التنظيمية مع نمو القوى الانتاجية . فالاشتراكية بوصفها بنيانا حيا يكون في حالة مستمرة من التطور ، والتغير ، والتواؤم مع الظروف الجديدة . وتوجد عملية مواءمة لتنظيم علاقات الانتاج الاشتراكية ، بل أيضا لتنظيم الاشكال الادارية للاساس الاقتصادي ، مع مستوى القوى الانتاجية .

وتقوم هذه التغيرات دليلا على بلورة ونضج الاشتراكية بوصفها نظاما اجتماعيا. وقد كانت الاشكال ذات الدرجة العالية من مركزية القيادة والادارة تنتمي الى الفترة السابقة . وهي قد نشأت من متطلبات الفترة السابقة ،وكانت تتميز بتطبيق أساليب الاكراه غير الاقتصادية ، وكذلك بالاقناع السياسي والدعاية السياسية ؛ أكثر من تميزها بسريان القوانين الاقتصادية بطريقة طبيعية . وتلك سمة مميزة نموذجية للفترة السابقة ، حيث الاقتصاد الاشتراكي الجديد لا ينشأ تلقائيا من الرأسمالية ، وانما يكون الخلق الواعي المخطط للدولة الاشتراكية .

وتؤدي الثورة السياسية الى تحول البنيان الاجتماعي والاقتصادي في دولة اشتراكية ؛ وتكون دكتاتورية البروليتاريا هي القوة المحركة التي تؤثر في تحول البنيان الاجتماعي – الاقتصادي . ويعني ذلك أن التحول يتم انجازه الى درجة كبيرة بأساليب الاكراه غير الاقتصادية ، وفي المقام الاول من خلال نزع ملكية الرأسماليين، والاصلاح الزراعي ، الخ . بيد ان الدولة الاشتراكية في الوقت نفسه تنظم وتضبط وتستثير وعي الطبقة العاملة ، وتستخدم مدى كاملا من الوسائل غير الاقتصادية ، والقانونية ، والادارية ، وكذلك من الوسائل الدعائية . وهذه الوسائل هي السائدة ، ويجب ان تظل كذلك في فترة الانتقال . بيد انها تكتسب اهمية خاصة بالنسبة للبلاد المتخلفة اقتصاديا التي تواجه مهام التصنيع الاشتراكي وتجديد الزراعة .

ومع ذلك فان جدوى هذه الاساليب يتضاءل من حيث أهميته بقدر نضج المجتمع الاشتراكي الجديد . بل انها يمكن أن تصبح قيدا على الطابع الرشيد للاقتصاد . وهذا هو السبب في أجراء التغييرات التي تتضح اليوم في العالم الاشتراكي كله . أذ تبذل محاولات للتوصل الى اساليب جديدة لقيادة وادارة الاقتصاد الاشتراكي ،أي الى « أنماط »جديدة تستند الى القوى الداخلية للاقتصاد الاشتراكي بدلا من استنادها الى أساس وسائل الاجبار غير الاقتصادية . وتظهر هذه العملية بطبيعة الحال في صور مختلفة بالبلاد المختلفة عند مراحل التطور المختلفة ، بيد ان الاتجاه من الناحية الاساسية واحد في كل مكان . وكلما نضج البنيان الاشتراكي الجديد ، قلت حاجته الى أساليب الاجبار الحكومية غير الاقتصادية ، وزادت امكانياته للوقوف « على قدميه » ، أي زاد اعتماده على سريان القانون الاقتصادي .

ويمكننا أن نؤكد **انه عندما يصبح القهر غير الاقتصادي ، بوصفه وسيلة لقيادة وادارة الاقتصاد الاشتراكي ، أمرا لا ضرورة له ، وذلك عندما يكون الاقتصاد « مستعدا » ، وباستطاعته الاعتماد على سريان قوانينه الاقتصادية الخاصة – التي تستخدمها قيادة الاقتصاد القومي استخداما علميا من أجل تحقيق اهداف علمية محددة بطريقة واعية – عندئذ تكون فترة الانتقال قد انتهت** . ومن ثم تكون فترة الانتقال ختاما لفترة البناء الاشتراكي ، التي تجري الدولة الثورية لدكتاتورية البروليتاريا من خلالها ، عن طريق القهر غير الاقتصادي ، تصفية علاقات الانتاج القديمة ، وتشكيل علاقات الانتاج الاشتراكية ، وتنظيم الاقتصاد على أساس هذه العلاقات .

ويصعب ان نحدد على نحو دقيق متى سيحدث ذلك ، لانه عملية تدريجية ، وكثيرا ما تكون طويلة الامد . وكل ما باستطاعتنا أن نقرره هو أن هذه العملية تتطلب دعم وتوسيع الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج الاساسية – على الاقل الى الدرجة اللازمة لسريان القوانين الاقتصادية الناشئة عن علاقات الانتاج الاشتراكية – واذا كانت لا تزال توجد علاقات انتاج غير اشتراكية ، فان هذه العلاقات لن تقوم الا بدور خارجي ؛ ومن الممكن انجاز المزيد من امتصاص الاقتصاد الاشتراكي لها بوسائل اقتصادية كلية .

ويطرح هذا مسألة مصير قطاع الانتاج السلعي الصغير في عملية تشكيل

الاقتصاد الاشتراكي .

وفي الاتحاد السوفياتي حدثت عملية التحول الاشتراكي للقطاع السلعي الصغير بسرعة استثنائية . فقد صفي القطاع الرأسمالي في خلال مجرى الحرب الاهلية ، ثم اعقب ذلك تحول الزراعة الى الجماعية بسرعة وعلى نطاق واسع . وكانت السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) ضعيفة ، ولم يكن يعترض لقضاء على العناصر الرأسمالية أية صعاب كبيرة .

وحل هذه القضية أمر أشد صعوبة بكثير في بولندا ، حيث لم ننته بعد من مسألة الزراعة – من وجهة نظر بناء الاشتراكية . فقد تطلبت الظروف النوعية للاتحاد السوفياتي التصفية السريعة لكل نزعة غير اشتراكية ، حتى القطاع السلعي الصغير . وقد نشأت هذه الضرورة من كل من العوامل الاقتصادية والسياسية .

أما في ظروف اخرى غير تلك التي سادت في الاتحاد السوفياتي ، فلا توجد حاجة الى التحويل السريع للاقتصاد السلعي الصغير الى اقتصاد اشتراكي . ففي الظروف التي يكون القطاع الاشتراكي فيها هو الاقوى ، وحيث هو القطاع السائدفي الاقتصاد القومي منذ البداية ، لا تكون هناك ضرورة لمثل هذه العجلة . اذ يسفر الوزن الاكبر للصناعة في الاقتصاد منذ البداية عن ان تكون الصناعة ملائمة وكافية لتحقيق الجزء الاكبر من التراكم . ويعتمد التصنيع بدرجة كبيرة منذ البداية على التراكم الداخلي للصناعة الاشتراكية التي تنمو بسرعة ، في حين تجذب الزراعة تدريجيا الى فلك الاقتصاد الاشتراكي نتيجة لعملية التصنيع . ويترتب على الموقع السائد للقطاع الاشتراكي من الاقتصاد القومي منذ البداية تضاؤل التهديد بأن يصبح الاقتصاد السلعي الصغير نقطة دعم لقوة الاعداء الاجتماعية والسياسية . وفي هذا الموقف يمكن ان يكون هناك دور حاسم لعدم تقييد عملية الانتاج الطبيعية ، وعدم اضعاف التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الصغيرة بوجه عام . وفي هذا يكمن الفرق الاساسي بين الوضع في الاتحاد السوفياتي في فترة الثورة ، والوضع في بولندا .

ويمكن معالجة هذه المسألة على نحو مختلف في البلاد الاخرى . وقد قرر الرفيق تولياتي في المؤتمر الاخير للحزب الشيوعي الايطالي انه من الصعب التنبؤ بالتاريخ الذي سيكف فيه الانتاج السلعي الصغير عن الوجود . وذلك لانه اذا كان الطريق الايطالي الى الاشتراكية يعتمد على التحالف مع الشرائح الوسطى في المدينة والقرية ، واذا كانت السلطة الشعبية لن تطبق سياسة ترغم هذه الشرائح بمقتضاها على الانتقال الى الاسلوب الاشتراكي للانتاج ، عندئذ تكون مسألة ما اذا كان المنتجون الصغار ، والحرفيون الصغار ، أو ما تبقّى من التجار ، سيرغبون في تكوين تعاونيات ، أم سيظلون بدلا من ذلك يعملون بمفردهم ولحسابهم ، تكون مسألة لم يفصل فيها بعد .

ويمكن أن يتساءل البعض عما اذا القطاع السلعي الصغير سيظل أحد المكونات الدائمة للاقتصاد الاشتراكي ، كما كانت الحال في ظل الرأسمالية . ان ذلك لا يكاد يكون محتملا . فقد ساد النظام السلعي الصغير في ظل الرأسمالية لانه كان يشكل حماية وملاذا من أن يتحول المنتج الصغير الى بروليتاري . ومثل هذا الدافع لا يوجد

في ظل الاشتراكية . فستتضاءل بدرجة متزايدة جدوى تمسكه بالانتاجية المنخفضة للانتاج السلعي الصغير كلما نما الاقتصاد الاشتراكي ، كما ستزداد باطراد وبحرية ارتباطه بالاقتصاد الاشتراكي — من خلال التعاونيات على سبيل المثال . وكلما تطور هذا الوضع في وقت مبكر ، كان تطور القوى الانتاجية اكثر قوة .

وتمتلك الدولة الاشتراكية وسائل حاسمة لتوجيه الاقتصاد ؛ واذا بقيت عناصر الانتاج السلعي الصغير عبر فترة ممتدة ، فانها لا تلحق الضرر ببناء الاشتراكية . ومن الامور الحاسمة بالنسبة لتطور البلاد الاقتصادي القطاع الاشتراكي الكبير الذي يسود في الاقتصاد القومي . فان عاجلا او آجلا سيصل الفلاح ، وغيره من عناصر البورجوازية الصغيرة ، الى نتيجة مفادها انه من صالحه الارتباط بالاقتصاد . اما متى يحدث ذلك فأمر يصعب التنبؤ به .

وفي حالات معينة — مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي — يكون من الممكن تحديد تواريخ معينة لتنفيذ تحويل الزراعة الى الجماعية على نطاق واسع ، وذلك في ارتباط بنتائج التصنيع الاشتراكي . وفي حالات اخرى ، كما هي الآفاق بالنسبة لايطاليا على سبيل المثال ، سيكون هذا الانتقال تدريجيا وشديد البطء . والحقيقة الجوهرية هي أن القطاع الاشتراكي ، لفترة معينة ، يحيط بالاقتصاد بأسره ، في حين يتحول دور بقايا الانتاج السلعي الصغير الى دور المخلفات التي لا يكون لها دور هام تقوم به في الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية .

وينضج الاقتصاد الاشتراكي بالتدريج على النحو التالي : فترة الانتقال (فترة بناء الاشتراكية) تنتهي تدريجيا بقدر ما تكف عن الاعتماد على وسائل الاجبار غير الاقتصادية ، وتستند بدرجة متزايدة الى سريان قوانينها الاقتصادية الخاصة ، وكذلك حسب مدى ضمور ما زال متبقيا من علاقات انتاج هامة غير اشتراكية .

٤ ـ بعض قضايا التصنيع الاشتراكي

جوزي ردتكوفسكي

كان التطور الاقتصادي والتصنيع يعدان مترادفين بالفعل عند بداية هذا القرن ، عندما كان الفارق بين البلاد الرئيسية وتأخر الجزء الاكبر من العالم قد نما بدرجة هائلة . وقد تعرضت وجهة النظر هذه لتغير أساسي في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من ان فجوة ضخمة كانت واضحة بالفعل بين البلاد الاكثر تطورا ، والبلاد التي تباطأ تطورها فيما يتعلق بمستوياتها الاقتصادية وأبنيتها الاجتماعية .

ولم يطرأ منذ ذلك الحين أي ضيق على هذه الفجوة التي نشأت ـ الى جانب أشياء اخرى ـ عن الفروق في الطاقة الاقتصادية الكامنة . ونتيجة لذلك كانت رغبة البلاد المتخلفة في توسيع اقتصادياتها القومية ، وادراكها أن التصنيع هو الاسلوب الاساسي لكفالة استقلالها الاقتصادي،ولتحسين موقعها في السوق العالمية،يزدادان قوة بعد الحرب العالمية الثانية . والارجح ان تكون هذه الاتجاهات قد نضجت أيضا تحت تأثير الطريق الذي سبق أن عبرته البلاد الراسمالية (الفنية) وتعززت بدرجة هائلة تحت تأثير التطور الصناعي للاتحاد السوفياتي ،وتحولات ما بعد الحرب في الديمقراطيات الشعبية .

ومن هذا الوضع على وجه التحديد قدمت في البلاد المصدرة لراس المال وجهة النظر القائلة بأن الاتجاه المرغوب فيه بدرجةاكبر لتطور البلاد المتخلفةهو دعم الزراعة وانتاج المواد الاولية . وكانت وجهة النظر هذه مناقضة لمنطق النمو الاقتصادي ، ومتعارضة مع تطلعات شعوب هذه البلاد . والاعتبارات التالية هي الدوافع الاكثر شيوعا لهذا النمط من التفكير : كان تصنيع البلاد الراسمالية في القرن التاسع عشر ممكنا نتيجة لتجمع ملائم على نحو خاص للاحداث ، وهو تجمع لم يعد له وجود في القرن العشرين . ولذا فان انتهاج مثال البلاد الصناعية الراهنة معناه ان نخطيء الهدف . فتنمية انتاج المواد الاولية يجب ان تستجيب بدرجة اكبر لظروف البلاد المتخلفة . اذ تتميز هذه البلاد بالافتقار الى راس المال بالقياس الى العمل ؛ ومن ثم

فان الاستثمارات يجب ان توجه الى الحرف والزراعة التي يوجد بها تركيب منخفض نسبيا لرأس المال . ويفترض في الوقت نفسه أن امكانية طرح كميات اضافية من المواد الاولية في السوق العالمية امر مكفول دائما ، بصرف النظر عن اوضاع الصرف الاجنبي في البلاد الصناعية (وهي الاوضاع التي لا بد ان تزداد سوءا طبقا لافتراضات كينز وكولين وغيرهما) ، وذلك بسبب النقص المتزايد في المواد الاولية الاساسية . ويقال انه نتيجة لذلك يكون باستطاعة البلاد المنتجة للمواد الاولية الاعتماد على فترة طويلة ترتفع فيها الاثمان باستمرار . وضربت امثلة ببلاد كايران والعراق والعربية السعودية ، بها احتياطيات ضخمة من البترول، استطاعت بمساعدة رأس المال الاجنبي ان تحقق تنمية سريعة لانتاج هذه المادة الاولية الهامة ، مما ترتب عليه رفع المستويات المعيشية لشعوبها .

وفي الوقت نفسه أعطيت الصعاب الفعلية التي تواجه التصنيع طابعا مطلقا . وترتبط هذه الصعاب - الى جانب الافتقار الى رأس المال - بطابع قوة العمل ، والتوزيع غير السليم لقواعد المواد الاولية ، وخطر اضطراب توازن ميزان المدفوعات، الخ . وقد قدمت هذه الصعاب كما لو كانت لا تدعم فقط ضرورة تدفق راس المال من الخارج ، وانما تعطى تنمية الزراعة الافضلية ايضا .

ودون الدخول في مجادلات مع وجهات النظر هذه يمكن أن نقرر على الرغم من ذلك ان الطلب على المواد الاولية ووسائل المعيشة يزداد بمعدل ابطأ من معدل زيادة الطلب على السلع المصنوعة . وعلاوة على ذلك فان طلب البلاد الصناعية للمواد الاولية والمنتجات الزراعية يهبط بطريقة متجانسة ، بحيث يكون هبوطه في فترات الازمة أسرع من انخفاض الدخل القومي . وتوضح البيانات الرسمية (مثل دراسات الامم المتحدة) (١) تدهورا مستمرا في نسب المبادلة بين البلاد المنتجة للمواد الاولية ووسائل الاستهلاك ، والبلاد المنتجة للسلع التامة الصنع . ففي غضون سبعين عاما - من عام ١٨٨٠ الى عام ١٩٤٩ - تدهورت هذه النسب بمقدار ٣٧٪ في غير صالح البلاد المنتجة للمواد الاولية .

وتعد أغلبية البلاد المنتجة للمواد الاولية بلادا ذات محصول واحد . ويعزز ذلك اعتماد هذه البلاد على تقلبات السوق العالمية ، وييسر خضوعها لمصالح راس المال الاحتكاري . وهذه الاعتبارات الرئيسية هي مصدر الضغط في البلاد الامبريالية المعاصرة لتجميد الاحوال المصطنعة كما لو كانت ناشئة من الوضع الطبيعي القائم بالفعل في البلاد المتخلفة . وتبرير الاقتصار على محصول واحد ، أو التخصص الشديد الضيق في المواد الاولية الزراعية ، تبرير بالغ القدم ، فقد قال عنه كارل ماركس :

« ربما كنتم تعتقدون أيها السادة أن انتاج البن والسكر هو القدر الطبيعي لجزر الهند الطبيعية . فمنذ قرنين من الزمان لم تكن الطبيعة ، التي لا تشغل نفسها بشؤون التجارة ، قد خططت هناك لا لزراعة قصب السكر او البن » .

---

(١) Post-War Price Relations in Trade Between Underdeveloped and Industrialised Countries (نيويورك ، ١٩٤٩) .

(٢) كارل ماركس : « فقر الفلسفة » ، (نيويورك ، ١٩٥٥) ، ص ٢٠٧ .

وعلى اساس المفهوم الحديث « للثورة الزراعية » ـ التي هي بالاحرى ، في الحقيقة ، أقرب الى برنامج للثورة الزراعية المضادة بالنسبة للبلاد النامية ـ كثيرا ما تذكر كندا كمثال للبلد الذي يدين بثروته لتنمية انتاج المواد الاولية . ويقال ان وصول التصنيع فيما بعد الى ذلك البلد كان نتيجة طبيعية لوجود اسس قوية للمواد الاولية . ولذا فان تتابع المراحل التطورية يجب أن يحدد نضج الاقتصاد لعملية التصنيع . ويجد المرء في المؤلفات البورجوازية تصورا لمراحل ـ تبدأ من أقتصاديات مغلقة من الناحية الفعلية ، وتنتهي بمرحلة التنمية الكثيفة ـ يتعين المرور من خلالها وفقا لترتيب معين ، وهو تصور يزعم بطريقة تنطوي على الخداع والتضليل أنه لا غنى عنه ايضا بالنسبة للبلاد المتخلفة في الوضع الراهن .

ويعكس مخطط هذه المراحل بدرجة معينة التطور التاريخي للتقدم الاقتصادي الذي مهد الطريق تدريجيا أمام بلاد رأسمالية معينة كي تصل الى المستويات الراهنة . بيد ان ذلك لا يؤكد صحة التصور الخاص بتتالي المراحل . ففي ظل الظروف التي وصلت فيها التقنية العالمية الى المستوى العالي الراهن ، لم يعد هناك سبب يدعو البلاد المتخلفة لان تكرر كل المراحل المتتابعة للتطور . بل توجد على النقيض من ذلك عوامل اكثر اهمية تسمح بتصنيع البلاد المتخلفة عن طريق حذف مراحل معينة . وهذه العوامل راسخة في المحتوى البنياني للمجتمع . وكثيرا ما يبدو ان مسألة الحافز الى التنمية الصناعية السريعة في البلاد النامية تؤدي الى اكتشاف علاجات لنقص رأس المال ، والى استخدام كل المصادر الممكنة للتراكم في أغراض التنمية . وقد اكد م . دب على نحو صائب ان هذه القضية في التحليل الاخير ليست قضية مالية بقدر ما هي قضية تنظيم اقتصادي . وتوضح التطورات في عالم ما بعد الحرب ان البلاد التي لم تتطور بالقدر الملائم يكون باستطاعتها الاضطلاع ببرامج للتصنيع (على أساس التأميم الجزئي بشكل عام) ، ويكون ذلك الى المدى الذي يستند به قادتها الى جبهة عريضة معادية للاقطاع ومعادية للامبريالية . ومع ذلك فان الثورة الاشتراكية هي وحدها التي تخلق أفضل الظروف للتصنيع الاكثر سرعة ، بل تجعل مثل هذا التصنيع امرا ممكنا .

ويتعين على التصنيع الاشتراكي ان يحل أغلبية القضايا التي تواجه كل اقتصاد نام ، والتي تكون حاسمة لارتياد طريق التنمية السريعة للقوى الانتاجية . وفي تلك الحالة تكون هذه القضايا مشتركة ، شأنها في ذلك شأن التخلف الاقتصادي . ومع ذلك فالى جانب الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي المختلف اختلافا أساسيا ، والذي ينفذ التصنيع الاشتراكي في ظله ، توجد سمة مميزة ذات أهمية خاصة تميز بطريقة حاسمة التصنيع الاشتراكي عن التصنيع غير الاشتراكي ، على الرغم من أنه يسير بدوره في ظروف شديد الاختلاف .

ويعد النمط الجديد لعلاقات الانتاج الاشتراكية الاساس للسمات المميزة النوعية للتصنيع الاشتراكي ، والمصدر الرئيسي لتفوقه . ويكفل هذا النمط على نحو خاص الدور السائد للدولة الاشتراكية في الاقتصاد ، والتصرف المخطط في الوسائل المادية واحتياطيات العمل على نطاق الاقتصاد القومي من اجل التحسين المستمر لظروف الشعب المادية . ولا يعني ذلك ان أسس السمات المميزة النوعية

للتصنيع لاشتراكي تقضي أوتوماتيكيا على العقبات والصعاب المتعددة التي تنشأ في أثنـاء سير العملية . فهي ليست في موقف يسمح لهـا باغفال القوانين التي تسري موضوعيا على كل التقدم التقني الكبير.ومع ذلك فهي توفر للمجتمعإمكانيات كبيره للتغلب على هذه العقبات بتكلفة اقل بدرجة لا تقارن ، ودون التضحية بأجناس وأجيـال كاملة كانت تشكل الاساس لتنمية القوى الانتـاجية في ظـل التراكـم الرأسمالي البدائي . ومن بين الظروف الجوهرية للاستفادة من هذه الفرص الحـل السليم ـ أذا كان من الممكن وضع المسألة على هذا النحو ـ (الذي يكيف مع ظروف محددة) للقضايا المتبادلة بين الصناعة والزراعة في فترة التصنيع .

وتعد العلاقات المتبادلة بين الصناعة والزراعـة في فتـره التصنيع القضية المحورية للبلاد التي ورثت مستوى متوسطا من التطور الرأسمالي (مثل بولندا) . وهي قضية حاسمة بالنسبة لوجود التوازن في الاقتصاد بأسره ، او للافتقار الى هذا التوازن . ويزداد التوازن الاقتصادي سوءا باستمرار ، وبخاصة في الفتره الاولى للتصنيع الاشتراكـي . ويمارس الفـرق بـيـن البنيانين الاجتمـاعيين ـ الاقتصاديين للصناعة والزراعة تأثيرا لا يستهان به على هذا الوضع . فالصناعة اشتراكية بالفعل ، وتتطور وفق أسسها الاجتماعية ـ الاقتصادية الخاصة ، في حين تظل الزراعة في الجزء الغالب منها غير اشتراكية ، وتتميز بطابع الانتاج السلعي الصغـير . (٣)

ويترتب على ذلك ان يكون من الصعب تدخل الدولة بشكل مباشر في مجال المواد الاولية الزراعية وانتاج المواد الغذائية ، بهدف تحقيق زيادة سريعة فيما ينتج منها للسوق ، وهكذا تتعقد مهام التراكم اللازم لاحتياجات التنمية الصناعية . ولقد كانت أساليب تنمية الزراعة التي اتبعها الاتحاد السوفياتي في الايام الاولى تهدف على وجه التحديد الى كفالة نمو الانتاج الموجه للسوق بسرعة أكبـر من نمو الانتاج الزراعي العام ، وكذلك الى ضمان نصيب الزراعة في التراكم العام . وقد أنجـز ذلك في المقام الاول عن طريق التسليم الاجبـاري لكميـات مقـررة من المنتجات الزراعية .

ويكون الرأي القائل بـأن الاقتصاديات الكبيرة المتخصصة الجماعية أعـلى انتاجية من المزارع الصغيرة رأيا صحيحا على نحو مطلق فيما يتعلق بظروف البـلاد الاشتراكية من زاوية الآفاق البعيدة الامد ـ وذلك على افتراض انه تتوافر بهـا بالفعل الأسمدة الكيماوية والآلات والمعدات الزراعية . ويكون الطلـب المتزايـد

---

(٣) يؤدي الطابع المعادي للاقطاع الذي تتميز به الثورة الزراعية ، التي تعقب استيـلاء الطبقة العاملة على السلطة في البلاد ذات القوى الانتاجية الضعيفة التطور ، الى نمو سريع نسبيا لملكية الدولة في الزراعة نتيجة لنزع ملكية الضياع الكبيرة . ومع ذلك فان نصيب الدولة في الاقتصاد الزراعي في مجموعه يكون صغيرا في الفترة الاولى ، على حين يكون الوزن الغالب في جانب الزراعة الصغيرة والمتوسطة . ومن زاوية المساحة المملوكة ، والمساحة المنزرعة ، وكذلك فيما يتعلق بالحجم المطلق للانتاج الزراعي ، فان الاقتصاد الزراعي القائم على الانتاج السلعي الصغير يتحدد أساسا (في فترة التصنيع الاولى علـى الاقل) بعرض الناتج الزراعي ويتغير هذا الوضع تدريجيا تحت تأثير تطور التعاونيات الانتاجية . فالى جانب مزارع الدولة تشكل التعاونيات شكلا من أشكال الملكية الاشتراكية في الزراعة .

على المنتجات الزراعية واضحا فعلا في المرحلة الاولى من التصنيع ، حيث الاساس التقني للانتاج الزراعي المتزايد بشكل عام غير موجود . واذا كان الطلب على المنتجات الزراعية ، وبخاصة من جانب الصناعة ، لا يلبى بطريقة ملائمة ، وكان عرض المنتجات الزراعية – المواد الاولية والطعام – لا يتزايد ، في حين تتجه الصناعة الى التوسع ، فلا يمكن أن يسفر الامر الا عن صعاب متزايدة . فالانتاج الزراعي الموجه للسوق اذا لم يكن كافيا ، فانه يشكل عنق زجاجة مرهقا للصناعة بأسرها ، كما يمكن ان يسبب اضطرابا لعملية التصنيع بأسرها (وبخاصة في الفترة الاولى) ، ويهدد بالتضخم ، الخ. ولن نناقش هنا قضية الموازنة بين الصناعة والزراعة ، في ظروف النمو ، بوصفها القضية المحورية للتصنيع ، اذ انها قد درست وفسرت بطريقة تفصيلية الى حد فيما نشر عندنا . (٤)

ومع ذلك فسنسترعي الانظار الى جوانب نوعية معينة من هذه القضية . ويتعلق ذلك بحقيقة انه مع الابقاء على التوازن بين الصناعة والزراعة ككل – وهو الوضع المسلم به في ظل ظروف التصنيع – فان القضية الهامة يمكن ان تصبح هي قضية موازنة التداول الفردي بين هذين القسمين . ويمكن ان يتضح ذلك على اساس تكرار الانتاج البسيط مع متضمنات التطبيق أيضا على ظروف تكرار الانتاج الموسع . وثمة جانب نوعي لهذه القضية بأكملها هو حقيقة أنه يجب أن نقر هنا في الوقت نفسه بتقسيم القسمين الاقتصاديين والقطاعين الاقتصاديين ؛ وبالتالي – الى جانب امور أخرى – بعدم تناسق أمكانيات التأثير المخطط على بنيان التداول . ويرتبط ذلك بالتحول الكامل للبنيان الاجتماعي – الاقتصادي للزراعة في فترة التصنيع .

وقد قدم لنا كارل ماركس تحليلا للتوازن الاقتصادي في نماذجه المعروفة . ونماذج ماركس لتكرار الانتاج يجب تطبيقها على كل الاقتصاديات ، بما في ذلك الاقتصاديات الاشتراكية . ومن ثم فان طابع ظروف التوازن المتبادل بين الصناعة والزراعة في فترة التصنيع يمكن تحديده على أساس هذه النماذج . وقد قسم ماركس الانتاج الاجتماعي الى قسمين كبيرين : القسم الاول ، ويتضمن انتاج وسائل الانتاج ؛ القسم الثاني ، ويحيط بانتاج وسائل الاستهلاك . والمخطط التجريدي لتكرار الانتاج البسيط ، الذي استخدمه ماركس كنقطة بدء لتحليله ، يمكن عرضه على النحو التالي :

القسم الاول ى١ = أ١ + ب١ + حـ١
القسم الثاني ى٢ = أ٢ + ب٢ + حـ٢

ى = أ + ب + حـ

(حيث ى١ ، ى٢ ترمزان للناتج الاجتماعي الذي ينتج بطريقة متقابلة في كلا

(٤) انظر بصفة خاصة : م. كاليتسكي ، قضايا التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة . : « مشكلات تصنيع البلدان الزراعية » ، بالمجلد نفسه .

القسمين . وقد وضع ماركس مجموع المكونات الثلاثة أ + ب + ج في كل قسم. ويرمز المكون آ لوسائل الانتاج التي تستهلك في عملية الانتاج ـ لفترة سنة مثلا ـ ويرمز ب لمكافأة العمال في تلك الفترة ، ويرمز ج للناتج الفائض) .

ولا يوجد اي تراكم في الظروف المجردة لتكرار الانتاج البسيط . اذ يستهلك الناتج الصافي بأسره ب + ج ، مشكلا ذلك الجزء من الناتج الاجتماعي الذي لا يعد ضروريا لتجديد وسائل الانتاج . ولذا فانه في حالة توازن تكرار الانتاج البسيط ، لا بد ان يكون الناتج الاجتماعي في القسم الاول مساويا للطلب الكلي على تجديد وسائل الانتاج في كلا القسمين ، اي ما يسمى أ١ + أ٢ ؛ ومن ثم يكون

أ١ + ب١ + حـ١ = أ١ + أ٢ ،

اذا كان ب١ + حـ١ = أ٢ .

وانطلاقا من الطلب على وسائل الاستهلاك ، نحصل على نفس شرط توازن التداول بين القسمين . وذلك لان الناتج الاجتماعي الاجمالي الذي ينتج في القسم الثاني يجب ان يكون مساويا للطلب الكلي على وسائل الاستهلاك في كلا القسمين :

أ٢ + ب٢ + حـ٢ = ب١ + جـ١ + ب٢ + حـ٢ .

وعن طريق تبسيط المعادلة نحصل على المعادلة أ٢ = ب١ + حـ١ .وتمثل هذه المعادلة شرط التوازن للقسمين في عملية تكرار الانتاج البسيط .

ولنتناول بعد ذلك الحالة التي يكون فيها الناتج الاجتماعي المنتج في القسم الاول من كل انتاج وسائل الانتاج اللازمة للصناعة (الآلات ، المعدات ، الطاقة الانتاجية اللازمة للاغراض الانتاجية ، والأسمدة الكيماوية ، الخ.) ، وكذلك انتاج وسائل الانتاج التي تنتج في الزراعة (المواد الاولية الزراعية) وبالمثل فان الناتج الاجتماعي الذي ينتج في القسم الثاني يتضمن وسائل الاستهلاك التي تنتجها الصناعة وكذلك وسائل الاستهلاك التي تنتجها الزراعة (الوسائل الطبيعية الكلية لبقاء سكان الريف) ووسائل الاستهلاك التي تنتجها الزراعة من اجل السوق (مثل البيض ، اللبن ، الخضروات ، الفواكه ، الخ.) .

ومن ناحية أخرى فان الطلب على منتجات كلا القسمين يأتي من الصناعة مثلما يأتي من الزراعة .

ونحن نفترض ان الناتج الصناعي الكلي في الفترة الاولى من التصنيع الاشتراكي يأتي من القطاع الاشتراكي ، على حين أن مجموع المنتجات الزراعية لكلا القسمين يأتي من قطاع الانتاج السلعي الصغير . (٥)

---

(٥) اكتفينا من هذا التدليل جزئيا بالواقع المقابل للفرض ، وهو ان الزراعة ذات طابع سلعي صغير تماما . ومن ثم لم نضع في اعتبارنا لا القطاع الاشتراكي، ولا القطاع الرأسمالي . واستفادة من الطابع المجرد لذلك الفرض ، استخدمنا هذا الواقع بغرض التبسيط . ومن الناحية الفعلية يقوم القطاع الاشتراكي في الزراعة بدور متزايد في التحول الاشتراكي . الا ان الانتاج السلعي الصغير في الزراعة ـ كما رأينا فيما سبق ، لا يكون حاسما في تحديد ظروف التبادل بين الزراعة والصناعة في عملية تكرار الانتاج، الا في الفترة الاولى من التصنيع ،كما يكون هذا الانتاج في الوقت نفسه مصدرا لمصاعب تكرار الانتاج في تلك الفترة . وما نعنيه هنا على وجه التحديد هو اظهار طابع هذه المصاعب .

ومن ثم فان التبادل بين قسمي الانتاج الاجتماعي يحدث في ظل ظروف وجود القطاعين . وسنرمز لانتاج القطاع الاشتراكي ، المقابل للانتاج الصناعي بالقسمين الاول والثاني ، بالرمزين هس١ ، هس٢ ؛ وللمنتجات الزراعية في القسمين الاول والثاني بوصفها انتاجا للقطاع السلعي الصغير بالرمزين دعس١ ، يمكننا الآن تصوير مخطط تكرار الانتاج البسيط في اقتصاد يقوم على قطاعين في صورة المعادلات الاربع التالية :

هـ ى١ = أ١ + ب١ + حـ١
هـ ى٢ = أ٢ + ب٢ + حـ٢
دع ى١ = أ١ + (ب١ + حـ١)
دع ى٢ = أ٢ + (ب٢ + حـ٢) *

وعلاوة على ذلك فان القسم الاول = هى١ + دعى١ ، والقسم الثاني = هى٢ + دع ى٢ .

وعن طريق تقسيم الاقتصاد الى قسمين تتوافر لدينا أمكانية التعرف على التداول لا بينهما فقط ، وانما بين القطاعين أيضا . ومن الجوهري أعتبار ان وسائل الانتاج التي تنتج في القطاع الاشتراكي من القسم الاول تبقى في ذلك القسم من اجل تجديد الهالك من وسائل الانتاج ، في حين ان الباقي يذهب جزئيا ليستهلك بوساطة القسم الثاني من ذلك القطاع (المعدات ، الآلات اللازمة لوسائل الانتاج التي تنتجها الصناعة) . أما المتبقي فيخصص لكلا قسمي القطاع السلعي الصغير (الآلات والمعدات الزراعية ، والاسمدة الكيماوية ، الخ.) . وبالمثل فان وسائل الاستهلاك الصناعية التي تنتج في القطاع الاشتراكي من القسم الثاني يستهلكها عمال ذلك القسم ؛ على حين يذهب جزء لاستهلاك عمال القسم الاول من القطاع الاشتراكي ، ويذهب الباقي الى قطاعي الانتاج السلعي الصغير لكلا القسمين .

وتكون الحال كذلك مع الناتج الذي ينتج في كلا قسمي القطاع السلعي الصغير ، الذي يخصص ، الى جانب الجزء اللازم لاستهلاكهما ــ مقابل الوسائل الصناعية للانتاج والاستهلاك المتحققة من القسمين الاول والثاني للقطاع الاشتراكي ــ جزءا مقابلا من الوسائل الزراعية (للانتاج) ووسائل الاستهلاك ، التي مصدرها الزراعة ، لكلا قسمي القطاع الاشتراكي . ويوجد الى جانب ذلك أيضا تبادل يجري في داخل اطار القطاع السلعي الصغير نفسه .

وتعنينا هنا اقامة الدليل على كيفية ظهور شروط التناسب الخاصة بالتداول بين القسمين على ضوء التداول بين القطاعين . (٦)

---

* لا يوجد تقسيم في القطاع السلعي الصغير بين مكافأة قوة العمل وفائض القيمة حـ . والرمزان ب + جـ ، الموجودان بين قوسين ، يجب اعتبارهما رصيد الاستهلاك المشترك (الدخل في الزراعة) .

(٦) سيكون التعبير عن الحلول في صورة قيم نقدية على الرغم من أن القيم الاستعمالية معنية هنا بشكل اساسي . ومن الامور ذات الاهمية الحاسمة في الاقتصاد الاشتراكي الجانب الحقيقي لتكرار الانتاج. ولكون نظام الاثمان المخططة مواتيا بوصفه مصدرا للقيمة في اقتصاد متوازن ، فانه يحدث أن يؤدي نقص النسب السليمة الى تغييرات في الاثمان بغرض موازنة التداول . بيد أن النسب الحقيقية تكون هي الحاسمة.

وليس من المتعذر ان نوضح ان التوازن في داخل الاقتصاد في مجموعه يمكن التوصل اليه بانجاز شروط التوازن عند طرفي كلٍّ من القطاعين . وذلك لان مخطط التوازن لتكرار الانتاج البسيط ، في اقتصاد يقوم على قطاعين ، يمكن على سبيل المثال ان يتخذ الشكل التالي :

هـ ى١ = ٢٨٥٠ أ١ + ٧٧٥ ب١ + ٧٧٥ حـ١ = ٤٠٠٠
هـ ى٢ = ١٤٠٠ أ٢ + ٤٧٥ ب٢ + ٤٧٥ حـ٢ = ٢٣٥٠ } ٦٧٥٠

دع ى١ = ٣٣٠ أ١ + ٤٥٠ (ب١ + حـ١) = ٧٥٠ } ٢٢٥٠
دع ى٢ = ٦٠٠ أ٢ + ٩٠٠ (ب٢ + حـ٢) + ١٥٠٠ } ٩٠٠٠

ومن الارجح أن يكون افتراضنا في هذا المخطط هو المعالجة الاكثر قربا من الواقع للاسباب الآتية :

أ) ان الناتج الاجتماعي الذي ينتج في كل القطاع الاشتراكي بأسره اكبر من الناتج الذي ينتج في القطاع السلعي الصغير .

هـ ى١ + ى٢ > دع ى١ + دع ى٢

ب) ان التركيب العضوي للقطاع السلعي الصغير اقل منه في القطاع الاشتراكي (دع ى١ أ/ب < هـ ى١ أ/ب ، دع ى٢ أ/ب < هـ ى٢ أ/ب ، على اساس ان تكون نسبتها ثابتة الى رأس المال الدائم) .

جـ) ان ناتج القسم الاول من القطاع الاشتراكي اكبر من ناتج القسم الثاني في القطاع نفسه ، وان حجمي الناتج الاجتماعي الذي ينتجان في القسمين الاول والثاني للقطاع السلعي الصغير يكونان في تناسب عكسي، طالما أن التركيب العضوي هو نفسه في كل القسمين .

ويفترض بشكل عام وجود تكافؤ في نسب المبادلة بالقيم النقدية بين القطاع الاشتراكي بأسره والقطاع السلعي الصغير بأسره ، وكذلك بين القسمين الاول والثاني في كلا القطاعين . بيد أنه حتى مع مثل هذا الافتراض « المثالي » ، فانه يمكن ان يظهر عدم توازن في التداول المجزأ في داخل كل من القطاعين ، مثلما يمكن ان يظهر بين القطاعين . كما ان قيم الآلات والأسمدة وغيرها التي تخصص للزراعة لا يمكن أن تساوي قيم المواد الاولية الزراعية ، التي تشتريها الصناعية الاشتراكية، الا في حالات استثنائية . وينطبق الشيء نفسه على مبادلة السلع الاستهلاكية الزراعية (اللبن ، البيض ، الخضروات ، الفاكهة ، الخ.) مقابل وسائل استهلاك تنتجها الصناعة (الملابس ، المنتجات التي تستخدم في أغراض ثقافية ، السلع المعمرة ، أجهزة الراديو ، أجهزة التليفزيون ، الدراجات ، الموتوسيكلات ، الخ.) .

ويتصل ذلك بالافتراضات التي استخدمناها فيما سبق (للتركيبات العضوية المتنوعة ، وللفروق في مقادير قيم الانتاج المقابلة ، الخ. ، وكذلك للتغيرات في احجام العمالة والانتاجية والاجور والدخول) .

ويمكن تصوير الفكرة التي نعرضها هنا بالمخطط التالي لتكرار الانتاج البسيط (في اقتصاد يقوم على قطاعين) واضعين في الاعتبار التداول بين القسمين والقطاعين : (٧)

هـ ى١ = ٢٨٥٠ أ ١ (٢٦٥٠ هـ ١ + ٢٠٠ (ع ١) + ٧٧٥ ب ١ (٧٠٠ د ع ٢ + ٧٥ هـ ٢)
+ ٧٧٥ حـ ١ (٧٧٥ هـ ٢) = ٤٠٠٠
هـ ى٢ = ١٤٠٠ أ٢ (١٢٠٠ هـ١ + ٢٠٠ د ع١) + ٤٧٥ ب٢ (٤٣٥ د ع٢ + ٤٠ هـ٢)
+ ٤٧٥ حـ ٢ (٤٧٥ هـ ٢) = ٢٣٥٠ } ٦٧٥٠

د ع ى ١ = ٣٠٠ أ ١ (٢٠٠ هـ ١ + ١٠٠ د ع ١) + ٤٥٠ (ب ١ + حـ ١)
(١٥٠ د ع ٢ + ٣٠٠ هـ ٢) = ٧٥٠
د ع ي٢ = ٦٠٠ أ ٢ (٣٥٠ هـ ١ + ٢٥٠ (ع ١) + ٩٠٠ (ب ٢ + حـ ٢)
(٢١٠ د ع ٢ + ٦٨٥ هـ ٢) = ١٥٠٠ } ٢٢٥٠

٩٠٠٠

هذا المخطط يثبت بكل تأكيد ان شروط تكرار الانتاج البسيط لا تتحقق عند طرفي القطاع الاشتراكي ، ما دام (ب١ + جـ١)> هـ أ٢ . ولذا فان تحقيق الفائض (ب١ + حـ١) ـ هـ أ٢ يحدث في خارج القطاع الاشتراكي . كما ان وسائل البقاء المنتجة في القطاع السلعي الصغير بدورها تفوق الطلب على ذلك القطاع ـ دع (ب١ + حـ١) + (ب٢ + حـ٢) < دع أ٢ + (ب٢ + حـ٢)، ومن ثم دع أ > دع (ب١ + حـ١) .

ولذا يظهر هناك التبادل التالي بين القطاعين : هـ (ب١ + حـ١) ـ أ٢ = دع أ٢ ـ (ب١ + حـ١) ؛ ويظهر عدديا على النحو التالي: ٧٧٥+٧٧٥ـ١٤٠٠=٦٠٠ـ٤٥٠ . وهكذا يمكن ان نرى ان الطلب الكلي لكلا القطاعين على وسائل الاستهلاك (الصناعية والزراعية) تتم تغطيته ؛ ما دام هـ (ب١ + حـ١) + (ب٢ + حـ٢) + دع (ب١ + حـ١) + (ب٢ + حـ٢) = هـ أ٢ + ب٢ + حـ٢ + دع أ٢ + (ب٢ + حـ٢)؛ أو هـ ب١ + حـ١ + دع (ب١ + حـ١) = هـ أ٢ + دع أ٢ .

ويعني ذلك في الوقت نفسه ان الطلب الكلي لكلا القطاعين على وسائل الانتاج تتم تغطيته أيضا ، تمشيا مع ظروف توازن تكرار الانتاج البسيط في العرض المقابل لقسمي كلا القطاعين . بيد ان ذلك الجزء من ناتج القسم الاول للقطاع الاشتراكي ، التي يخصص للقسم الثاني من ذلك القطاع ، يكون في الوقت نفسه أكبر من ذلك

---

(٧) تعبر حواصل الجمع الموجودة بين أقواس ، ذات الرموز هأ١ ، هأ٢ ، دعأ١ ، دعأ٢ ، عن التغطية الفعلية لطلب القسمين في كلا القطاعين على وسائل الانتاج . وهي مشتقة اما من القسم الاول للقطاع الاشتراكي (الذي يرمز له بالرمز هـ١) ، أو من القسم الاول للقطاع السلعي الصغير (دع١). أما حواصل الجمع الموجودة بين قوسين ، ذات الرموز هـ ب ١ ، هـ حـ ١ ، هـ ب ٢ ، هـ حـ ٢، وكذلك دع (ب١ + حـ١) ؛ دع (ب٢ + حـ٢) ، فتعني تغطية الطلب على وسائل الاستهلاك الزراعية والصناعية . وتطابقا مع ذلك يرمز لمصدر وسائل الاستهلاك هذه بالرمزين هـ ٢ ، د ع ٢ .

* اذا اعتبرنا س ، ص خليتين (قطاعين) اختياريتين، فسنرمز للتداول من الخلية س الى الخلية ص بالرمز صس . ويشير الرمز الاعلى الى الراسل ، ويشير الرمز الاسفل الى المرسل اليه .

الجزء المخصص من القسم الثاني للقسم الاول : (هـ ى١) > هـ ى٢ *
هـ ى٢) > هـ ى١)

ومن ثم ايضا

(هـ ى٢ / د ع ى١) > (د ع ى١ / هـ ى٢) ؛ (هـ ى٢ / د ع ى٢) >

(دع ى٢ / هـ ى٢) ؛ (د عى٢ / د عى ١) > (دعى١ / د ع ى٢) الخ.

ولما كان يمكن أن يظهر خلل في ميزان التداول في النموذج المجرد لتكرار الانتاج البسيط الذي تتحقق له شروط التوازن ، فان مثل هذا الاحتمال يكون أكبر كثيرا في ظل ظروف تكرار الانتاج الموسع . فتكرار الانتاج الموسع يتميز بحقيقة أن الناتج الاجتماعي الذي ينتج في القسم الاول يكون أكبر من الطلب الحالي من جانب كلا القسمين على وسائل الانتاج اللازمة للاحلال :

أ١ + ب١ + حـ١ > أ١ + أ٢ ؛ وبالتالي ب١ + حـ١ > أ٢ .

ويترتب على ما سبق أن الناتج الفائض حـ يظهر في كلا القسمين بمقدار الزائد في وسائل الاستهلاك . والجزء من الناتج الفائض ، الذي يزيد على ما يستهلك في المجالات غير الانتاجية ، يخصص لزيادة وسائل الانتاج ، ولزيادة العمالة (مخصص الاجور) .

ولنرمز بالرمز جـ١ أ د لذلك الجزء من الناتج الفائض الذي ينتج في القسم الاول ، والذي يخصص (الى جانب ب١ بطبيعة الحال) للتبادل مع القسم الثاني . وبالتالي فان ب١ + حـ١ أ٢ يمثل في صورة واقعية عرض وسائل انتاج القسم الاول الموجهة لتكرار انتاج أ٢ ونموه . وتوجد الآن الامكانيات التالية : أما ان تستخدم ب١ + حـ١ أ٢ ، لمواجهة احتياجات زيادة أ٢ أو على النقيض من ذلك تستخدم الزيادة في أ٢ على قدر الحجم ب١ + حـ١ أ٢ الذي يحدده في المقام الاول نمو متطلبات القسم الاول . ففي الحالة الاولى يترتب نمو القسم الاول على متطلبات توسع القسم الثاني ؛ أما في الحالة الثانية فان القسم الثاني يوائم نفسه مع القسم الاول ، مع ما يسمى حجم ذلك الجزء من تراكم القسم الاول الذي لا يوجه لزيادة أ٢ . ومن ثم لا يستطيع القسم الثاني أن يتجاوز ما يترتب على متطلبات أ١ .

ويمكن ان نقرر انه اذا كانت الحالة الاولى تعد سمة مميزة لآفاق الاقتصاد الاشتراكي بعد انجاز التصنيع ، فان البديل الثاني يكون هو السمة المميزة لشروط التصنيع .

ومن ثم فسينشأ توتر بين انتاج وسائل الانتاج وعرض وسائل الاستهلاك ، استنادا الى حجم متطلبات نمو أ١ . ولكون هذا العرض ، في فترة التصنيع

الاشتراكي ، يحدده بدرجة كبيرة القطاع السلعي الصغير ، فاننا نواصل دراسة التقسيم القطاعي للاقتصاد .

وسنتناول في المقام الاول وضعا يزداد فيه انتاج هـ ى١ ، هـ ى٢ في القطاع الاشتراكي ، على حين يظل الانتاج مستقرا في القطاع السلعي الصغير .

وهذا الاستقرار يمكن ان يكون نسبيا ، أي انه مع نمو الانتاج الاجمالي قد لا تكون هناك زيادة في انتاج القطاع السلعي الصغير الموجه للسوق . ونحن نعالج هذه الحالة على انها استقرار للقسمات الديموجرافية (السكانية) وللتحولات البنيانية في فترة التصنيع . اذ تحدث على سبيل المثال هجرة من المناطق الريفية الى المدن . وتكون هذه العملية مقترنة باتجاه نحو زيادة في استهلاك الناتج الزراعي بالمناطق الريفية ؛ في حين يؤدي انتقال قوة العمل الى الصناعة الى توسيع سوق وسائل الاستهلاك الزراعية . ويكون هذا الارتفاع في الطلب مصحوبا بكون الاجور في الصناعة ، بشكل عام ، أعلى من الدخول التي سبق تحقيقها في المناطق الريفية .

ونقرر بعد ذلك ان تغيرا (مما يعد سمة مميزة لاي برنامج للتصنيع) يحدث في ترتيب الطاقة الانتاجية بين قسمي القطاع الاشتراكي لصالح القسم الاول . فاذا كان هناك ارتفاع في هـ ى١ (على حساب هـ ى٢ الى حد ما) ، فستذون هناك زيادة مصاحبة في مخصص استهلاك القسم الاول من القطاع الاشتراكي في مواجهة نمو غير موات لـ هـ ى٢ . ويوجه الطلب الاضافي الى وسائل البقاء للقطاع السلعي الصغير (دع٢) . ومع ذلك توجد امكانيتان أمام القطاع السلعي الصغير (مع افتراض أن استقرار الانتاج سائد فيه) . واحدى هاتين الامكانيتين هي زيادة الانتاج في القسم الاول على حساب القسم الثاني ، تكون نتيجتها ان يؤدي العرض المتناقص لوسائل الاستهلاك الزراعية الى تعزيز ضغط الطلب على القسم الثاني من القطاع الاشتراكي . والامكانية الثانية هي الامكانية العكسية لنمو القسم الثاني على حساب القسم الاول ، وهي حالة ينبغي فيها مع ذلك أن يرتفع رصيد انتاج القسم الثاني من القطاع السلعي الصغير ، اذ ان نمو القوة الانتاجية لذلك القسم يتوقف عليه . بيد ان مثل هذا الارتفاع لا يمكن توقعه عن طريق التداول من القسم الاول لذلك القطاع ، اذ انه اتساقا مع الفرض السابق هبط تبعا لذلك الانتاج في القسم الاول من القطاع السلعي الصغير . والطلب الذي لا يلبيه القطاع نفسه يوجه الى القسم الاول من القطاع الاشتراكي (الآلات والمعدات الزراعية ، الأسمدة الكيماوية) . وعلى أية حال فان تلبية الطلب في مرحلة التصنيع الاولى تصطدم بالمصاعب . وهكذا تظهر الاضطرابات في كلتا الحالتين ، نظرا الى انخفاض التداول المتوازن بين القسمين والقطاعين (كما ثبت في المخططات السابقة لتكرار الانتاج البسيط) الى أدنى حد ممكن . والمصدر النهائي لهذه الاضطرابات هو العرض غير المواتي لوسائل الاستهلاك الزراعية . ومن الواضح انها تظهر أيضا في مجال القيمة النقدية لميزان التداول . وضغط الطلب على وسائل الاستهلاك الزراعية يمكن ان يسفر عن اتجاه نحو الارتفاع التضخمي للاثمان الزراعية ، ونحو زيادة الدخل

الحقيقي للفلاحين (٨) ، مما يترتب عليه الى حد الغاء الزيادة في الاجور الحقيقية .

وإذا كانت الزيادة في الانتاج الصناعي ناشئة ليس فقط عن زيادة العمالة ، وانما أيضا عن زيادة الانتاجية ، عندئذ يمكن ان يترتب على الاتجاه الى انخفاض اثمان السلع الصناعية ـ بسبب زيادة الانتاجية ـ التخفيف من الاتجاه الى ارتفاع اثمان وسائل الاستهلاك الصناعية . ومع ذلك فان التغير السالف الذكر في توزيع قوة العمل بين قسمي القطاع الاشتراكي ـ الذي يعد سمة مميزة للتصنيع ـ وكذلك اخضاع متطلبات نمو القسم الثاني لوسائل الانتاج الصناعية ، يعملان في الاتجاه المضاد . ونتيجة لذلك يكون اخضاع الاتجاه الى انخفاض أثمان وسائل الاستهلاك الصناعية محدوداً باحتياجات التراكم في القسم الاول .

وهكذا تفرض الخطة الاولى القضية النهائية للطابع السلعي للزراعة . ويصبح مما لا غنى عنه خلق الظروف اللازمة للنمو السريع لذلك الجزء القابل للتسويق من الانتاج الزراعي ، من الانتاج الاجمالي . والى جانب التراكم فان الطابع السلعي للانتاج الزراعي يحدد بشكل نهائي مجرى ومعدل التصنيع. وثمة دور أساسي في هذا الصدد تقوم به الظروف المؤسسية للانتاج الزراعي ، وكذلك علاقات التبادل بين الصناعة والزراعة . وتترتب على ذلك نتائج بالغة الاهمية بالنسبة للبرنامج الاجتماعي ـ الاقتصادي للتحول في فترة التصنيع .

* *

وفي الأمد الطويل تجد المهام الاجتماعية لاعادة بناء الزراعة ـ وهي المهام التي لا يمكن تنفيذها الا عن طريق التعاون الاشتراكي ـ تجسيدا اجتماعيا واقتصاديا كاملا . ويمكن التأكيد في الوقت نفسه بانه عن هذا الطريق فقط ستكون الثورة في موقع يسمح لها بالقضاء على البنيان الزراعي المتخلف عن العصر ، وزيادة طاقته الانتاجية . ومن ثم تكون تلك هي الآفاق العامة للبناء الاشتراكي . فالتصنيع يخلق آفاقا حقيقية لتحويل الزراعة الى الجماعية .

ومع ذلك فاذا كانت ندرة الوسائل تجعل من المستحيل القيام في وقت واحد بالاستثمارات في الصناعة ، وبالاستثمارات التي تتطلبها الزراعة ، فان تعاصر عملية التصنيع مع اعادة بناء الزراعة يمكن ان يخلق صعابا ، كما يمكن في حالات معينة ان يكون مصدراً للاضطراب بالنسبة لمجرى التصنيع .

وكما هو معروف فان التحويل الاشتراكي للزراعة يتطلب في مرحلته الاولى معونات مالية جوهرية من جانب الدولة . اذ تظهر هناك « فرملة » للاستثمارات الخاصة في الزراعة ، وتكون هذه « الفرملة » مصحوبة بصعوبات يمكن فهمها لتعويض هذه الاستثمارات من جانب الدولة . ومن شأن ذلك ان يكون من الصعب زيادة الانتاج الزراعي . وفي الوقت نفسه يؤدي تقييد النشاط الاستثماري

---

(٨) من الواضح ان ارتفاع الدخل الحقيقي يشمل ايضا الفلاحين الاغنياء ، الذين يتجهون في هذا الوضع الى زيادة نشاطهم في مجالي السوق والمضاربة .

للفلاحين الافراد الى ارتفاع في استهلاك الريف لوسائل البقاء ؛ ويسفر ذلك عن عجز الانتاج الزراعي الموجه للسوق عن الارتفاع بنسبة المطالب المتزايدة للصناعة وللناس المستخدمين في خارج قطاع الزراعة . ويتجه طلب الريف بدرجة متزايدة نحو سلع الاستهلاك الصناعية ، مما يخلق صعابا اضافية ؛ اذ ان الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية في الصناعة تتسع بدرجة أبطأ من توسع انتاج القسم الاول ، حيث يتركز الجزء الاكبر من الاستثمارات . وعلاوة على ذلك فان الارتفاع في الطلب الاستهلاكي بالريف يمكن أن يثير لدى الطبقة العاملة الاعتقاد بأن الفلاحين لا يتحملون نصيبا كافيا من عبء التصنيع . ويكون لذلك رد فعل غير ملائم على تحالف العمال والفلاحين ، الذي يعد كما هو معروف الشرط لنجاح التحول الاجتماعي ـ الاشتراكي . واذا ما تعين على الدولة خفض الطلب الاستهلاكي الزائد بالريف (٩) ، فلن يكون من المستطاع تجنب الاجراءات العنيفة التي يمكن ان تؤدي الى مزيد من الضعف لتحالف العمال والفلاحين. وقد تصبح سياسة رفع أثمان السلع الصناعية عاملا أشد خطورة بكثير في اعاقة مجرى التصنيع ، وفي تشكيل تهديد اشد خطورة الى حد كبير لو ظلت هذه السياسة سارية لفترة طويلة . وقد وضع ذلك جيدا في الاعتبار بالاتحاد السوفياتي في خلال فترة الانطلاق للتصنيع . وقد نصت مقررات المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي السوفياتي في جلاء على ما يلي :

« ان المحاولات الرامية الى تطبيق أساليب رفع الاثمان على التصنيع يمكن أن تؤدي الى توسع جوهري في صناعتنا (ولكنها ستفعل ذلك) بمعزل عن كل فروع الاقتصاد القومي الاخرى ؛ كما ستخفض مستوى الاجور الحقيقية ، وتثير الريف ضد المدن ؛ وستدعم التمايز في الريف ، وتوجه السلع الصناعية المتاحة الى الشرائح الغنية في الريف وحدها ـ وبذا تخلق الظروف لظهور التضخم ـ وستحول في النهاية دون تحقيق مهام التصنيع » .

ومع ذلك فانه لا يمكن الاستغناء في الوقت نفسه عن نصيب الريف في تلبية متطلبات التراكم الاقتصادي العام . وقد يكون التسليم الاجباري لبعض المنتجات الزراعية أسلوبا فعالا لتوجيه الفائض المتوقع من الانتاج الزراعي الى الصناعة ـ مشكلا بذلك أحد عناصر التراكم الحقيقي في المرحلة الاولى من التصنيع؛ وذلك على الرغم من ان الآثار البعيدة الامد لذلك النظام تتضاءل نتيجة لضعف الحوافز الى تكثيف الانتاج الزراعي. وذلك لانه في هذه الحالة يكون منحنى العرض للجزء الاكبر من الناتج الزراعي غير مرن بالنسبة للاثمان . وحيثما تسمح الظروف فان الانتاج الاضافي يمكن بلوغه عن طريق التوسع الافقي للزراعة . ويمكن أن يشكل ذلك الامكانية الوحيدة في هذه المرحلة . فمن الصعب للغاية تنفيذ التصنيع في وقت واحد مع التحول الواسع النطاق الى الجماعية في بلد يوجد فيه قطاع ضخم للانتاج السلعي الصغير ورقعة زراعية غير كثيفة ، ومن ثم مع افتقاد الظروف اللازمة للتنمية الافقية للزراعة . ولذا تنشأ مسألة اختيار النموذج الامثل للعلاقة بين الصناعة

(٩) كان ذلك من اهداف اصلاح العملة في بولندا في عام ١٩٥٠ .

والزراعة . وقد يبدو ان للاقتصاد السلعي الصغير ما يبرره على نحو مؤقت ما دامت نتائج المرحلة الاولى للتصنيع غير ملائمة لتغطية احتياجات الانتاج الزراعي ، وما دام تخلف الريف باقيا على حاله . وذلك لان الصعاب المتصلة بالزراعة الفردية الصغيرة لا يتم التغلب عليها ما دامت الزراعة تعمل بتقنيات انتاجية بدائية. ولذا فان التحول التدريجي للبنيان الزراعي ، من وجهة نظر سيادة وأولوية التصنيع في ظل هذه الظروف ، تمليه عوامل اقتصادية مباشرة، كما تمليه أيضا متطلبات التحالف الطبقي. وتستحث الدولة الاشتراكية عملية التحول الاشتراكي التدريجي للزراعة عن طريق النشاط الاقتصادي والسياسي المقترن بالضغط الاداري بوصفه وسيلة للتعجيل بعملية التحول الى الاشتراكية . ويمكن ان يكون باستطاعة الاقتصاد السلعي الصغير تعبئة احتياطياته الكامنة لفترة معينة في وضع لا يمكن فيه بلوغ نمو في الانتاج الزراعي الا عن طريق التوسع الرأسي في الزراعة ؛ في حين ان مستوى التصنيع لا يكفل بعد أسسا تقنية سليمة . والزيادة في الانتاجية ــ في الحدود التي تكون فيها العلوم الزراعية والتكنولوجيا المتاحة للاقتصاد السلعي الصغير قادرة على ضمان التقدم الزراعي ــ يمكن التدليل عليها لفترة معطاة تكون كافية لتحقيق نتائج اقتصادية ملائمة من سياسة الدولة . وعلى أية حال فان العدول عن العجلة في تجميع الملكيات الصغيرة يفيد في جعل تحالف الطبقة العاملة والفلاحين قوة اجتماعية حقيقية يمكن ترجمتها الى مكاسب اقتصادية .

وفي ظروف معطاة يمكن لهذا الطريق ان يخلق المقدمات الاكثر دواما لمواصلة التحويل الاشتراكي للزراعة عندما يكون مستوى التصنيع ملائما للاسس التقنية اللازمة لذلك الغرض .ان العلاقة بين نمو الصناعة الاشتراكية وتنمية الزراعة تعكس طاقة النظام الجديد على تعبئة القوى الانتاجية بالمعنى الواسع في ظل الظروف الجديدة .

وتتصل ايضا بما سبق اتصالا مباشرا مسألة الموقف من الشرائح الوسطى ، وبخاصة الموقف من الحاجة الى اقرار المجال الذي يمكن أن يعمل فيه الانتاج الصغير والحرف والتجارة الخاصة .

ولا يكون النزع الفوري لملكية صغار المنتجين في صالح الثورة الاشتراكية في البلاد المتخلفة وفي البلاد المتوسطة التطور التي توجد بها قطاعات كبيرة من الانتاج السلعي الصغير . وهنا تكون البورجوازية الصغيرة شريحة اجتماعية هامة من الناحيتين العددية والاقتصادية . وهي تتوقع في المقام الاول من الثورة الحماية ضد راس المال الكبير التجاري والربوي . وباستطاعة الثورة أن تجذب الى صفها جزءا كبيرا من البورجوازية الصغيرة ،وذلك اذا ما قدمت لها المعونة وزودت صغار المنتجين والتجار بقدر معين من حرية الانتاج والتجارة . وفي هذا الصدد تثبت وثائق البرنامج ان نزع ملكية صغار المنتجين ليس ضمن مخططات الحركة العمالية الثورية.

وتعبر مقررات المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي البولندي عن نفسها حيال هذه المسألة على النحو التالي :

« ان نزع ملكية الرأسماليين والملاك العقاريين ، بوصفها وسيلة اجتماعية للانتاج ، ووسيلة لاستغلال الجماهير العاملة ، لا يعني نزع ملكية صغار منتجي السلع

(وهكذا ليس نزع ملكية الفلاحين وحدهم ، وانما ايضا ملكيــة الحرفيين ، وصغـار التجار ، وصغار رجال الصناعة ، الخ) (١٠) .

ويتأكد بالروح نفسها الموقف الراهن للحركة الثورية في البلاد المتخلفة (الهند، اندونيسيا ، بلاد أميركا اللاتينية ، الخ) ، وكذلك في البلاد الرأسمالية التي لهابنيان اقتصادي معين . وهكذا تنـص وثيقة « عناصر الاعلان البرنامجي » ، التـي أقرهـا الحزب الشيوعي الايطالي في مؤتمره الثامن الذي عقد في عام ١٩٥٦ ، على ما يلي :

« أن بناء مجتمع اشتراكي ، على ضوء بنيان الاقتصاد الايطالي ، يجب ان يضع في اعتباره حماية وتنمية الحرف ، وكذلك التعاون مـع الانتاج الصغـير والمتوسط الذي ليس له طابع احتكاري . ومن الممكن ان توجـد في النظام الاشتراكي ظروف مواتية لتنميتها لامد طويل قبل الانتقال الى أشكال الانتاج الارقى ، على ان يكون ذلك دائما على أساس الفائدة الاقتصادية والاختيارية » (١١) .

ولا يعني ذلك ان الدولة تقتصر على تحويل الملكية الكبيرة الى الاشتراكية ،على حين يظل المجال الاجتماعي - الاقتصادي المتبقي لكتلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعمل بالطريقة القديمة ، كما لو كان شيء لم يحدث . اذ تحصل هـذه الكتلة مـن الناحية الفعلية على مجال للنشاط في التنظيمات التعاونية - الاقتصادية الجديدة، حيث توضع تحت تأثير ورقابة المجتمع ، بهدف زيادة انتاجية نفقات التصنيع .

والكيان الاقتصادي الذي تستولي عليه الثورة يجب ان يعبأ سريعا ، وان يكون قادرا على تنظيم التصنيع الاشتراكي . وهو في هذه المهمة يواجه صعابا تنشأ عـن الافتقار الى جهاز اداري واقتصادي متمرس . ويؤدي النمو السريع للصناعة الثقيلة الى وضع لا يسمح للمشروعات الاشتراكية المملوكة للدولة وللتعاونيات المنتجة للسلع الاستهلاكية بتلبية احتياجات الشعب تلبية كاملة . ولذا يوجد مجال واسع للانتاج الصغير والخدمات المحدودة يعطي صغار المنتجين والتجار فرصة كبيرة لاظهار مـا يمكنهم أن يفعلوه . وعندما تخلق الثورة بطريقة متسقة مثـل هذه الآفــاق لنشاط الشرائح الوسطى ، فانها تضعف بدرجة ملحوظة الانجاهات الى المضاربة التي تعمـل ضد زيادة الدخل القومـي لصالح جماهـير الشعب الاساسية . فـادراج صغـار ومتوسطي المنتجين في النشاط الانتاجي يعني جذب هذه العناصر الى تحمل نصيبها في اعباء التراكم وفي تكاليف التصنيع . ويجب علـى الدولة ان تعبـيء المدخرات الاجبارية لهذا القطاع بتخصيصها للتصنيع . وفي حالة الضرورة يمكـن استخدام « صمامات أمن » (نظام ضريبي ، سياسة لتوطين الصناعات ، الخ .) بهدف تقييد وتحديد نشاط القطاع غير الاشتراكي - اتساقا مع الآفاق العامة لبناء الاشتراكية.

---

(١٠) الحـزب الشيوعـي البولنـدي ، « قـرارات وتوصيـات » المجلـد ٣ (وارسو ، ١٩٥٦) ، ص ٢٦٥ .

(١١) المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الايطالي ، وثائق مختارة ، وارسو ، ١٩٥٩ ، ص ٤٣-٤٤ .

٥ - اثر تنمية الزراعة على نمو الدخل القومي

فيكتور هيدر

١ - معدل تنمية الزراعة والصناعة ، وامكانيات التراكم الداخلي في كلا المجالين

تشكل الهجرة والمعدل الاسرع لتنمية الصناعة حقيقتين اقتصاديتين عامتين. وقد تحدث فروق أصغر او أكبر في معدلات تنمية الزراعة والصناعة في داخل هذا الاطار . وتكون هذه الفروق ، في حالات معينة ، من الضخامة بحيث تؤدي الى تنمية غير متناسبة للاقتصاد القومي بأسره . وفي الدول الاشتراكية يتوقف التفاوت بين معدل تنمية الزراعة ومعدل تنمية الصناعة - ضمن امور أخرى - على حجم التراكم في كل منهما ، وكذلك على اتجاهات ومدى الآثار المتبادلة للمبالغ المتراكمة بين الصناعة والزراعة .

ولنبدأ بدراسة قضية امكانيات التراكم في الزراعة والصناعة ، مفترضين ثبات الاثمان في كل منهما ، ووجود اكتفاء ذاتي للصناعة في مجال التراكم . ولنفرض الى جانب ذلك انعدام الآثار المتبادلة للمبالغ المتراكمة بين الصناعة والزراعة . في تلك الحالة تتوقف نسبة التنمية بين الصناعة والزراعة على انتاجية العمل في كل منهما، وعلى نطاق الهجرة من الزراعة الى فروع الانتاج المادي في خارج الزراعة (١) . فمستويا الانتاجية في الزراعة والصناعة يؤثران على تناسب تنمية كل منهما، اذ ان مستوى الانتاجية يحدد بدرجة كبيرة مستويي التراكم في فرعي الاقتصاد القومي المشار اليهما . وعلاوة على ذلك فان مستوى التراكم في كل من هذين القسمين الانتاجيين يتوقف على مستوى مكافأة العمل (الاجور) في كل منهما (٢) .

---

(١) سنتناول فيما سيأتي الهجرة الى الصناعة ، مشيرين في ايجاز الى ان الصناعة تمتص الكتلة الاساسية من الاشخاص الذين يهاجرون من الزراعة .

(٢) نحن نعالج الجزء المستهلك من الناتج الذي تنتجه الزراعة بوصفه أجرا حقيقيا للعمل المبذول في الزراعة .

ويتطلب تفسير أثر الانتاجية في الزراعة على نسبة تنمية كل من هذين القسمين الاقتصاديين معالجة مفصلة على نحو أكثر دقة لمفهوم الانتاجية في الزراعة .

٢ ـ المدخَل من العمل التكنولوجي والاجتماعي في الزراعة

نقصد بالمدخَل من العمل **التكنولوجي** العمل الذي يبذله الزارع في الساعة ، والمتجسد في منتجات جديدة . ومؤشر الانتاجية للمنتجات التامة الصنع (التي اجريت عليها عمليات صناعية) يمكن ان يفيد في أغراض معينة .. وتؤثر العوامل التالية في تشكيل المستوى التكنولوجي للانتاجية : تنظيم عملية العمل ، مستوى الميكنة ، انتاجية الوحدة في تربية الماشية وزراعة المحصولات . وفي هذا الصدد تتوقف انتاجية العمل بدرجة كبيرة على الظروف المناخية وطبيعة التربة .

ونقصد بانتاجية العمل **الاجتماعي** الناتج الطبيعي للفرد المستخدم في الزراعة. فالى جانب عوامل الانتاجية التكنولوجية يتوقف مدى استخدام قوة العمل الزراعية بدرجة كبيرة على حجم هذا المؤشر .

وهذه القضية ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالتفاوت بين وقت العمل ووقت الانتاج ، وبالمصاعب التي تعوق المواءمة بين مقدار قوة العمل في الزراعة الفلاحية وحجم وسائل الانتاج . ولما كان العمل الزراعي موسمياً ، فان نقص العمل في فترات الذروة يمكن ان يؤدي الى استخدام قوة العمل بأقل من طاقتها بالنسبة لجزء كبير من السنة . وتتجلى ظاهرة عدم قابلية قوة العمل للانقسام في المزارع الصغيرة ، بل في المزارع المتوسطة في كثير من الاحيان ، فيما يتعلق بالطابع الاسري لتلك المزارع. ففي بعض الحالات يكون المدى الكامل لقوة العمل في المزارع الفلاحية عاملين قويي البنية ، على حين ان شخصا واحد قد لا يكون كافيا للعمل كله،وبخاصة في الفترات التي تصل فيها كثافة العمل الى ذروتها . ويتذبذب عدد أيام العمل السنوية بالنسبة للزارع حسب حجم المزرعة ، ومستوى كثافتها ، واتجاه تنميتها .

ويعد المؤشر الاجتماعي للانتاجية دالة للعوامل التكنولوجية والاجتماعية التي ناقشناها فيما سبق . ووضع هذين المؤشرين في الاعتبار أمر ضروري لتقويم التنمية الاقتصادية للبلاد . كما ان تحليل التباينات التي يمكن ان تظهر بين مؤشري الانتاجية التكنولوجي والاجتماعي ذو أهمية كبيرة للغاية . وثمة قضية بحاجة الى مناقشة هي ما اذا كان المؤشران المعبران عن الانتاج الصافي للفرد المستخدم في الصناعة والزراعة (بالاثمان الجارية) يمكنهما أيضا ان يوضحا الفروق في انتاجية العمل . وهناك كتاب يعتبرون هذين المؤشرين معبرين عن الفروق في الانتاجية . ويعد س. ج. سترومیلین ، الاقتصادي السوفياتي ، من بين من يتخذون هذا الموقف .

الانتاجية في الزراعة والصناعة

وتتطلب دراسة امكانيات التراكم في الزراعة والصناعة استخدام المؤشر الاجتماعي لانتاجية العمل بوصفها معبراً عن الانتاج الصافي. ولذا فسنقارن الانتاجية المتجسدة في الانتاج الصافي في كل من الزراعة والصناعة .

وتوضح البيانات الاحصائية لكل البلاد تقريبا أن الانتاج الصافي للفرد أعلى بكثير في الصناعة منه في الزراعة . وينطبق ذلك على البلاد العالية التطور (مثل الولايات المتحدة ، وفرنسا ، الخ .) مثلما ينطبق على البلاد المتخلفة (مثل اليونان ، والبرتغال ، الخ) .

وقد أوضح ستروميلين ان انتاجية الزراعة السوفياتية كانت اقل من انتاجية الصناعة بمقدار ثلاثة أمثال في الفترة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ (٣) . وتفيد التقديرات ان الانتاج الصافي للعامل في بولندا أعلى في الصناعة منه في الزراعة بما يتراوح بين مرتين ومرتين ونصف مرة .

٣ - أثر التناسب بين الزراعة والصناعة على نمو الدخل القومي

أثر الهجرة من الزراعة على الدخل القومي

تؤدي عملية انتقالات السكان من مجالات الانتاج ذات الانتاجية الاجتماعية المنخفضة ، الى مجالات الانتاج ذات انتاجية العمل الاعلى ، الى ارتفاع في الدخل القومي . ويوضح الجدول رقم ١ الارتباط بين مستويات الدخل القومي للفرد ونصيب الزراعة في العمالة وخلق الدخل القومي .

الجدول رقم ١
الارتباط بين الفرد ونصيب الزراعة في الدخل القومي
ونسبة السكان الزراعيين الى مجموع سكان البلاد

	دخل الفرد في عام ١٩٤٩ (بالدولارات الاميركية)	نصيب الدخل الذي حققته الزراعة في عام ١٩٥٠ (٪ من الدخل القومي الاجمالي)	نسبة المشتغلين بالزراعة في عام ١٩٥٠ (٪)
الولايات المتحدة	١٤٥٥	١٠	١٦
نيوزيلند	٨٥٦	٢٥	١٨
استراليا	٦٧٩	-	١٥
بريطانيا	٧٧٣	٥-٦	٦
الدنمارك	٦٨٩	٢٢	٢٨
فرنسا	٤٨٢	١٦	٢٧
ايطاليا	٢٣٥	٣٠	٤١
مصر	١٠٠	-	٦٥
الهند	٥٧	-	٦٥

المصدر : ريفي ايكونوميك ، العدد ٢ ، ١٩٥٧ ، ص ٢٨٣ .

ومن الممكن تصور وضع تظل فيه انتاجية العمل في الزراعة والصناعة ،وكذلك كل العوامل الاخرى لتكوين الدخل القومي ، ثابتة ، على حين لا يتحقق أي ارتفاع في

(٣) س. ج. ستروميلين *Na planowom Frontié* (موسكو ، ١٩٥٣) ، ص٢٥٥ .

الدخل القومي الا نتيجة لانتقال قوة العمل من الزراعة الى الصناعة .

ولنحاول جعل التبعية الدالية بين الهجرة من الزراعة وتنمية الدخل القومي تبعية أكثر دقة وتحديدا . وسنستخدم مفهوم المقادير الحدية ، ونطبق فكرة انتاجية العمل الحدية للعمال في الزراعة والصناعة ، التي نعرّفها بأنها الزيادة الانتاجية الاحتمالية للفرد الناشئة عن نمو العمالة .

ونستخدم مفهوم الانتاجية الحدية في هذه الدراسة بالطريقة المحددة التالية :

نرمز للنمو الطبيعي بالرمز آ هـ ، وللهجرة من الزراعة الى الصناعة بالرمز △ آ ، ولحالة العمالة الزراعية بالرمز آ و . وستصل العمالة الزراعية في الفترة النهائية الى آ و + آ هـ + △ هـ .

فاذا كان آ و = △ آ ، فانه على الرغم من هجرة الناس على نطاق واسع من الزراعة فسيظل مستوى العمالة الزراعية دون تغيير (**اتضحت هذه الظاهرة** في بولندا في السنوات القليلة الماضية) . وإذا كان : أ هـ > △ أ ، فان مستوى العمالة يرتفع على الرغم من الهجرة . وإذا كان : أ هـ < △ أ ، عندئذ يوجد انخفاض مطلق في عدد سكان الريف .

ولنرمز الآن بالرمز △ ب و المزيادة في الانتاج التي كان من المتوقع أن تتحقق في الزراعة نتيجة للتحكم في الهجرة ، او للاحتفاظ في الريف بكل الزيادة التي تطرأ على المشتغلين فعلا بالزراعة . وستصل الانتاجية الاحتمالية للعمل الذي يهاجر من الزراعة الى

$$\text{ب و} = \frac{\triangle\,\text{ب و}}{\triangle\,\text{آ}}$$

ويعنينا هنا الانتاج الذي كان يمكن بلوغه عن طريق التحكم في الهجرة ؛ وليس الانتاج الذي يخلقه العمل المهاجر الفعلي . فاذا كان △ آ < آ هـ ا وكان △ أ = آ هـ . عندئذ لا يمكن ان تنشأ ظاهرة الانخفاض المطلق في العمالة الزراعية ؛ وبناء على ذلك لا يمكن أن يوجد انخفاض في سكان الريف بسبب الهجرة . وفي تلك الحالة لا يكون الحديث ممكنا الا عن الابعاد المتناقضة لنمو السكان الزراعيين . ولنشرح هذه المسألة بمثال محدد :

في عام ١٩٥٥ هاجر ما بين ١٢٠ الفا ، ١٥٠ الفا من الاشخاص من الزراعة، على الرغم من ان مستوى الميكنة في الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ ظل أساسا على حاله . واذا لم تكن قد حدثت هجرة ، فان عدد ساعات العمل للزراعي كان لا بد ان ينخفض تبعا لذلك ، اذ ان المهاجرين كانوا سيقومون بجزء من العمل الزراعي . وبهذا المعنى يمكن افتراض ان △ ب و = صفر ، عندما يكون $\frac{\triangle\,\text{ب و}}{\triangle\,\text{أ}}$ = ب و = صفر

وتكون انتاجية العمل الاجتماعي للعمال المهاجرين صفرا بدورها . ولو أجرينا حسابا

مماثلا لمحافظة بوزنان لفترة أخرى (١٩٥٠ – ١٩٥٤) ، عندئذ يمكن الافتراض بأن △ ب و > صفر ، وبناء عليه يكون حـ و > صفر . ويمكن باجراء حساب مماثل للفترة نفسها في محافظة كاركاو ان نوضح ان حـ و كان يساوي صفرا .

وإذا رمزنا لزيادة العمالة والانتاج في مجالات موجودة في خارج الزراعة ، الناشئة عن الهجرة من الزراعة ، بالرمز △ آ ، ورمزنا لانتاج العمال المهاجرين في خارج الزراعة بالرمز △ ب ى ، ففي تلك الحالة ستكون انتاجية المهاجرين من

$$\text{الزراعة}\quad \frac{\Delta\ \text{ب ى}}{\Delta\ \text{م}} = \text{حـ}_{\text{ى}}$$

والتنمية الاقتصادية يمكن ان تتشكل على النحو التالي :

(ا) **الصورة الاولى** : الانتاجية الحدية في الزراعة تساوي صفرا اذا لم يسفر الانخفاض في قوة العمل عن نقص في الانتاج الزراعي . وفي ظروف ثبات مستوى الميكنة يتم التعويض عن الانخفاض في قوة العمل بزيادة عدد ساعات العمل التي يؤديها العمال المتبقون في الزراعة. وفي هذا الوضع تؤدي الهجرة الى زيادة الدخل القومي مثلما يؤدي تشغيل العمال العاطلين الى زيادته . ويكون الارتفاع في الدخل القومي △ د في هذه الحالة مساويا لعدد العمال الذين يهاجرون من الزراعة ومجموع المنتجات التي ينتجها العمال الاضافيون في الصناعة .

△ آ (حـ ى – حـ و) = △ آ × حـ ي (اذ أن ب و = صفر) .

(ب) **الصورة الثانية** : الانتاجية الحدية للمهاجرين من الزراعة تكون اكبر من صفر ، ولكن أقل من انتاجية العمال الصناعيين ، اذا كان حـ و < حظ ى ؛ وعندئذ تكون △ د = (حـي – حـو) أو △ د = بي – △ بو . وفي هذه الحالة يكون الارتفاع في الدخل القومي مكافئا للفرق في الانتاج الصافي للمهاجرين في الزراعة وفي الصناعة .

(حـ) **الصورة الثالثة** : الناتج الاحتمالي الذي كان يمكن ان ينتجه المهاجرون في الزراعة يكون مساويا لما ينتجونه في الصناعة ، اذا كان △ ب ي = △ بو . وفي هذه الحالة لن يكون لمستوى الهجرة اي أثر على معدل تنمية الدخل القومي .

(د) **الصورة الرابعة** : الناتج الذي كان يمكن ان ينتجه العمل المهاجر في الزراعة يكون أعلى مما ينتجه في الصناعة . وفي هذه الحالة سيترتب على الهجرة تاخير تنمية الدخل القومي △ ب د < △ ب و .

الارتباط بين الانتاجية المتغيرة للعمل المهاجر (ب ى ــ ب و) ومدى الهجرات .

يكون ارتفاع الانتاج غير الزراعي محكوما (ضمن أمور أخرى) بالعوامل التالية:
(أ) الادوات التقنية اللازمة للزيادة في قوة العمل ؛
(ب) الظروف الجيولوجية والطبيعية ، وتكاليف الطاقة التي تحصل عليها المشروعات الجديدة .

فاذا كانت العمالة الاضافية تمكن على سبيل المثال من تشغيل مناجم جديدة تتوافر بها ظروف جيولوجية مواتية للغاية ، وبها نمو نسبي لمصادر جديدة ورخيصة للطاقة ، عندئذ ستكون زيادة الانتاج عالية بطبيعة الحال . ومن الناحية الاخرى اذا ووجه بلد فقير في موارده الطبيعية بالحاجة الى استخدام عمل اضافي في مناجم جديدة فقيرة الخامات ، فان ثمرة العمل الاضافي ستكون محدودة بطبيعة الحال . وينشأ وضع مماثل مع الحاجة الى الاستغلال الاضافي لطبقات من الفحم موجودة على اعماق غير مناسبة (٤) .

كذلك يكون لمستوى تأهيل العمال الجدد ، ولحالتهم الثقافية العامة ، أهمية جوهرية .

وثمة ارتباط بين مدى الهجرة △ آ والفروق في انتاجية المهاجرين في الصناعة وفي الزراعة (حـ ي ــ خـ و) .

ويكون هذا الارتباط مواتيا عندما تسمح الهجرة بنمو اقتصادي كبير ، وبمدخلات ضخمة من العمل في استثمارات اساسية (مثال ذلك في مجالي المواصلات والطاقة الكهربائية) ترفع انتاجية العمل في الاقتصاد القومي بأسره ــ وفي الوقت نفسه تزيد انتاجية العمال الاضافيين . وهذا النمط من الارتباط (المواتي) يمكن ان يتطور عبر الامد الطويل في البلاد التي تبدأ من حالة تأخر . فانشاء الخطوط الحديدية والطرق البرية والمنشآت الكهربائية الضخمة ، وهو ما يسمح بتعبئة حشود ضخمة من قوة العمل ، يجعل من المستطاع انجاز نقطة تحول اساسية في انتاجية العمل في الاقتصاد القومي بأسره . وعلاوة على ذلك فان ابعاد هجرة الجماهير يمكن ان تسمح في الامد الطويل بالتوسع الكبير في قاعدة صناعة آلات الانتاج ، وبالتجديد التقني الاساسي للاقتصاد القومي بأسره ــ وهو ما قد يكون مستحيلا مع وجود هجرة ضيقة المدى . والبلاد التي تمتلك ثروة كبيرة من المواد الاولية يمكن أن تتغلب على ما يسمى « حاجز التجارة الخارجية » ، وأن تخلق في الوقت نفسه الظروف اللازمة لتحقيق ارتفاع جاد للانتاجية في الصناعة عن طريق الاستخدام الواسع النطاق لقوة عمل المهاجرين من الزراعة .

واذا كان تطور الهجرة يحدث في ظروف وجود مقدار محدود من الآلات والمعدات ، بسبب المستوى التقني للصناعة المحلية ونقص العملات الاجنبية ، فانه

---

(٤) تتضح الاهمية الكبيرة لهذا العامل باجراء مقارنة بين الوضع في بولندا والاتحاد السوفييتي . فانتاجية العمل للعمال المستخدمين في تشغيل مناجم جديدة في سيبيريا عالية للغاية ، على حين كانت انتاجية العمال الجدد في صناعة التعدين في بولندا ، في خلال خطة السنوات الست ، أقل من المتوسط ، اذ كان على العمال أن يصلوا الى طبقات من الفحم موجودة على اعماق غير مناسبة .

يوجد عندئذ ارتباط غير موات بين △ حـ ، (حـى – حـو). ويتعلق ذلك بطبيعة الحال بالحالات التي لا يمكن لتطور الهجرة فيها ان يؤدي الى توسيع قاعدة صناعة آلات الانتاج في فترة معطاة . ومثل هذه الحالة قد تسود من الناحية الفعلية في فترات قصيرة ، حتى في فترات لا تتجاوز خمس سنوات . ويترتب على الهجرة المفرطة هبوط في التجهيز التقني بالنسبة للعامل .

واذا تناولنا صورتين مختلفتين لحظة تصنيع توضع لفترة قصيرة ،فان الصورة التي تتوقع معدل هجرة متزايد السرعة – بالمقارنة بالصورة التي تتوقع سرعة تدريجية للهجرة – يمكن ان تفترض ضرورة زيادة الاستثمارات التي تتميز بتكوين راسمالي منخفض نسبيا . وهكذا فان مثل هذه الصورة يمكن ان تفترض استثمارات تقوم بالاحرى على تقنية منخفضة تسفر نتيجة لذلك عن انخفاض انتاجية العمال الاضافيين .

والصورة التي تتوقع معدل هجرة أعلى يمكن تمييزها بتكوين راسمالي أعلى للاستثمارات وتبقيه اكثر تطورا . ويكون مثل هذا الاتجاه للتنمية متصلا بتوقع انتاجية أعلى للعمال الصناعيين الجدد .

ويترتب على الاعتبارات السابقة أن ظاهرة الارتباط غير المواتي يمكن ان تنشأ في ظل ظروف معينة بين مدى الهجرة △ آ والفروق في انتاجية العمل التي يحققها العمل المهاجر في الصناعة والزراعة (حـ ى – حـ و) .

والارتباطات غير المواتية يمكن ان تنشأ عن العوامل الاضافية التالية :

(١) مع زيادة الهجرة تنشأ هناك الضرورة العامة التي تقضي بالوصول الى احتياطيات قوة العمل الزراعي التي تعد اقل استعدادا للعمل في الصناعة . مثال ذلك ان الضرورة قد تقضي بتوجيه الفلاحين الذين لم يذهبوا للمدارس الى العمل في مصانع ذات تقنية معقدة .

(٢) النمو السريع للهجرة يترتب عليه سوء تناسب معين في تشييد المساكن . فنقص المساكن ، وطول المسافات التي يقطعها العمال للانتقال الى مكان العمل ، والاجازات في فترات العمل الحقلي العاجل – كل هذه العوامل يمكن ان تجعل من المتعذر رفع مستوى التأهيل المهني للعمال الاضافيين ، كما يمكن ان تؤثر تأثيرا غير موات على انتاجية العمل .

(٣) مع نمو الطلب على قوة العمل يمكن ان تدعو الحاجة الى استخدام مجموعات من العمال لم تكن انتاجيتهم في الزراعة عند المستوى الادنى . ويمكن أن تستنفد بالتدريج احتياطيات البطالة المقنعة . وقد يؤدي الجزر (الانحسار) السكاني الى انخفاض الانتاج في الاقتصاديات المختلفة ، والى أن تكون امكانيات تنميتها محدودة نسبيا .

وتحدث الهجرة من الزراعة اقصى ارتفاع ممكن في الدخل القومي عندما يكون الناتج △ آ (حـ ى – حـ و) عند حده الاقصى .

وسيتغير الناتج △ آ (حـ ى – حـ و) بدرجة كبيرة تبعا لظروف محددة.

ويمكن أن توجد حالات يصل فيها هذا الناتج الى الحد الاقصى مع تفاوت الهجرات تفاوتا كبيرا . والتنمية الصناعية ، وامكانيات الاستثمار في الصناعة، يمكن أن تخلق ظروفا للعمالة على اساس ارتفاع مستوى التجهيز الرأسمالي لاعداد كبيرة من العمال الذين يهاجرون من الزراعة . وفي الوقت نفسه فان عملية التحول الى الزراعة الجماعية ، عن طريق تكثيف الانتاج الزراعي (التوسع الرأسي) ، يكون الى حد كبير للغاية غير فعال اذا ما قورن باستخدام قوة العمل نفسها في الصناعة (الفجوة الضخمة بين (حـ ي ـ حـ و) . وفي هذا الوضع يمكن بلوغ التنمية القصوى للدخل القومي عن طريق احداث أقصى فرق ممكن بين معدل تنمية كل من الزراعة والصناعة . ومن الامثلة على مثل هذه التنمية تشيكوسلوفاكيا والسويد وانجلترا في القرن التاسع عشر . والنسب المجزية بين أثمان الصادرات الصناعية والواردات الزراعية يمكن أن تسفر عن توسيع سوء التناسب .

ويمكن تصور وضع يتم فيه الوصول الى الناتج الاقصى لـ △ آ (حـي ـحـو) عن طريق مدى من الهجرة صغير نسبيا . وامكانيات استخدام الزارعين في الصناعة قد تكون محدودة نتيجة لنقص وسائل الاستثمار ، مع وجود امكانيات كبيرة في الوقت نفسه لزيادة فعالية مدخلات العمل في الزراعة نفسها . وفي هذه الحالة فان الهجرة الزائدة يمكن أن تعني تدهوراً في التجهيز التقني للعمال الصناعيين الجدد ، مصحوبا بتناقص امكانيات تنمية الانتاج الزراعي . وذلك لا بد ان يعني انخفاضا كبيراً في الفرق حـ ى ـ حـ و . ومن وجهة نظر السرعة المتزايدة لمعدل نمو الدخل القومي في هذا الوضع قد يكون من المفيد للغاية تحقيق قدر أكبر من التناسب بين معدل تنمية الصناعة ومعدل تنمية الزراعة (٥) .

ولا يكون للاعتبارات السالفة الذكر دلالة اقتصادية فعلية الا بالنسبة للبلاد المرتبطة جيدا بنظام التقسيم الدولي للعمل ، بحيث يكون باستطاعتها ان تشبع على نطاق جماهيري الطلب المحلي على قيم استعمالية معطاة ، وذلك من انتاجها الخاص ، وكذلك عن طريق التجارة الدولية . وتوجد هذه الامكانيات بشكل عام بالنسبة لكثير من البلاد الاشتراكية والرأسمالية .

وبالنسبة لتشيكوسلوفاكيا وبولندا والسويد يمكن ان توجد حلول بديلة مختلفة لاشباع الطلب المحلي على المنتجات الصناعية والزراعية . فقد احتفظت السويد على سبيل المثال بمستوى ثابت للانتاج الزراعي لمدة عشر سنوات . وفي الوقت نفسه كان حجم واردات الطعام يتزايد في السويد ، على حين كانت توجد عملية هجرة جماهيرية من الزراعة الى الصناعة . والزيادة في اشباع احتياجات البلاد من الناتج الزراعي تتم بدرجة معينة عن طريق الواردات . وتحدث عملية مماثلة في تشيكوسلوفاكيا. فاذا كانت انتاجية العمل الحدية في الصناعة ـ معبرا عنها بالاثمان العالمية ـ أعلى من الانتاجية في الزراعة للعمل المهاجر من الريف الى المدن ، عندئذ يمكن تغطية التكاليف الاعلى لاستيراد وسائل البقاء عن طريق تصدير السلع الصناعية التي ينتجها الزارعون الذين هاجروا من الريف . واذا كان حـ ى > حـ و ، فان هذا النمط من التبادل يمكن ان يؤدي الى زيادة الدخل القومي .

(٥) هذا النمط في ترتيب التنمية المتناسبة يعد سمة مميزة للاقتصاد البولندي في الفترة ١٩٥٥ـ١٩٥٨.

اثر مستوى الاجور ومستوى مكافأة العمل الزراعي على الارتباط بين تنمية التراكم وتنمية الدخل القومي

نحن لم نضع في اعتبارنا ، في المناقشة السابقة ، مسألة مستوى الاجور في كل من الصناعة والزراعة .

ويمكن ان نؤكد الآن ان الهجرة تمارس تأثيرا ايجابيا على تنمية التراكم ،حسب ابعاد الفرق بين الاجور الحقيقية للعمال الاضافيين ومكافأة العمل في الزراعة للمهاجرين من الفلاحين (يقصد بمكافأة العمل الفعلية سلع الاستهلاك التي يستهلكها المهاجرون من الفلاحين) . واذا رمزنا لمقدار مثل هذه المكافأة بالرمز ع ، ولعدد الفلاحين المهاجرين بالرمز Δ م ، عندئذ ستكون مكافأة عمل المهاجرين مساوياً لـ $\frac{\text{ع}}{\Delta \text{م}} = \text{و}_{\text{و}}$. ونرمز لاجور العمال الاضافيين التي يكسبونها في الصناعة بالرمز و ي وسيكون نمو التراكم متناسبا مع حاصل ضرب حجم الهجرة في فروق التراكم بين الصناعة والزراعة التي يخلقها العمال المهاجرون.واذا رمزنا للزيادة في التراكم بالرمز Δ ط ، عندئذ نحصل على المعادلة : $\Delta \text{ط} = \Delta \text{م} \left[(\text{ح}_{\text{ى}} - \text{و}_{\text{ى}}) - (\text{ح}_{\text{و}} - \text{و}_{\text{و}}) \right]$.

ويكاد انتقال قوة العمل من الزراعة الى الصناعة ان يكون مرتبطا دائما بارتفاع في مكافأة العمل . فاذا كانت زيادة الاجر المرتبطة بالانتقال الى الصناعة متناسبة مع الارتفاع في الانتاجية الاجتماعية للعمال المهاجرين ، عندئذ يكون نمو التراكم الاجتماعي الذي يخلقه العامل الواحد متناسبا ايضا مع الارتفاع في انتاجيتهم .واذا كانت زيادة الاجر ، الناشئة عن انتقال العمال من الزراعة الى الصناعة ، اكبر من الارتفاع في انتاجيتهم ، عندئذ سيكون نمو التراكم اصغر من ارتفاع الانتاجية .

ويمكن ان ينشأ وضع تمتص فيه الزيادة في الانتاجية تماما نتيجة لارتفاع الاجور. وعندئذ تكون و ى ـ و و = حـ ى ـ حـ و . وفي تلك الحالة قد لا تسفر الهجرة الا عن زيادة في الدخل القومي ، دون اية زيادة في التراكم . وفي عملية تصفية الاكتظاظ السكاني في الريف ، يمكن ان يهاجر الفلاحون ذوو مستويات الاستهلاك الشديدة الانخفاض. اذ يؤدي الاستخدام في الصناعة الى ارتفاع جوهري مباشر في مستويات معيشة العمال الجدد . فاذا اضفنا الى و تكاليف تشييد المساكن والتسهيلات الكوميونية والتجارية للعمال الجدد ، عندئذ يمكن ان تكون تكاليف نقل قوة العمل مرتفعة بدرجة كبيرة (٦) .

والزيادة في الاجور قد تكون أصغر من ارتفاع الانتاجية عندما يكون نمو التراكم أعلى من زيادة انتاجية العمال « الحديين » . وارتفاع الانتاجية الاجتماعية ، المتصل بتصفية البطالة المقنعة ، يمكن أن يكون أعلى من الزيادة في الاجور ، اذ انه مع البطالة المقنعة تكون حـ و = ط ، في حين أن و و > ط .

---

(٦) يتطلب المقدار نفسه من وسائل الاستهلاك قدرا من مدخلات العمل الاجتماعي في المدن اكبر من مثيله في المناطق الريفية (النقل، التخزين، تكاليف الترويج لتجارة التجزئة، نفقات الاستثمارات على شبكات الخدمات ، المطاعم ، الخ) .

واذا افترضنا ان العمال المتبقين في الزراعة لن يزيدوا استهلاكهم ، فان الجزء من الدخل القومي ، الذي كان المهاجرون يستهلكونه من قبل ، يخصص جميعه للاستثمار الزراعي ($\triangle$ آ × و و) . ومن ثم تنشأ هناك الظاهرة النوعية لتمويل الاستثمارات الزراعية عن طريق الهجرة . وتبعا لذلك فان الزيادة في التراكم الاجتماعي ستصل إلى $\triangle$ ط = $\triangle$ آ × (حـ ي ـ و و) ـ (حـ و ـ و و) واذا كان حـ و = ط علاوه على ذلك ، فان نمو التراكم سيكون $\triangle$ آ × (حـ ي ـ و ى ـ و و) اذا كانت المنتجات التي يخلفها العمال المهاجرون في الصناعة مكافئه للانخفاض في فروق مكافأه العمل في الصناعة والزراعة مضروبا في عدد المهاجرين .

وفي الممارسة فان تصفية البطالة المقنعة في الزراعة تسفر في الوقت نفسه عن زيادة في الاستثمارات وفي الاستهلاك الريفي . ويعني ذلك ان و و تخصص جزئيا للاستثمار وجزئيا للاستهلاك . وكلما زاد الجزء من و و المخصص لاستهلاك المتبقين من العمال الزراعيين ، قل الجزء الذي يكون من نصيب التراكم . ويمكن ان ينشأ وضع يمكن فيه أن يمتص مجموع و و الزيادة في استهلاك أولئك المتبقين في الزراعة، وذلك اذا استهلك العمال المتبقون في الزراعة بشكل كامل وسائل الاستهلاك التي حررتها البطالة المقنعة . وعندئذ ، مع افتراض وجود مستوى ثابت للانتاج الزراعي ، لن تكون الهجرة مصحوبة بزيادة مقابلة في الطابع السلعي للانتاج الزراعي . فاذا لم يحدث استيراد لوسائل البقاء ، فسيعقب ذلك في بعض الاماكن انخفاض في متوسط الاجور الحقيقية يعوض الارتفاع في الاستهلاك الريفي الشخصي ، ويجعل من المستطاع المحافظة على معدل عال للتراكم .

ومثل هذا الموقف يمكن ان ينشأ فعلا في ظروف التصنيع السريع اذا لم يكن الزارعون معنيين بدرجة كافية بالاستثمارات ، أو نتيجة لامداد المناطق الريفية بوسائل الانتاج على نحو غير سليم .

تقسيم الناتج الزراعي الصافي بين الاستثمار والاستهلاك .

يعد مستوى انتاجية العمل الاجتماعي ـ الذي يكون في الزراعة ادنى بكثير منه في أقسام الانتاج الاخرى ـ مصدر أمكانيات التراكم المحدودة . وتتضاءل هذه الامكانيات مع الانخفاض في انتاجية العمل ، ولا تتم تسويتها الا بدرجة معينة عن طريق حدوث نقص في الاستهلاك . وجنبا الى جنب مع القدرة على الاستثمار ، فان الانتاجية في الزراعة تهبط مع تناقص المدى الاقتصادي . والى جانب عوامل أخرى تعد امكانية التراكم المحدودة أحد الاسباب الرئيسية لمعدل التنمية البطىء في الزراعة . والقدرة المحدودة على التراكم هي الصعوبة الاساسية التي تواجه الاقتصاد الفلاحي المفتت .

وتوجد علاوة على ذلك سلسلة اضافية من العوامل التي تحد من التراكم في الزراعة . ويترتب على انتصار الاشتراكية في البلاد المتخلفة تصفية كثير من هذه العوامل الاضافية ، مثل تملك أصحاب الارض لوسائل التراكم ، واستحواذ الوسطاء

على نصيب فاحش من الانتاج الزراعي . وفي الوقت نفسه تواجه الزراعة بقضية جديدة ـ هي قضية تمويل التصنيع .

وفي البلاد الرأسمالية المتخلفة تزداد مسألة انخفاض انتاجية العمل الاجتماعي عمقا بسبب مشكلتي ريع الحائز والفروق الفاحشة بين أثمان البيع والشراء . وهذه الصعاب هي مصادر التأخر الزراعي والاكتظاظ السكاني المتزايد في الريف ، مما يعرقل تنمية الاقتصاد القومي .

والصعاب في البلاد الاشتراكية ذات نوعية مختلفة . فالانتاجية المنخفضة ، وامكانيات التراكم المحدودة ، والمستوى المنخفض للاستثمارات الزراعية ـ وما يرتبط بذلك من ضرورة زيادة الاستثمارات ـ تظهر في وقت واحد مع الحاجة الى استخدام عدد يتزايد باستمرار من الاشخاص في خارج الزراعة . ويتوقف مدى حدة هذه التناقضات على البنيان الاقتصادي ، وعلى نصيب الزراعة في تكوين الدخل القومي . وتنشأ ظاهرتان متوازيتان في وضع يكون فيه للزراعة نصيب كبير في الدخل القومي ، وحيث الزراعة تمتص نصيبا كبيرا من العمالة الكلية . وهاتان الظاهرتان هما : أ) لا يستطيع عدد كبير من الناس في المناطق الزراعية الحصول على عمل في الزراعة ؛ ب) يكون حجم التراكم في الصناعة في الوقت نفسه عديم الدلالة ـ ومن ثم تتضاءل ايضا أمكانية استخدام السكان الزراعيين الزائدين في خارج الزراعة . ويوجد لدى البلاد الصناعية قدر من التراكم الصناعي ، اذ ان نصيب الصناعة في الدخل القومي كبير ، وعدد من يطلبون عملا في خارج الزراعة صغير نسبيا .

ويمكن تخفيف مصاعب تمويل متطلبات الاستثمار الزراعي المتزايد ، مع ارتفاع الاستثمار الصناعي في الوقت نفسه ـ وهو ما تدعو الحاجة اليه ، الى جانب امور اخرى ، لامتصاص فائض السكان في الزراعة ـ عن طريق تطبيق اسلوب سليم للاستثمار الزراعي .

ويجب تحقيق التوأؤم بين الاستثمارات الزراعية وأمكانيات التراكم . وفي حالات معينة يمكن ان يترتب على اختيار اتجاهات الاستثمار ، بما يزيد كثافة الزراعة ، زيادة الطلب على قوة العمل الزراعية ، كما يمكن أن يخفف في الوقت نفسه من خطورة مشكلة التراكم في الاقتصاد القومي . وهكذا تحسم مشكلة فائض السكان في الريف عبر فترة طويلة . والاستثمارات ذات الاولوية التي تسمح بزيادة نوعية في تربية الماشية ، وبزيادة ملموسة في المساحة المنزرعة ، يمكن ان نقوم هنا بدور هام . ولهذا النمط من الاستثمار أهمية خاصة بالنسبة للبلاد الاسيوية ولبعض البلاد الاوروبية (مثل بلغاريا) ، حيث يمكن للري أن يحدث ثورة في حالة الزراعة ، وان يسبب طلبا متزايدا على قوة العمل الزراعية (مثال ذلك أن الري يسمح بالانتقال من زراعة القمح الى زراعة الارز) . وتلك انماط استثمارية تغلب عليها القسمات الطبيعية ، اذ تعبر عنها في المقام الاول مدخلات العمل الفلاحي . وباستطاعة البلاد ذات مستويات التصنيع الشديدة الانخفاض حل التناقض بين التراكم والاستهلاك عن طريق سرعة تنمية هذا النمط من انماط الاستثمار .

ويترتب على كل استثمار سلعي ـ نقدي خفض الاستهلاك في الفترة التي

تعقبه مباشرة ، ولكنه يخلق الظروف لارتفاعه في الفترة التي تليها . فالاستثمارات السلعية ـ النقدية ـ التي نقصد بها شراء الفلاحين لوسائل الانتاج التي تخلقها ـ تمثل مبادلة المنتجات الصافية التي تنتجها الزراعة (عن طريق السوق) بتلك التي تنتجها الصناعة ، على حين ان كل استثمار من النمط الطبيعي لا يؤدي الى تقلص مخصص الاستهلاك ، اذ ان الاموال المستثمرة تكون مصحوبة بزيادة في الناتج الذي يخلقه الفلاحون في مرحلة الانطلاق .

ويتعلق ذلك بالاقتصاد القومي في مجموعه قدر تعلقه بالدخل القومي الذي تخلقه التعاونيات الانتاجية او المزارع الفلاحية المختلفة . ولذا فان الاموال التي تستثمر في صورة طبيعية تعني علاوة على ذلك استخدام احتياطيات قوة العمل ، ولا تكون متعارضة مع الاستهلاك . ذلك ان تنمية الشكل الطبيعي للاستثمارات لا تؤدي الى خفض الاستهلاك ، ولكنها تسمح بزيادة الاستهلاك والاستثمارات في آن واحد .

ولنفرض ان معدل الدخل القومي الذي تخلقه الزراعة في السنة هو ٥٪ ، وان الاستثمار الزراعي ٢٥٪ ، وأن نصيب الاستثمار في الانتاج الزراعي الصافي ٢٠٪ في سنة الانطلاق . نرمز للاستهلاك بالرمز ع ، والاستثمار بالرمز ك ، والدخل القومي بالرمز د . عندئذ تتشكل زيادة الاستثمارات في الشكل النقدي ـ السلعي على النحو التالي :

الفترة الاولى :	ع ـ ٨٠	ك ـ ٢٠	د ـ ١٠٠
الفترة الثانية :	ع ـ ٨٠	ك ـ ٢٥	د ـ ١٠٥

في هذه الصورة تمت النفقات الاستثمارية عن طريق شراء السلع الصناعية . ونتيجة لذلك ارتفع الاستثمار الى ٢٥٪ ، وظل الاستهلاك ثابتا . أما الزيادة في الدخل القومي فقد امتصها الاستثمار بكاملها .

ومع الارقام المفترضة نفسها ستتعرض العملية لتغيير نتيجة لتزايد الاستثمارات الطبيعية . وتيسيرا للامر نفترض ان العملية السلعية ـ النقدية بأسرها تنحصر في استثمارات مرحلة الانطلاق ، وان الزيادة الاستثمارية بكاملها تتحقق عن طريق نفقات استثمارية ذات شكل طبيعي . في هذه الحالة تسهم زيادة قدرها ٢٥٪ في الاستثمارات ، عن طريق زيادة في اعمال التشييد تنجزها جهود الفلاحين الخاصة ، بمواد بناء تنتج في المزارع ، في نمو الدخل القومي الذي يخلقه الفلاحون في مجال التشييد . وبافتراض زيادة قدرها ٥٪ في الدخل القومي في الزراعة ، تصبح النسبة بين الاستهلاك والاستثمار على النحو التالي :

الفترة الاولى :	ع ـ ٨٠	ك ـ ٢٠	د ـ ١٠٠
الفترة الثانية :	ع ـ ٨٥	ك ـ ٢٥	د ـ ١١٠ (٧)

وقد كان الاستخدام الواسع النطاق في بولندا للنمط الطبيعي من الاستثمار ، عن طريق أعمال التشييد التي يقوم بها الفلاحون ، يخفف بدرجة كبيرة من التناقض

(٧) الى جانب الزيادة في الدخل القومي المتحققة في صناعة التشييد وقدرها ٥٪ .

بين الاستثمار والاستهلاك . وقد قام التطبيق الواسع لهذا النمط في الزراعة والصناعة بدور خاص في الصين .

أثر التغيرات في نصيبي التراكم الاجتماعي في الزراعة والصناعة على تنمية الدخل القومي .

من الامور ذات المغزى على ضوء الآثار المتبادلة القائمة للوسائل المتراكمة بين الزراعة والصناعة مقارنة التكوين الراسمالي للزيادة في الناتج الصافي في كل من الزراعة والصناعة .

وتتطلب الدراسة المقارنة للتكوين الراسمالي في الصناعة والزراعة تطبيق منهج نوعي للتحليل ، اذ ان امكانية تشتت قوة العمل في فروع الانتاج في خارج الزراعة امكانية محدودة .

والامكانية الكاملة لاختيار الحلول البديلة ، وقابلية نقل العمل الحي والعمل المتجسد ، تظهر حيث يوجد مجال للاختيار بين صورتين مختلفتين لتركيز مدخلات العمل الحي والعمل المتجسد . ومثل هذا المجال للاختيار ، ومثل هذه القابلية النقل ، يمكن ان يوجدا في ظل ظروف الزراعة الجماعية بالاتحاد السوفياتي ، والزراعة الراسمالية العالية التطور . بيد انه يوجد وضع مختلف تماما فيما يتعلق بالزراعة الفردية والتعاونية في بولندا . ففي ظروفنا يؤدي الاستثمار الى تعبئة قوة العمل الفلاحية غير المستخدمة ، التي لا يمكن استخدامها في فروع الاقتصاد القومي الاخرى ، والتي تكون بهذا المعنى غير قابلة للنقل . ذلك ان الاستثمارات التي يترتب عليها وفر في العمل يمكن ان تقلل من مدخلات العمل الحي فى الانتاج الزراعي ، وبذا تحرر عملا حيا لا يمكن استخدامه دائما في فروع الانتاج في خارج الزراعة . ولا يمكن التعبير عن تقدم الميكنة الا في تقليل مقدار العمل الذى يبذله الزارعون ، ويمكن استخدام عمل اضافي ذي انتاجية حدية منخفضة . وقد تبدو فعالية الاستثمار غير ملائمة بالنسبة لمعدل للاجور يطابق المعدل المستخدم فى مزارع الدولة ؛ وعلى الرغم من ذلك فسيترتب على الاستثمار ارتفاع في الدخل القومي وفي التراكم في آن واحد عن طريق استخدام قوة العمل العاطلة . (٨)

ولهذه القضية مغزى جوهري للغاية بالنسبة لبولندا ، اذ ان جزءا هوهريا من الاموال المستثمرة في الزراعة الفردية والتعاونية ذات نمط استثماري طبيعي (٩) . وثمة جزء هام بالمثل من العمل الفلاحي المستخدم فى الانتاج الزراعي بفضل الاستثمارات (مثل العمل المبذول في تربية الماشية والدواجن نتيجة للاستثمارات

---

(٨) اذا سلمنا بالجدول الزمني المقرر للاجور التي يكسبها العمال في مزارع الدولة ، قد يبدو ان الاستثمارات الزراعية الضخمة في الصين غير مربحة ، على الرغم من حقيقة ان هذه الاستثمارات تسفر بلا جدال عن زيادة في الدخل القومي .

(٩) يتعلق ذلك بعمل الفلاحين الذين يبذلونه في اقامة المباني بمزارعهم الخاصة . وبالنسبة للفلاح لا يعد هذا عملا مدفوع الاجر ، وعلى الرغم من ذلك فان ناتجه يتخذ طبيعة راس المال الثابت محسوبا بوحدة النقد البولندية طبقا للتقديرات المستخدمة في اعمال التشييد . ومع ذلك فان القيم الراسمالية لا تتوقف على اشكال تغطية تكاليف انتاجها .

في اعمال التشييد والتحسينات) يكون ذا طابع غير قابل للنقل ، ولا يمكن استخدامه في فروع الانتاج الاخرى .

ووفقا للتقديرات فان حوالي ٢٥٪ من القيمة الكلية للاستثمارات في الزراعة الفلاحية ينفذ في شكل مدخلات من العمل الخاص للفلاحين . وتكون قوة العمل المستخدمة بهذه الطريقة « غير قابلة للنقل » ، وتشكل احد عناصر احتياطيات قوة العمل . فوحدة النقد المستثمرة في الصناعة الاشتراكية ، وتلك المستثمرة في الزراعة الفلاحية ، لا يمكن المقارنة بينهما . والمحاسبة الخاصة بالفعالية المقارنة للاستثمار منوط بها التخلص من تلك العناصر التي لا يمكنها ان تشكل معيارا للاختيار . وفي ظل ظروف معينة يكون العمل الزراعي « غير القابل للنقل » (١٠) ، الذي يبذل اما في الانتاج الجاري أو في الاستثمار ، عنصرا من هذا القبيل .

ويمكن التعبير عن الفعالية المقارنة للاستثمار في الزراعة والصناعة بالمؤشرات التي نوردها فيما يلي :

نرمز بالرمز ك ق و لمدخلات الاستثمار السلعي - النقدي اللازمة لتحقيق زيادة صافية في الانتاج الزراعي قدرها △ ب و . ونحن نعني بالمدخلات السلعية النقدية النفقات على شراء الآلات ومواد البناء . ويشكل ذلك عنصرا قابلا من عناصر الاستثمار الزراعي ، اذ توجد امكانية واضحة للحلول البديلة (فالطن من الاسمنت ، او الطن من الصلب ، يمكن استثماره اما في الزراعة أو في الصناعة) . ويمكن التعبير عن التغيرات في نصيب التراكم الاجتماعي بين الزراعة والصناعة بتغييرات مقابلة في توازن وسائل الانتاج . (١١)

ونرمز بالرمز ك ى للاستثمار اللازم لتحقيق زيادة في الانتاج الصناعي الصافي قدرها ب ى .

ونعبر عن مؤشرات التكوين الرأسمالي النسبي لزيادات الدخل القومي في الزراعة والصناعة على النحو التالي :

التكوين الرأسمالي في الزراعة ك ق و

ب و .   ك ي

التكوين الرأسمالي في الصناعة △ ب و .

وتصور مؤشرات التكوين الرأسمالي النسبي في الزراعة والصناعة فاعلية الرسملة بين القسمين ، وتعبر عن التغيرات في معدل نمو الدخل القومي ، والاقتراب من تسوية الانصبة المقابلة للتراكم الاجتماعي بين الزراعة والصناعة . ومع ذلك فان مسألة التكوين الرأسمالي لنمو الدخل القومي لا تعالج المشكلة معالجة كاملة .

---

(١٠) يترتب على عدم قابلية قوة العمل للانقسام ، والجزء الموسمي من العمل الزراعي ، الحد من « قابلية » قوة العمل « للانتقال » من الزراعة الى الصناعة، وخلق احتياطي عمل معين لايمكن استخدامه في الزراعة الا في الفترات الخالية من العمل الزراعي، ويخلق هذا الوضع بالمثل امتصاصا غير كاف من جانب الصناعة ، اذ هي ليست في موقف تستطيع معه استخدام قوة عمل اضافية.

(١١) ان التغيرات في الضرائب الزراعية، أو التغيرات في الاثمان، لا تعبر في ذاتها عن تغيير في نسب التراكم الاجتماعي، اذا لم تكن هذه التغيرات مرتبطة بتغييرات في بنيان الانتاج ، وفي أنصبة وسائل الانتاج .

ويعد مستوى التراكم الاجتماعي المتحقق نتيجة لزيادة الدخل القومي في الزراعة والصناعة ذا أهمية جوهرية . فمستوى التراكم في الزراعة الفردية والتعاونية دالة لمفعول نمطين من العوامل : العامل التكنولوجي ، وهو مستوى انتاجية العمل ؛ والعامل الاجتماعي ، وهو مستوى مكافأة العمل الزراعي .

ونحن نعرّف المستوى الحقيقي لمكافأة العمل في الزراعة الفردية والتعاونية بأنه ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخلق في الزراعة ، والذي يكون من الناحية الفعلية مخصصا للاستهلاك . ومن الطبيعي أن مثل هذا الفهم لمكافأة العمل الحقيقية سيتم التعبير عنها بطرق تختلف باختلاف مناطق البلاد ، وباختلاف المجموعات الاقتصادية . وفي حالات معينة يتحدد حجم الجزء المستهلك من الدخل القومي بالحد الادنى الذي لا غنى عنه للبقاء ، ويكون بدرجة معينة مستقلا عن مقدار العمل المبذول في السنة . ولا يتعين أن يكون حجم الاستهلاك الفلاحي (أو مكافأة العمل الحقيقية) متناسبا مع عدد ساعات العمل . وفي أوضاع معينة يمكن أن تظل مكافأة العمل عند مستوى ثابت، مع وجود ارتفاع في الوقت نفسه في عدد ساعات العمل المؤداة (وهو وضع يختلف تماما عنه في الصناعة) .

وفيما يتعلق بالاستثمار الزراعي السالف الذكر ، يمكن أن توجد زيادة حقيقية في التراكم ، تكون أعلى بدرجة غير متناسبة من الزيادة الحقيقية في الدخل القومي ، أو النمو الفعلي في الدخل القومي (١٢) .

نرمز بالرمز Δ ط و لنمو التراكم المتحقق في الزراعة بفضل الاستثمارات (التراكم الذي ينفق على الاغراض الزراعية والاغراض الاجتماعية الاخرى) .

ونرمز لنمو التراكم من الاستثمار الصناعي بالرمز Δ ط ى .

وفي هذه الحالة سنعبر عن الفعالية المقارنة للاستثمار ، من زاوية التراكم في الصناعة والزراعة ، بالمؤشرين التاليين :

ك ق و / Δ ط و ، ك و / Δ ط ي

وسيتوقف حجم الزيادة في التراكم الاجتماعي المحققة في الزراعة والصناعة على التراكم الفعلي المتولد في كلا القسمين نتيجة للاستثمار . وسيتوقف مقدار التراكم ، ضمن أمور أخرى ، على مدى مكافأة العمل الحقيقية في الزراعة والصناعة . وقد يترتب على انخفاض مستوى المكافأة معادلة الآثار المتبادلة لانتاجية العمل المنخفضة على فعالية الاستثمار الزراعي . وقد ينطوي الامر هنا على فعالية عالية للاستثمار الزراعي الذي ينفذ عند مستوى تقني منخفض . كما أن انخفاض مستوى الاجور عن مثيله في الصناعة يمكن أن يبطل جزئيا مساوىء الوضع في الزراعة من زاوية فعالية الاستثمار .

واذا أدى تطبيق الميكنة الى خفض حقيقي في قوة العمل الزراعية — وانخفاض

---

(١٢) في أوضاع معينة يكون التراكم الزراعي شديد المرونة بالنسبة الى الدخل . ففي الفترة ١٩٥٥ — ١٩٥٨ ارتفع الدخل من الزراعة بمقدار ٢٦٪ ، على حين زادت الاستثمارات الزراعية السلعية — النقدية بمقدار ١١٧٪ ، وزاد الاستهلاك بمقدار ٢٣٪

نصيب الاستهلاك في الدخل القومي تبعا لذلك — عندئذ يتم التعبير عن تلك الحقيقة بارتفاع $\triangle$ ط و . ولن يصحح المؤشر ك ق و اذا أدى تطبيق الميكنة في

$$\frac{\text{ك ق و}}{\text{ط و}}$$

الزراعة الى انخفاض في عدد ساعات العمل مع ثبات مستوى الاستهلاك .

واذا ترتب على الاستثمار زيادة في استخدام العاطلين وانخفاض معدل المكافأة بالنسبة لقوة العمل الزراعية الحدية ، عندئذ يمكن أن تكون فعالية الاستثمار شديدة لارتفاع .

وتعد الفاعلية المقارنة للاستثمار في الزراعة والصناعة أحد العوامل التي تحدد النسب المتناسبة لتنمية كل منهما . وتتميز البلاد الاشتراكية التي لديها احتياطيات كبيرة من العمل الزراعي بفعالية عالية للاستثمار الزراعي . والمدخلات السلعية — النقدية المستثمرة في الزراعة بهذه البلاد تعبىء احتياطيات عمل كبيرة ، ويمكن أن تحدث ارتفاعا كبيرا في الدخل القومي بالنسبة الى مدخلات الاستثمار .

وفي ظل هذه الظروف يمكن أن تحقق الزراعة سرعة تنمية عالية . وفي البلاد التي تتميز بالافتقار الى احتياطيات قوة العمل (١٣) فان فعالية الاستثمار الزراعي يمكن أن تكون أدنى من فعالية الاستثمارات الصناعية . وفي هذا الصدد يمكن أن يكون معدل تنمية الانتاج الزراعي منخفضا بدوره .

وتعد بلغاريا والصين مثالين للبلاد التي باستطاعتها تنمية كل من الصناعة والزراعة بمعدل سريع للغاية . وتوجد في الاتحاد السوفييتي وبولندا امكانيات لتنمية سريعة نسبيا للزراعة . وتتميز تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الديمقراطية بسرعة ضعيفة نسبيا لتنمية الزراعة (١٤) .

٤ — تأثير العمل التعاوني على نمو الدخل القومي

الآثار الاقتصادية للتحول الى الزراعة الجماعية .

يخلق العمل التعاوني في الزراعة ظروفا مناسبة لميكنة وترشيد عملية الانتاج ، ويجعل من المستطاع الى جانب ذلك تدفق العمل من الزراعة دون أي اضرار بالانتاج الزراعي .

وهكذا يترتب على التحول الى الزراعة الجماعية زيادة فعالية الهجرة .

وبفضل التحول الى الزراعة الجماعية فان ارتفاع الدخل القومي — نتيجة لاستخدام عدد اضافي من العمال في الصناعة — لا تعوقه الخسارة الاحتمالية للناتج الزراعي الصافي . وذلك لان التحول الى الجماعية يسمح بتحرير جزء من قوة العمل من الزراعة دون أي اضرار بنمو الانتاج الزراعي .

---

(١٣) في هذه البلاد تكون قوة العمل الى حد كبير « قابلة للانتقال » ، ولذا يمكن الاختيار بين استخدامها في الصناعة أو في الزراعة . وفي هذه الظروف لا يكون من الملائم بالتأكيد اجراء تحليل للتكوين الرأسمالي في صورة مدخلات نقدية — سلعية فقط .

(١٤) ان العوامل التي أوضحناها فيما سبق تؤثر بدرجة معينة في معدل تنمية الانتاج الزراعي في البلاد الزراعية ، حيث يكون للحالة الاقتصادية أهمية حاسمة .

ونتيجة للعمل التعاوني يوجد فرق متزايد بين الانتاجية الاجتماعية للعمل المهاجر في الصناعة والزراعة (حـ ى ــ حـ و) . ذلك ان المقدار حـ و ، الذي يمكن أن يصل الى ط ، يتناقص مع التحول الى الجماعية . وفي ظل هذه الظروف يمكن أن تسفر الهجرة عن نتائج هامة حتى مع وجود مستوى انتاجية منخفض نسبيا للعمال الاضافيين في الصناعة (حـ ى) .

ان الفعالية الاقتصادية للتحول الى الجماعية تتوقف بطريقة مباشرة على امكانيات امتصاص الصناعة لقوة العمل التي تحررها التحولات الاجتماعية .

كما أن فعالية النفقات الاستثمارية على الميكنة والتشييد يجب أن تجد التعبير المشترك عنها ، في المقام الاول ، في الدخل القومي المقبل الذي ينتجه في الصناعة العمل المهاجر من الزراعة .

ويجب ايجاد تنسيق دقيق بين سرعة التركز والميكنة وبين تقدم التصنيع ، الذي يكون له علاوة على ذلك ارتباط ثنائي الجانب . وفي أوضاع معينة يمكن أن تواجه عملية التصنيع عقبة متمثلة في نقص قوة العمل ، وهو نقص لا يمكن تلافيه دائما عن طريق التحول الى الزراعة الجماعية (مثال ذلك تشيكوسلوفاكيا) .

وعلى الرغم من ان التصنيع يعد الشرط الاساسي بالنسبة لفعالية التحول الى الزراعة الجماعية ، فانه قد ينشأ برغم ذلك وضع تعجز فيه الصناعة عن امتصاص الحجم الكبير لاحتياطيات قوة العمل التي يحررها التحول الى الجماعية . ويمكن للزراعة نفسها ، في داخل حدود معينة ، استخدام قوة العمل التي يحررها التحول الى الجماعية عن طريق التوسع في فروع الانتاج الزراعي التي تتميز بقدرة أكبر على امتصاص الايدي العاملة . وتتحدد امكانيات توسيع مثل هذه الفروع الانتاجية ، الاكثر قدرة على امتصاص الايدي العاملة ، بتلك الآثار الاقتصادية للتحول الى الجماعية التي يمكن تحقيقها بطريقة مستقلة عن عملية التصنيع (١٥) .

---

(١٥) يصور الوضع البلغاري الامكانيات التي تخلقها المزارع الجماعية بالنسبة لتنمية انماط الانتاج الزراعي الاكثر قدرة على امتصاص العمل . ولم يكن هناك تغيير في بلغاريا في عدد المشتغلين بالزراعة بعد تحويل الزراعة الى الجماعية . وقد استخدمت قوة العمل الفائضة في بلغاريا بوساطة الزراعة نفسها عن طريق توسيع انماط الزراعة القادرة على امتصاص العمل (زراعة الكروم والخضروات والنباتات الصناعية) ، وعن طريق تحقيق توسع جوهري في تربية الماشية والدواجن . وقد حققت الزيادة في انتاج اللبن نتائج هامة . بيد ان الارتفاع في قيمة الناتج الزراعي بالنسبة لفترة ما قبل الحرب كان قليلا نسبيا ، على الرغم من الزيادة الجوهرية للغاية في مساحة الاراضي التي تزرع النباتات الصناعية وفي تربية الماشية والدواجن . اذا كان هذا الارتفاع يتراوح بين ٤٪ ، ١٩٪ فيما بين الفترتين ١٩٥٣ـ ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، حسب الظروف المناخية . ومعدل نمو الانتاج الصافي كان يمكن ان يكون اقل من تلك الفترة ، لولا الزيادة الهامة في استخدام الاسمدة ، والتوسع في استخدام وسائل وقاية النباتات وفي استخدام الوقود ، والارتفاع في مخصصات اهلاك الآلات (الكتاب السنوي الصغير) ١٩٥٨ ، ص ٥٢٤) .

وقد وضعت بلغاريا خطة لتحقيق توسع جبار في أعمال الري ، يمكن أن يحدث نقطة تحول أساسية في تنمية الانتاج الزراعي . ونتائج هذه الخطوة يمكن أن تلقي ضوءا جديدا على قضية امكانيات استخدام قوة العمل التي تتحرر نتيجة لتحول الزراعة الى الجماعية .

والاستخدام الفعال لقوة العمل الاضافية الناشىء عن التحول الى الزراعة الجماعية ـ الذي يتجاوز مستوى تكثيف الزراعة الفردية ـ يتطلب اقامة الاقتصاد الجماعي فوق أساس تقني حديث ، فوق المستويات المعاصرة للعلوم الزراعية وعلوم تربية الحيوان . ويجب أن تنفذ عملية التحول الى الجماعية في وقت واحد مع عملية الثورة التقنية . ويعد التدرج والطابع الارادي للتغير الاجتماعي شرطين ضروريين لتنمية كلتا هاتين العمليتين تنمية متوازية .

وطريقة استخدام قوة العمل التي تتحرر من الزراعة نتيجة للتحول الى الجماعية لها أثر جوهري على العلاقة المتناسبة بين الصناعة والزراعة . وسيترتب على اعادة توجيه قوة العمل الفائضة الى الزراعة تقايل الفرق في معدل التنمية بين الزراعة والصناعة . ويعد ذلك النمط من أنماط التنمية سمة مميزة للبلاد الاشتراكية الصناعية. اذ تكون عملية التحول الى الزراعة الجماعية في هذه البلاد مصحوبة بانخفاض سريع في قوة العمل المستخدمة في الزراعة . والسرعة الشديدة للتحول الى الجماعية لا بد أن تكون بدرجة معينة محكومة بمعدل التصنيع . ومع ذلك فان تنمية التحول الى الجماعية تكون في الوقت نفسه محكومة بسلسلة من العوامل التي لا ترتبط بالتصنيع ـ بسلسلة من العوامل الاجتماعية والسياسية العامة . وهذا هو السبب في انه يستحيل الحديث عن وجود أي ارتباط دالي صارم بين نمو الطلب على قوة العمل في الصناعة ، وسرعة التحول الاشتراكي للريف .

وتكون امكانيات توسيع الزراعة الفردية محدودة بشكل خطير نتيجة لنفس طبيعة الملكية الخاصة . وذلك لان الاقتصاد الذي يقوم على الملكية الخاصة ، في ظل ظروف دولة اشتراكيــة ، لا بد أن يواجه عقبات معينة . كما أن الآفاق المحدودة لتنمية الاقتصاديات القائمة على الملكية الخاصة لا بد أن تمارس تأثيرا معرقلا على تنمية الاستثمارات الزراعية وعلى التقدم التقني . فالاقتصاديات المفتتة يمكن أن تؤدي الى استثمارات غير انتاجية (مثال ذلك الزيادة المفرطة في عدد الخيول بالنسبة للفرد ، وانشاء المباني لتخزين البضائع والمعدات ، وهي أمور تنشأ عن زيادة في عدد المزارع الخاصة) . وكل من هذين العاملين يمكن أن يؤدي الى تفاقم مشكلة التراكم في الزراعة الفردية ، والى ضرورة التعجيل بعملية التحول الى الزراعة الجماعية .

ان تنمية التصنيع في بلد ما تزيد من حدة التناقضات الكامنة في تعايش الاقتصاديات الخاصة والاشتراكية. فالتصنيع وزيادة نصيب الصناعة في الدخل القومي يزيد الطلب على قوة صناعة اضافية . وسيكون من المستحيل انجاز نقطة تحول أساسية في المستويات المعيشية ، والوصول الى مستوى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، ما دام يوجد كبير من الناس يشغلون أنفسهم بعمل غير مميكن منخفض الانتاجية على قطع صغيرة من الارض . وفي هذا الوضع ستنمو التناقضات بدرجة أكثر حدة بين انتاجية العمل المنخفضة في الزراعة المفتتة والانتاجية العالية للصناعة الاشتراكية . وان عاجلا أو آجلا سيحين الوقت الذي ستواجه فيه مواصلة النمو الصناعى لكل بلد اشتراكى ـ حسب مستواه من التطور الاقتصادي ـ بعقبة الاقتصاد الفلاحى الصغير . وهذا هو السبب في أن آفاق تصنيع بلد ما تكون في الوقت نفسه هي آفاقه للتصنيع . ولذا فان تنمية التصنيع يجب أن يترتب عليها تحويل الاقتصاد الفلاحي الى الجماعية .

٦ - شروط التوازن العام بين الانتاج والاستهلاك
كازيمرز لاسكي

يعد ضمان التوازن العام بين الانتاج والاستهلاك من أكثر مهام التخطيط الاشتراكي جوهرية . وقد يكون من غير الضروري التأكيد على أهمية هذه المسألة في ظروف يكون الهدف المباشر للانتاج فيها هو تحقيق أقصى اشباع ممكن لاحتياجات المجتمع . وعلى الرغم من ذلك فان الخبرة الماضية توضح أن ضمان مثل هذا التوازن ليس من اليسير تحقيقه ، وبخاصة في فترات التنمية الاقتصادية الكثيفة . وتنشأ في هذا المجال قضايا معقدة على نحو خاص فيما يتعلق بالتوزيع المتناسب للدخل القومي بين مخصص الاستهلاك والتراكم، وكذلك بتحديد التقسيم المتناسب للتراكم،وبخاصة للاستثمارات .

واختيار هذه القضايا على وجه التحديد ، واختيار التناسب ، كموضوعات للتحليل ، ليس من قبيل المصادفات . ففي مقدمة كل شيء تشكل القرارات المتعلقة بتحديد الاجزاء المناسبة من الدخل القومي اللازمة للتراكم ، وتلك المرتبطة بتوزيعها ، المعدل العام للتنمية الاقتصادية ، وتخلق الاطار العام الذي يجب أن تطبق في داخله كل القرارات الاقتصادية المتبقية . وثانيا ، انه في اقتصاد اشتراكي لا تكون النسب المعنية هي القرارات العرضية لمنتجين مختلفين مشتتين ، ولكنها مسائل الادارة ، التي توجهها بهذا القدر أو ذاك آلية السوق والاثمان ، أو هي نتائج القرارات الواعية التي تتخذها أجهزة التخطيط المركزية (١) .

---

(١) يقول موريس دب : « اذا حاولنا تكوين صورة واقعية لهذا النوع من القرارات التي تواجه المخططين وواضعي السياسة في ظل ظروف التغير الاقتصادي ، فانه يصبح واضحا على الفور ان القرارات الرئيسية التي تؤثر في التنمية لم يكن ممكنا في ظل الاشتراكية ان تترك نهبا للتحكم الاوتوماتيكي لاية سوق أو أي نظام للتسعير . ففي المقام الاول يوجد القرار الخاص بتحديد مقدار العمل وغيره من الموارد الذي يجب تخصيصه للاستثمار — أي لاعمال التشييد التي يقصد بها زيادة انتاجية العمل في المستقبل... ثانيا ، يوجد القرار الخاص بالكيفية التي يجب أن يتم بها توزيع مجموع الموارد القابلة للاستثمار بين قسمي الصناعة الرئيسيين عند ماركس — الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية ، والصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية » . (موريس دب ، لندن ، ١٩٥٥ ، ص ٧٧) .

وتعد العلاقة بين الانتاج والاستهلاك أحد العناصر الرئيسية لعملية تكرار الانتاج الاجتماعي ، التي تشكل معادلات ماركس المعروفة بالنسبة لها أداة لا يستعاض عنها للتحليل النظري . ويشهد على ذلك — الى جانب أدلة أخرى — عدد من الاقتصاديين البورجوازيين ، الذين يعرضون — عند اثارة مسألة التنمية الاقتصادية — سواء بوعي أم من غير وعي الافكار التي تعد أساسا لمعادلات ماركس . ويتعلق ذلك بالمعالجة المشتركة لجانبين من عملية تكرار الانتاج — الجانب الواقعي ، وجانب القيمة — ويجد التعبير عنه في تقسيم الناتج الاجتماعي الكلي الى جزئين (أو الى أكثر في نهاية الامر)، وفي تحليل النسب بين هذين الجزئين ، والاجزاء المكونة لقيمهما .

ونقطة البدء في المعالجة السالفة الذكر هي معادلات تكرار الانتاج لكارل ماركس عند تطبيقها على متطلبات اجراء تحليل للاقتصاد الاشتراكي ، وكذلك ما طرأ عليها من تطوير في أعمال كثيرين من المنظرين المعاصرين (٢) .

مجــال التحليــل

ان العلاقة بين الانتاج والاستهلاك « بالمعنى الواسع » تحيط بالمجموع الكلي للانتاج الاجتماعي ، وباستهلاك هذا الانتاج في فترة معطاة . وهكذا فنحن نعني بالانتاج وسائل الانتاج الكلية (القسم الاول) ووسائل الاستهلاك الكلية (القسم الثاني) . ونحن ندرج في الاستهلاك كلا من الاستهلاك الشخصي والاستهلاك الانتاجي . وهذا الاخير (الاستهلاك الانتاجي) يمكن تقسيمه أيضا الى انتاج وسائل الانتاج المستهلكة ، وانتاج وسائل التراكم ، التي تعد الاستثمارات أكثر عناصرها أهمية . ونحن لا نعالج الاستهلاك في هذا البحث الا بوصفه استهلاكا شخصيا — ومن ثم بوصفه استهلاكا للسلع الاستهلاكية — وبالتالي فنحن نعني بالانتاج هنا انتاج السلع الاستهلاكية . ولذا فان شروط التوازن العام المعنية هنا يمكن التعبير عنها باعتبارها توازنا بين عرض السلع الاستهلاكية والطلب الفعال عليها في فترة معطاة .

ومن الواضح أن شروط التوازن في سوق السلع الاستهلاكية لا تعدو أن تكون جزءا من قضية التوازن الاقتصادي العام ، التي تتضمن ايضا سوق السلع الانتاجية. وبالنسبة لهذه الاخيرة يكون من الممكن قبل كل شيء فصل المبادلات التي يكون هدفها تكرار انتاج وسائل الانتاج المستهلكة ، وبخاصة موضوعات العمل . ويتطلب ذلك تحديد النسب بين مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد القومي ، وأقرار العلاقات المتبادلة بين مختلف أنماط موضوعات العمل . ويشكل ذلك ، في صورته الموسعة ، الجزء الاكثر أهمية مما يسمى تحليل التدفق فيما بين الفروع ، الذي لا يطبق من الناحية الاساسية على مجالات الدراسة الاضيق نطاقا . ومع ذلك ففيما يتعلق بالمبادلات التي تسفر عن

---

(٢) انظر على نحو خاص شارل بتلهيم ، « مسائل التخطيط النظرية والعمليــة » ، باريس ، ١٩٥١ « رفع التنمية الاقتصادية الى حدها الاقصى » ، في مجلة ريفي ايكونوميك ، عدد رقم ١ ،يناير ١٩٥٧ . انظر ايضا ، م. كاليتسكي ، « قضايا تمويل التنمية الاقتصادية » ، في العمل الجماعي .
(قضايا التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة) ، وارسو ، ١٩٥٨
(دينمائية الاستثمار والدخل القومي في الاقتصاد الاشتراكي) ، ص ١٤٥ — ١٦١ .

زيادة في الثروة القومية (الاستثمارات ، الزيادة في المخزون والاحتياطيات) ، فان شروطها ترتبط ارتباطا مباشرا بشروط التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، التي تجد التعبير الحقيقي عنها في سوق السلع الاستهلاكية . وهذا هو السبب في أننا نركز انتباهنا بدقة على مسألة ما تتطلبه دراسة عملية تكرار الانتاج بأكملها .

ومن الضروري اجراء تمايز بين التوازن العام ، الذي أشرنا اليه فيما سبق ، والتوازن الجزئي المرتبط بسلع مختلفة. وقد أوضحنا فيما سيأتي ان شروط مثل هذا التوازن الجزئي يمكن تحقيقها عن طريق توزيع الرصيد الموجود من العمل الاجتماعي (الحي والمتجسد) بما يتطابق مع الاحتياجات الاجتماعية المتنوعة . وعلاوة على ذلك فان أثمان التوازن المفترضة للسلع المختلفة تتحدد بظروف الانتاج . ومن الناحية الاخرى يكون من الضروري التمييز بين توازن الانتاج والاستهلاك ، وتوازن الانتاج والطلب الاجتماعي . وسيكون موضوع تحليلنا شرط التوازن العام بين الانتاج (العرض) والاستهلاك (الطلب الفعال) . ومع ذلك فمن الضروري أن نؤكد بقوة أن ذلك جانب خارجي لقضية التوازن ، ولو أنه جانب ذو أهمية فائقة . والجانب الاساسي لهذه القضية هو التوازن بين الانتاج والاحتياجات الاجتماعية (٣) .

فهل من المستطاع الحديث عن وجود قابلية للقياس بين الانتاج والحاجات الاجتماعية ، التي تكون غير محدودة كميًا في كل فترة (على الاقل فيما يتعلق بالاحتياجات الارقى) ؟ أعتقد أن ذلك مستطاع اذا كنا نقصد بالحاجة الاجتماعية لا الطاقة الاستهلاكية الاجتماعية المطلقة (التي هي طاقة غير محدودة بطبيعة الحال) ، وانما الطاقة الاستهلاكية التي يمكن اشباعها على أساس مستوى معين من القوة الانتاجية ومعدل معطى للتنمية الاقتصادية . ودراسة الطلب ، الذي يفهم على هذا النحو ، هي ببساطة أمر لا غنى عنه عند تحليل الاقتصاد الاشتراكي ، وذلك على حين أنه في الاقتصاد الرأسمالي كثيرا جدا ما تتحول المسألة برمتها الى طلب تدعمه القوة الشرائية الضرورية ، أي يدعمه طلب فعال .

ويتكشف الفرق الجوهري بين جانبي قضية التوازن العام في اللحظة التي نفترض فيها وجود توازن بين انتاج وسائل الاستهلاك والطلب الفعال ، في حين يكون جزء من الطاقة الانتاجية غير مستخدم — الامر الذي تكون نتيجته عدم تلبية الطلب الاجتماعي على أساس أمثل . ويعني هذا الوضع غياب التوازن بأكثر المعاني عمقا — وذلك بمعنى التوازن بين الانتاج والحاجة الاجتماعية . وغياب مثل هذا التوازن يتكشف بشكل خاص في الاقتصاد الرأسمالي ، حيث يكون هذا القدر أو ذاك من المواءمة بين عرض السلع الاستهلاكية وبنيان الطلب الفعال مصحوبا بعدم استخدام الطاقة الانتاجية استخداما كاملا ، أو بالاستخدام الجزئي لقوة العمل .

وليس ثمة أساس اجتماعي للظاهرة السالفة الذكر في الاقتصاد الاشتراكي ،على الرغم من أن غياب التوازن العام بين الانتاج والحاجة الاجتماعية يمكن ان يظهر حتى في هذا المجال . ومن الامثلة على ذلك انه يمكن أن يوجد سوء تناسب في تنمية فروع الانتاج المتكاملة المختلفة (بين الصناعات التحويلية وصناعات المواد الاولية على سبيل

---

(٣) انظر ، شارل بتلهيم ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

المثال) ، مما يحول دون الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية (٤) . وهذا يمكن أن يحدث عندما يتجاوز المخزون من وسائل الانتاج الحدود التي تقررها الاحتياطيات الموجودة من قوة العمل ، الامر الذي تكون نتيجته أن وسائل الانتاج هذه يمكن أن تظل عاطلة جزئيا أو كليا ، الخ . وتوجد العلامة الاكثر نموذجية على هذا النوع من التوازن العام في الاقتصاد الاشتراكي ، على حين تظهر قوة عمل عاطلة في البلاد المتخلفة نتيجة لنقص المشروعات الانتاجية . والمحاولات الرامية الى استعادة التوازن ، عن طريق التشييد الكثيف للمشروعات الجديدة ، يمكن أن تصطدم — وهي تصطدم بالفعل في أحوال كثيرة جدا — بشروط التوازن العام بين الانتاج والطلب الفعال . وعلى أية حال فانه يكون من الممكن والضروري في الاقتصاد الاشتراكي — اذا ما أغفلنا أخطاء التخطيط ، ومظاهر سوء التناسب والتخلف الموروثة عن الرأسمالية — التطلع لا الى صيانة شروط التوازن بين الانتاج والاستهلاك فقط ، وانما أيضا — وفي المقام الاول — الى شروط التوازن بين الانتاج وحاجات المجتمع .

١ — التوازن بين الانتاج والاستهلاك في ظروف سكونية

على الرغم من أن ما يعنينا هنا هو التوازن بين الانتاج والاستهلاك في ظل ظروف النمو الاقتصادي ، فسنبدأ مع ذلك بدراسة القضية في ظل ظروف عدم وجود نمو اقتصادي . ونحن نعرّف عدم وجود نمو اقتصادي — في هذا المقال — بأنه حالة استاتية ، ونعرّف الاقتصاد في هذه الحالة بأنه اقتصاد استاتي ، مستخدمين هذا المفهوم كمرادف للتصور الماركسي لتكرار الانتاج البسيط (٥) .

ويتميز الاقتصاد الاستاتي بحقيقة ان النطاق المادي للانتاج وأساليب الانتاج تظل دون تغيير من فترة لاخرى . وعند نهاية كل فترة انتاج تظل قائمة الظروف نفسها التي كانت موجودة عند بداية الفترة ، وبخاصة أن المجتمع يكون تحت تصرفه وسائل الانتاج نفسها التي كانت لديه عند بداية الفترة . ومن ثم يكون الافتقار الى التراكم هو السمة الجوهرية للاقتصاد الاستاتي .

ويعد مفهوم الاقتصاد الاستاتي معنىً نظريا مجردا ، وبخاصة فيما يتعلق باقتصاد اشتراكي يتوسع دون توقف . ولذا هل يكون من المفيد دراسة هذا المفهوم ؟ نعم من المفيد ما دام المفهوم الاستاتي بالمعنى المقرر فيما سبق يعد جزءاً لا يتجزأ من العمليات الدينامية (مثلما يعد تكرار الانتاج البسيط جزءاً لا يتجزأ من تكرار الانتاج الموسع) . ومن ثم يكشف تحليل الاقتصاد الاستاتي عن العلاقات التي تشكل نقاط البدء لدراسة الاقتصاديات الدينامية (الحركية) . (٦)

---

(٤) ظهر هذا النمط من سوء التناسب في فروع معينة من الصناعة البولندية في خلال تنفيذ خطة الست سنوات .

(٥) هذا التصور للحالة السكونية ليس له بالتأكيد ما له من معنى في الاقتصاد البورجوازي ، وبخاصة في نظرية التوازن . ويتطابق تعبيرا استاتي ودينامي (حركي) مع المفهومين الماركسيين لتكرار الانتاج البسيط وتكرار الانتاج الموسع . (انظر ، شارل بتلهيم ، المرجع السابق، ص ٣٠٢—٣١٦) .

(٦) انظر ، كارل ماركس، «رأس المال» ، المجلد ٣، (طبعة كير ، شيكاغو، ١٩٣٣،ص٤٥٦ .

ولنبدأ بدراسة شروط التوازن بين الانتاج والاستهلاك في ظـرف استاتي ، مفترضين عدم تحمل الرصيد الاجتماعي العام لاية نفقات غير انتاجية (٧) . وذلك مستحيل من الناحية الفعلية بطبيعة الحال ، اذ أنه توجد بكل مجتمع نفقات من هذا النوع (الادارة العامة ، والدفاع القومي ، والتعليم ، والمعونات التي تقدم للعاجزين عن العمل ، الخ.) . بيد أننا نفترض ذلك لفرض واحد على وجه الحصر هو اقامة الدليل على التأثير الذي ستمارسه هذه النفقات على عملية الانتاج الاجتماعي بمجرد ادخالها في التحليل . وسنفترض علاوة على ذلك ان الاقتصاد يتكون فقط من قطاع اشتراكي ، يتخذ فيه جميع المستخدمين طابع العمال او الموظفين . ومن ثم تكون الاجور هي الشكل الوحيد للدخل ، الذي ينفق بكامله ــ كما سبق ان افترضنا ــ على شراء السلع الاستهلاكية . وبالاضافة الى ذلك سنستخدم الرسوم التوضيحية الماركسية الاخرى لتكرار الانتاج ــ وبخاصة تقسيم الناتج الكلي الى القسم الاول الذي ينتج وسائل الانتاج ، والقسم الثاني الذي ينتج وسائل الاستهلاك ، وكذلك عدم وجود تجارة دولية .

فاذا رمزنا بالرمز أ١ لرصيد وسائل الانتاج التي كانت موجودة في القسم الاول عند بداية الفترة ، واستهلكت في خلال تلك الفترة ، وبالرمز أ٢ للرصيد المماثل في القسم الثاني ؛ واذا رمزنا علاوة على ذلك بالرمزين ب١ ، ب٢ لمخصصي أجور الانتاج في القسمين الاول والثاني على التوالي ، وبالرمزين حـ١ ، حـ٢ لقيمة الناتج الاجمالي في كل من القسمين ، عندئذ سيصل الانتاج عند نهاية الفترة الى :

في القسم الاول أ١ + ب١ = حـ١

في القسم الثاني أ٢ + ب٢ = حـ ٢

مجموع القسمين الاول والثاني أ + ب = حـ

ويخصص جزء من ناتج القسم الاول (حـ١) مساو لـ أ١ لتشييد وسائل الانتاج التي تستهلك في ذلك القسم ، وبالتالي تتبقى زيادة في وسائل الانتاج مقدارها ب١ . ويخصص جزء من ناتج القسم الثاني (حـ ٢) مساو لـ ب٢ لاستهلاك عمال ذلك القسم ، ولذا تتبقى زيادة في وسائل الاستهلاك مقدارها أ٢ . ومن ثم يكون شرط التوازن بين الانتاج والاستهلاك هو التعادل الاساسي ــ ب١ = أ٢ (أي أن مخصص اجور القسم الاول يجب أن يكون مساويا لمخصصات تكرار انتاج القسم الثاني) . واذا تحقق هذا الشرط فان عملية تكرار الانتاج يمكن أن تقطع شوطا آخر دون صعاب . وبصفة خاصة اذا استبدلنا بالمعادلة ب١ = أ٢ المعادلة أ١ + أ٢ = حـ١ او أ = حـ١ . ويعني ذلك أن الانتاج الاجمالي للقسم الاول يلبي متطلبات تكرار الانتاج الكلية من وسائل الانتاج المستهلكة في كلا القسمين . وبالمثل فاننا بالاستعاضة عن ب١ بالرمز أ٢ في المعادلة أ٢ + ب٢ = حـ٢ نحصل على ب١ + ب٢ = حـ٢ أو ب = حـ٢ . ويعني ذلك ان الانتاج الاجمالي للقسم الثاني يغطي على نحو ملائم الطلب على وسائل البقاء في كلا القسمين ؛ وهكذا تتم المحافظة على شروط التوازن .

---

(٧) يسمي بتلهيم الفرض الاستاتي فرضا « اقتصاديا بحتا » ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

ويمكن التعبير عن ذلك ، علاوة على هذا ، بطريقة ما أخرى ، مستخدمين فكرة الدخـل القومي في ذلك الغرض . فالدخل القومي يمكن من ناحية ان يحدد المبلغ المشتق مباشرة من مجال الانتاج المادي (ما يسمى الدخل الاولي او الاصلي) ، ومن ناحية اخرى مجموع القيم المنتجة حديثا ـ في الفترة المعطاة ـ او الفرق بين قيم الناتج الاجمالي وقيم وسائل الانتاج المستهلكة في انتاجه . ولذلك اذا رمزنا للدخل القومي بالرمز د ، عندئذ يكون د =ب١ + ب٢ أو د = ب (بسبب أن الاجـور تتطابق مع افتراض شكل واحد للدخل) . ومن ثم يكون الدخل مساويا لمجمـوع مخصصي الاجور في كلا القسمين . ومن الناحية الاخرى يكون د = حـ ـ أ ؛ بيـد انه لما كان حـ = حـ١ + حـ٢ ، أ = حـ١ ، عندئذ يكون د = حـ١ + حـ٢ ـ حـ١ اذا كان د = حـ٢ . ومن ثم فان وسائل الاستهلاك الكلية المنتجة في الفترة المعطاة تدخل في تركيبه . وتعادل الدخل القومي ووسائل الاستهلاك المنتجة (أي الناتج الاجمالي للقسم الثاني) يعد بشكل عام سمة مميزة نوعية للاقتصاد الاستاتي ، اذ ان تعادل الدخل القومي ومخصص أجور الانتاج لا يظهر الا مع افتراض عدم وجود نفقات اجتماعية عامة ذات طابع غير انتاجي . ففي هذه الحالة وحدها يمكن أن تكون أجور العمال معادلة للقيم الكلية التي خلقت حديثا ، ونتيجة لذلك فـان التكاليف الخاصة للسلع المختلفة المنتجة في المشروعات الاشتراكية يمكن ان تكـون مساوية لاثمان هذه السلع . كما يمكن ان يعني الى جانب ذلك عدم وجود دخل صافي ـ اذا كنا نعني به فائض الدخل على التكاليف الخاصة التي تتطلبها .

ولنبدأ الآن بتحليل التوازن بين الانتاج والاستهلاك في ظرف استاتي ، دون ان نفترض عدم وجود نفقات انتاجية عامة غير انتاجية . وذلك أمر هام ليس فقط من زاوية التقريب بين تحليلنا النظري والواقع ، ولكنه هام ايضا للكشف عن آليـة تمويل هذه النفقات . والمصدر اللازم لتغطية النفـقات غـير الانتاجية من النمـط السالف الذكر يمكن أن يكون اما فائض القيم التي خلقت حديثا على أجور العمال الانتاجيين ، او ناتجا اضافيا ـ سنرمز لتعبير القيمة عنه بالرمزين هـ١ ، هـ٢ . وجنبا الى جنب مع الانتاج الاضافي يظهر شكل جديد من الايراد الاولي او الاصلي ، أي الدخول الصافية للمشروعات الاشتراكية . وعن طريق آليـة لا تعنينا هنا فان هذه الدخول يتم تحويلها بالتالي الى دخل للعمال غير الانتاجيين (ما يسمى الدخل الثانوي) ، الذي يذهب في نهاية الامر الى تمويل النفقات الحقيقية للمجال غـير الانتاجي . وباستخدام الرموز السابقة نحصل على أحجام الانتاج التالية عند نهاية الفتـرة :

في القسم الاول أ١ + ب١ + هـ١ = حـ ١

في القسم الثاني أ٢ + ب٢ + هـ٢ = حـ٢

مجموع القسمين الاول والثاني أ + ب + هـ = حـ

ويخصص جزء حـ١ ، مساو لـ أ١ ، في القسم الاول لتكرار انتاج وسائل الانتاج المستهلكة ، مع ترك فائض من وسائل الانتاج مقداره ب١ + هـ١ . وفي القسم الثاني يخصص جزء حـ٢ ، مساو لـ ب٢ + هـ٢ ، لاستهـلاك عمال ذلك القسم ، وكذلـك لاستهلاك جزء من العمال غير الانتاجيين (هو في نهاية الامر الاستهلاك الحقيقي للمجال

غير الانتاجي) ؛ وبذلك يترك فائض من وسائل الاستهلاك مقدآره أ٢ . ومن ثم فان شرط التوازن بين الانتاج والاستهلاك يتم التعبير عنه بالمعادلة الاساسية التالية :

ب١ + هـ١ = أ٢

(ذلك أن مخصص الاجور الانتاجية في القسم الاول ، وكذلك جزءا من مخصص الاجور غير الانتاجية ، وأخيرا النفقات غير الانتاجية الاخرى التي تمول بوساطة هـ١ ، يجب أن تكون مساوية للرصيد الذي ينتجه القسم الثاني) . وعن طريق اضافة الرصيد المنتج في القسم الاول (أ١) ، الى كلا طرفي المعادلة السالفة ، نحصل على المعادلة أ١ + ب١ + هـ١ = أ١ + أ٢ أو المعادلة حـ١ = أ ؛ على حين انه عن طريق اضافة التعبير الاساسي ب٢ + هـ٢ الى كلا طرفي المعادلة ، فاننا نحصل على المعادلة ب١ + هـ١ + ب٢ + هـ٢ = أ٢ + ب٢ + هـ٢ ، أو المعادلة ب + هـ = حـ٢ . ويعني ذلك أن الانتاج الاجمالي للقسم الثاني يغطي بشكل ملائم الطلب على وسائل الاستهلاك من جانب العمال الانتاجيين بكلا القسمين ، وكذلك من جانب العمال غير الانتاجيين في المجال غير الانتاجي ، وهكذا تتم المحافظة على شرط التوازن العام .

ويمكن أن نصوغ ما تقدم بطريقة مطابقة بوساطة استخدام فكرة الدخل القومي . وهكذا فان د = ب١ + هـ١ + ب٢ + هـ٢ أو د = ب + هـ (اذ أن ب ، هـ تستنفدان الاشكال الموجودة للايراد الاصلي) . ومن الناحية الاخرى فان د = حـ ــ أ ؛ ولكن لما كان حـ = حـ١ + حـ٢ ، عندئذ يكون د = حـ١ + حـ٢ ــ حـ١ ، أو د = حـ٢ . ومن ثم يحيط الدخل القومي ، كما كانت الحال من قبل ، بكل وسائل الانتاج المنتجة (المساوية للانتاج الاجمالي للقسم الثاني) ؛ على حين أن التقسيم الى عمال انتاجيين وعمال غير انتاجيين يكون مختلفا عنه في الافتراض السابق (وفي نهاية الامر أيضا بالنسبة للمجالات غير الانتاجية) .

ومن الامور الجوهرية للغاية أن نفهم النتيجة المترتبة على ادخال النفقات غير الانتاجية في نموذج نظري لاقتصاد اشتراكي استاتي . وذلك لانه اذا كان نطاق الانتاج في ذلك الاقتصاد ثابتا بحكم التعريف ، فان ادخال النفقات غير الانتاجية في التحليل يجب أن يترتب عليه خفض مستوى الاجور الحقيقية الذي سبق التسليم به للعمال الانتاجيين ــ ولا يهم ما اذا كان ذلك يتم عن طريق خفض الاجور الاسمية بالاثمان السائدة ، أو عن طريق رفع الاثمان مع بقاء الاجور على ما هي عليه . وفي كلتا الحالتين تظهر هناك فجوة بين الاثمان والتكاليف الخاصة في شكل أرباح تخصصها المشروعات للميزانية ، أو لضرائب رقم الاعمال ، أو أشكال أخرى للدخل الصافي للمشروعات الاشتراكية . ومن الممكن أيضا تصور آلية يمكن بوساطتها تجنب حدوث الفجوة بين التكاليف الخاصة والاثمان ، أي عن طريق نقل الضرائب المباشرة التي يدفعها العمال الانتاجيون الى ميزانية الدولة (٨) . ومع ذلك فان تقنية ادراج الناتج الفائض في ميزانية الدولة ليست بالامر الهام ؛ فالامر الجوهري هو أن مثل هذه الآلية يجب استخدامها ، وهي أيضا تلقي الضوء على الآلية المماثلة لتمويل النفقات الانتاجية في اقتصاد دينامي .

---

(٨) أنظر جون روبنصون An Essay on Marxian Economiex (لندن ، ١٩٥٧) ، ص ٢٥ ــ ٢٦ .

٢ ـ التوازن بين الانتاج والاستهلاك في حالة دينامية

نحن نعتبر مفهوم « دينامي » في هذا البحث مرادفا للمقولة الماركسية « تكرار الانتاج الموسع » لوصف اقتصاديات في حالة نمو . ولذ فان خاصية الاقتصاد الدينامي هي توسع الانتاج المادي من فترة لاخرى ، الذي يعد الشرط الرئيسي له ليس فقط تكرار انتاج وسائل انتاج المستهلكة عند نهاية فترة الانتاج ، وانما ايضا زيادة هذه الوسائل بالمقارنة بحالتها عند اول الفترة . ويظهر ايضا في الاقتصاد الدينامي نمو ثابت في ارصدة وسائل الاستهلاك الموجودة في المجال غير الانتاجي ؛ بيد انه من اجل تبسيط الدراسة نفترض عدم وجود ذلك المجال في تحليلنا لنموذج من الاقتصاد الدينامي . وهكذا ستكون المقدمة المنطقية لدينامية هي حدوث توسع من فترة لاخرى للثروة الانتاجية ـ اي لراس المال الثابت وراس المال المتداول على حد سواء ـ مع وجود نمو مقابل لابعاد الانتاج . ومثل هذا المفهوم للدينامية يعالج توسيع الانتاج الذي يسبق نمو السكان (ونثت دينامية مائة في المائة) ، وكذلك الارتفاع في الانتاج الذي لا يلحق (او يلحق بالكاد) بنمو السكان (الذي يمكن ان يسمى دينامية غير كاملة) .

ونحن علاوة على ذلك نعني بالاقتصاد الدينامي ذلك الاقتصاد الذي يحدث ارتفاع الانتاج فيه على أساس تقني ثابت (وهو ما يقابل تكرار الانتاج الموسع عند ماركس على اساس تركيب عضوي ثابت لراس المال) ، وكذلك نمو الانتاج باساس تقني متغير (وهو ما يقابل تكرار الانتاج الموسع عند ماركس على أساس حدوث ارتفاع في التركيب العضوي لراس المال) . وفي الحالة الاولى يكون الوضع الدينامي مصحوبا بمستوى ثابت أساسا لانتاجية العمل (وذلك أمر ممكن الى هذا المدى ، اذا تحدثنا مرة اخرى عن الدينامية غير الكاملة) ؛ على حين أننا في الحالة الثانية نكون بصدد مستوى متصاعد للانتاجية (وفي ذلك المجال بصدد دينامية حقيقية) . ولذا فان الخاصية الوحيدة ، وان كانت جوهرية للغاية ، للاقتصاد الدينامي في تحليلنا ستكون هي ظهور التراكم . والى جانب ذلك سوف نطابق بين التراكم والاستثمار، اي نعتبرهما امرا واحدا يقصد به كل من نمو رأس المال الثابت والمتداول ، وكذلك الزيادة في المخزون . ويمكن ان نعتبر ذلك استثمارا صافيا تمييزاً له عن الاستثمار الاجمالي الذي يتضمن ايضا النفقات اللازمة لتكرار انتاج وسائل العمل المستهلكة كليا او جزئيا . ويتم تمويل هذه النفقات بجزء مقابل من مخصص تكرار الانتاج . ومن ثم اذاً كنا قد تناولنا فيما سبق من هذا البحث شروط التوازن بتكوين المبالغ المخصصة للانتاج في القسمين الاول والثاني بمخصص تكرار الانتاج زائدا الاستهلاك الحقيقي (للعمال الانتاجيين فقط ، اتساقا مع الافتراض المسلم به)زائلا الاستثمار الصافي . والى جانب ذلك فان حلقة التوصيل للتوازن هي النسبة بين انتاج وسائل الاستهلاك والطلب على هذه الوسائل .

وبهدف ابراز الدور الحاسم للاستثمارات الصافية في اقتصاد دينامي نفترض أنها تشكل ـ جنبا الى جنب مع الزيادة المحكومة بها في العمالة والانتاجية ـ المصدر الوحيد لزيادة الانتاج والدخل القومي . ويعني ذلك افتراض الاستخدام الكامل للقوة الانتاجية الموجودة بالفعل ، والافتقار الى اي نوع من انواع الترشيد ـ الامر

الذي يجعل من المستطاع في الممارسة تحقيق زيادة معينة في الانتاج دون استثمار صاف (٩) .

والدور الخاص الذي يقوم به الاستثمار في اقرار التوازن بين الانتاج والاستهلاك يقيم الدليل على أنه من المناسب اجراء تغييرات معينة في أشكال ماركس التوضيحية .

وينقسم الاقتصاد في مجموعه الى قسمين ـ استثمار واستهلاك . ولا يحيط القسم الاول (الاستثمار) بانتاج كل وسائل الاستهلاك (كما هي الحال في القسم الاول عند ماركس) ، وانما يحيط فقط بانتاج السلع الاستثمارية . ونحن نقصد بالسلع الاستثمارية ـ على أساس الافتراض السابق ـ ليس فقط وسائل العمل ، وانما نقصد بها أيضا كل المنتجات الاخرى (وسائل الانتاج ، وكذلك وسائل الاستهلاك) بقدر ما تؤدي الى زيادة أرصدة رأسمال التشغيل ، او بقدر ما تكون مخصصة لتوسيع الاحتياطيات . وهذا القسم ينتج السلع الاستثمارية اللازمة له وكذلك السلع الاستثمارية اللازمة للقسم الثاني . وبالمثل فان القسم الثاني (الاستهلاك) ، الذي لا يشمل الا انتاج وسائل الاستهلاك التي تستهلك في الفترة محل الدراسة ، في سنة على سبيل المثال ، يزود العمال المستخدمين في كل قسمي الانتاج الاجتماعي .

وفيما يتعلق بانتاج المواد الاولية والمواد المساعدة والطاقة الخ، فان ارتباط هذه الاشياء بكل من القسمين يكون وفقا للدرجة التي تستهلك بها في انتاج السلع التامة الصنع ، أي السلع الاستثمارية وسلع الاستهلاك . وبالتالي فانه يفترض وجود تكامل رأسي للانتاج يحيط فيه القسم بكل المستويات المتدرجة للانتاج ، مبتدئا بالمواد الاولية ومنتهيا بالسلع التامة الصنع (١١) .

ويفترض علاوة على ذلك انه يوجد في كلا القسمين عند بداية كل فترة انتاج رصيد من موضوعات العمل والمواد المساعدة وغيرها ، يكفي للشروع في عملية الانتاج . وبينما يقوم بعض العمال بتحويل هذا الرصيد الى سلع تامة الصنع ، تكون مهمة عمال آخرين التجديد المستمر لهذا الرصيد من الانتاج الجاري . والى

---

(٩) من الضروري أن نؤكد ان دراسة زيادة الانتاج ، التي تنشأ في خارج الاستثمار ، يجب انتداد سلسلة النتائج التي يتم التوصل اليها فيما بعد .

(١٠) انظر، كاليتسكي **Financial Problems of Ecnomic Growth** ، المرجع السابق، ص ٥٧٤ ، شارل بتلهيم ، ***La*Maximation de la Croissance Economique** . المرجع السابق، ص ٨، م. دب، المرجع السابق، ص ٨٤ــ٨٥ ، جون روبنصون ، **The Accumulation of Capital** (وارسو ، ١٩٥٩) ص ٦٩ ، ١٠٢ ، ١٠٤ وما بعدها .

(١١) يمكن استخدام مخطط مماثل، وان لم يكن مطابقا ، بالاستفادة من أفكار معينة للينين وردت في كتابه، « فيما يسمى = مسألة السوق » (في الاعمال الكاملة، المجلد، ص٨٢ ، الطبعة الروسية). وقد ميز لينين بين جانبين فيما أسماه ماركس القسم الاول ــ انتاج وسائل انتاج تستخدم في تكرار انتاج المزيد من وسائل الانتاج، وانتاج وسائل انتاج تستخدم في انتاج وسائل جديدة للبقاء .

وادماج اجزاء من هذا الجانب الاخير في القسم الثاني يمكن ان يعطينا قطاع الاستهلاك ، الذي يمكن ان يتكامل الانتاج فيه الى الدرجة السالفة الذكر .

جانب انتاج كل قسم لسلع تامة الصنع ، فانه يمتلك عند نهاية فترة الانتاج الرصيد نفسه من موضوعات العمل الذي كان لديه عند بدايتها . وبالتالي فان قيم الانتاج النهائي في كل قسم تدين بوجودها تماما للعمل الحي الذي بذل في الفترة المعطاة عند كل مستويات الانتاج ، وكذلك للعمل الماضي الذي يتم تحويله بوساطة وسائل العمل المستهلكة . ولذا فان الانتاج النهائي في كل قسم يشمل الانتاج الصافي ، مثلما يشمل الاهلاك ، ويمكن تعريفه بأنه الانتاج «الصافي ـ الاجمالي» . (١٢)

وبسبب كل هذه التغيرات فاننا نستفيد من تقسيم الانتاج الاجتماعي الى قسمين ، تقتصر الحركة المادية بينهما على نقل السلع الاستثمارية (من القسم الاول الى القسم الثاني) ووسائل الاستهلاك (من القسم الثاني الى القسم الاول) . وعلاوة على ذلك فان العمليات الاقتصادية الهامة تحدث بطبيعة الحال في داخل كل تقسيم ، بيد أن المضي في دراستها الى ما هو ابعد من ذلك يتجاوز حدود هذا التحليل .

وفي اطار الفرض الذي قررناه (١٣) ، واذا رمزنا لوسائل العمل المستهلكة في الفترة محل الدراسة بالرمز ك ، ورمزنا لمخصص الاجور والناتج الفائض (الايراد الصافي للمشروعات الاشتراكية) بالرمزين هـ ، ب على التوالي ؛ ورمزنا للناتج التام الصنع بالقسم الاول بالرمز و (الاستثمار الاجمالي) وللناتج التام الصنع بالقسم الثاني بالرمز ى (الاستهلاك) ؛ ورمزنا كذلك للمنتجات المشتركة التامة الصنع في كلا القسمين ـ أو الدخل القومي الاجمالي ـ بالرمز دى ، عندئذ نحصل على الصورة التالية للانتاج الاجتماعي عند نهاية الفترة محل الدراسة :

في القسم الاول ك١ + ب١ + هـ١ = و

في القسم الثاني ك٢ + ب٢ + هـ٢ = ى

مجموع القسمين الاول والثاني ك + ب + هـ = دى

يظل جزء من القسم الاول ، مقابل لـ ك١ مخصصا لتكرار انتاج وسائل العمل المستهلكة ، ومن ثم تشكل فائضا من السلع الاستثمارية يجب مبادلة جزء منه ،

---

(١٢) الى جانب ذلك كان باستطاعتنا التعبير عن الانتاج النهائي في كل قسم على حدة باعتباره مجموع الانتاج الصافي لا غير ، أي باعتباره فقط العمل الحي المتجسد الذي يبذل في الفترة المعطاة . وربما كان كافيا ان يفترض في كل قسم ليس فقط وجود المواد الاولية والمواد المساعدة الخ. (بالقدر الذي يتطلبه الانتاج النهائي) ، بل ايضا تجديد وسائل العمل ، وكذلك انتاج التسهيلات على نطاق لا تتطلبه المحافظة على الكفاية الانتاجية الحالية لرأس المال الثابت . وبطبيعة الحال فانه مع وجود مثل هذا الافتراض يمكن ان يمثل الانتاج النهائي للقسم الاول لا الاستثمار الاجمالي ، وانما الاستثمار الصافي ، كما ان الانتاج النهائي المشترك لكلا القسمين يمكن ببساطة ان يكون مساويا للدخل القومي . وقضيتا الاحلال واعادة الاستثمار يمكن بالتالي أن تكونا مسألة داخلية لكل قسم ، كما يمكن ألا تشكلا أية مشكلةمن زاوية العلاقات بين قطاعي الاستثمار والاستهلاك .

(١٣) أي التمسك بأهمية الافتراضات التي اتخذناها فيما سبق : وهي عدم وجود مجال غير انتاجي ، أو دورة تجارية دولية ، وكذلك وجود قطاع اشتراكي فقط . وبالتالي فان اشكال الدخل تكون اجورا مخصصة كلية للاستهلاك ، وكذلك ايرادات مشروعات صافية تستخدم في تمويل الاستثمار بطريقة مركزية (عن طريق الميزانية على سبيل المثال) .

مقداره ب١ ، بوسائل الاستهلاك . (١٤)

وفي القسم الثاني يخصص جزء من ى مساو لـ ب٢ كوسيلة بقاء لعمال هذا الجانب ، ولذا يظل هناك فائض من وسائل الاستهلاك مقداره ك٢ + هـ٢ . **وشرط التوازن** الاساسي هو المعادلة .

ب١ = ك٢ + هـ٢

اذ ان فائض وسائل البقاء على احتياجات القسم الثاني يجب ان يكون مساويا لمخصص الاجور في القسم الثاني . واذا أبقي على هذا التعادل فان تكرار الانتاج يمضي دون عوائق . وباضافة ب٢ الى كلا جانبي المعادلة السابقة نحصل على ب١ + ب٢ = ك٢ + ب٢ + هـ٢ ، اذا كان ب = ى . ويعني ذلك ان انتاج وسائل الاستهلاك يغطي الطلب الفعال الكلي الذي يمثله مخصصا الاجور بكلا القسمين . واذا أضفنا من الناحية الاخرى هـ١ الى كلا جانبي المعادلة الاساسية ، فاننا نحصل على المعادلة ب١ + هـ١ = ك٢ + هـ٢ + هـ١ . ولما كان ب١ + هـ١ = و ـ ك١ (من المعادلة ك١ + ب١ + هـ١ = و) ، هـ١ + هـ٢ = هـ ؛ فباستطاعتنا القول بأن و ـ ك١ = ك٢ + هـ . واذا نقلنا ك١ الى الطرف الايمن من المعادلة نحصل على المعادلة و = ك١ + ك٢ + هـ ، اذا كان و = ك + هـ . ويعني ذلك ان الاستثمار الاجمالي يساوي مخصص الاهلاك زائدا الناتج الفائض في كلا القسمين .

والشروط السالفة الذكر يمكن أيضا ان تصاغ بوساطة مقولة الدخل القومي ، أي على النحو التالي : في أحد طرفي المعادلة د = ب١ + هـ١ + ب٢ + هـ٢ ، اذا كان د = ب + هـ ؛ على حين في الطرف الآخر منها د = دى ـ ك (من المعادلة ك + ب + هـ = دى) ؛ وبما أن دى = و + ى ، اذن د = ى + (و ـ ك) . ومن ثم يكون الدخل القومي مقسما بين مخصص الاجور الانتاجية في كلا القسمين والايرادات الصافية للمشروعات الاشتراكية ، في حين يحيط بمجموع وسائل البقاء التي يتم انتاجها وكذلك بالدخل الصافي . ولما كان ب١ = ك٢ + هـ٢ ، كما أوضحنا من قبل ، فانه يترتب على ذلك التعادلان ب = ى ، هـ = و ـ ك (من المعادلة و = ك + هـ) ، وعندئذ لا يكون استخدام الدخل القومي للاستهلاك والاستثمار (الصافي) مواجها بأية عقبة متعلقة بنسبة تقسيمه بين الاجور والناتج الفائض (الايرادات الصافية للمشروعات الاشتراكية) .

وقبل المضي في تناول الاعتبارات الاخرى ، ندخل في شكلنا التوضيحي فكرة المدخرات الاجمالية (ع) التي تحيط بالناتج الفائض ، او الايرادات الصافية للمشروعات والاهلاك (هـ + ك) . (١٥)

وتدعم هذا المنهج في دراسة الموضوع حقيقة أنه على الرغم من ان الاهلاك ـ نقيض الناتج الفائض ـ لا يشكل عنصراً في القيم المنتجة الجديدة ، فان يعد مع

---

(١٤) ان الجزء المتبقي من هذا الفائض ، ومقداره هـ ١ ، لا يتعين مبادلته مع القسم الثاني ، اذ انه وفقا لفرضنا لا يمثل أي طلب على وسائل البقاء .

(١٥) انظر ، كاليتسكي ، المرجع السابق ، ص ٥٧٥ .

ذلـك رصيدا للعمل المتجسد يظهر في حالة سيولة . وللمجتمع ، وبخاصة المجتمع الاشتراكي ، حرية محدودة في التصرف في هذا الرصيد ، تماثل بطريقة معينـة الوضع فيما يتعلق باستخدام المنتجات الفائضة . ويمـكن للمجتمع الاشتراكي أن يستخدم مخصصي الاهلاك لتكرار انتاج وسائل العمل المستهلكة في اشكال تقنية اخرى أفضـل ؛ وفي الحالات القصوى يمكن تحويل هذا المخصص ـ او بالاحرى جزء منه ـ الى فروع اخرى ، مما قد يؤدي علاوة على ذلك الى عدم تجديد المعدات في مجالات انتاجية مختلفة . بيد ان الدولة الاشتراكية على أية حال تنفذ سياسة استثمارية اجتماعية عامة تجد التعبير عنها في خطط للاستثمار يتم تمويلها بوساطة المنتجات الفائضة ، وكذلك بوساطة مخصص الاهلاك .

فاذا رمزنا للمنتجات الفائضة ومخصص الاهلاك في القسم الاول (ك١ + هـ١) ، باعتبارها المدخرات الاجمالية في ذلك القسم ، بالرمز ع١ ، ورمزنا بالتالي للمقدار (ك٢ + هـ٢) بالرمز ع٢ ، فان شكلنا التوضيحي يكتسب الصورة التالية :

في القسم الاول	ب١ + ع١ = و
في القسم الثاني	ب٢ + ع٢ = ى
مجموع القسمين الاول والثاني	ب + ع = دى

والشرط الاساسي للتوازن الدينامي بين الانتاج والاستهلاك يتخذ الآن الصورة

ب١ = ع١

وهذا مفهوم تماما ، اذ ان مخصص الاجـور في القسم الاول يجب ان يكون مساويا للمدخرات الاجمالية في القسم الثاني ، التي تمثل فائض وسائل البقاء على المتطلبات السالفة الذكر لذلك القسم . واذا أضفنا الآن ب٢ الى كلا طرفي المعادلة السابقة ، فاننا نحصل على

ب١ + ب٢ = ب٢ + ع٢

اذا كان ب = ى .

واذا أضفنا أيضا ع الى المعادلة الرئيسية ، فاننا نحصل على

ب١ + ع١ = ع١ + ع٢

اذا كان و = ع .

ويعني هذا أن انتاج القسم الثاني يغطي تماما مخصص الاجور في كلا القسمين (كما في الشكل التوضيحي السابق) ؛ ومع ذلك فان الاستثمار الاجمالي يكـون معادلا للمدخرات الاجمالية في كلا القسمين . وبهـذه الطريقة ، كـما أوضح م. كاليتسكي على نحو صائب ، فان الفكرة الاساسية المعروفة جيدا ، المتعلقة بتعادل الاستثمارات والمدخرات ، متضمنة ببساطة في الشكل التوضيحي الماركسي لتكرار الانتاج . وقد أدخلنا سلسلة من الافتراضات المبسطة رغبة في تركيز الاهتمام على القضية التي تشكل الموضوع الجوهري في دراستنا ، وهي التـوازن بين الانتـاج والاستهلاك فيما يتعلق بتوزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار ـ وتوزيع الاستثمار نفسه . وسنحتفظ بهذه الفروض عند مواصلة تطوير تحليلنا . ومع ذلك

من الضروري التأكيد على ان للعلاقات التي درسناها الآن تطبيقا مقابلا أيضا في ظروف لا تظهر فيها الفروض .

مثال ذلك اننا لو تخلينا عن الافتراض بعدم وجود مجال غير انتاجي ، وما يصاحب ذلك من دخل العمال في هذا المجال ، فانه يكون باستطاعتنا ادخالها في الشكل التخطيطي لتكرار الانتاج بتخصيص الجزء هـ من الناتج الفائض هـ ا الذي كان يمكن ان يصبح المصدر لتمويل النفقات المقابلة . ومن المستطاع دراسة هذه النفقات بطريقة أكثر بساطة اذا رمزنا لمجموع مخصصي أجور العمال الانتاجيين وغير الانتاجيين في القسم الثاني بالرمز ب٢ . وفي تلك الحالة فان الناتج النهائي في القسم الثاني يمكن ان يشتمل أيضا الى جانب سلع الاستهلاك المنتجة ، على الخدمات التي يقدمها العمال غير الانتاجيين ، والتي يدفع الناس ثمنها ، والخدمات التي يقدمونها لصالح الناس دون مقابل . بيد ان ذلك يمكن ان يؤدي الى طمس التمايز بين مجالي الانتاج المادي وغير المادي ، وكذلك الى زيادة مقدار الدخل القومي للقيم الكلية للخدمات غير الانتاجية .

وبقدر ما يتعلق الامر بدراسة التجارة الخارجية ، فان الوضع يمكن أن يتميز بظهور ميزان تجاري ، او بحالة تفتقر الى مثل هذا الميزان . وفي الحالة الاولى تكون قيمة الواردات مساوية لقيمة الصادرات ؛ وتكون النتيجة الوحيدة للتجارة الخارجية — من زاوية ما يعنينا هنا — هي حدوث تغير في البنيان الحقيقي للدخل القومي المنتج . وهذه التغيرات — بقدر تعلقها بالانتقالات بين القسمين — يمكن دراستها على أساس ان مجموع انتاج التصدير مقسم الى جزئين . والجزء الذي ينتج السلع التي تشكل معادلا للسلع الاستثمارية المستوردة يكون متضمنا في القسم الاول ؛ على حين أن الجزء الذي ينتج معادلا لسلع الاستهلاك المستوردة يعزى بالتالي الى القسم الثاني . ونتيجة لذلك سيشمل القسم الاول — وفقا لهذا التصور — انتاج السلع الاستثمارية وسلع التصدير ، التي ستسمح باستيراد مقابل لها من السلع الاستثمارية ؛ على حين سيحيط القسم الثاني بانتاج سلع الاستهلاك وكذلك بالانتاج من اجل التصدير ، مما سيسمح باستيراد ما يقابل ذلك من سلع الاستهلاك . وكل العلاقات السالفة الذكر ، وبخاصة الشروط الاساسية للتوازن بين الانتاج والاستهلاك ، سيكون بالامكان تطبيقها تطبيقا كاملا .

وكما هو معروف فان الميزان التجاري يكون مواتيا عندما تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات ، ويكون غير موات عندما يكون الامر على عكس ذلك . وزيادة الصادرات على الواردات تعني نموا في الائتمان الخارجي ، ويكون اعتبارها استثمارا تحقق في الخارج ، مثلما يمثل الاستثمار في تفكيرنا زيادة في الاحتياطيات الداخلية . ولذا يكون ممكنا اعتبار انتاج التصدير ، في الفترات التي يظهر فيها فائضا على الواردات ، الانتاج الداخلي للسلع الاستثمارية ، والحاق هذه السلع بالقسم الاول . وشرط التوازن الذي حددناه فيما سبق يحتفظ بقوته ، مع تحفظ واحد مع ذلك هو ان الاستثمار الداخلي الآن يساوي لا المدخرات الاجمالية

الكلية ، وانما المدخرات الاجمالية ناقصا فائض الصادرات على الواردات .

وعلى النقيض من ذلك فان زيادة الواردات على الصادرات تعني ارتفاعا في المديونية الخارجية. وتدفق وسائل اضافية من البلاد، وهي الوسائل التي تستخدم في تمويل جزء من الاستثمارات الداخلية . ولا يتغير شرط التوازن نتيجة لذلك ؛ كل ما هنالك ان الاستثمارات الداخلية في هذه الحالة لا تساوي المدخرات الاجمالية ، وانما تساوي المدخرات الاجمالية مضافا اليها زيادة الواردات على الصادرات . ويعني ذلك أن الاستثمار الداخلي ، في حالة عدم وجود قروض خارجية ، لا بد ان يكون أقل مما يسمح به تدفق الوسائل الاضافية من الخارج .

ومن الممكن علاوة على ذلك ادخال مجالات اقتصادية اخرى ، الى جانب مجال الدولة ؛ بيد أن هذه المجالات يمكن ان تتطلب دراسة سلسلة كاملة من العوامل الاضافية ــ وبخاصة توزيع الدخل الشخصي للمنتجين (للفلاحين على سبيل المثال) بين الاستهلاك والمدخرات (الاستثمار) ، الخ . .

ولا ريب ان نموذجنا يمكن ان يكتسب مظهرا مشرقا لو اننا أدخلنا في تحليلنا المجال غير الانتاجي ، والتجارة الخارجية ، وكذلك مجالات غير أشتراكية (وبخاصة مجال الاقتصاد الفلاحي) . بيد ان الموضوع الرئيسي لاهتمامنا ، وهو القرارات المخططة للدولة الاشتراكية في مجال توزيع الدخل القومي والاستثمار ، يمكن ان يضل في التعبير بسبب التغاضي عن سلسلة من العوامل الهامة ، وان كان في الامكان الاستغناء عنها . وهذا هو السبب في ان هذه العوامل ستحذف أيضا ، في الاساس ، من ملاحظاتنا التالية .

التوازن الدينامي ومستوى الاستثمار

عبرنا في المعادلة ب١ = ع٢ تعبيرا دقيقا عن الشرط الاساسي للتوازن العام بين الانتاج والاستهلاك في اقتصاد دينامي . ونقف الآن عند مسألة ما كان يترتب على ذلك الشرط أية استنتاجات فيما يتعلق بقيام الدولة بالتوزيع المخطط للدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار . ومن صور ذلك التوزيع علاقة الاستثمار بالدخل القومي ، اي ما يسمى **مستوى الاستثمار** . ويتم التعبير عن هذا المستوى في شكلنا التوضيحي بالعلاقة $\frac{و}{د م}$ ، ومن ثم بالعلاقة بين الاستثمار الاجمالي والدخل القومي الاجمالي . والقرار الذي يحدد مستوى الاستثمار ذو دلالة رئيسية بالنسبة لوضع وآفاق الاقتصاد القومي ــ وكذلك الى جانب أمور أخرى بالنسبة لضمان عدم حدوث اختلال في التوازن العام بين الانتاج والاستهلاك . ومع ذلك ليس من المتعذر ان نقيم الدليل على ان الدولة الاشتراكية يمكن ــ اذا تكلمنا بشكل مجرد ــ ان تحدد مستويا تحكميا للاستثمار (او ان تخصص جزءا تحكميا من الدخل القومي للاستثمار) . وأن تضمن على الرغم من ذلك (من الناحية الرسمية على الاقل) التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

ولنفرض توافر قدر معين من قابلية العمل وارصدة الانتاج للانتقال بين قسمي

الانتاج الاجتماعي ، مما يترتب عليه وجود إمكانية لاختيار مستوى الاستثمار . ولنفرض علاوة على ذلك وجود ارتباط تناسبي طردي بين الاستثمار الاجمالي (و) ومخصص الاجور في القسم الاول (ب١) بحيث تتطابق الزيادة (او النقص) في و مع الزيادة (و النقص) في ب١ ، ولنفرض أخيراً وجود مستوى استثمار (و/دم) ارتفع لدرجة حل فيها عدم الاستواء ب١ > ع٢ محل التعادل . ويعني ذلك انعدام التوازن ، أذ أن الطلب الفعال من جانب العمال والموظفين في مجال الاستثمار (المستخدمين في القسم الاول الذي يتوسع بدرجة هائلة) يفوق العرض المقابل للقسم الثاني ؛ ونتيجة لذلك فان الطلب الفعال المشترك من جانب كلا القسمين على وسائل الاستهلاك يفوق كلية عرضهما معا (ب > ى) . ومع ذلك فان التوازن يجب ، ويمكن ، استعادته عن طريق ما يسمى « الادخار الاجباري » لذلك الجزء من ب١ الزائد على ع٢ المفروض على المجتمع . ويمكن ان توجد طرق مختلفة لتحقيق هذا الادخار الاجباري . فاذا افترضنا ثبات الاجور والاثمان ، عندئذ يمكننا ان نتصور (وأن نتصور فقط) حالة مثلى يشتري فيها عمال كلا القسمين وسائل الاستهلاك المتاحة في السوق ويخفون ما يزيد على طلبهم – الذي يساوي ب١ – ع٢ في شكل أوراق مالية او بايداعة في مؤسسات الادخار . وفي هذه الظروف يمكن ان يكون توزيع وسائل الاستهلاك بالبطاقات امكانية واقعية للغاية ، مما يترتب عليه ان الناس يمكن أن يدخروا على وجه التحديد مقدار ما يزيده ب١ على ع٢ ، بصرف النظر عن درجة الانضباط الاجتماعي السائد . ومع ذلك فان تطبيق نظام التوزيع بالبطاقات يجلب في أعقابه نتائج بالغة الضرر ، ولا يمكن اعتباره أسلوبا طبيعيا . وعلاوة على ذلك يكون دخل الناس ، وفقا للفرض السابق ، مخصصا كلية للاستهلاك .

ولكل الاسباب السابقة نستبعد فرض ثبات الاثمان (الذي يستحيل على أية حال تحقيقه في الوضع المعطى ، حيث السلع تباع « في طوابير » وتكون عرضة للمضاربة) ، ونفترض أن الدولة سترفع أثمان وسائل الاستهلاك ، مع ابقاء الاجور الاسمية عند المستوى السابق . وهذا المستوى يمكن في نهاية الامر أن يزداد ، ولكن بمعدل أكثر ندرجا من ارتفاع أثمان وسائل الاستهلاك . ونتيجة لذلك فان الفرق سيزداد بين المقدارين ي (ما يسمى القيم الانتاجية لوسائل الاستهلاك) ، ب٢ (مخصص الاجور في القسم الثاني) . وهذا الفرق ، ع٢ (ما يسمى المدخرات الاجمالية للقسم الثاني) سيزداد الى أن يصبح مساويا لـ ب١ . وستتحقق المعادلة الاساسية ب١ = ع٢ عن طريق ثمن تضخمي أكثر اعتدالا أو أكثر قوة، يسبب انخفاضا في الاجور الحقيقية. ومهما كانت الآلية التي يفرض بها ما يسمى « الادخار الاجباري » على المجتمع ، فان الانخفاض في الاجور يعني ان الاستهلاك الحقيقي يجب ان يكون أقل من المستوى الذي يعبر عنه ع٢ ، ي ، وتكون قد تحققت نقطة البدء بين الانتاج والاستهلاك (من الناحية الرسمية على الاقل) ، بصرف النظر عن مقدار مستوى الاستثمار ، وتعادل الاستثمار والادخار ع = و .

ولنفرض علاوة على ذلك ان الدولة تحدد مستوى للاستثمار يكون على درجة من الانخفاض يظهر معها عدم الاستواء ب١ < ع٢ ، بدلا من التعادل . ويعني ذلك انعدام التوازن ، اذ أن الطلب الفعال من جانب العمال والموظفين في مجال الاستثمار (المستخدمين في القسم الاول الذي تقلص بدرجة هائلة) يكون أقل من العرض المقابل للقسم الثاني ، ونتيجة لذلك يكون الطلب الفعال المشترك على وسائل الاستهلاك أقل من العرض الكلي لهذه الوسائل (ب < ي). وفي هذه الحالة لا يمكن استعادة التوازن الا بتطبيق ما يمكن أن يسمى « الاستثمار الاجباري » ، أو عن طريق زيادة الاستهلاك . ومع افتراض ثبات الاجور الاسمية والاثمان ، فان جزءا من وسائل الاستهلاك مقداره فائض ع٢ على ب١ (ويساوي ع٢ - ب١) لا يمكن تحقيقه ، ويتراكم في المخازن والمستودعات ، مؤديا الى زيادة الاحتياطيات . وتمشيا مع تعريفاتنا فاننا نعالج الاحتياطيات على أنها استثمار ، وننقل انتاج هذه الاحتياطيات من القسم لثاني الى القسم الاول . وبتلك الطريقة يظهر تعادل بين ب١ ، ع٢ ، وبين لاستثمار والمدخرات (و = ع) .

ومن الضروري التأكيد على الطابع الشديد الشكلية لهذه الاعتبارات ، لا في اقتصاد اشتراكي فقط ، حيث الظاهرة السالفة الذكر لا يمكن في الاساس أن تظهر (خارج نطاق « الاستثمار لاجباري » في شكل ارتفاع في المخزون من وسائل البقاء لتالفة وغير القابلة للبيع) ، وانما أيضا في الاقتصاد الرأسمالي ، الذي يوجد به مصدر اجتماعي - اقتصادي لاختلال التوازن (ب١ < ع٢) . والفضل في استعادة التوازن الجوهري يرجع فقط الى حقيقة أننا عالجنا الزيادة في المخزون من وسائل الاستهلاك على أنها استثمار . بيد أن ذلك نوع متميز من الاستثمار ، وهذا هو ما دعانا الى أن نسميه « استثمارا اجباريا » . فهو لا يعجز فقط عن تشجيع التنمية الاقتصادية ، ولكنه يحد حتى من أية امكانيات أخرى للانتاج الطبيعي في القسم الثاني ، نتيجة لانه ينجذب الى السوق في شكل مخزون من سلع غير مباعة تسعى الى التحقيق . وبقدر استعادة التوازن الشكلي في المجال الاقتصادي (في داخل اطار تعريفاتنا المسلم بها) ، بهذا القدر سيتم استبعاد ذلك المجال من الناحية الفعلية من التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

وهناك طرق أخرى لاستعادة التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، تعد طرقا طبيعية بالنسبة للاقتصاد الاشتراكي (بقدر ما يتعلق الامر باختلال التوازن ب١ < ع٢) ، هي اما خفض أثمان وسائل الاستهلاك - مع ثبات الاجور الاسمية - أو زيادة الاجور الاسمية - مع ثبات أثمان سلع الاستهلاك . وفي كلتا الحالتين سيكون هناك نقص في ع٢ يشكل الفرق بين قيم وسائل الاستهلاك المنتجة (ي) ومخصص الاجور في القسم الثاني (ب٢) . وهذا الفرق سينكمش طالما أن ع٢ ليس معادلا لـ ب١ . ويستعاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك بارتفاع الاجور الحقيقية ، والانخفاض المصاحب له في حجم المدخرات . على حين تستخدم المدخرات في الاستثمار (قياسا على مفهوم « الاستثمار الاجباري » يمكننا تعريف هذه الظاهرة بأنها « هبوط اجباري في المدخرات ») .

ومن المؤكد تماما أن المشكلة الهامة البالغة الصعوبة للاقتصاد الاشتراكي (في

البلاد الاشتراكية المتخلفة) ليست هي المستوى غير الملائم للاستثمار ، وانما تحديد الحجم المسموح به لهذا الاستثمار . والدراسات التي أجريت على هذه المسألة الى الآن كان يمكن أن تؤدي الى الاستنتاج بأن الاقتصاد الاشتراكي يستطيع أن يحدد بشكل تحكمي مستوى عاليا للاستثمار دون الحاق الضرر بالمستوى العام . وليس بوسعنا الا أن نؤكد أن هذه فكرة شكلية ومجردة للغاية .

والحقيقة هي أن الدولة الاشتراكية يمكنها ، وباستطاعتها ، تحديد مستوى الاستثمار ، لانه لا توجد أية آلية تلقائية من أي نوع في اقتصاد مخطط باستطاعتها تحديد ذلك المستوى. ولا يشكل ذلك بأية حال خللا في اسلوب الانتاج الاشتراكي؛ بل انه على النقيض يعد أحد المصادر الجوهرية — ان لم يكن المصدر الاكثر أهمية — للتفوق الحقيقي للاقتصاد الاشتراكي على الاقتصاد الرأسمالي . ويدرك الاقتصاديون البورجوازيون هذا بدورهم ، بل انهم على نطاق متزايد وفي كل مكان يؤيدون وينفذون مبدأ تدخل الدولة في مجال الاستثمار . وفعالية مثل هذا التدخل ، في داخل اطار اقتصاد يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ليست من القضايا التي يمكننا معالجتها في هذا البحث . ويكفي أن نقرر أنه يوجد فرق نوعي أساسي بين الاساليب التي تتدخل بها الدولة الرأسمالية — التي يمكن أساسا أن تؤثر بطريق غير مباشر على قرارات المشروع في هذا المجال — وتلك التي تستخدمها الدولة الاشتراكية — التي تتخذ قرارات مباشرة فيما يتعلق بأبعاد مستويات الاستثمار ، وتمتلك وسائل ملائمة لتنفيذ هذه القرارات .

ومع ذلك من الضروري أن نؤكد بقوة أن القدر المعين من حرية التصرف الذي نتمتع به الدولة الاشتراكية لا يعني تحكمية القرارات . فالقدرة على تحويل العمل ووسائل الانتاج بين قسمي الاستثمار والاستهلاك تكون عادة محدودة للغاية . ولذلك يوجد حد لرفع مستوى الاستثمار ، الذي يقرره بنيان الدخل القومي الحقيقي ، كما يقرره مقدار وسائل العمل التي تدخل في تركيبه . ومن الممكن رفع هذا الحد عن طريق مبادلة جزء من الانتاج الداخلي بسلع استثمارية أجنبية — اذا تخلينا لبعض الوقت عن افتراضنا بعدم وجود حركة تجارية دولية . بيد أن ذلك لا يكون مستطاعا الا الى درجة معينة . ويتعلق ذلك حتى بدرجة أكبر بالقروض الاجنبية اللازمة للاستثمارات . التي تؤدي بمقدار ظهورها في فترة معطاة الى زيادة الدخل القومي وما يقابل ذلك من توزيع لهذا الدخل .

ويشكل رصيد قوة العمل حدا آخر لزيادة الاستثمارات . اذ أن حجم وسائل العمل المستخدمة لا يمكن ان يتجاوز الرصيد الموجود والاحتياطيات الممكنة من قوة العمل . وتوجد من الناحية الفعلية امكانية للتحكم في درجة امتصاص الانتاج للعمل ، وهي امكانية يمكن أن تجعل الاستثمار المزمع ، الى درجة معينة ، مستقلا عن رصيد قوة العمل . بيد أنه من الواضح أن هذه الامكانية محدودة بدورها . وعلاوة على ذلك فان الحدود النوعية للقرارات السالفة الذكر تظهر حتى في البلاد التي تخلق فيها المرونة الديموجرافية الكبيرة مشكلة عدم كفاية معدات الانتاج ، أكثر مما تخلق مشكلة عدم كفاية الايدي العاملة .

وما يعنينا هنا هو دور الاستهلاك الشعبي ، وبخاصة مستوى الاجور الحقيقية

في تحديد مستوى الاستثمار . والطابع الشكلي لحججنا السابقة ، فيما يتعلق باستعادة شروط التوازن بين الانتاج والاستهلاك عن طريق مستوى استثمار عال بشكل تحكمي ، ينحصر في المقام الاول في أننا قد عالجنا الاجور الحقيقية بوصفها متغيرا تابعا يمكن التحكم بحرية في مقداره . ومع ذلك فان القدرة على التحكم في هذا المتغير لها حدود عليا وحدود دنيا . فالاجور الحقيقية بطبيعة الحال لا يمكن أن تهبط الى ما هو أدنى من الحد الادنى الفسيولوجي ؛ لانها ما ان تصل الى ذلك المستوى حتى تواجه حواجز اجتماعية وسياسية يشكلها المستوى القائم للتطور الاقتصادي الاجتماعي ، والاحتياجات المحكومة تاريخيا ، والمستويات التقليدية للمعيشة ، الخ . . وهذه الحواجز محددة الاحجام بالنسبة لبلاد معطاة في فترات معطاة ، على الرغم من أنها تتغير بتغير الوقت والمكان . وما يسمى « الحواجز التضخمية » (١٦) ، مثل المحاولات الرامية الى ضغط الاجور الحقيقية الى ما هو أدنى من هذه الحواجز عن طريق رفع الاثمان ، يثير رد فعل من جانب العمال في شكل المطالبة بأجور اسمية أعلى ، التي يمكن أن تؤدي الى ارتفاع حلزوني للاثمان والاجور ذي طابع تضخمي ، أو حتى ذي طابع مفرط التضخم .

وعلاوة على ذلك تتكشف هذه الحواجز عندما تتبع الدولة الاشتراكية سياسة صارمة ، أو تكاد أن تكون صارمة ، للاثمان — على الرغم من نقص السلع — وسياسة صارمة ، أو تكاد أن تكون صارمة ، للاجور الاسمية . ومن الادلة على الآثار السلبية لمثل هذه السياسة ضعف الحوافز لزيادة انتاجية العمل ، وركود هذه الانتاجية أو حتى تدهورها ، وزيادة غياب العمال ، الخ. ، في المجال الاقتصادي ؛ وسخط الطبقة العاملة — الذي يمكن أن يتخذ صورة خطيرة — في المجال السياسي (١٧)

وليس باستطاعتنا تحديد مدى الاستثمار عند مستويات تفضي الى انخفاض عابر في الاجور الحقيقية (مثال ذلك متطلبات الدفاع الوطني ، وحتى التعجيل بمعدل التطور الاقتصادي في ظل ظروف التأخر التي يأمل البلد في التغلب عليها) . وسنحذف هذه الحالات فيما سيأتي من هذا البحث ، اذ أنها تتطلب معالجة خاصة . فنحن نبحث شروط التوازن بين الانتاج والاستهلاك مع افتراض أن الاجور الحقيقية معطاة ولا تتعرض لاية تغيرات في الفترة محل الدراسة . ومن أجل ذلك نلجأ الى تغيير محدود للشرط الاساسي للتوازن الديناميي بحيث يكون ب١ = ع٢ .

والآن لنرمز لعدد المستخدمين في القسم الاول بالرمز ق١ ، ولمقدار الاجور الاسمية لكل منهم بالاثمان المعطاة (اي الاجور الحقيقية) بالرمز ن . في هذه الحالة يتخذ الطرف الايسر من المعادلة السابقة الصورة ب١ = ق١ ن .

ولنرمز علاوة على ذلك لعدد المستخدمين في القسم الثاني بالرمز ق٢ ، ولحجم الانتاج (بالمعنى الذي سبق اقراره للانتاج الاجمالي الصافي) بالنسبة للعامل المستخدم

---

(١٦) انظر ، جون روبنصون The Accumulation of Capital (وارسو ، ١٩٥٨)، ص ٧٣—٧٥ .

(١٧) انظر ، ب. سوليكي ، « نظرات في التضخم في الاقتصاد الاشتراكي » ، في مجلة « ميسل جوسباداركزا » ، العدد ٥ ، ١٩٥٧ .

في ذلك القسم (أي ما يسمى انتاجية العامل) بالرمز ف٢ ؛ مع كون ن — كما كانت الحال فيما سبق — ترمز لمقدار الاجر الذي يفترض تساويه في كلا القسمين . عندئذ فان المدخرات الاجمالية للعامل في القسم الثاني (اذا أغفلنا حقيقة أنها تتضمن جزءا مقابلا من الاملاك الى جانب الناتج الفائض) ستصل الى ف٢ — ن ، ويمكن تمثيل المدخرات الاجمالية في القسم الثاني بأكمله على أنها صورة متغيرة في الطرف الايمن للمعادلة الاساسية

ب٢ = ق٢ (ف٢ — ن) .

ونتيجة لذلك فان الشرط الاساسي للتوازن الدينامي يتخذ الآن الصورة :

ق١ن = ق٢ (ف٢ — ن) .

وإذا قسمنا كلا الطرفين على ن ، نحصل على $\text{ق}_1 = \text{ق}_2 \frac{\text{ف}_2 - \text{ن}}{\text{ن}}$

أو $\text{ق}_1 = \text{ق}_2 \left(\frac{\text{ف}_2}{\text{ن}} - 1 \right)$.

ولذا تكون شروط التوازن عميقة الجذور في مجال الانتاج ، ويتم التعبير عنها بنسب معطاة بين العمالة في فرع الاستثمار والعمالة في الفرع الذي ينتج وسائل الاستهلاك . وينتج من المعادلة التي توصلنا اليها فيما سبق أن نسب العمالة في كلا القسمين تتوقف أولا على القيمة التي تعبر عنها $\frac{\text{ف}_2}{\text{ن}}$. ويمكننا ان نسميها انتاجية العامل في القسم الثاني ، مقيسة بوحدات الاجر الحقيقي . ويثبت ذلك مقدار « الاجور الحقيقية » التي ينتجها كل عامل مستخدم في القسم الثاني .

والعمالة المسموح في القسم الاول (ق١) تتحدد ، من زاوية التوازن ، بالعلاقة بين ثلاثة مقادير : (١) العمالة في الفرع الاستهلاكي (ق٢) ، (٢) انتاجية العامل في ذلك الفرع (ف٢) ، (٣) مقدار الاجور الحقيقية المختلفة (ن) .

وبانتاجية عمل معطاة في الفرع الاستهلاكي ، وأجور حقيقية معطاة ، فان كل عامل في هذا الفرع ينتج فائضا معطى من السلع الاستهلاكية على احتياجاته الخاصة . ويعد هذا الفائض المصدر الوحيد الذي يتم الحصول منه على وسائل بقاء العمال في الفرع الاستثماري . وفي ظل هذه الظروف يكون حجم العمالة في القسم الاول (ق١) متناسبا طرديا مع حجم العمالة في القسم الثاني (ق٢) . ولذا فان توسع العمالة في القسم الاول ، أو زيادة مستوى الاستثمار ، لا يكون ممكنا دون أن يختل التوازن بين الانتاج والاستهلاك الا عندما يكون مصحوبا بارتفاع مقابل في العمالة في القسم الثاني .

ومع معرفة العمالة في القسم الثاني فان مقدار فائض السلع الاستهلاكية المخصصة للفرع الاستثماري يتحدد امابالعلاقة في الانتاجية في القسم الثاني (ف٢) والاجور الحقيقية (ن) ، واما بالانتاجية مقيسة بوحدات الاجر الحقيقي $\frac{\text{ف}_2}{\text{ن}}$.

فكلما ارتفعت الانتاجية في القسم الثاني — مقيسة بوحدات الاجر الحقيقي — زادت المدخرات الاجمالية بالنسبة للعامل في ذلك القسم ، وزاد التوسع في امكانيات القسم الاول ، ومن ثم ارتفع مستوى الاستثمار الذي لا يحدث خللا في شروط التوازن .

ومن الضروري أن نؤكد ان القيمة ، المعبر عنها بالنسبة ف٢/ن ، تتناسب طرديا مع انتاجية العمل في القسم الثاني (مقيسة اما بالمنتجات المنتجة ، أو ب ـ ف٢) ؛ بيد أنها تتناسب عكسيا أيضا مع مقدار الاجور الحقيقية (ن) . فاذا كان مستوى الانتاجية منخفضا ، فان انتاجية العمل في القسم الثاني ، مقيسة بوحدات الاجر الحقيقي ، أي ف٢/ن ، تكون منخفضة في الاساس ، وتكون طاقة التوسع الاستثماري محدودة بالتالي . ولكن هذه الطاقة يمكن أن تتوسع اذا كانت الانتاجية المنخفضه في انتاج السلع الاستهلاكية مقترنة بمستوى للاجور الحقيقية منخفض نسبيا . ولذا فان الاجور الحقيقية المنخفضة تشكل في المجتمعات الفقيرة أحد الشروط الاساسية لتوسيع امكانيات التنمية والافلات من الفقر — وذلك بطبيعة الحال اذا كان الفائض المتحقق بهذه الطريقة يستخدم من الناحية الفعلية في عملية النمو ، وليس كأرباح رأسمالية . ومن الناحية الاخرى فان ارتفاع مستوى الانتاجية في القسم الثاني يعني بشكل عام أيضا ارتفاع انتاجية العمل مقيسة بوحدات الاجر الحقيقي ؛ وكذلك امكانيات طيبة لتوسيع الاستثمارات . ومع ذلك اذا كان ارتفاع مستوى الانتاجية في انتاج السلع الاستهلاكية مقترنا بمستوى للاجور الحقيقية منخفض نسبيا ، فان امكانيات توسيع الاستثمار تكون محدودة .

وفي العملية الفعلية للتنمية الاقتصادية لا تكون انتاجية العمل والاجور الحقيقية مستقلة كل منهما عن الاخرى . فالانتاجية المرتفعة تخلق الظروف اللازمة لارتفاع الاجور ، على حين تعد الاجور المرتفعة بدورها أحد العوامل التي تساعد على ارتفاع انتاجية العمل . واذا كانت التغيرات في الانتاجية والاجور تتتابع في تواز ، فان ارتفاع انتاجية العمل في القسم الثاني ستكون مقترنة بارتفاع مقابل في مستوى الاجور الحقيقية ، على حين أن طاقة التوسع الاستثماري (معبرا عنها بارتفاع مقدار مستوى الاستثمار) ، ومن ثم أيضا تكرار الانتاج الموسع ، يظلان ثابتين — اذا ظلت الظروف الاخرى على حالها دون تغيير . ويترتب على ذلك أنه في ظل هذه الظروف لا يمكن للمعدل المنتظم لنمو الانتاجية والاجور أن يستبعد بأية حال تكرار الانتاج الموسع ، ولا أن يشكل قانونا عاما للتنمية الاقتصادية ، كما يقال في كثير من الاحيان . وذلك لانه مع وجود معدل متناسب لتنمية الانتاجية والاجور الحقيقية ، فان القيمة المعبر عنها بالنسبة ف٢/ن تكون ثابتة ، وكذلك ايضا تكون حال مستوى الاستثمار اذا ظلت

العناصر الاخرى دون تغيير (١٨) . ومع ذلك فانه مع نمو الانتاجية بسرعة أكبر من سرعة نمو الاجور الحقيقية ، يتغير المقدار $\frac{ف_2}{ن}$ ، ومع هذا التغير يرتفع مقدار الاستثمار المسموح به . ومن هذا يظهر مدى أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به المبدأ القائل بأن نمو الانتاجية يسبق الزيادة في الاجور الحقيقية ، في رفع مستوى الاستثمار المسموح به وفي تحقيق معدل متزايد السرعة للتنمية الاقتصادية دون وقوع اضطرابات في السوق . ولذلك دلالة خاصة بالنسبة للمجتمعات ذات المستوى المنخفض أو المتوسط للتنمية الاقتصادية ، والتي تواجه ضرورة توسيع استثماراتها . وذلك لان الارجاء المؤقت لنمو الاجور الحقيقية أيسر من تخفيضها الى مثل هذا المستوى المنخفض في ظل هذه الظروف . وعلاوة على هذا فانه مع ارتفاع الاجور الحقيقية بسرعة أكبر من سرعة ارتفاع الانتاجية في القسم الثاني ستتضاءل امكانيات الاستثمار ، ويترتب على ذلك بالضرورة هبوط في مستوى الاستثمار . ولذا فان مبدأ ارتفاع الاجور بأسرع مما تزداد الانتاجية لا يمكن التوفيق بينه وبين السير الطبيعي للتنمية الاقتصادية ، لانه لا بد أن يؤدي ان عاجلا أو آجلا الى اختفاء الاستثمارات، وبخاصة الاستثمارات الصافية (١٩) .

والتوازن العام بين الانتاج والاستهلاك في اقتصاد دينامي لا يتوقف — كما أشير في الصيغة $ق_1 = ق_2 \left(\frac{ف_2}{ن} - و \right)$ — على انتاجية العمل في القسم الاول (التي يمكن أن نرمز اليها بالرمز ف١) . ومن الطبيعي انه من زاوية التوازن بين عرض السلع الاستهلاكية والطلب عليها لا يعنينا العمال في الفرع الاستثماري كمنتجين ، وانما يعنوننا كمستهلكين فقط . ولما كنا نفترض أن الاجور الحقيقية معطاة في الفترة محل الدراسة ، فان الطلب على السلع الاستهلاكية ، الذي ينشأ في القسم الاول ، انما يتحدد فقط بعدد العمال المستخدمين في ذلك القسم (ق١) ، وذلك بشكل مستقل تماما عن انتاجية عملهم في انتاج السلع الاستهلاكية .

بيد أن انتاجية العمل في القسم الاول ذات أهمية فائقة . فمع وجود العدد نفسه

---

(١٨) يفترض الى جانب ذلك أن انتاجية العمل في القسم الاول تتغير بالسرعة نفسها التي تتغير بها في القسم الثاني. فاذا ارتفعت الانتاجية في القسم الاول بسرعة، وكان علينا ان ندرس حالة اقتصاد مغلق (دون تجارة خارجية) ، عندئذ لا بد أن تزداد الاجور الحقيقية بسرعة أبطأ من متوسط ارتفاع الانتاجية في القسمين الاول والثاني . ويكون الامر كذلك ما دامت دينامية الاجور الحقيقية تتحد بدينامية انتاجية العمل في القسم الثاني ، لا بدينامية الاقتصاد في مجموعه .

(١٩) من الضروري ان نؤكد اننا كنا طوال البحث نعالج الامور الحقيقية لا الاسمية . ومن شأن هذه التحديدات عدم استخدام العلاقة بين نمو الانتاجية والاجور الاسمية الا عند دراسة دينامية الاثمان، أو شئنا قدرا اكبر من الدقة ، عند دراسة تكاليف المعيشة في الوقت نفسه . وهكذا فان فكرة ارتفاع الانتاجية بأسرع مما ترتفع الاجور الاسمية، وهو ما يسلم به في أغلب الاحوال بالنسبة لاقتصاد اشتراكي، تشير بغير موجب ايضا الى ان ارتفاع الاجور الحقيقية يسبق ارتفاع الانتاجية اذا اقترن بانخفاض اثمان السلع الاستهلاكية . وفي هذه الظروف يمكن اعتبار ارتفاع الاجور الاسمية شرطا لا غنى عنه لسياسة خفض اثمان السلع الاستهلاكية، وتنفيذ سياسة رفع الاجور الحقيقية ، وذلك على وجه التحديد جنبا الى جنب مع رفع الاجور الاسمية ، وليس بديلا عنه .

من المستخدمين (ق١) ، فان حجم الاستثمارات (و) يمكن أن يكون مختلفا تبعا لانتاجية العامل (ف١) المستخدم في القسم الاول . فهل سيؤدي التوازن بين الانتاج والاستهلاك، المتسق مع الصيغة $ق_{١} = ق_{٢} \left(\frac{ف٢}{د} - و \right)$ ، إلى تحديد شكل ما من مستوى الاستثمار $\frac{و}{د س}$ ، كما قررنا فيما سبق) ؟ إن الاجابة عن ذلك تكون بالايجاب اذا افترضناتناسب ق١ ، و ، أو تناسب العمالة والانتاج النهائي،ومن ثم ثبات الانتاجية في فرع الاستثمـــار .

ويتأكد ذلك بقدر ما يتحدد المستوى العام لانتاجية انعمل في الفترة محل الدراسة بعوامل سابقة (التجهيز التقني القائم للعمل ، المؤهلات ، عادات الانتاج ، الخ .) بأعظم بكثير مما يتحدد بمقدار العمالة في فرع الاستثمار . ولذا فان التغير في مقدار العمالـــة يكون بالغ الاهمية . ان لم يكون العامل الاكثر أهمية في فترة قصيرة ، في تحديد مقدار ومستـــوى الاستثمـــار .

أما الدخل القومي ، بوصفه تجسيد المجتمع لمجموع العمل الحي في فترة معطاة ، فمسألة أخرى . فتحديد مستوى الاستثمار ليس أكثر من سحب جزء من رصيد العمل الحي بعيدا عن انتاج وسائل الاستهلاك وتوجيهه الى نتاج السلع الرأسماليـــة التي سيكون أثرها على الاستهلاك محسوسا بعد مرورفترة زمنيةمتفاوتة الطول. ونتيجة لذلك فانه يجب بطبيعة الحال الاحتفاظ بنسبة مقابلة بين المدخلات في مجال الاستثمار والمدخلات في مجال الاستهلاك ــ بقدر ما يجب المحافظة على التوازن .

وليس من المهام السهلة أن نحافظ على التوازن بين الانتاج والاستهلاك في البلاد النامية حيث التحول الاشتراكي يكون مرتبطا ارتباطا معقدا بعملية التصنيع . ويكون من الضروري في مثل هذه البلاد تحقيق مستوى عالٍ للاستثمار،وبخاصة عندماتظهر فيها درجة عالية من الزيادة الطبيعية في السكان . بيد أن انتاجية العمل من الناحيـــة الاخرى تكون منخفضة في مجال انتاج وسائل الاستهلاك ؛ ومن ثم فان الناتج الفائض الذي يشكل أساسا للنفقات الاستثمارية يكون منخفضا أيضا في ذلك المجال . ونتيجة لذلك فان مهام توسيع الاستثمارات يمكن ان تدخل في نزاع معقد ، وان يكن عـلى الارجح ذا أهمية عالية ، ليس فقط مع توسع الاجور الحقيقية ، ولكن حتى مع المحافظة على مستواها الراهن . والطريق الى حل هذا النزاع هو في المقام الاول زيادة الانتاج في القسم الثاني في داخل حدود الامكانيات القائمة ــ بصرف النظر عن الحصول على قروض أجنبية للاستثمار ، وتقلص النفقات غير الانتاجية التي لا غنى عنها ، وكذلـك خفض استهلاك القطاعات الطفيلية ، ان كان لا تزال توجد قطاعات من هذا النوع .

التـوازن الديناميي وتوزيع الاستثمارات

تناولنا أثر مستوى الاستثمار على شروط التوازن بين الانتاج والاستهلاك في فترة معطاة . ولنسمي هذا **الفترة الاولى** . ومن زاوية التوازن ــ في الفترة الاولى،

لا يعنينا الاستثمار و الا بقدر ارتباطه بعمالة مقابلة في الفرع الاستثماري (ق١) . بيد أن هذه الزاوية يمكن ان تكون غير ملائمة اذا أراد المرء دراسة أثر قرارات الاستثمار على النمو الاقتصادي المقبل .

ولنسمي الفترة الزمنية التالية للفترة الاولى **الفترة الثانية** . وفي هذه الفترة تستخدم السلع الاستثمارية المنتجة في الفترة الأولى . وهي تشكل الاساس لنمو العمالة والانتاجية والانتاج والدخل القومي . وبهذه الطريقة يتكشف مغزى الجهود الاستثمارية ، الذي يكمن في التخلي عن جزء من الاستهلاك الجاري لصالح الاستهلاك المقبل .

ويحتفظ جزء ضخم من المعدات الانتاجية ـ التي كانت مستخدمة في الفترة الاولى ـ بقدرته الانتاجية في الفترة الثانية . وينطبق الشيء نفسه على العمال . ومن أجل التبسيط نفترض ان تلك هي الحال بالنسبة لكل ما كان مستخدما في الفترة الاولى من المعدات والعمال . ويترتب على ذلك في المحل الاول أن العملية الانتاجية نفسها ، على النطاق نفسه وبالنسب نفسها ، ستتكرر في الفترة الثانية . ولكن ذلك لن يكون الا جزءا من العمليات الانتاجية في الفترة الثانية ، حيث لا يحدث ـ طبقا لافتراضنا ـ تكرار انتاج بسيط وانما تكرار انتاج موسع . وسنغفل في الجزء التالي من معالجتنا للعملية الانتاجية في الفترة الثانية أعتبار انها تكرر فقط ما حدث في الفترة الاولى ، ونركز بدلا من ذلك على نمو الانتاج .

والمصانع الجديدة ، والمعدات الانتاجية التي أنتجت في الفترة الاولى ، لها أهمية حاسمة بالنسبة لنمو الانتاج . كما ان كمية العمل التي يتطلبها انتاجها ذات تأثير حاسم بالنسبة للتوازن في الفترة الاولى ؛ ولكن لا تعني شيئا على الاطلاق من زاوية التوازن في الفترة الثانية . فموضوعات الاستثمار الجديدة جاهزة ، والعمل الحي تحول الى عمل متجسد (متراكم) ، والاستثمار الذي يعد **نتيجة** للانتاج في الفترة الاولى يمثل **نقطة البدء** للانتاج الجديد في الفترة الثانية . والامر الهام بالنسبة التوازن في الفترة الثانية ليس هو عدد العمال المستخدمين في تحقيقه ، بل هو عدد العمال الاضافيين الذين خلقت لهم امكانيات عمالة جديدة ، وكيف يمكن ضمان تحسين الانتاجية وزيادة الانتاج والدخل القومي . ولذا يكون من المستطاع ان نقرر أنه من زاوية التوازن في الفترة الاولى لا يظهر عمال الاستثمار في تلك الفترة الا كمستهلكين ؛ على حين انهم يظهرون كمنتجين فقط من زاوية التوازن في الفترة الثانية .

والنسبة بين نمو العمالة والانتاج في كلا قسمي الانتاج الاجتماعي ذات أهمية خاصة بالنسبة للتوازن في المرحلة الثانية . ولكنهما يتوقفان على **توزيع الاستثمارات** بين جانب الاستثمار وجانب الاستهلاك . ولذا اذا كانت دراسة شروط التوازن في الفترة الثانية أمرا مرغوبا فيه ، عندئذ يكون من الضروري الاهتمام بمسألة توزيع الاستثمارات في الفترة الاولى .

ويصل مقدار الاستثمارات في الفترة الاولى الى و . ولنفترض ان الفترة الاستثمارية تكون واحدة بالنسبة للموضوعات المستخدمة في القسمين الاول والثاني ، وانها تنطبق على الفترة محل الدراسة . (٢٠) يترتب على ذلك أن الاصول الانتاجية في كلا القسمين تزداد الى و (أو على نحو اكثر دقة الى و ــ ك ، لاننا نذكر ان الاستثمار في الاشكل التوضيحي الذي قدمناه يعني المدخلات الاجمالية التي يجب ان نقتطع منها مخصص الاهلاك بهدف تحقيق نمو في الاصول الانتاجية ؛ ومن اجل التبسيط سنحذف هذا الافتراض عند المضي في دراستنا . والجزء من و ، الذي نرمز له بالرمز و١ ، يزيد الاصول الانتاجية في القسم الاول ، على حين ان الجزء المتبقي و٢ يزيد أصول القسم الثاني .

والاستثمارات التي تم تشغيلها في القسم الاول ، والتي يصل مقدارها الى و ، تحدث زيادة في العمالة في ذلك القسم تصل إلى Δ ق$_1$ ، وبالتالي فإن و$_2$ تحدث زيادة في العمالة في القسم الثاني تساوي Δ ق$_2$. وعلاوة على ذلك نرمز لانتاجية العامل المستخدم في موضوعات الاستثمارات التي تم تشغيلها حديثا في فرع الاستهلاك في الفترة الثانية بالرمز ف٢ . ومن الآن فصاعدا تكون الاجور الحقيقية معروفة ، وتصل كما كانت الحال من قبل الى ن .

ونحن نعرف من الحسابات السابقة ان شروط التوازن راسخة في المجال الانتاجي ، وأنها تتوقف على نسبة العمالة في كلا القسمين مع افتراض انتاجية عمل معينة مقيسة بوحدات الاجر الحقيقي ($\frac{ف_2}{د}$) والارتفاع الملموس للعمالة في كلا القسمين يجب ان يكون بحيث يحقق التعادل التالي :

$$\Delta ق = \Delta ق_{2} \left(\frac{ف'_{2}}{د} - و \right)$$

وتنتج عن ذلك نسب محددة لتقسيم القسم الاول الى و١ ، و٢ تبعا لحجم الاستثمار اللازم لاستخدام عامل اضافي واحد في القسمين الاول والثاني . ولهذا المقدار الاخير دلالة جوهرية بالنسبة لنظرية تكرار الانتاج ، وهو يتطابق بدرجة معينة مع المفهوم الماركسي للتركيب التقني (العضوي) لرأس المال . ويمكننا ان

---

(٢٠) يقصد هنا بعبارة « الفترة محل الدراسة » الوقت الملائم لتخطيط وانجاز وتشغيل الاستثمارات. أما اذا كان يقصد بعبارة «الفترةمحل الدراسة» ــ كما جرت العادة ــ سنة واحدة، فانه يجب علينا عندئذ ان نضع في اعتبارنا الحقيقة الهامة القائلة بان الاستثمارات التي يتم تشغيلها في سنة معطاة ليس من المحتوم أن تكون مساوية للاستثمارات التي تقدم في السنة نفسها . وعلاوة على ذلك فانه مع وجود معدل ثابت لنمو الاستثمار ، فان الاستثمارات المقدمة في سنة معطاة تكون بشكل عام ، اذا ظلت العناصر الاخرى دون تغيير ، اكبر من تلك التي يتم تشغيلها . وذلك في حين ان ذلك الفرق يمكن ان يكون كبيرا جدا ، وبخاصة عند بداية فترة التصنيع ، حيث لا تكون النفقات الاستثمارية الكبيرة مقترنة بتشغيل استثمارات مقابلة . وقد أتضحت هذه الظاهرة بجلاء في خلال خطة السنوات الست في بولندا ، حيث شكلت سببا اضافيا وجوهريا للصعوبة التي تعترض تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

نسمي هذا المقدار للاستثمار اللازم لاستخدام عامل اضافي واحد « درجة تجهيز العمل الحي » (٢١) ونرمز له بالرمز $س = \frac{و}{\Delta ق}$

وسنرمز لهـذه الدرجة من تجهيز العمل في القسم الاول بالرمز $س_١ = \frac{و ١}{\Delta ق ١}$ وفي القسم الثاني بالرمز $س ٢ = \frac{و ٢}{\Delta ق ٢}$

سنفترض في البداية ان درجة تجهيز العمل متماثلة في كلا القسمين ، بحيث يكون $س_١ = س_٢$ أو : $\frac{و ١}{\Delta ق ١} = \frac{و ٢}{\Delta ق ٢}$، ومن ثم يكون $\frac{و ١}{و ٢} = \frac{\Delta ق ١}{\Delta ق ٢}$

ويعني ذلك ان مدخلات الاستثمار في كلا القسمين يجب ان توفر الزيـادة المقابلة نفسها في العمالة . ولما كان

$$\Delta ق_١ = \Delta ق_٢ \left(\frac{ف' ٢}{د} - و \right) ،$$

$$أو \quad \frac{\Delta ق ١}{\Delta ق ٢} = \frac{ف' ٢}{د} - و$$

$$\therefore \quad \frac{و ١}{و ٢} = \frac{ف' ٢}{د} - و .$$

وهكذا فان النسبة التي يكون من الضروري وفقا لها توزيع مدخلات الاستثمار بدرجة متماثلة من تجهيز العمل في كلا القسمين ، تتوقف بطريقة مباشرة ــ شأنها في ذلك تماما شأن نسبة العمالة ــ على التعبير $\frac{ف'}{د}$ ، أي على انتاجية العمال الاضافيين في القسم الثاني مقيسة بوحدات الاجر الحقيقي . فكلما ارتفعت انتاجية العمل هذه $\frac{ف' ٢}{د}$ ، زاد ذلك الجزء من مدخلات الاستثمار الذي يمكن توجيهه الى القسم الاول ــ دون الاخلال بشروط التوازن في الفتـرة التالية ــ والعكس بالعكس .

---

(٢١) انظر ، س. سترومیلین ،
Bilans Gaspodarki Narodowef Jako Instrument Phanawania Socjalistyezncga (موازنة الدخل القومي كأداة للتخطيط الاشتراكي) ، فـي مجلـة « ايكونومستا » ، العددان ٢٢١ ، ١٩٥٥ ، ص ١٩٨ .

ومع ذلك فان درجة تجهيز العمل تكون بشكل عام أعلى في القسم الاول منها في القسم الثاني ، بحيث إن $س_1 \neq س_2$ ولا يؤثر ذلك في نتائج التحليل الذي أجريناه الى الآن ، على الرغم من ان شرط التوازن العام فيما يتعلق بتوزيع الاستثمار يتخذ صورة اكثر تعقيدا الى حد ما . وفيما يتعلق بالصيفتين التي تحددان درجة تجهيز العمل في القسم الاول ($س_1 = \frac{و_1}{\Delta ق_1}$) ، وفي القسم الثاني :

($س_2 = \frac{و_2}{\Delta ق_2}$) ، بامكاننا أن نضع $و_1 = س_1 \times \Delta ق_1$

$و_2 = س_2 \times \Delta ق_2$

وبقسمة المعادلة الاولى على المعادلة الثانية نحصل على :

$$\frac{و_1}{و_2} = \frac{س_1 \times \Delta ق_1}{س_2 \times \Delta ق_2}$$

ولما كان كما نعلم ، $\Delta ق_1 = \Delta ق_2 \left(\frac{ف'_2}{د} - و \right)$ ،

$$\therefore \frac{و_1}{و_2} = \frac{س_1 \times \Delta ق_2 \left(\frac{ف'_2}{د} - و \right)}{س_2 \times \Delta ق_2}$$

وبالتالي : $\frac{و_1}{و_2} = \frac{س_1}{س_2} \left(\frac{ف'_2}{د} - و \right)$.

ويعني ذلك ان العلاقة بين الاستثمارات التي يجب توجيهها الى القسم الاول ، والاستثمارات التي يجب استخدامها في القسم الثاني ـ مع انتاجية معطاة مقيسة بوحدات الأجر الحقيقي ($\frac{ف'_2}{د}$) تتناسب تناسبا طرديا مع درجة تجهيز العمل في القسم الاول . وتتناسب تناسبا عكسيا مع درجة تجهيز العمل المتحققة في القسم الثاني . وفي الظروف المعطاة كلما ارتفعت درجة تجهيز العمل في القسم الاول بالمقارنة بالقسم الثاني ، زاد ذلك الجزء من الاستثمار الذي يمكن ، ويجب توجيهه الى القسم الاول ـ دون الاخلال بشروط التوازن . وبالعكس كلما انخفضت درجة تجهيز العمل في القسم الاول بالمقارنة بالقسم الثاني ، قل ذلك الجزء من الاستثمارات المتاحة التي يمكن ،

ويجب ، تخصيصها لتنمية ذلك القسم . وفيما يتعلق بتأثير مستوى الانتاجية ـ مقاساً بوحدات الاجر الحقيقي $\frac{ف'٢}{د}$ - على توزيع الاستثمارات بين القسمين الاول والثاني ، فانه التأثير نفسه الذي أشرنا اليه فيما سبق ، مع وجود العلاقات المعطاة بين درجة تجهيز العمل في كلا القسمين ($\frac{س١}{س٢}$) وهكذا نكون قد أثبتنا ان شروط التوازن بين الانتاج والاستهلاك في الفترة الثانية تتطابق مع توزيع الاستثمارات في الفترة الثانية ، وهو ما يمكن تعريفه بالمعادلة التالية :

$$\frac{و١}{و٢} = \frac{س١}{س٢} \left(\frac{ف'٢}{د} - و \right)$$

وقد ميز بتلهيم بين جانبين فائقي الاهمية لقضية توزيع الاستثمار ، وهما جانبان وثيقا الارتباط ، ويتوقف كل منهما على الآخر . فتوزيع الاستثمارات يتضمن قضية تخصيص جزئيها المقابلين للقسم الاول والقسم الثاني (وكذلك توزيعها في داخل القسمين ، وهو ما لا نعالجه الآن) ، الذي كثيرا ما يطلق عليه بنيان تخصيص الاستثمارات او فرعي الاستثمارات . ويعالج الطرف الايسر من المعادلة السابقةذلك الجانب من القضية . وفي الوقت نفسه يتضمن الاستثمار بالنسبة لكل قسم وفرع من الانتاج اختياراً محددا للموضوعات التي يجب تشييدها وللمعدآت ـ وهو اختيار محدد فيما يتعلق بالمستوى التقني ، الذي يمكن أن يتعرض لتغيرات كبيرة ، وبخاصة من زاوية مستوى تجهيز العمل ، والانتاجية ، الخ . أما الطرف الايمن من المعادلة فيعالج الجانب الآخر من قضية توزيع الاستثمارات وذلك لان الرمز س١ ، س٢ ، $\frac{ف'٢}{د}$ تعبر عن السمات التقنية المميزة للاستثمارات الجديدة على نطاق التقسيمات المختلفة ، وتوجد بالاقتصاد الاشتراكي أجهزة تخطيط مركزية تضطلع باتخاذ القرارات الاقتصادية اللازمة على مستوى الوحدات الكبيرة في مجال توزيع الاستثمارات الموجودة تحت تصرفها فترة معطاة وتتمتع هذه المؤسسات بالحرية اللازمة للتصرف في الاستثمارات ؛ تبعا للظروف القائمة وللاهداف التي تواجه التخطيط . ومسألة ظروف وأهداف توزيع الاستثمارات تتطلب بحثا مستقلا . ومن الهام هنا أن نؤكد أن مؤسسات التخطيط ، التي ترغب في ضمان التوازن الاقتصادي ، لا يمكنها الاقدام على اتخاذ قرارات متعلقة بكلا جانبي قضية توزيع الاستثمارات كل منهما مستقلا عن الآخر .

فاذآ عرفنا الاسباب التي يكون من المربح وفقا لها اختيار موضوعات للاستثمار

تتميز بمستوى معطى لدرجة تجهيز العمل والانتاجية في كلا القسمين (اذا كانت س ١ ، س ٢ ، $\frac{ف'٢}{د}$ مقادير معطاة) ، عندئذ يكون القرار نفسه محدداً بدقة من أجل توزيع الاستثمارات بين القسمين ($\frac{و١}{و٢}$) . وعلى النقيض من ذلك اذا ما رئي لاسباب معينة انه من المربح اجراء توزيع معين للاستثمارات بين القسمين (مع معرفة $\frac{و١}{و٢}$) ، فان ذلك يحدد ايضاً المستوى التقني لموضوعات الاستثمار — على الاقل الى المدى المشار اليه بالتعبيرات التي ترمز لدرجة تجهيز العمل والانتاجية في كلا القسمين ($س_١$ ، $س_٢$ ، $\frac{ف'٢}{د}$)*.

وترابط القرارات المتعلقة بأبنية تقسيم الاستثمارات ، وبمستوياتها التقنية ، لا يظهر في الاقتصاد الاشتراكي فقط ، وانما يظهر في الاقتصاد الرأسمالي أيضا (كما يظهر في اي اسلوب آخر من أساليب الانتاج) . ولذا فان السمة المميزة النوعية للاقتصاد الاشتراكي المخطط ليست هي ضرورة تنسيق هذه القرارات بطريقةتتسق مع شروط التوازن ، ومعدل نمو الانتاج ، الخ ، وانما هي امكانية تنسيقها على هذا النحو . وهذه الامكانيات يمكن فقدانها مؤقتا او كلية بسبب ارتكاب أخطاء في التخطيط ، وفي تنفيذ الخطط ؛ أو حتى بسبب أخطاء ترتكب بوعي بهدف تحقيق هدف ما ولو على حساب التوازن . ومن الحقائق على الرغم من ذلك ان الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الرئيسية ، والتخطيط المركزي ، يخلقان الامكانيات التي يتطلبها التحقيق الواعي والرشيد للترابط الداخلي المتأصل بين جانبي عملية توزيع الاستثمارات . وذلك مصدر حقيقي آخر لتفوق الاقتصاد المخطط على الرأسمالية — الى جانب التثبيت الواعي لمستوى الاستثمار . وعلى الرغم من أنه توجد في ظل الرأسمالية عمليات ضبط تلقائية معينة ، وعلى الرغم من وجود مجال لقيام الدولة بتأثيرات تنظيمية معينة ، فان القرارات في مجال الاستثمار تضطلع باتخاذها في المقام المشروعات الفردية — التي هي مستقلة عن بعضها بعضا بحيث تكون المحافظة على التوازن دون حدوث احتكاكات وخسائر اجتماعية أمراً من المتعذر توقعه ، ان لم يكن مستحيلا .

ومن الحجج الاساسية التي تقال لصالح تركيز اتخاذ القرارات في ايدي أجهزة التخطيط المركزية ، وضد ترك مهمة اتخاذها للمشروعات والاتحادات المختلفة ، الصعاب والخسائر التي لا يمكن للاقتصاد أن يتجنبها دون التنسيق الواعي للقرارات

---

*انظر ، شارل بتلهيم ، المرجع السابق ، ص ١٦—١٧ .

الاستثمارية . والمشروعات الاشتراكية يمكنها بطبيعة الحال ، بل يجب عليها ، أن تمارس قدرا معينا من حرية الاستثمار ؛ بيد أن النسب الاساسية لتوزيع الاستثمارات ، بمعنى بنيان الفروع أو المستوى التقني ، يجب ان تتحدد مركزيا .

ويعارض بعض الاقتصاديين هذه المسلمات ، ويعتقدون آنه في ظل الظروف الاقتصادية الاشتراكية ، يمكن للمشروعات ويجب عليها ان تتخذ قرارات في مجال توزيع الاستثمارات ، على أساس تحديد سعر فائدة متماثل يفترض فيه ان يقوم بالدور التنظيمي التلقائي للسوق في هذا المجال . وتوجد صورة مختلفة لوجهة النظر هذه هي الموقف القائل بأنه مع وجود التخطيط المركزي يجب انجاز توزيعات الاستثمارات انطلاقا من « مصالح المشروعات » ، وبأن ذلك يجب أن يتم بوساطة سعر فائدة متماثل يضمن توزيعا للارصدة الموجودة مطابقا للتوزيع الذي يمكن ان يتشكل في السوق الحرة ، دون وجود تخطيط مركزي (٢٨) . بل انه مع استبعاد الصعاب النوعية التي يمكن لسريان سعر فائدة، له طابع المنظّم لتوزيع الاستثمارات، ان يواجهها في اقتصاد اشتراكي ، يكون من الضروري ان نؤكد بأن مثل هذا المنظّم يمكن ، بحكم طبيعته نفسها ، الا يضع في اعتباره الا تلك الاحتياجات التي تجد تعبيرا عنها في الطلب الفعال ؛ والامر الاكثر اهمية هو آنه يعمل بطريقة بعدية *ex poste* على غرار كل آليات السوق . فهو يبرز على سبيل المثال أن المزيد من الاستثمارات يكون امرا غير ضروري في فرع معطى (بسبب عدم ربحيتها) عندما يكون قد سبق استثمار اموال كبيرة للغاية . وهو يبرز ايضا الحاجة الى قدر معين من الاستثمارات (بسبب الربحية العالية) عندما تكون الاموال التي سبق استثمارها في فرع معطى ضئيلة للغاية . وعلى النقيض من ذلك يستطيع التخطيط المركزي لتوزيع الاستثمارات، ويجب عليه ، ان يكفل شروط التوازن بطريقة قبلية *ex ante* ، مما يعني وفرا في الوسائل والتعجيل الجوهري بمعدل التنمية الاقتصادية (وعلاوة على ذلك يستطيع التوزيع المخطط ، ويجب عليه ، ان يضع في اعتباره الاشارات الاتجاهية في صورة ربحية) . وتعد المحاولة التي ترمي في ظل الظروف الاقتصادية الاشتراكية الى احياء مشروعات متعددة مستقلة تماما دليلا على اساءة فهم المصادر الحقيقية لقوة وتفوق أسلوب الانتاج .

ولنعالج الآن على نحو أكثر دقة إلى حد ما المعادلة $\frac{و_1}{و_2} = \frac{س_1}{س_2}\left(\frac{ف_2}{ه} - و\right)$ التي تحدد توزيع الاستثمارات من زاوية شروط التوازن بين الانتاج والاستهلاك . ونحن نقتصر هنا على ابراز القضايا التالية ، بدلا من حلها :

(أ) من الضروري ان نقرر قبل كل شيء أن توزيع الاستثمارات لا يتوقف مباشرة على مقدار مستوى الاستثمار الذي لا يظهر بوجه عام في المعادلات التي

---

(٢٨) انظر ، ا. واكار Wybrane Zagadnienia Z Chonamii Polityeznej Socjalizmu (« قضايا مختارة للاقتصاد الاشتراكي ») ، المرجع السابق ، ص ٣٦ وما بعدها .

قدمناها (٢٩) . ويعني ذلك انه مهما كان حجم مخصص الاستثمار ـ سواء أكان كبيرا ام صغيرا ـ فان توزيعه ، اذا كان عليه ان يحقق شروط التوازن ، يتوقف على القوانين نفسها . ومن الطبيعي انه مع وجود مخصص كبير للاستثمار يكون بلوغ الاهداف المخططة والمحافظة على التوازن أكثر يسراً منه في الحالات التي يكون المخزون فيها صغيرا للغاية ، بيد ان تلك مسألة أخرى .

(ب) اذا كان من المفترض ان التنمية الاقتصادية تحدث عند مستوى منخفض لتجهيز العمل ، ومن ثم مع وجود انتاجية منخفضة في كلا القسمين (الامر الذي يتطابق مع مفهوم تكرار الانتاج على أساس تركيب عضوي ثابت لرأس المال) ،عندئذ ستكون نسب توزيع الاستثمارات بين القسمين الاول والثاني ثابتة ايضا من فترة لاخرى (مع ثبات مستوى الاجور الحقيقية) . وبطبيعة الحال يوجد في مجرى النمو الاقتصادي ، وبخاصة في الاقتصاد الاشتراكي ، تقدم تقني متواصل يعبر عنه الارتفاع في درجة تجهيز العمل (الامر الذي يتطابق مع فكرة تكرار الانتاج الموسع مع وجود تركيب عضوي اعلى لرأس المال) . ومع ذلك اذا كان من المفترض ان هذا التقدم يحدث بشكل متناسق في كلا القسمين ، وان س١ ، س٢ تزدادان بالتالي بمعدل متساوٍ (والى جانب ذلك ان ق٢ ـ انتاجية العمل في القسم الثاني ـ وكذلك ن ـ الاجور الحقيقية ـ تنموان بطريقة متناسبة) ، عندئذ لا يمارس هذا التقدم اي تأثير على توزيع الاستثمارات بين القسمين (و١ على و٢) . ولذا يترتب على ذلك ان بنيان توزيع الاستثمارات (مع ثبات ف٢ على ن) يتوقف كلية على المقدارين النسبيين س١ ، س٢ ، وليس على مستوييهما المطلقين .

(ح) وعلى غرار توزيع الاستثمارات بين القسمين ، فان ثمة تأثيرا هاما يمارس لا بوساطة المستوى المطلق للاجور الحقيقية ، وانما بوساطة مقاديرها النسبية ـ فيما يتعلق بالانتاجية في القسم الثاني . فالاجور الحقيقية (ن) لا تمارس اي تأثير على بنيان توزيع الاستثمارات بين القسمين اذا كانت ترتفع بالمعدل نفسه الذي ترتفع به الانتاجية في القسم الثاني (ف٢) ، مع وجود مستوى ثابت ، أو مستوى يرتفع بطريقة متناسبة ، لتجهيز العمل في كلا القسمين (س١ / س٢ كمية ثابتة) . ويكون الامر مختلفا اذا كانت مقادير الحقيقة النسبية تتعرض للتغيرات ، فاذا ارتفعت الاجور الحقيقية (ن) بأبطأ مما ترتفع الانتاجية في القسم الثاني (ف٢) ـ دون الاخلال بالتوازن ـ فانه يمكن ، ويجب ، تخصيص ، جزء اكبر من النفقات الاستثمارية لتنمية القسم الاول . وتترتب على ذلك أهمية دور المبدأ القائل بأنه من اجل التعجيل بالتنمية الاقتصادية فان الزيادات في انتاجية العمل يجب ان تسبق اثر ارتفاع انتاجية العمل بأسرع من ارتفاع الاجور الحقيقية

---

(٢٩) يتعلق ذلك بتوزيع الاستثمارات ومستويات الاستثمار في خلال فترات الانطلاق . فاذا وضع عامل الزمن في الاعتبار ، عندئذ يجب أن نقرر ان توزيع الاستثمارات في فترة الانطلاق يتوقف على مستوى الاستثمار في الفترة التالية ، والعكس بالعكس .

(٣٠) انظر ، شارل بتلهيم ، ... La Maximation ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

وبشكل عام فان يجب ابرازه عند رفع مستويات الاستثمار المسموح بها . وهذا صحيح كما رأينا من قبل ؛ بيد أن هذا التأثير ينحصر في حقيقة انه في الظروف المذكورة يرتفع الجزء من الاستثمارات المسموح بها ــ من زاوية التوازن في الفترة الثانية ــ في القسم الاول بالنسبة للاستثمارات الكلية ، التي تعد عاملا هاما للغاية للتعجيل بمعدل التنمية الاقتصادية .

وعلى النقيض من ذلك اذا ارتفعت الاجور الحقيقية (ن) بأسرع مما ترتفع الانتاجية في القسم الثاني (ف٢) ، فان شرط التوازن في الفترة الثانية (معثبات س١ على س٢ ؛ يكون هو حدوث زيادة في الثقل النوعي للنفقات المخصصة لتنمية ذلك القسم بالنسبة الى مدخلات الاستثمار العام . والى جانب ذلك فانه مع خفض مستوى الاستثمار المسموح به ــ في هذه الظروف ــ يؤدي هذا الى ابطاء معدل التنمية الاقتصادية ، بل قد يؤدي الى توقفها تماما . والحقيقة الجوهرية هي انه اذا استمر انتهاج سياسة زيادة الاجور الحقيقية بأسرع من الارتفاع في الانتاجية ، فلا بد ان يحين سريعا جدا الوقت الذي تقترب فيه الانتاجية (مقيسة بوحدات الاجر الحقيقي (ف'٢ / د) من الواحد الصحيح . وفي هذه الحالة قد يتعين توجيه مخصص الاستثمار كله تقريبا ، وهو المخصص الذي تقلص بدرجة خطيرة ، الى تنمية القسم الثاني ، دون وجود الاسس اللازمة لتنمية القسم الاول .

(د) تقوم الزيادة في نصيب القسم الاول من الاستثمارات ، بالنسبة لمدخلات الاستثمارات الكلية ، بدور هام في التعجيل بمعدل التنمية الاقتصادية . وكما رأينا فان ذلك يكون ملائما لارتفاع الانتاجية بسرعة اكبر من سرعة ارتفاع الاجور الحقيقية. بيد أنه يثور السؤال عما اذا كانت توجد ــ في اطار القضايا التي نتناولها ــ طرق اخرى او اضافية لبلوغ هذا الهدف. ولذا نفترض ان ارتفاع الاجور الحقيقية بالمعدل نفسه الذي ترتفع به الانتاجية في القسم الثاني ، وانه نتيجة لذلك تظل انتاجية العمل في ذلك القسم ثابتة ــ مقيسة بوحدات الاجر الحقيقي ف٢ . وفي

العمل في ذلك القسم ثابتة ــ مقيسة بوحدات الاجر الحقيقي (ف'٢ / د) وفي

هذه الحالة (كما أوضحنا في ب) يتوقف بنيان الاستثمار في ذلك القسم كلية على المقدارين النسبيين س١ ، س٢ .

ويتضح بالتالي ان زيادة درجة تجهيز العمل في القسم الاول بأسرع من زيادتها في القسم الثاني يمكن ان تقوم بدور هام في التعجيل بمعدل التنمية الاقتصادية ،اذ تسمح بالحد من نصيب القسم الثاني من الاستثمار وزيادة نصيب القسم الاول،دون الاخلال بالتوازن في الفترة الثانية . ويمكن فهم المزايا التي يحققها الاستيعاب السريع بوجه خاص للتقنية الحديثة في القسم الاول . فهذا القسم يحدد معدل تنمية الاقتصاد بأسره ومستواه التقني . والمعدل الملائم لنمو الانتاج والتقنية في القسم الثاني يتوقف ايضا على القسم الثاني . ويمكن تفسير امكانية الحد نسبيامن نصيب القسم الثاني من الاستثمار ــ في حالة الاستخدام الشديد التركيز للتقنيات

الحديثة في القسم الاول – بحقيقة ان هذه التقنيـة (التي يعد معاملها $\frac{و_{١}}{\Delta ق_{١}}$ سمـة مميزة لهـا) تتطلب ارتفاعا اصغـر نسبيا في العمالة نتيجة لانتاجية العمل الاعلى نسبيا . ومع ذلك اذا كان ارتفاع العمالة في القسم الاول أقل نسبيا ، فـان الزيادة في الطلب من جانب عمال الاستثمار ستكون اقل ، وكذلـك ايضا يمكـن ان تكون حال فائض وسائل الاستهلاك التي ينتجها عمـال القسم الثاني زيـادة علـى احتياجاتهم الخاصة . وهكذا فـان نفس الاحتياجات الاستثمارية للقسـم الثـاني ستخفض عندما يرتفع المستوى التقني في القسم الاول بأسرع من ارتفاعه في القسم الثـانـي .

بيد أن هذا الاعتبار له ايضا جانبه الضعيف . اذ يوجد في المقام الاول خطـر انفصام الشطرين (وهو ما ظهر في بولندا بدرجة معينة)بالمعنى التقني(وفي مجالات معينة خطر انفصام الصناعة عن الزراعة ايضا) وبخاصة عندما يكـون المبدأ المعنـي مطبقا بطريقة جامدة للغاية . وعلاوة على ذلك فان النمو الأبطأ في درجة تجهيز العمل في القسم الثاني يؤدي الى ارتفاع أبطأ في انتاجية العمل ، وثم ايضا الى زيادة أبطأ في الاجور الحقيقيـة – مـع ثبات $\frac{ف_{٢}}{د}$ حسب افتراضنـا . بيد أن العقبـة الاكثر اهمية تنحصر في حقيقة أننا لم نتناول هذه المسألة الا من زاوية التوازن بين الانتاج والاستهلاك . وهذا التوازن من السهل بلوغه بطبيعة الحال اذا كـان ارتفاع العمالة في القسم الاول أبطأ (وذلك لان امكانيات نمو الانتاج في القسم الثاني –الى جانب عوامل اخرى – تكون محدودة في مرحلة الانطلاق من التصنيع) .

ومع وجود احتيـاطي كبير مـن قوة العمـل ونمو سكاني طبيعي قوي ، فان هذا التوازن يمكن أن يصاحب، او حتى ان يعمق (بسبب تكيّف الوسائل في صورة تناقص ارتفاع العمالة في القسم الاول) انعدام التوازن بـين الانتـاج والاحتياجات الاجتماعية . ولذا فان معضلة متفاوتة الخطورة يمكن ان تظهر في حالات ملموسة – وهي اما التوازن بين الانتاج والاستهلاك مع وجود بطالة ، او عدم وجـود بطالـة وانعـدام التـوازن . ومـع ذلـك فـان المضـي أكثـر مـن ذلك في دراسة هذه المعضلة يخرج عن نطاق هذا البحث الذي يقتصر مـن الناحية الاساسية على قضية التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

هـ) تكون حرية الاختيار الاقتصادي في اتخاذ قرارات مخططة بوساطةاقتصاد اشتراكي اكبر بدرجة ملموسة في مجال توزيع الاستثمارات منها في مجالمستويات الاستثمار . ففي آية فترة معطاة يكون تحديد مستوى الاستثمار محكومـا بدرجـة كبيرة (ولكن ليس كلية) بالوضع القائم : اي الجهاز الانتاجـي المتـاح ، وامكانيات ابداله ، ووضع التجارة الخارجية ،والمستويات الفعلية للانتاجية والاجور الحقيقية، الخ .. ويختلف الوضع بعض الشيء فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات . فالاعتبارات التي تتعلق بالمحافظة على التوازن الاقتصادي ، فـي الفترة التي يتم فيهـا تشغيل موضوعات الاستثمار ، تفرض بالتاكيد ضرورة مراعاة الترابط بيناجراءاتاقتصادية

معينة (مثال ذلك بنيان الاستثمارات في القسمين من ناحية ، ومستواها التقني من ناحية اخرى) . ومع ذلك من الواضح انه توجد حلول ليست قليلة بأية حال ، كل منها يكفل التوازن في الفترة التالية ، وتستفيد منها مؤسسات التخطيط في اتخاذ القرارات اللازمة مع وجود درجة ملموسة نسبيا من الحرية .

وفي هذا الوضع يجب أن يخضع اختيار التوفيقات الاستثمارية ـ اذا أغفلنا آثار العوامل السياسية والاجتماعية الخ . ـ لمبدأ الحلول المثلى من زاوية الفعالية الاقتصادية . ولنفترض على سبيل المثال وجود سلسلة من التوفيقات لتوزيع مدخلات استثمارية معطاة تفي بشروط المعادلة $\frac{و_1}{و_2} - \frac{ت_1}{س} \left(\frac{ف_2}{د} - و \right)$، وبذا تضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك . ولنرمز لهذه التوفيقات بالرموز ص ، ر ، ض الخ وليكن كل توفيق منها متطابقا مع درجة معطاة س التجهيز ($س_ص$ ، $س_ر$ ، $س_ض$ ، الخ) ومع زيادة معطاة في الانتاج ، بمعنى ارتفاع في الدخل القومي الاجمالي ($\Delta ى_ص$ ، $\Delta ى_ر$ ، $\Delta ى_ض$ ، الخ) . فكل درجة من تجهيز العمل تعني هنا حلا تقنيا عارضا في كلا القسمين ، وتعبر عن متوسط مقدار الاستثمار لكل عامل جديد يستخدم في القسمين الاول والثاني معا ($\frac{1}{\Delta ق}$) . وبالمثل تعني كل زيادة في الدخل القومي الاجمالي ($\Delta ى$) ارتفاعا مشتركا في الانتاج الصافي الاجمالي في كلا القسمين (وهكذا يكون حاصل $\Delta و = \Delta ى$)

ولنفرض ان التوفيقات المختلفة لتوزيع الاستثمارات يكون كل منها مصحوبا بالدرجة نفسها من تجهيز العمل $س_ص = س_ر = س_ض$ ، الخ وكذلك بالزيادة السكانية نفسها $\Delta ى_ص = \Delta ى_ر = \Delta ى_ض$ ، الخ . وفي ظل هذه الظروف ـ مع افتراض بقاء العوامل الاخرى على ما هي عليه ـ لا يكون هناك معنى لاي اختيار. وإذا كانت $س_ص = س_ر = س_ض$ وفي الوقت نفسه كانت $\Delta ى_ص = \Delta ى_ر = \Delta ى_ض$ ، الخ ، أو إذا كان بامكاننا الحصول على زيادات مختلفة في الانتاج بالدرجة نفسها من تجهيز العمل ، عندئذ سنختار بطبيعة الحال ـ مع افتراض بقاء العوامل الاخرى على ما هي عليه ـ التوفيق ص الذي يعطي اكبر زيادة في الانتاج وأعلى انتاجية عمل ($ب'_ص = \frac{\Delta ى_ص}{\Delta ق_ص}$ ، حيث $ق_ص$ المعطاة تكون مصحوبة بـ $\Delta ى_ص$).

ومع ذلك فمن الناحية العامة لن تكون التوفيقات المختلفة متميزة بدرجات مختلفة من تجهيز العمل في ظل الظروف التالية : (١) اذا حدث الى جانب ذلك أن $س_{ص} > س_{ر} > س_{ض}$ الخ ، (٢) أو حدث في الوقت نفسه إذا كان $\Delta ى_{ص} = \Delta ى_{ر} = \Delta ى_{ض}$ الخ (٣) أو كانت الدرجات المختلفة لتجهيز العمل مقترنة بالزيادة نفسها في الانتاج ، عندئذ يكون من الامور الفعالة ــ على أساس الافتراض نفسه ــ استخدام أعلى درجة لتجهيز العمل $س_{ص}$. وذلك لانه يتحقق عندئذ أعلى

مستوى لانتاجية العمل $ف'_{ص} = \frac{\Delta ى_{ص}}{\Delta ق_{ص}}$ (حيث الزيادة المعطاة في الانتاج تكون مقترنة بأدنى ارتفاع في العمالة) ، دون أية نفقات اضافية . وسيضاعف ذلك من ضرورة استخدام أعلى درجة لتجهيز العمل $س_{ص}$ تسمح بتحقيق أعلى زيادة في الانتاج ($\Delta ى_{ص} > \Delta ى_{ر} > \Delta ى_{ض}$ ، الخ) .

وقد يحدث الا تكون الدرجة الاعلى لتجهيز العمل مقترنة بالزيادة نفسها ، او حتى بزيادة أعلى في الانتاج ، وانما بزيادة أدنى فيه ؛ على حين أن الدرجة الادنى لتجهيز العمل ستكون مقترنة بزيادة أعلى في الانتاج . وعندئذ يمكن ان يكون لدينا $س_{ص} > س_{ر} > س_{ض}$ الخ ، وكذلك $\Delta ى_{ص} < \Delta ى_{ر} < \Delta ى_{ض}$ الخ . في تلك الحالة سيسمح اختيار أعلى مستوى لتجهيز العمل ، بشكل عام بالحصول على أعلى انتاجية عمل ؛ بيد ان ذلك ينطوي على زيادة أقل في الانتاج ، اذ ان العمالة تنخفض بسرعة اكبر من سرعة ارتفاع الانتاجية . وعلى النقيض من ذلك فان اختيار درجة أقل لتجهيز العمل يترتب عليه بوجه عام مستوى أدنى للانتاجية، على حين يرتب عليه نمو أعلى في الانتاج، اذ أن العمالة ترتفع بسرعة أكبر من سرعة هبوط الانتاجية . ومن ثم ينشأ حلان يجب اختيار أحدهما : اما توفير العمل الحي وخفض المكاسب الاستثمارية ــ مقيسة بالزيادة المتحققة في الانتاج ، واما تحسين هذه المؤشرات وتحقيق وفر أقل في العمل الحي .

وهذا الاختيار يمكن أن يصور مفهوم درجة تجهيز الانتاج ــ المطبق فيالتحليل ــ على نحو افضل من تصويره للمفهوم المعتاد لدرجة تجهيز العمل . فدرجة تجهيز العمل $س = \frac{و}{\Delta ق}$ هي المدخلات الاستثمارية اللازمة لتحقيق زيادة في العمالة الفردية ؛ أما درجة تجهيز الانتاج فيقصد بها ، بالمثل ، المدخلات الاستثمارية التي لا غنى عنها لتحقيق زيادة في الانتاج الصافي ــ الاجمالي للعامل المستخدم (اتساقا مع التكنولوجيا المألوفة سنسمي درجة تجهيز الانتاج ــ في هذا البحث ــ معامل التكوين الرأسمالي للانتاج) . فاذا رمزنا لمعامل التكوين الرأسمالي هذا

بالرمز ث ، عندئذ يكون $ث = \frac{و}{\Delta ى}$ *. ونؤكد إلى جانب ذلك انه إذا قامت العلاقة $س = \frac{و}{ث} = \frac{و}{\Delta ق} \times \frac{\Delta ى}{و} = \frac{\Delta ى}{\Delta ق}$ = ف′ بين س ، ث ، او بين درجة تجهيز العمل ومعامل تكوين رأس المال ، فان ذلك يعني أن انتاجية العمل تتناسب طرديا مع درجة تجهيز العمل ، وعكسيا مع معامل تكوين رأس المال.

واذا عدنا الى القضية التي أشرنا اليها فيما سبق ، فانه يكون باستطاعتنا ان نقرر ان تدهور مؤشرات استخدام الاستثمارات انما يكمن على وجه التحديد في ارتفاع ث عن طريق استخدام التوفيق الذي يتميز بدرجة تجهيز العمل ($ث_{ص} = \frac{و}{\Delta ى_{ص}}$) أعلى من $ث_{ى} = \frac{و}{\Delta ى_{ر}}$ ، حيث الكمية المعطاة $و \times \Delta ى_{ص} > ى_{ى}$ ، الخ . ونحن لا نتنبأ هنا بما إذا كانت الزيادة في درجة تجهيز العمل والانتاجية تقترن من الناحية الفعلية بارتفاع في تكوين رأس المال . وهكذا فنحن لا نعلن موقفنا بشأن مسألة الاختيار التقني – وهو أمر مرغوب فيه للغاية لصالح التنمية الاقتصادية . ذلك أنه عندما ينشأ تناقض بين افضلية استخدام الاستثمار في العمل الحي أم المتجسد ، فاننا نكتفي بابراز القضايا القائمة التي هي على الرغم من ارتباطها الوثيق للغاية ببحثنا تتطلب مع ذلك دراسة خاصة وقرارات لا ترضخ للتقيد من زاوية ما اذا كانت تحقق او لا تحقق التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، او كانت تحافظ ، او لا تحافظ ، على هذا التوازن .

**

وعند تلخيص دراسة شروط التوازن العام بين الانتاج والاستهلاك في اقتصاد دينامي ، يكون باستطاعتنا ان نؤكد ما يلي :

١ – شروط هذا التوازن مع التغيرات المسموح بها في الاجور الحقيقية يتم التعبير عنها بالمعادلة :

$ب_{١} = ع_{٢}$.

وتوضح هذه المعادلة انه من وجهة النظر الشكلية البحتة لا يوجد حد لمستوى

---

* اذا وصل الاستثمار على سبيل المثال الى ٤٠ مليار زلوتي ، وكانت الزيادة المترتبة على ذلك في الدخل القومي الاجمالي تساوي ١٠ مليارات زلوتي ، اذن $ث = \frac{٤٠}{١٠}$ = ٤زلوتي . ويعني ذلك أن الامر يتطلب استثمار ٤ زلوتي للحصول على ارتفاع في الدخل القومي قدره زلوتي واحد .

الاستثمار عندما يحدد المستوى المقابل نفسه للمدخرات .

٢ ـ مع افتراض أجور حقيقية معطاة ، تنعكس شروط التوازن في المعادلة :

$$\text{ق}_1 = \text{ق}_2 \left(\frac{\text{ف ق}}{\text{د}} - \text{و} \right)$$

وهذه المعادلة تقرر مستوى الاستثمار المسموح به .

٣ ـ وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات ، فان شروط التوازن في الفترة التي يتم فيها تشغيل الاستثمارات ، تكون على النحو التالي :

$$\frac{\text{و}_1}{\text{و}_2} = \frac{\text{س}_1}{\text{س}_2} \left(\frac{\text{ف ق}}{\text{د}} - \text{و} \right) .$$

وتعبر هذه المعادلة عن الارتباط الداخلي بين القرارات المخططة فيما يتعلق ببنيان الاستثمارات في القطاعين ومستواها التقني .

واذا كان ضمان التوازن بين الانتاج والاستهلاك هو الهدف الوحيد ، لما كان الوفاء بالشروط المذكورة صعبا على نحو خاص . بيد ان التوازن الاقتصادي ـ الذي يقصد به بصفة خاصة التوازن بين الانتاج والاستهلاك ـ ليس هو الهدف المباشر للتخطيط الاشتراكي . انه بالاحرى وسيلة لتحقيق هذا الهدف ،الذي يمكن صياغته على أنه الاشباع الامثل للمتطلبات الاجتماعية على أساس المعدلات القصوى لتنمية الانتاج والدخل القومي . وينطوي تحقيق هذا الهدف ـ وبخاصة في ظل ظروف التصنيع الاشتراكي للبلاد المتخلفة بالمقارنة بمثيلاتها في البلاد المتوسطة التطور ـ على سلسلة كاملة من المهام الصعبة والمعقدة . وتتصل هذه المهام بما يلي : انخفاض مستويات الطاقة الكهربائية والانتاجية والاجور الحقيقية ؛ الحاجة الى مستوى عال من الاستثمار ، والى نسبة كبيرة من المخصص العام للاستثمار لخدمة المزيد من الاستثمارات ؛ ضرورة مواجهة قضايا الاكتظاظ السكاني في الريف،والنمو السكاني الطبيعي العالي ؛ الخ . وجنبا الى جنب مع كل هذه القضايا ما زال من الضروري المحافظة على التوازن بين الانتاج والاستهلاك.ولا تعدو الملاحظات التي قدمناهاتمهيد الارض لاجراء هذا النمط من الاستقصاء .

٧- نماذج من الاقتصاد الاشتراكي

تشيسلاف بوبروفسكي

١ ـ النموذج وما يطرأ عليه من تغيرات

نحن نستخدم تعبير **النموذج الاقتصادي** بمعنى مختلف عن المعنى المستخدم به في الاقتصاد البورجوازي . فنحن نعني بالنموذج (في بولندا) صورة مختلفةمعينة من البنيان الاقتصادي الاشتراكي . وبعبارة اخرى نحن نعني بالنموذج المركب الكامل لاساليب الادارة والتخطيط ، أو السياسة الاقتصادية المطبقة في بلد محدد ما ، او في فترة محددة ما . وهذا التعريف كثيرا ما يعتبر ضيقا الى حد ما . بيد أنه من الضروري النظر الى هذا التعريف على ان يحيط ضمنيا أيضا بمسألة دور السوق ـ الذي يجري تعريفه في الاقتصاد الاشتراكي بأنه المجموع الكلي للاساليب التنظيمية وأساليب التخطيط . ومع ذلك فنحن نرى أنه ليس من الصائب توسيع مفهوم النموذج ليشمل تلاءمه مع ظروف الاقتصاد الرأسمالي ، اذ أنه لا يكون ممكنا ، الا في بنيان اشتراكي ، احداث تغييرات واعية في النموذج بهدف خلق نظام متناسق للتخطيط والادارة خال من التناقضات .

وقد تميزت الحقبة الاولى من مناقشة النماذج الاقتصادية في بولندا (في الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧) بثروة نقدية تتعلق بالماضي . وقد تناولت هذه المناقشة كذلك مسائل معينة مرتبطة بتصحيح الاخطاء . وظهرت هناك ايضا مواقف متطرفة، مثل فكرة الاستقلال الكامل للمشروعات ، أو فكرة السريان المطرد الذي لا يعوقهعائق لقانون القيمة . ونحن نقف اليوم على أرض اصلب بكثير ، على الرغم من ان عددا كبيرا من القضايا المتعلقة بالنموذج البولندي لم ينضج بعد الى مستوى التصورات العلمية الدقيقة . ومن الواضح اليوم ان المباديء الاساسية للاقتصاد الاشتراكي لا يمكن ادراجها ضمن القضايا المتعلقة بالنموذج ، اذ ان مسائل ، مثل **مباديء تحويل وسائل الانتاج الرئيسية الى الاشتراكية** ، او **مبدأ التخطيط المركزي** ، لا تنتمي الى مجال الموضوعات المتعلقة بالنموذج . فهذه الموضوعات ، على النقيض من ذلك ،تشكل

القضايا العملية لتحقيق المبادىء السالفة الذكر .

وتم أيضا توضيح جوانب سوء الفهم النابعة من المواقف المتطرفة السالفة الذكر . فمن الواضح للجميع اليوم ، على سبيل المثال ، ان فكرة ضمان السريان المطرد الذي لا يعوقه عائق لقانون القيمة انما تعكس مقتضيات معينة ، واتجاهات معينة ، وليس الامل الوهمي في الهروب من المشكلات الخطيرة للتخطيط والادارةعن طريق التطبيق المباشر لقانون القيمة . كما تغيرت فكرة استقلال المشروع (التي لا توجد في غالبية المشروعات الرأسمالية) الى فكرة الدرجات الممكنة من الاستقلال .

وثمة نجاح طيب بشكل خاص للفترة التي اجريت فيها دراسات للنموذج ،وهو نجاح يجب التنويه به في النهاية ، ويتعلق بادراك ان قضية تغيير النموذج لا يمكن بأية حال ان تتحول الى مسألة « تصحيح » اخطاء الماضي ، او بشكل عام الى اعادة النظر كلية في النشاط الذي ورثناه من فترة السنوات الست . فقضايا النموذج ، على النقيض من ذلك ، ذات طابع دائم ، اذ ان مسألة الاساليب السليمة للتخطيط والادارة ترتبط ارتباطا وثيقا للغاية ليس فقط بالظروف التاريخية والجغرافية لكل من البلاد التي تبني الاشتراكية ، وانما ايضا بمستوى القوة الانتاجية الذي تمبلوغه في بلد معطي في فترة معطاة . وبهذا المعنى فان فكرة«النموذج الاقتصادي الطيب»، التي ظهرت على المسرح منذ عامين ، قد حل محلها اليوم ، ربما في ذهن كل فرد ، مفهوماكثر صوآبا الىحد كبير للنموذج **الملائم لبلد معطي في مرحلة معطاة منالتطور.**

وبهذا التصور للمسألة تكون عملية تغير النموذج عملية مستمرة . فالنموذج لا يتغير بضربة واحدة ، وانما بطريقة التأثير المتسلسل . وقد يحدث بطبيعة الحال ان تكون عدة تغيرات متعاصرة على درجة من الاهمية لا تعدو معها التغيرات التالية ان تكون متممة لها . (وقد كانت تلك هي الحال ، الى درجة معينة ، بالنسبة للنماذج السوفياتية عند بداية الخطة الخمسية الاولى) . وقد يحدث ايضا ان تكونالتغيرات الاولية ذات طابع متجزيء ، ولا تصل الى تلك الدرجة من تغير الطابع الا بعد سلسلة متعاقبة من الانجازات ، عندما يتحدد النموذج الجديد بجلاء في مقابلة النموذج السابق له . وفي الحالة الاولى سيكون للمشاهدة السطحية الاتجاه الى تجاهل عمليات التغيرات المتممة ، وعدم رؤية غير الحقبة الحاسمة الاولى فقط . وفيالحالة الثانية يكون من السهل الوقوع في خطأ عدم وضع الحقب التالية في الاعتبار ، والاهتمام بالنتائج النهائية وحدها . واستمرار العملية لا يعني بطبيعة الحال انه لم تكن توجد فترات طويلة من الاستقرار النسبي ، بل الاستقرار الكامل ، للنموذج . وجنبا الى جنب مع النماذج التي تنضج في اطراد ، او تلك التي تكون في حقبة اضمحلال ، فانه يكون علينا ببساطة أن نضع في أعتبارنا بين حين وآخر النماذج الناضجة والمستقرة .

وهذا الذي قلناه يعد اليوم امرا عاديا بالفعل . ولكن يجب الا ننسى انه منذ وقت ليس بالبعيد ، نتيجة للفترة الطويلة التي عاشتها النماذج التي خلقت في الاتحاد السوفياتي في خلال الخطة الخمسية الاولى،وبسبب الافتقار الىالاقتراحات البديلة ، كان يوجد اتجاه الى اضفاء صفة الدوام على ما كان مستقرا لفترة طويلة فقط ، بل الى انكار امكانية وجود حلول متنوعة لقضية النموذج . واليوم حيث

تعمقت المسألة ، وحيث ظهرت حقائق جديدة مثيرة ، يبدو غريبا اننا لم ندرك في وقت مبكر كيف ان نفس تاريخ الاقتصاد السوفياتي ـ رأسمالية الدولة في الشهور الاولى التي تلت ثورة اكتوبر ، ثم نموذج شيوعية الحرب الذي اعقبته السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) ـ كان يمكن الافادة منه في توضيح الطبيعة النسبية للنماذج المؤسسية. فهذه النماذج تظهر وفقا للظروف المتغيرة التي تفضي الى اختيار فعال معين على اساس مرحلة معطاة من النموذج .

والى جانب التغيرات التي تطرأ على النموذج بمضي الوقت ، احدثت فترة ما بعد الحرب ، منذ وقت بعيد ، تمايزت في النموذج **من حيث الزمان والمكان** ، وقد كانت هذه العملية واضحة بشكل خاص في الصين الاشتراكية، بيد انها كانت في فترة معينة واضحة ايضا في الديمقراطيات الشعبية الاوروبية . وفي السنوات الاخيرة نمت هذه العملية الى درجة من القوة اصبحت معها قابلية النموذج للتغير حقيقة واضحة في ذاتها . وقد زادت ثروة الاشكال بدرجة كبيرة في السنتين الاخيرتين، مما يشير الى قوة التيار المتجه الى تطبيق اسلوب الادارة والتخطيط على الظروف النوعية لكل بلد ، والى استخلاص استنتاجات واقعية من تطور القوة الانتاجية للمعسكر الاشتراكي .

٢ ـ القطاع الخاص والريف

يتم التعبير عن تمايز النموذج على مستويات متعددة : على المستوى الاكثر عمومية لتخطيط الاقتصاد جملة ، وعلى مستوى قيام القطاع الاشتراكي بتنظيم وادارة القضايا المتعلقة بالانتاج السلعي الصغير ، واخيرا على مستوى بقايا التكوينات السابقة للرأسمالية .

ولكي نبدأ بالمجموعة الاولى من القضايا يكون من الضروري ان نتذكر ان هذه القضية قد حلت في الاتحاد السوفياتي في وقت قصير في خلال الخطة الخمسية الاولى عن طريق التصفية الكاملة لما يسمى القطاع الخاص في المدن ، وعن طريق تحويل الزراعة تحويلا كاملا الى الجماعية . ولا ريب أنه كان من الضروري في المرحلة السائدة لتطور الاقتصاد الاشتراكي البدء بالتحويل الكامل لوسائل الانتاج الى الاشتراكية . وفي هذا الصدد لا يمكن اعتبار تغير شكل النموذج ـ الذي أشرنا اليه فيما سبق ـ تغيرا في مفهوم النموذج الملائم ، وانما يمكن اعتباره فقط موقفا مختلفا من قضايا مرحلة الانتقال الاطول او الاقصر امدا .

ومن المعروف انه في المناقشات التي دارت في الاتحاد السوفياتي في خلال الخطة الخمسية الاولى ، واجهت قضية القطاع الخاص في المدن احد حلين : اما تصفية هذا القطاع او « تحويله الى الاشتراكية » . ومن الواضح انه كان يتعين رفض الحل الوهمي القائل بأن الانتاج السلعي الصغير وبقايا التكوينات السابقة للرأسمالية تتحول اوتوماتيكيا الى الاشتراكية . وعندما كانت قضية الموقف الذي تتخذه الديمقراطيات الشعبية ، في السنوات الاولى التي تلت الحرب، من المشروعات الخاصة مطروحة للبحث في عدد من هذه الديمقراطيات ، حلت هذه القضية كما لو

كانت تواجه الحلين نفسيهما . ويمكن ان يقال اليوم ان مثل هذا الفهم للقضية كان ينطوي على فشل في ادراك الظروف التي كانت سائدة في الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة ، اي منذ عشرين عاما مضت . ولم يمتنع الا بلدان فقط عن اتباع خط التقييد الميكانيكي العنيف ـ ان لم يكن التصفية ـ للمبادرة الفردية في المدن ، وهما الصين وجمهورية المانيا الديمقراطية . وفضلا عن ذلك قام هذان البلدان بالربط المتتابع المخطط للقطاع الخاص بالاقتصاد الاشتراكي في اشكال « قانونية » خاصة (الى الحد الذي يمكن به وضعه في ذلك الطريق) ، أي عن طريق تكوين مشاركات بينه وبين الدولة .

وعلى الرغم من أن هذه السياسة الانتقالية تسمح بتوسع القطاع الخاص،فانها لا تتناقض مع الخط العام لاحلال المشروعات الاشتراكية محل المشروعات الخاصة . وذلك لانها تجعل من المستطاع في الوقت نفسه تحسين استخدام الشبكة الخاصة لانتاج السلع والخدمات ؛ في حين تخضعها للدولة بطريقة أكثر حزما . وقد كانت هذه المسألة ، بحكم طبيعة الامور ، ذات اهمية خاصة بالنسبة للصين الشعبية ،حيث السياسات المتبعة كان يمليها ـ من الناحية الواقعية ـ نقص الافراد المؤهلين للادارة الاقتصادية ، والحاجة الى الافادة في بناء الاشتراكية من خبرة البورجوازية القومية والفئات الوسطى .

ومع ذلك فان القضايا السالفة الذكر ، على ما فيها من اثارة للاهتمام ، هي برغم كل شيء قضايا محدودة وذات طابع مجزأ في الاقتصاد الاشتراكي . ويعد الاستقصاء في مفاهيم مجال الزراعة اكثر اهمية بما لا يقارن . ولكي نعالج هذا الاستقصاء على نحو سليم فمن الضروري ان نتذكر الظروف التي نضجت فيها السياسة السوفياتية الخاصة بالتحول السريع والكامل الى الاشتراكية . ومن اجل هذا الغرض يكون من الضروري ان ننظر الى الوراء ، الى الثلاثينيات ، واضعين في اعتبارنا في الوقت نفسه الظروف النوعية للجغرافيا السوفياتية .

ويعتقد الاقتصاديون السوفيات أنه في تلك الفترة كانت القدرة على تنمية الريف ـ فيما عدا مزارع الكولاك ـ عديمة الدلالة . وكان هذا الوضع يرتبط جزئيا بمسألة توزيع وسائل الانتاج ، التي كانت مركزة بدرجة ساحقة في ايدي الكولاك . وكان العنصر الهام الثاني هو المستوى السائد للفلاح الروسي ، وقدرته الهزيلة على استيعاب التقنيات الجديدة . وفي الوقت نفسه تفجرت صراعات طبقية حادة في الريف في خلال فترة الخطة الخمسية الاولى .

وكانت المرحلة الاولى في تنفيذ الخطة الخمسية الاولى تتميز بارتفاع في انتاجية العمل ادنى بكثير ، وزيادة في العمالة أعلى بكثير ، مما نصت عليه الخطة . واعقب ذلك بوقت قصير حدوث تضخم وارتفاع في اثمان المنتجات الزراعية.وتطلب هذا الوضع اما احداث انكماش قوي كان لا بد ان يعرض الخطة الخمسية للخطرمنذ بدايتها ، وأما اتخاذ اجراءات ذات طابع جذري مفرط لتسمح بتنفيذ المهامالرئيسية على الرغم من المصاعب العنيفة . واختار الاتحاد السوفياتي سياسة الهجوم الاقتصادي في محاولة لحل قضية الافتقار الى توازن السوق ، والتوزيع الجائر للدخل الاجتماعي ، الذي كان يتحول بدرجة متزايدة لصالح مزارع الكولاك معازدياد

سرعة تحويل الزراعة الى الجماعية .

ومع قدر معين من التبسيط يمكننا ان نقرر ان التحول الى الجماعية قد ظهر الى الوجود كسلاح في النضال من أجل تنفيذ الخطة الخمسية . والى جانب ذلك فان مهامها في مجال تشكيل نموذج زراعي اشتراكي كانت ايضا وسيلة لحمل الزراعة على خدمة مهمة معينة اكبر - حتى على الرغم من انها يمكن أن تواجه صعابا مؤقتة معينة (واضعين في الاعتبار انتهاك مبدأ الاختيارية ، وهو المبدأ المعروف اليوم) . وعلى الرغم من الدور الهائل الذي قام به التحول الى الجماعية ، فلم يكن هذا التحول هو الجبهة الرئيسية . فالهجوم في هذا القطاع كان يشن بهدف احداث الانتقال من السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) الى بناء الاشتراكية .

ويستحيل ايضا في اي تحليل اغفال الوضع الجغرافي الخاص للزراعة السوفياتية. وقد استرعى هذا الوضع الانظار بجلاء شديد في السنوات الاخيرة مع التوسع في زراعة الارض في آسيا الوسطى . والاتحاد السوفياتي بالمعنى الزراعي هو اوروبا واميركا في آن واحد . فالجزء الغربي منه يقارب بلدا ذا نمط اوروبي به كثافة سكانية كبيرة ، وتعد الظروف الجغرافية والتربة في هذا الجزء مواتية لاقتصاد يقوم على تعدد المحصولات . ومع ذلك فان اراضي الجزء الشرقي منه لا يكون التوسع الرأسي فيها ، وانما التوسع الافقي ، هو الطريق الاشد وفرا لتوسيع الانتاج بسرعة كبيرة . ولا ريب ان طابع الجزء الشرقي من البلاد قد مارس تأثيرا معينا على شكل النموذج بالنسبة للمنطقة بأسرها .

ويمكننا ان نوجز السمات المميزة لذلك النموذج بالطريقة التالية : لقد اضطلع الاتحاد السوفياتي بحل سلسلة كاملة من القضايا بعمل ضخم **واحد** هو التحول الى الجماعية على نطاق واسع . وكان ذلك يعني في الوقت نفسه تحويل الانتاج الزراعي الصغير الى اقتصاديات المساحات الكبيرة ، وشكلا لتصفية الكولاك ، وادخال الميكنة بسرعة وعلى نطاق كبير . كما كان في الوقت نفسه وسيلة لتوسيع الرقعة الزراعية. وعلاوة على ذلك فان التحول الى الجماعية قد نشأ هناك نتيجة لما فرضته التجربة ، كما شكل وسيلة بالغة الاهمية لزيادة التراكم الاجتماعي . وكانت المساعي السوفياتية تستهدف حل كل قضايا السياسة الزراعية تقريبا في داخل اطار التحول الى الجماعية . وقد احتفظ التحول السوفياتي الى الجماعية بطابعه بوصفه «اداة عامة» في خلال كل التغيرات التي مرت بها الخطة الخمسية الاولى .

والبلاد التي سلكت طريق البناء الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية تختلف عن بعضها بعضا ، كما تختلف عن الاتحاد السوفياتي . ومن بينها تشيكوسلوفاكيا على سبيل المثال ، التي يوجد بها مستوى للتصنيع عال بدرجة لا تشكل معها النفقات على الزراعة ، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة ، اهمية تذكر من زاوية عملية الاستثمار العامة . ومن بين هذه البلاد ايضا الصين من ناحية ، وبلاد البلقان من ناحية اخرى، التي تعد ظروفها الموضوعية بالنسبة للتصنيع السريع أسوأ بما لا يقارن من ظروف الاتحاد السوفياتي . وعلى الرغم من ان اعداد السكان في الريف **كبيره للغاية ، ان لم تكن هائلة** ، في تلك البلاد ، الا أنه ليس من المستحيل مقارنتها بالوضع التي تحقق في الاتحاد السوفياتي في خلال الخطة الخمسية الاولى .

وكانت قضية الكولاك بالمثل مختلفة في تلك البلاد عنها في الاتحاد السوفياتي عند نهاية مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة . وكانت تلك هي الحال سواء لان (١) التطور التاريخي قد خلق هناك ابنية زراعية اكثر صحية ـ دون وجود ضياع زراعية كبيرة ، ووجود عدد قليل فقط من المزارع الفلاحية الكبيرة ؛ أم لان (٢) تقدم التعليم والمعرفة التقنية كان يحيط بقطاع ملائم من الزارعين المتوسطين والفقراء ، بحيث لم تكن القدرة على النمو وقفا على مجموعة عديمة الدلالة من المزارع الاكثر قوة (بلاد التشيك في المقام الاول) ؛ أم أخيرا لان (٣) الاجراءات المناهضة للكولاك قد اتخذت منذ الايام الاولى للسلطة الشعبية (الصين) . ومع ذلك لم يكن هناك بلد واحد من هذه البلاد يمتلك احتياطيات من الارض يمكنها ان تعوض ـ عن طريق توسيع الرقعة الزراعية ـ الانخفاض الفعلي في الناتج الذي يمكن ان ينشأ فيمرحلة تحويل علاقات الانتاج في الزراعة . كذلك لم يجر أي تأميم للارض في أي من هذه البلاد ، ولم يكن تقليد ملكية الفلاح للارض قصير الامد مثلما كان فيروسيا القيصرية.

وعلى أساس هذه الاختلافات كان لا بد ان يوجد فارق بين سياسة التحول الى الجماعية في الديمقراطيات الشعبية ، ومثيلتها في النموذج السوفياتي . ففي المقام الاول كان يوجد انقسام متفاوت العمق في المهام التي يتعين انجازها عن طريق التحول الى الجماعية في الاتحاد السوفياتي . وقد اتسع نظام التسليم الاجباري لجانب من المحصولات الزراعية في وقت سابق لخلق التعاونيات الانتاجية علىنطاق واسع . وشنت الحرب ضد الكولاك (التي اتخذت اشكال تقييد حقوقهم ، او الضغط المالي) اما في وقت واحد مع تكوين التعاونيات ، أو قبل ذلك . وعلاوةعلى ذلك تم تطوير انماط متنوعة معينة من التعاونيات الانتاجية الزراعية ، على حين أن ما يسمى « الارتل » ـ كما هو معروف ـ كان لفترة قصيرة قريب الشبه من النمط التعاوني في الاتحاد السوفياتي .

وقد مر التحول الى الجماعية بعدة مراحل من التطور في الديمقراطيات الشعبية الاوروبية . وكانت هذه المراحل هي : مرحلة التطور السريع ، التي ارتبطت في كثير من الاحيان بانتهاك مبدأ الاختيارية فيما بين عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٣ ؛ مرحلة التطور المقيد ، او حتى مرحلة الانخفاض في عدد التعاونيات الانتاجية ، في العامين التاليين او الاعوام الثلاثة التالية . وكانت الصورة معقدة في ذلك الوقت . ففي بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا كانت التعاونيات تحيط بكل الحيازات الزراعية تقريبا ، أو بحوالي ثلثيها . وفي بلاد اخرى كان مركز الثقل هو خلق اشكال بسيطة للتعاون (رومانيا) . وفي مجموعة ثالثة من البلاد امتدت قضية التعجيل بتطور الانتاج التعاوني عبر فترة زمنية طويلة .

وتعد حالة يوغوسلافيا ذات طبيعة خاصة . فبعد اجراءات حماسية بشكل استثنائي ، وطائشة في اغلب الاحوال ، للتحول الى الجماعية ، تقرر التوقف ثم بدء كل شيء من جديد . وقد كان المفروض أن تحققهذه الاجراءات ما يسمىالتعاونيات العامة التي تحيط أساسا بمجالي الامداد والتوزيع . ولهذه التعاونيات حق توسيع نشاطها في اتجاهات مختلفة حسبما يرغب اعضاؤها ، او حسبما يملي عليهمبمبادرة من القيادة . واتجاه سياسة الدولة هو تركيز التراكم الريفي في التعاونيات ، حتى

يمكن ان تكون التعاونيات هي مصادر الاستثمار الجديد وتطبيق التقنيات الجديدة . ولا يعني ذلك التخلي عن فكرة التعاونيات الانتاجية باعتبارها هدفا لمواصلة التنمية. وتلقى السياسة اليوغوسلافية الضوء على فكرة ان الاختيارية ليست فقط هي الحق الديمقراطي للشعب ، وانما هي ايضا افضل معيار اقتصادي للاهداف المعطاة للتعاونيات الانتاجية .

ومن الصعب تقويم النتائج المنظورة للاجراءات التي تستهدف ادخال عناصر الاقتصاد الجماعي عن طريق التعاونيات العامة . ولا يبدو ان مثل هذه الاجراءات ستجذب الجماهير اليوم . وعلاوة على ذلك من الضروري ان نسترعي الانظار الى حقيقة ان الحد من التحول الى الجماعية في يوغوسلافيا كان مرتبطا بالحل الجذري لمسألة الكولاك ، عن طريق جعل الحد الاقصى لحيازة الارض عشرة هكتارات . وقد كان من العوامل التي جعلت هذا الانجاز الهام اكثر يسرا حقيقة انه بسبب ظروف تاريخية ، ونتيجة للاصلاح الزراعي السابق ، كان عدد المزارع التي تزيد مساحتها على عشرة هكتارات تافها في يوغوسلافيا .

ومن السمات العامة للتحول الى الجماعية في الديمقراطية الشعبية الاوروبية (اذا اغفلنا التقلبات في الفترات المختلفة) حقيقة ان معدل نمو التعاونيات كان ابطأ بكثير منه في الاتحاد السوفياتي . وبطريقة مماثلة ظل التحول الى الجماعية ، او هو الآن ، شكلا جزئيا ، وليس شكلا عاما . وبهذا المعنى يمكن القول بأن النماذج الزراعية الاشتراكية في هذه البلاد تختلف عن مثيلاتها في الاتحاد السوفياتي من حيث نطاق اكثر من اختلافها عنها من حيث الطابع (١) .

ويختلف النموذج الصيني بدرجة اكبر بكثير عن النموذج السوفياتي . فقد كانت الصين هي الديمقراطية الشعبية الوحيدة التي توقعت منذ البداية نطاقا واسعا للتحول الى الجماعية في زمن قصير نسبيا . وعلى الرغم من القرار الواضح الذي اصدره الحزب الشيوعي الصيني بهذا الشأن ، فلم تشهد السنوات السبع الاولى الا المراحل التمهيدية لتنمية التعاونيات . وكانت المرحلة الاولى تتكون من الاصلاح الزراعي والكفاح ضد الربا . ويمكن ان يقال انه لا يوجد بلد واحد في تاريخ البشرية فعل من اجل الفلاحين مثل ما فعلته الصين الشعبية في تلك المرحلة الاولى . اذ انه نتيجة لتقييد الربا ، وتحرير الفلاحين من الضرائب ومن الريع الربوي ، استطاع حوالي نصف جميع المزارع الصينية زيادة دخولها بما يقرب من ١٠٠٪ (٢). في غضون عام او عامين . وفي مثل هذه الظروف يكون من اليسير على نحو خاص بطبيعة الحال ، اتخاذ وتنفيذ اجراءات ناجحة تتطلب ثقة وتعاون جماهير الفلاحين .

---

(١) توجد بطبيعة الحال فروق معينة شديدة الاهمية في الطابع ، ناشئة عن التجمع الواسع النطاق للتعاونيات الانتاجية الذي لم يطبق الا في الاتحاد السوفييتي .

(٢) في فترة ما قبل الحرب بلغ سعر الفائدة على القروض الربوية ١٪ يوميا في الصين . وفي الاراضي المتطرفة (اراضي الارز المغمورة) كان ريع الارض — بخلاف ايجارات المباني ومقابل استخدام الآلات — ٩٠٪ من المحصول .

وقد بدأت مرحلة الانتقال من الاصلاح الزراعي الى الحملة التي شنت من اجل التحول الى الجماعية ، في عام ١٩٥٥ . واستخدمت هـذه المرحلة لتطوير الاشكال التقليدية لنظام المعونة المتبادلة بين الاسر والمزارع المتجارة * ونتيجة لذلك كـان حوالي نصف المزارع الصينية قد اكتسبت بالفعل بضع سنوات من خبرة العمل بهذا النظام ، وذلك عندما حان الوقت للانتقال الى نظام الزراعة الجماعية .

وفي المرحلة الاولى ــ التي استمرت في خلال عام ١٩٥٦ ــ كان لـدى الصين عدة انواع من التعاونيات التي تبلغ مساحة الواحدة منها عدة اكرات ــ ١٢ اكرا فـي بعض الاحيان ، او حتى اقل من ذلك . وخلق في تلك المرحلة نمط مـن الاقتصاد لا يختلف كثيرا عن النمط السابق له ، وهو نمط كان مفهوما حتى مـن جـانب اعضاء التعاونيات الاكثر تمسكا بالتقاليد . وفي الوقت نفسه ، وعلى ضوء وجود قوة غـير مستخدمة في الزراعة الصينية وصعوبة اشباع الطلب الهائل على وسائل الاستثمار اللازمة لتوسيع الصناعة ، تأجلت الميكنة الواسعة النطاق لفترة طويلة ــ تتراوح بـين خمسة عشر وعشرين عاما . ويجدر بنا ان نضيف ان عملية التحول الـى الجماعية في الصين كانت تحفز على زيادة مستمرة في دخول التعاونيات ، ناشئة الـى جانب اسباب اخرى عن حقيقة ان التعاونيات قد اصبحت ايضـا الوسيلة لتوسيع المهـن الجانبيـة .

وتقودنا المقارنة بين الطريق الذي سلكته الديمقراطيات الشعبية الاوروبية في التحول الى الجماعية ، وذلك الذي سلكته الصين ، الى استنتاج مفاده اننا كنا فـي اوروبا نريد ان نقطع شوطا كبيرا وسريعا في قطاع محدود بهذا القدر او ذاك ؛ فـي حين اخذت الصين كأساس لها السير في جبهة عريضة ــ ببطء في اول الامر ، ثم تزاد السرعة بعد ذلك . وقد تحقق النطاق الواسع للمزارع التعاونية الريفية فـي الصين عن طريق مراحل واعية وضعت في اعتبارها مصالح الفلاحين المادية وعاداتهم السيكولوجية . ولم تبدأ الحقبة الثانية ، التي تميزت بالقـوة الدافعـة الجبـارة والنوايا الجسورة، الا بعد الوصول الى مستوى عالٍ من التعاون الريفي. ويحضرني في هذا الصدد بطبيعة الحال بناء الكوميونات الشعبية ، الذي التحمت فيه سلسلة من العناصر في عنصر واحد : اي الزيادة الرائعة في نطاق التعاون الزراعي، والاشكال الجديدة لتنظيم العمل ، والاشكال الجديدة لمكافأة اعضـاء الكوميونة ، والاستخدام المتزايد لقوة العمل في تحسين وسائل الري على نطاق كبير بشكل استثنائي ، وكذلك التأليف بين انشطة الكوميون ونمط ما من انماط التصنيع .

وهكذا ادى تمايز النماذج الاشتراكية للتنمية الزراعية الى خلق طرق متنوعة للنشاط وان كانت مترابطـة فيما بينها بهذا القـدر او ذاك . والتوسيـع المبـاشر للتعاونيات الانتاجية يمكن في بعض الحالات ان يكون هـو الطريق المحوري ؛ وفـي حالات اخرى طريقا من طرق كثيرة، او يمكن حتى ان يكون ذا اهمية ثانوية في مراحل

---

* عرف هذا النظام التقليدي في الزراعة الصينية منذ قت طويل . وبمقتضاه تقوم الاسر التي تملك او تحوز مزارع متجاورة بمساعدة بعضها بعضا في فترات الذروة بالنسبة للعمل المزرعي ــ المترجم .

معطاة للتنمية . ولذا يكون من المستطاع في رأيي ان نحدد متى،وفي ظل أية ظروف، يمكن ان يتوج بالنجاح التسليم بالتعاونيات الانتاجية باعتبارها الطريق المحوري .

والتحول الى الجماعية في الاتحاد السوفياتي يمكن بمعنى معين أعتباره حالة خاصة ــ من زاوية الظروف النوعية لفترة الخطة الخمسية الاولى ــ على حين تعد الحالتان النقيضتان ، حالتا التحول الى الجماعية في الصين وتشيكوسلوفاكيا ، حالتين نموذجيتين .

فالقضية المحورية لجميع جوانب الحياة الاقتصادية في تشيكوسلوفاكيا هي استخدام قوة العمل في الصناعة . .ومن زاوية الاقتصاد ككل يعد تحرير اكبر عدد ممكن من الافراد من الزراعة ، وتحويلهم الى الصناعة العالية الانتاجية ، الطريق الذي لا غنى عنه لزيادة الدخل الاجتماعي . واذا اظهرت التعاونيات الانتاجية في تشيكوسلوفاكيا زيادة هامة في انتاجية الفرد المشتغل في الزراعة ، فعندئذ حتىاذا لم تكن هناك زيادة في الناتج بالنسبة للهكتار ، وحتى اذا ارتفعت تكاليف الانتاج ، يمكن لهذه التعاونيات على الرغم من ذلك ان تقوم بوظيفة هامة في توسيع عنق الزجاجة بالنسبة للاقتصاد بأسره . وفي مثل هذه الظروف يكون من المستطاع معالجة قضايا الميكنة في يسر ، وزيادة كسب أعضاء التعاونيات ، آلخ .

وثمة وظيفة لا تقل أهمية اضطلعت بها التعاونيات الانتاجية (الكوميونات الآن) في الصين ، على الرغم من ان الدور الذي تقوم به اشكالها التنظيمية مختلف تماما. فقد اضطلعت تعاونياتها الانتاجية منذ البداية بالوظائف التي واجهتها البلاد الاكثر تطورا من قبل بسياسات زراعية معينة وضعت في اعتبارها مسائل من النمط التالي : دعم وتحسين ونشر العلوم الزراعية في الحيازات الصغيرة للغاية ، الخ . وبالاضافة الى تنظيم علاقات الملكية ، يعد التحول الى الجماعية في ظل هذهالظروف اداة للقضاء على التركات التاريخية للبلاد التي تباطأ تطورها .

والعامل الثاني ، والاكثر اهمية ، هو استخدام البلاد المتخلفة استخداماكاملا ــ لاول مرة في التاريخ ــ للاحتياطيات الموجودة من قوة العمل . وهكذا تحول الاكتظاظ السكاني في الريف ــ وهو العقبة الكبرى امام التقدم الصناعي في الصين ــ الى عامل أساسي في التنمية .

٣ ــ مسالة المركزيــة

كانت مسألتا لا مركزية التخطيط ، واعادة بناء صرح التنظيم الصناعي ، نقطتي ارتكاز تمايزات النموذج في القطاع الاشتراكي . وكما هو معروف فان النموذج الذي تطور في الاتحاد السوفياتي ، والذي كانت الديمقراطية تحاكيه باخلاص في بعض الاحيان ، يتميز بدرجة عالية من المركزية . وعلى الرغم من ان الادارة المباشرة للمشروعات بوساطة اجهزة التخطيط المركزية أمر لا مجال للتفكير فيه ــ فيما عدا بالنسبة للبلاد الصغيرة للغاية ــ فقد وفرت المركزية في الادارة الاقتصادية حلقة تنظيمية وسيطة بين المشروعات واجهزة التخطيط المركزية . وقد أسفر رجحان الحوافز المغالى فيها ــ الذي يعد سمة مميزة للنظام المعني ــ عن اكتساب الحلقة

الانتقالية طابعا اداريا ، وعن اعتماد العلاقات المتبادلة بين الحلقات المختلفة على مبدأ التسلسل الاداري .

وكرد فعل قوي مفهوم ـ وان لم يكن صحيحا تماما ـ فان المركزية كثيرا ما تعتبر اليوم خطأ عاما . وليس هناك شكل تنظيمي دائم الصواب أو دائم الخطأ ـ فالى جانب المزايا يكون لكل منها أخطاؤه . والامر المستطاع هو ان نحكم على أساس الظروف الملموسة وحدها أن كان من الضروري أن ننوه بما اذا كانت الاخطاء او المزايا هي التي تشكل وزنا اكبر في مرحلة معطاة . ومن الصعب تصور نظام للتخطيط الاقتصادي ، بصرف النظر عن البلد او الفترة ، يمكن الا يمر من خلال فترة من المركزية البعيدة الاثر . فالدولة الشعبية يجب عليها اولا أن تخلق جهازا ، وأن تدرب الافراد اللازمين، وان تضع أساليب للادارة، قبل أن يكون باستطاعتها تحقيق النتائج نفسها ، او نتائج أفضل ، بطرق اكثر براعة . ويؤدي التعجيل السريع بمعدل تنمية الاقتصاد الاشتراكي ، بالنسبة للفترة السابقة ، الى تغيرات جذرية في النسب يكون معها من الضروري على الاقل ان تطبق بشكل مؤقت الادارة الشديدة المركزية لعناصر انتاج معينة . واستنادا الى عدد من العوامل يمكن أن تنشأ الحاجة الى المركزية القوية عند مستهل الاقتصاد المخطط ـ او في فترة متأخرة بعض الشيء ـ كما حدث عندنا عند نهاية خطة السنوات الثلاث . وعلى اية حال فان المستوى البعيد الاثر للمركزية يبدو أمرا محتوما في المراحل المبكرة للاقتصاد الاشتراكي . وليس من قبيل المصادفة ان مسألة الادارة المركزية قد ظهرت في الاتحاد السوفياتي ـ من الناحية التاريخية ـ حتى قبل ان تظهر مسألة الاقتصاد المخطط . وليس من قبيل المصادفة ايضا أنه في المحاولات النظرية الاولى لتعميم مسألة التخطيط ، لم يكن التخطيط يعتبر قضية منفصلة ، وانما سمة من سمات الادارة الاقتصادية المركزية. وفي مستهل الخطة الخمسية الاولى كانت الخبرة التنظيمية بالفعل أغنى بما لا يقارن من نظرية وتقنية التخطيط . ومع ذلك يجب الا يكون من دواعي الدهشة للماركسيين ان نظرية التخطيط قد صهرت في بوتقة الممارسة ، في بوتقة النشاط .

ولم تكن العوامل التاريخية ـ الجغرافية عديمة الدلالة بالنسبة لتصاعد اتجاهات المركزية . ويمكن ان يقال أن بعض الاخطار الناشئة عن المركزية البعيدة الاثر كانت بالتأكيد أقل تهديدا للاتحاد السوفياتي منها بالنسبة للبلاد الاصغر حجما بكثير ، التي منحتها الطبيعة موارد أقل الى حد كبير . ومع ذلك فان المزايا ، التي كان باستطاعة الاتحاد السوفياتي تحقيقها من المركزية البعيدة المدى ، ذات اهمية استثنائية .

ولكن ثمة وجها آخر للمركزية ذات الدرجة العالية . وتظهر بعض عيوب البنيان التنظيمي عند كل مرحلة من مراحل التنمية، ولا يكون للبعض الآخر (وهو أغلبيتها) أهمية كبيرة الا عند المستويات الاعلى من التنمية. فخطر البيروقراطية يكون حقيقيا في كل المراحل ؛ بيد أن الخسائر الناجمة عن ذلك المصدر تكون أكبر مما لا يقارن عندما تكون قد تكونت بالفعل انتلجنسيا ـ تقنية قادرة على الوقوف على قدميها ، دون ان تقاد من يدها . اما خطر المغامرة والذاتية ، واغفال القانون الاقتصادي الموضوعي ، فيرتبط ارتباطا عضويا بمستوى عال من التركز . بيد أن ذلك الخطر يصبح أكبر

بكثير عندما تكون الاتجاهات الاشد وضوحا ورسوخا لتنمية الانتاج قد أقرت بالفعل، وعندما يكون التأخر الاقتصادي للبلاد قد تم القضاء عليه الى حد ما .

ويتغير طابع مسألة رفع المستوى التقني وفقا للتنمية الاقتصادية ـ اذ أنها في هذه النقطة ليست مسألة الحصول على خبرات آجنبية وزرعها في تربتنا عن طريق مجرد توسيع القوى الانتاجية ، او خلق قوى انتاجية جديدة ، والانطلاق على أساس قوتنا التقنية الخاصة . وهي كذلك ليست مسألة النقل الواسع النطاق للمنجزات التقنية الاجنبية ، ومواءمتها مع التجهيز التقني القائم بالبلاد . ويكون المستوى العالي للتركز مواتيا لحل أولى القضيتين المشار اليهما ، بيد انه لا يكاد يكون مناسبا لحل القضية الثانية . ويكون الموقف مماثلا مع نمو القوة الانتاجية الراهنة ؛ الامر الذي يعني ان ما يمكن أن نسميه التقدم التقني الاحتمالي انما يتجاوز الارتفاع في المهارات التي يتطلبها استخدام هذه القوى الجديدة . وأخيرا فان الموقف يتغير ايضا من زاوية التخطيط المركزي . وفي مدى انتاجي ضيق يمكن للخطة المركزية ، الى حد كبير نسبيا ، ان تسري بمؤشرات طبيعية . وتشرع المقاييس الطبيعية في السيادة مع اتساع مدى الانتاج الاجمالي (بالاشارة الى المؤشرات الجماعية التي لا تعدو أن تكون نقاط انطلاق للمهام المختلفة) حيث تكون الخطة المركزية عاجزة تقنيا ، مع افتراض وجود أكبر قدر من البراعة ، عن الاحاطة بعدد كبير نسبيا من التغيرات .

وبالاضافة الى الاخطاء السابقة للتركيز الشديد للادارة ، الذي لا يحدث بصرامة شديدة الا في المراحل المتأخرة من التنمية ، يوجد في هذا النظام مظهران دائمان من مظاهر الضعف. فالأجزاء والمؤشرات المختلفة للخطة لا تنخرط أوتوماتيكيا في الكل العضوي الا على مستوى المشروع ، او عند مستوى أدنى من ذلك . ولا يؤدي التناسق الداخلي للمؤشرات المختلفة على نطاق اقتصادي قومي بطريقة أوتوماتيكية الى حالة واحدة في المشروعات . فمع وجود درجة عالية من تركز الادارة توجد هناك المخاطر الحقيقية التي لا مفر منها، بأن يعهد للمشروعات بمهام لا يمكنها من الناحية الفعلية الاضطلاع بها ـ بقدر ما تكون امكانية التناقض بين القرارات المتعلقة بالمسائل المختلفة موجودة دائما كأمر واقع .

ويترتب على ما سبق عنصر آخر هو أن المشروعات يمكن أن تفقد شخصيتها المستقلة . فالمشروع ليس مجرد تجميع معطى لعناصر انتاج معطاة ؛ بل هو أيضا مجموع من الناس الذين يشكلون في المجتمع الاشتراكي حلقات الربط الاجتماعية . ان انتشار المعرفة بين العمال، والاحتفاظ بصلات حية بين الاجهزة القيادية والجماهير العاملة ، ورفع احساس الطبقة العاملة بالمسؤولية تجاه الاقتصاد القومي ككل ، والتأثير الحي الملموس للجماهير على وضع الاقتصاد القومي ـ كل هذه القضايا يمكن حلها بنجاح اعظم بما لا يقارن في داخل اطار قدر متفاوت من الاستقلال الذاتي للمشروع ، منه مع التركيز الشديد في اتخاذ القرارات .

٤ ـ البنيان التنظيمي للقطاع الاشتراكي

كان الظهور القانوني للمجالس العمالية المصنعية بيوغوسلافيا أول تعبير عن رد فعل النموذج الكلاسيكي للتركيز العالي للادارة . وأعقب ذلك توسيع استقلال

المشروع ، وهو الاستقلال الذي يكون دور المجالس من غيره وهميا بطبيعة الحال . وتعد نصوص الخطة الخمسية الاولى في يوغوسلافيا ذات اهمية رئيسية في فهم الاتجاهات السائدة فيها . لقد كانت هذه الخطة اكثر الخطط التي وضعت في أي مكان طموحا وارادية .

ففي السنوات الاولى لما بعد الحرب طبق اليوغوسلافيون نموذجا غريبا أغفل اكثر من اي شيء آخر الظروف النوعية والامكانيات الواقعية لبلادهم . وقد أصبح ضعف الخطة صارخا على نحو خاص في ظل ظروف النزاع الذي تطور بين يوغوسلافيا والبلاد الاشتراكية الاخرى . ويجب أن نقرر ، دون انكار اصالة أو قيمة المساهمات اليوغوسلافية ، ان تطرف بعض قراراتهم ينبع من رد فعل سيكولوجي في اتجاه مضاد للمبالغات السابقة .

والبحث عن نموذج جديد في بولندا يمكن أن يتميز أيضا برد الفعل للماضي القريب . فنحن لم ننجز في الفترة السابقة اختيارا سليما ، ولم نجر تقييدا واعيا لبرنامج التنمية في داخل حدود أمكانيات البلاد في كل المجالات . وانصب تركيز أكبر بما لا يقارن على بناء مصانع جديدة منه على تجديد او استكمال المصانع القائمة . وفوق هذه الخلفية تطورت سلسلة من مظاهر سوء التناسب بين مختلف فروع الصناعة . فصناعتنا ، التي تتكون من مصانع كانت قائمة قبل الحرب وتمت استعادتها (دون أية تغييرات جوهرية في وضعها التقني في أغلب الاحوال) ، ومن مصانع عصرية أقيمت حديثا ، تمثل خليطا اشبه بالفسيفساء من زاوية مستواها التقني ودرجة تركيزها . وذلك على حين انه في خلال الخطة الخمسية السوفياتية الثانية ، على سبيل المثال ، قامت المصانع الكبيرة الجديدة بالدور الحاسم . لقد وسعنا طاقتنا الانتاجية الى درجة عالية على نحو استثنائي ، معتبرين اننا كنا نستثمر في الصناعة نسبة مئوية من دخلنا القومي تماثل تقريبا تلك التي تستثمرها الديمقراطيات الشعبية ، على حين أعدنا تنظيم المشروعات الصناعية في المناطق التي استعيدت (أي تلك المشروعات التي امكن المحافظة عليها أو لحق بها ضرر طفيف) . ومع ذلك فقد تعرضنا في الوقت نفسه لخسائر عالية بشكل استثنائي في الكوادر الفنية والعمالية بسبب الحرب والاحتلال : بحيث كان الشباب ـ الذين لم تكن قد توافرت لديهم الى ذلك الحين لا الخبرة ولا التقاليد ـ يشكلون نسبة كبيرة للغاية من طبقتنا العاملة وكوادرنا القيادية .

ويجمع بين هذه العوامل المتنافرة سمة مميزة مشتركة ، وهي انها تزيد كثيرا من حدة القضايا التي يستعصي حلها بشكل خاص على مستوى خطة مركزية ، والتي تتطلب تنمية المبادرة من اسفل ، وتحقيق الوفورات في المشروعات المختلفة ، واتخاذ قرارات مناسبة في المشروع . وقد أوضحت هذه الحالة ان الاستغلال العلمي للكيان الانتاجي القائم كان في أغلب الاحوال اكثر اهمية بالنسبة للاقتصاد من توسيع الطاقة الانتاجية عن طريق الاستثمارات الكبيرة الجديدة ـ التي كانت تتطلب مستوى عاليا من التركيز .

ولذا ليس من قبيل المصادفة ان قضايا المشروعات ، مثل استقلالها الذاتي ، والمجالس العمالية ، الخ. قد اكتسبت حدة خاصة . بيد انه لخطأ كبير الا ندرك

ان هذه المسائل لن تدرج في جدول الاعمال (وان يكن في أشكال ومجالات اخرى) بالبلاد الاشتراكية الاخرى أيضا . فالقضايا الملموسة للمشروعات لا تحل هناك دائما تحت العنوان العام : « الاستقلال الذاتي » ، وهي بشكل عام لا تعتبر ذلك المسألة الرئيسية للمرحلة المعطاة . بيد ان ذلك لا يحول دون الحل المعتاد لبعض قضايا المشروعات بجرأة كبيرة . ففي الاتحاد السوفياتي على سبيل المثال كان حق المشروع في استخدام المخصص المخطط للاجور ذا أهمية استثنائية ، اذ ان الوفورات في هذا المخصص تكون تحت تصرف المشروع . وكثيراً من حقوق ومهام مجالسنا العمالية كان يعهد بها في الاتحاد السوفياتي الى مكتب رئاسة مؤتمر الانتاج والاجهزة النقابية . ونأمل ان تقطع البلاد الاشتراكية جميعا شوطا أبعد من بولندا في نقل منشآت الصناعة الثقيلة الى الصناعة المحلية . وآذا نظرنا الى ذلك من الناحية الشكلية فانه لا يعني في ذاته بطبيعة الحال توسيع الاستقلال الذاتي للمشروعات ، ولكنه يوفر فرصا أفضل لتطويره .

ولم تكتمل بعد في أي مكان عملية تغيير نماذج الابنية الصناعية الاشتراكية . وباستطاعتنا الآن أن نؤكد ان النموذج التنظيمي الكلاسيكي الذي ساد في الاتحاد السوفياتي لمدة عشرين عاما لم يظل في أي مكان دون تغيير . ويشكل أهمية محورية في الاتحاد السوفياتي خلق المناطق الاقتصادية التي توجهها مجالس اقتصادية في داخل اطار الخطة المركزية العامة — التي تُضعها لجنة التخطيط لكل الاتحاد ، ويشترك في تنفيذها عدد غير كبير من الوزارات . ومن ثم يكون مبدأ الحلقات الاقليمية هو المبدأ الاساسي للتنظيم الجاري في الاتحاد السوفياتي .

وقد شكلت جمهورية المانيا الاتحادية لجان تخطيط « حاكمة » ، بوصفها « السلم النقال » المركزي الخاص بها — ان جاز لنا ان نسميها هكذآ . والحلقة التنظيمية بين المشروعات ذات طابع مزدوج — تنظيمات فروع الصناعة والتنظيمات الاقليمية . ويبدو أن دور الادارة المركزية للفروع — فيما يتعلق بالصناعة الاساسية — سيكون اكبر من دور المجالس الاقتصادية الاقليمية ؛ ومع ذلك توجد محاولة واضحة للمضي الى ما هو أبعد من التنظيم المركزي الضيق للفروع .

والسمة التنظيمية للمعالجة التنظيمية الجديدة في تشيكوسلوفاكيا هي الهدف الثابت المتسق لتجنب التكوين الزائد على الحد لتنظيمات الادارة العليا عن طريق دمج عدة مشروعات — سواء في شكل تروستات ذات تركيز رأسي ، او عن طريق ربط المشروعات الاصغر او الاضعف تقنيا بالمشروعات الكبيرة « الموجهة » القائدة .

والهدف اليوغوسلافي للاستقلال الذاتي البعيد المدى للمشروعات ، مع التعديل العنيف في الوقت نفسه لأساليب التخطيط ، انما يعني القضاء الكامل على قيادات التخطيط ، والاعتماد على الحوافز وما يماثلها من أدوات . وفي المراحل الاولى من التغيير كان اليوغوسلافيون يتصورون بالفعل مشروعا غير محكم التنظيم — يرتبط بهيئات على نمط غرف الصناعة او التجارة . وثمة شكل جديد ظهر في المراحل التالية ، هو الاتحاد الاقتصادي الاختياري للمشروعات الانتاجية . وتتميز المرحلة الجارية بمزيد من التطور لاتحاد المشروعات — بمعنى كيفي ، وبمعنى الاحكام المتزايد للعلاقات بين المشروعات المتحدة . ومن الخطأ أيضا أن نعتبر النموذج اليوغوسلافي

نموذج التشتت الكلي للمشروعات . اذ تظل قائمة حقيقة ان الوحدات التنظيمية ، التي تضم عددا متزايدا من المشروعات ، انما تنبثق من مشروعات ، وتكون خاضعه للرقابه ، ومعتمده بدرجة كبيرة على المشروعات الاعضاء في الاتحاد .

ومند ربيع عام ١٩٥٦ اتسع الاستقلال الذاتي للمشروعات في بولندا بالمعنى القانوني بانشاء المجالس العماليه . ومن الناحيه الفعليه ثبت ان هذا الاستقلال كان اضيق نطاقا مما قصد اليه المشرع . وكان ذلك ناشئا عن مواءمة التشريع الموروث واساليب التخطيط ، مواءمة غير كامله بطبيعة الحال ، مع الوضع القانوني الجديد للمشروعات، وعن السوق المجهده التي كانت سمة مميزة لعام ١٩٥٧ بأسره . وعند نهايه عام ١٩٥٧ وبدايه عام ١٩٥٨ زود عدد من التوجيهات الجديدة القرارات الرسميه السابقة بمحتوى واقعي (وهو ما يعد الخطوة الهامة الاولى في لا مركزية الاستثمارات ، والغاء نظام معايير الاقراض ، الخ.) . وعند مستهل عام ١٩٥٦ بعث الاصلاح الاساسي ، في شكل اتحادات المشروعات ، الى الوجود ، ثم ازداد نضجا .

وفي المناقشات النظرية كانت تؤخذ في الاعتبار المفاهيم الموازية للوحدات الاشرافية . وقد أوضحت الممارسة والعوامل الموضوعية أنه من زاويه الراي ذي المصلحة يعد النمط الاكثر شيوعا هو التنظيم على اساس فرع الانتاج . ومما يسمح به أيضا في حالات خاصة المؤسسات التي تضم عدة مشروعات صناعية ، على الرغم من انها بشكل عام تتكون من مؤسسات المشروع الواحد . وتجمع ادارات المنشآت المتعددة المشروعات عددا من مثل هذه المشروعات بطريقة لا تلحق الضرر بروابطها الفردية المباشرة القائمة مع المشروعات الاخرى .

ويجب ان يتغير البنيان التنظيمي وحقوق الامتياز لادارات المنشآت المتعددة المشروعات وفقا لطابع فروع او مجموعات معطاة من المشروعات . والاتجاه العام هو ان يعهد بوظائف معينة الى ادنى تنظيم ممكن — وان أمكن للمشروعات ، ثم للمجموعات الادارية بالمنشآت المتعددة المشروعات، وأخيرا ، وعندئذ فقط ، للمستوى الوزاري . ويمكن ان يلاحظ ان النظم الاساسية (اللوائح) للامتيازات الادارية بالمنشآت المتعددة المشروعات ستتراوح بين التنسيق العام ، والرقابة على مجالات محدودة لتخصيص (توزيع) الوسائل المالية ، والتوحيد المتعدد الجوانب للمشروعات المعنية . وسيتم تنظيم وضبط العلاقات المتبادلة بين المشروعات والمنشآت المتعددة المشروعات بروح المبدأ القائل بأنه كلما زادت الامتيازات لادارة منشأة معطاة متعددة المشروعات فيما يتعلق بالمشروع ، عظم تأثير المشروع على الادارة . وفي هذا الصدد فان نصيبا معينا من القيادة الادارية لمشروع ما ، يوجد ضمن منشأة متعددة المشروعات ، يعهد به الى مجلس ادارة المنشأة (الذي يقوم بدور استشاري في بعض المجالات ، وبدور اتخاذ القرارات في مجالات اخرى) .

ويمكن ان نقرر — دون ان تغيب عنا الفروق الجوهرية للغاية بين البلاد المختلفة — ان المشهد الاقرب الى الفسيفساء ، الذي رسمنا معالمه فيما سبق ، لحلول النموذج في مجال تنظيم الاقتصاد الاشتراكي ، يتمتع بسمات مشتركة معينة . وتطرح مسألة المشروعات بطرق مختلفة كثيرة ، بيد انها توجد بجدول الاعمال في كل البلاد . وعند معالجة حقوق الامتياز للمشروع ، في جانبها الرسمي — القانوني،

نجد ان هناك ثلاثة مفهومات ممكنة : (١) المشروع يمكن ان يتمتع فقط بتلك الحقوق التي يقضي بها صراحه نص تشريعي معين ؛ (٢) تكون حرية المشروع في اتخاذ القرارات كاملة ، ما لم تكن مقيدة بنص صريح ؛ (٣) يكون تقييد حريه المشروع أمرا استثنائيا – ولو من الناحية القانونية – ويكون الامر الطبيعي الا يتم التعبير عن تقييد الحقوق الا في صورة « تقييد اختياري » فقط . والمفهوم الاخير هو المفهوم اليوغوسلافي ، أما الثاني فهو المفهوم البولندي ، على حين ان المفهوم الاول يسود في البلاد الاشتراكية الاخرى ، على الرغم من انه ربما لا يوجد في صورة واضحة . بيد ان ذلك لا يعني في الممارسة انه من المستحيل المضي بعيداً جداً نسبيا في داخل اطار المفهوم الاول ، وكذلك في داخل المفهوم الثاني . كذلك لا يعني ان الحياة لا توفر طرقا قانونية اضافية لتقييد الاستقلال الذاتي للمشروع ، على حين تعمل على اساس المفهوم الثاني . ومن ثم يكون من المعقول اجـــراء مقابلة صارمة بين هذه المفاهيم الثلاثة ، على الرغم من الفروق القانونية الاساسيه التي توجد بينها .

والامر كذلك فيما يتعلق بمسألة التنظيمات الادارية . وهي يمكن اعتبارها اما قاعدة تطبق دون أي استثناء تقريبا، او قاعدة ذات استثناءات كبيرة، او خارجة على القاعدة . وقد كانت الحالة الاخيرة هي المفهوم اليوغوسلافي . وعلاوة على ذلك فان التنظيم الاداري يمكن اعتباره اما نابعا من المشروعات – كمـا هي الحال في يوغوسلافيا – أو مؤسسة قانونية – عامة ، كما في البلاد الداخلية . بيد أن الفرق بين الصيغتين الاولى والثانية ذو طابع شكلي فيما يتعلق بمسألة تأثير المشروع على ادارات المنشآت المتعددة المشروعات . ومع ذلك من الضروري التنويه بالاتجاه الى اعطاء التنظيمات القائدة طابعا اقتصاديا بدلا من الطابع الاداري . ولا يمكن القـول بطبيعة الحال أنه كانت توجد دائمـا مواءمة ملائمة لاشكال التنظيم الصناعي مع الظروف الموضوعية للبلد المعطي ، وعلى المرحلة المعطاة من تطوره ؛ بيد ان مثل هذا الاتجاه كان يوجد دائما . وبالمثــل كان يوجد هناك دائما شاهد يزداد قـوة على أخطار صبغ الاقتصاد بالبيروقراطية ، وعلى الادراك المتزايد لاهمية قضايا المشروع .

٥ – التخطيــط

من المستطاع مع شيء من التبسيط الزائد تحديد السمات المميزة لنموذج التخطيط التقليدي بأنه نموذج يمكن عن طريق التسلسل الهرمي ان يوفر ارقاما محددة لمهام الوحدة التنظيمية الادنى مستوى . وكانت القسمة المميزة لاسلوب التخطيط هذا هي وفرة مؤشرات الخطة المركزية ، التي كانت تطبق على اساس الأوامر (مع عدم ملاءمة الحوافز) باعتبارها الطريقة الاساسية لتخصيص مهـام الخطة ؛ والتي كانت تعالج الخطط «الثانوية» (وبخاصة خطط الفروع والمشروعات) بوصفها خاضعة تماما للخطط المركزية .

وتشير العبارة السالفة الذكر بطبيعة الحال الى كل القضايا التي تحيط بها الخطة ، والى كل مجالات الحياة الاقتصادية . وينشأ ذلك عن مثليثية (مكونة من

كتلة واحدة) الخطة المركزية (٣) ـ ان أمكننا ان نضع الامر على هذه الصورة .
والمصدر التاريخي لهذا النسق في التخطيط ـ كما اشير فيما سبق ـ يدور حول التصرف الشديد التركيز في الوسائل الاقتصادية ومركزية الادارة . ومن الضروري ان نضيف الى ما سبق ان الفكرة ، التي سادت لعدة سنوات ـ والتي تفيد بأن أي ارتفاع في القوة الشرائية في الاقتصاد الاشتراكي يجب ان تكون مسبوقة بزيادة في كمية السلع ، انما هي فكرة تجعل من المستحيل عمليا انتشال الاقتصاد من هذا الوضع ـ حتى لو كان هذا الاتجاه قائما من الناحية الفعلية . فالاقتصاد المجهد باستمرار عليه ان يتجه بعنف نحو التخطيط المركزي ، وزيادة خصائص الخطة المركزيه ، ووضع سياسة حازمة للائتمان ، والتوسع في المجموعة المنوعة للاوامر ، الخ .
فهل من المستطاع أن نحل محل نظام التخطيط السالف الذكر نظاما آخر للتخطيط ـ حتى وان يكن منليثيا بالمثل ـ يمكن تطبيقه اليوم على الاقتصاد الاشتراكي ؟ أشك في ذلك . والحقيقة انه لكي نقر بالنظام اليوغوسلافي كنظام منليثي ، يكون من الضروري القول بأن كل الاستثناءات على القاعدة ، التي تنطبق على الممارسة اليوغوسلافية ، هي استثناءات ذات طابع مؤقت . وبهذا المعنى فان النظام الذي يعتبره المنظرون اليوغوسلاف نهاية للتطور هو وحده الذي يمكن الاقرار به كنظام متجانس . ويمكن القول بأكبر قدر ممكن من التبسيط ان مثل هذا النظام يجب ان تتكون من ادارة تسير كلية بأدوات لا تخطط بالاوامر ، او كما يقول اليوغوسلاف ، بالاساليب الادارية . ويترتب على ذلك ان الدور التوجيهي للخطة يجب أن ينحصر كلية في خلق الظروف التي تتطابق فيها القرارات المستقلة ، التي تصدر بمبادرة من المشروعات ، تطابقا تاما مع الخط العام للخطة .
واذا كان واقع التخطيط اليوغوسلافي لا يتطابق تماما مع الافتراض المتواضع السابق ، فقد وجد على الرغم من ذلك تعبيرا عميقا تماما . ومركز الثقل في نظام التخطيط هذا هو التخطيط المالي ، في أعادة التوزيع المخطط للدخل الاجتماعي عن طريق الفصل بين دخل المشروع وموارد الميزانية ، وكذلك عن طريق السياسة الائتمانية . وتكتسب السوق أهمية هائلة في ذلك النظام . وللمشروعات الحق في ـ بل يجب عليها ، السير بما يتفق ودوافع السوق . واذا لم تتطابق نتائج ذلك مع بنود الخطة المركزية ، فان هذا الشرط لا يمكن اعتباره خطأ المشروع ، وانما خطأ التخطيط ـ الذي لم يخلق نظاما للادوات والحوافز يتمشى مع قرارات المشروع . وقد حال الموقف الاقتصادي المستمر ، والصعب الى حد ما ، في يوغوسلافيا (الى جانب عوامل اخرى) دون التحقيق الكامل لهذه المبادىء . ويتخذ التدخل الاداري اما شكل التدخل في الائتمان ، او شكل التدخل في توزيع المواد الاولية المستوردة ، واما الاشكال الادارية القائمة على عدم ايداع جزء من قروض الاستثمار في البنوك . وربما أمكننا ان نقرر ان امكانيات توجيه الخطة المركزية عن طريق الادوات

---

(٣) نحن معنيون بطبيعة الحال بصورة مبسطة . مثال ان درجة تخطيط الحلقة الرئيسية كانت على نحو خاص أعلى من درجة تخطيط المجالات أو القضايا الثانوية .

الاقتصادية والحوافز وحدها ، وكذلك امكانيات سوق حرة دون احداث اضطراب في أسس الاقتصاد المخطط ، قد أثبتت أنها اكبر مما كان يعتقد المتشككون ؛ وان كانت أقل مما كان يتوقعه أصحاب النموذج اليوغوسلافي .

وفيما يتعلق بالمصادر التاريخية للنظام اليوغوسلافي ، فانها يمكن أن توجد في رد الفعل للنزعة الاختيارية العميقة بشكل خاص ، والتي سبق ذكرها ، للخطة الخمسية الاولى ، وفي الخوف حتى من ان يؤدي أفضل اجراء متصور للتدخل الاداري الى اعاقة سريان قانون القيمة ، وفي القلق الخاص على تطور المبادرة من أسفل .

وتمايز أشكال النموذج في مجال التخطيط ليس مقتصرا اليوم على الاختيار بين النموذجين التقليدي او اليوغوسلافي . وعلى النقيض من ذلك فقد ظهرت في كل بلد اشتراكي تصورات جديده مرتبطه بأساليب التخطيط ، وطبق عدد من هذه التصورات بالفعل في الحياه العمليه . وتنتهج عملية التغيير في نظام التخطيط مجرى غير متماثل في البلاد المختلفة ؛ في حين يكون للتغييرات طابع تدريجي في الوقت نفسه . وفي ظل هذه الظروف لا يبدو ممكنا تقديم صورة للتغيرات المنجزة ، بل يمكن بالاحرى وضع مخطط للقضايا الاساسية ، وفي المقام الاول على اساس المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في بولندا . وتتعلق هذه العملية أساسا بالمسائل التاليه : (١) المجال « المفيد » للتخطيط المركزي ، وفي هذا الصدد مسألة استقلال الخطط « التابعة » ؛ (٢) مبادىء الاستغناء عن الاوامر ؛ (٣) مبادىء الحلول « غير المتماثلة » او المتنوعة .

١ ــ نحن لا نعني بالتخطيط بهدف التنبؤ الاقتصادي ، ولا باعتباره « تدريبا للافراد » نمهيدا للتدخل في الحياة الاقتصادية في حالة الطوارىء . فبالنسبة لنا تكون للتخطيط مهمة توجيه الاقتصاد بأسره بطريقة فعالة .

والمجال المفيد يمكن تحديده بسهولة فيما يتعلق بالحالات المتطرفة . فمن الواضح على سبيل المثال أن ترتيبا جماعيا للاولويات مثل التقييد الواعي لحرية المستهلك في الاختيار ، أو مدى أدنى أو أعلى لتوزيع الاستثمار في الدخل القومي ، أو نطاق التسليح ، لا يمكن أن يجد تعبيرا عنه الا على مستوى التخطيط المركزي . وعلى النقيض من ذلك فان القرارات التي لا تستلزم أي عنصر من عناصر الاختيار ، والتي يمكن تحديدها عن طريق محاسبة اقتصادية قائمة على بيانات « خارجية » ــ هي بلا جدال في خارج مجال جدوى التخطيط المركزي . ومن سوء الحظ أن الموقف لا يكون واضحا نسبيا الا بالنسبة للحالات المتطرفة . فأي القرارات يكون قراراً جَمعياً (على مستوى الوحدات الاقتصادية الكبيرة) ذا أهمية أساسية، وأيها لا يكون كذلك؟ وما الذي سيحدث في الحالات التي يكون عنصر المحاسبة فيها هو العنصر السائد ، وان يكن واضحا فيها ايضا عنصر من عناصر الاختيار لا تحفزه المحاسبة ؟

ويبدو أنه من الصائب ، استنادا الى الاعتبارات المتواضعة للغاية ، وان تكن هامة على الرغم من ذلك ، أن عدد القرارات التي يتخذها أي جهاز من أجهزة التخطيط يؤثر بطريقة طبيعية في نوعيتها ، وأنه حتى عندما توجد ظروف مناسبة لاتخاذ قرارات ملائمة ، فان ظروف توصيل هذه القرارات لا تكون مناسبة في كل الاحوال . وذلك حتى

أن التأكيد نفسه بأن التخطيط المركزي قد يكون مرغوبا فيه فيما يتعلق بأية قضايا أو مجالات ، لا يمكن أن يكون أساسا لتحديد جدوى مجال التخطيط . ولذا يكون من الممكن التدليل على ذلك عندما يتجاوز العدد الكلي للقرارات الذي تتصوره أجهزة التخطيط الحدود التي تتضاءل بعدها ، أو تختفي ، فرص « العمل الجيد » . ويمكن أن يحدث أيضا أن ترجح الفرص السلبية ، في مجال اضعاف القدرة على التطبيق والانجاز الماهرين ، اية زيادة في الفرص الايجابية لاتخاذ قرارات ملائمة على مستوى التخطيط المركزي .

ولذا يكون من المستطاع ان نقرر — لا على أساس بعض المبادىء المطلقة ، وانما كاتجاه — أن مدى التخطيط المركزي يجب أن يكون على درجة من الاتساع تكفي لان يشمل (أ) كل القرارات الجمْعية ذات النطاق العام ، (ب) مجالات الاختيار ذات النطاق الأضيق التي يقوم فيها التوقع البعيد الاجل لاتجاه تنمية الاقتصاد القومي بأسره (الاستثمارات الاساسية على سبيل المثال) بدور خاص ، نظرا لنقص العناصر المحاسبية . ومع ذلك فان أجهزة التخطيط المركزية اذا عهد اليها بكل شيء يمكن أن يحل تماما على أساس محاسبي (استنادا الى بيانات السوق ، أو الى قرارات خطة مركزية سابقة) ، فان ذلك يعني تجاوز مجال جدوى ذلك التخطيط .

والمبادىء المقررة للخطة الثانوية ، وفي المقام الاول لاستقلال خطط المشروع ، نشأت منطقيا من ذلك التصور ، بمعنى أن يترك لهذه الخطط وضع الحلول الكاملة لبعض القضايا .

٢ — لا تستطيع الادارة المخططة الاستغناء عن استخدام الاوامر . بل ان الرأسمالية لا ترفض الاوامر في مجالات معينة . فعلاقات الشركات بالاجزاء التي تتكون منها لا تقوم على الحوافز ، وانما على الاوامر . وفي الاقتصاديات المخططة يكون من الافضل استخدام الاوامر بطريقة علنية ، دون حاجة الى السريان الظاهري للآليات الاقتصادية حيث تكون الاوامر معمولا بها في الواقع (كما يبدو عادة في النظام اليوغوسلافي) . بيد أنه لا يترتب على ذلك أن تكون الاوامر هي الطريقة المثلى لتوزيع المهام المخططة .

وثمة حاجة أخرى لتقييد نظام الاوامر هي طابعها المطلق الذي تنشأ عنه استحالة حدوث أي انهيار نسبي بين مهام مؤشرات خاصة . وفي حالة وجود أوامر متوازية متعددة موجهة الى المشروع نفسه ، متعلقة بقضايا متنوعة وان كانت مترابطة ، فان الوضع الطيب الوحيد يمكن أن يكون هو وضع التناسق الداخلي الكامل . وذلك لانه مع انعدام مثل هذا التناسق فان الادارة عن طريق الاوامر اما أن تؤدي الى اختيار تعسفي (أو تلقائي) من جانب المشروع ، أو الى الاقرار في الممارسة بأن احد مؤشرات الامر يكون أكثر أهمية من كل المؤشرات الاخرى ؛ على الرغم من أنها يمكن من الناحية الرسمية أن تكون اجبارية بالقدر نفسه .

٣ — وتماما كما انه من الضروري تناول فروع الانتاج المختلفة في توسع وعمق في مجال التنظيم ، كذلك يكون مما لا غنى عنه أن نضع في الاعتبار تماما السمات المميزة النوعية للقضايا المختلفة في مجال مهام التخطيط . فتخطيط الانتاج على سبيل المثال يعد نشاطا أكثر تحديدا بدرجة لا تقارن من تخطيط الاستثمار . والى جانب ذلك

ففي مقدمة المهام السالفة الذكر ، على الاقل فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية (مع استثناء التوازن النسبي للسوق) ، أن تقوم السوق ، التي يكون اتصال المشروع بها أكثر قربا من اتصال جهاز التخطيط ، بتزويدنا بالمؤشرات ذات الاهمية الاكبر والقيمة الاعلى . كما أن أجهزة التخطيط المركزية تكون أفضل اعدادا من المشروعات لفهم ذلك التركيب بأسره .

بيد أنه في داخل اطار مهمة الاستثمار يكون من الضروري التمييز بين المشكلات ذات الطابع المختلف . فالاستثمارات التكميلية بغرض التجديد « تزدهر » بالتأكيد في داخل اطار نظام لامركزي . وما سبق أن قلناه فيما يتعلق بتخطيط الاستثمار المركزي ينطبق أيضا على بناء المصانع الجديدة . والى جانب ذلك فان الصيغ الحسابية ذات الدقة المعقولة يجب خلقها بالنسبة لمهام معينة — مثال ذلك بالنسبة لمختلف الحلول التقنية البديلة للاستثمار نفسه . وهذه القضية لا يجب أن تحل على مستوى عال بدرجة كبيرة . وتختلف المسألة بطبيعة الحال عندما تكون قضية الاستثمار مرتبطة باتجاه للتنمية طويل الامد بشكل ملحوظ .

ويمكن تقديم حجج مماثلة ليس فقط فيما يتعلق بمسألة المركزية ، و نما أيضا بالنسبة لقضايا منهجية التخطيط . وبصرف النظر عن طريقة معالجة الموضوع ، فان تحليلا اقتصاديا عاما في بعض الاحيان ، أو حتى خبرة عملية كبيرة ، يعد الاساس الامثل لاتخاذ القرارات ؛ وكثيرا ما يوفر الاستخبار (الذي يقصد به استطلاع الرأي) ، أو حتى مجرد الاحصاءات الدقيقة ، مثل هذا الاساس المناسب . وفي أغلب الاحوال يكون التقدير الصحيح مستطاعا في المجال التي تكون الاحصاءات فيها مشوهة ، ولا توفر صورة صحيحة للواقع . ويؤدي كل ذلك الى تطبيق فكرة « عدم التناسق » في تصور القضايا المختلفة ، ومن الزاويتين المنهجية والتنظيمية .

وتحدد المسائل التي نوقشت فيما سبق السمات المميزة للتيارات الرئيسية لقضايا التخطيط ، بيد أنها تعالجها معالجة كاملة . ومن بين الموضوعات الاخرى من الضروري في المقام الاول اقرار المفهوم الهام ، الذي تحقق بالفعل في تشيكوسلوفاكيا ، والذي يفيد بأن خطط المشروع لا يجب أن تقوم على خطط قومية سنوية ، وانما على خطط قومية خمسية . وربما كان من قبيل التزيد أن نشير الى أننا معنيون هنا بشيء أكثر من النظرة التقنية . فما يعنينا هنا هو الطريق الى تحقيق قدر من الاستقرار في ظروف عمل المشروعات ، وتوسيع الآفاق الزمنية للمخططين في المشروعات .

٦ — النتائج

عند مناقشة قضية النماذج الاقتصادية الاشتراكية ، أبرز هذا المقال بقوة الخصائص التاريخية والسمات المميزة النوعية للبلاد المختلفة بوصفها مصادر للنماذج المختلفة . وقد استهدف المقال في الوقت نفسه التأكيد بقوة على تمايز أشكال النماذج في المجالات المختلفة . وباستطاعتي التسليم بمخاوفي من أن تكون هناك أخطار معينة مرتبطة بتلك الطريقة في وضع المسألة ، وهي المخاوف التي سعيت الى درئها عن نفسي .

وفي المقام الاول اذا وجدت صلة **عضوية** بين عملية تنمية القوة الانتاجية والظروف التاريخية — الجغرافية للبلاد المختلفة من ناحية ، وأشكال النماذج من ناحية أخرى —

فان ذلك لا يعني أن الصلة **بسيطة** . وعلاوة على ذلك فاني أعتقد أن هناك أيضا عوامل أخرى لم تحلل تقوم بدور في تحديد تمايز النموذج . فكل عملية تاريخية تعد دالة لعوامل كثيرة ، كما أن التحليل الكامل لتغيرات النموذج يمكن بالتأكيد أن يتطلب أيضا ، على سبيل المثال ، أن نضع في الاعتبار تطور الفكر النظري في المعسكر الاشتراكي ، وكذلك القضايا السياسية العريضة ــ مبتدئين بمسألة نضج الوعي الاشتراكي بين الجماهير ، ومنتهين بتطور الوضع الدولي .

ولما كان من المستحيل مناقشة كل هذه العناصر ، فسأكتفي بأن أتناول عنصرا منها في ايجاز ، وهو تطور الفكر النظري في مجال التخطيط . فقد خلق نظام الاقتصاد المخطط اندفاعا ميكانيكيا ، كما خلق في الوقت نفسه حدا أدنى من الآراء التي كان محتواها الجوهري هو تطابق التخطيط الاشتراكي والخطط القائمة على التنبؤ . ومن الضروري أن نقرر أن بعض منظري التخطيط البارزين ــ مثل ستروميلين ــ قد حاولوا حتى في ذلك الوقت حماية أنفسهم من الوقوع في الخطأ النقيض ، ألا وهو التجاوز أيضا في تقدير الحد المفروض على اختيار التخطيط الحر ، مثل مجال منهج التخطيط ذي الاساس العلمي الذي يجري نضجه . وفي غضون مواصلة التطور حدث هناك ــ فيما أعتقد ــ تجاوز في تقدير هذه العناصر على المستوى النظري ، وكذلك على المستوى العملي . فعلى المستوى العملي وجدت خطط اقتصادية كثيرة في الفترة الماضية التعبير عنها في الارادية أو الذاتية . وثمة نمط معين من الوثنية ، نشأ في المجال النظري فيما يتعلق بافتراضات معينة ، لها أهمية كبيرة وان تكن نسبية ، ورفعت اتجاهات معينة طويلة الامد للغاية الى مستوى سلسلة من المبادىء المطلقة ، المناسبة لكل العصور وفي كل المواقف .

وفي رأيي أن المرحلة التي نمر بها الآن انما هي مرحلة التمييز بين المنجزات الدائمة لنظرية التخطيط ، والانفجارات العرضية . وعلى الرغم من أن هذه المرحلة تسير بشكل مختلف في البلاد المختلفة . فاني أعتقد أن تلك هي السمة العامة للمرحلة الجارية من تطور الفكر النظري في مجال التخطيط . كما اني أؤمن أيضا بالجدوى الكبيرة لهذا المجال ، اذ أن الخبرات التي نستطيع استخدامها غنية ومتنوعة .

والقضية الثانية ، التي يبدو لي من الضروري أن ألمح اليها في ختام هذا المقال ، هي قضية الصلة المتبادلة بين الاشكال المختلفة للنموذج . واذا تحدثنا بطريقة منفصلة عن أشكال النموذج في المجالات المختلفة ، يكون من المستطاع أن نخلق بطريقة لا ارادية الانطباع بأن بعض هذه الاشكال يمكن التأليف بينها **بطريقة تعسفية** . بيد أن الامر بالتأكيد ليس كذلك . اذ توجد صلات بين المجالات المختلفة ، بيد أن الامر الذي لا مجال للتفكير فيههو وجود اتجاه معين للتطور في بعض المجالات ، واتجاه مناقض في البعض الآخر . وتعد الاشكال المختلفة للنموذج أجزاءً من كلٍّ أكبر ــ أجزاء من النموذج الاقتصادي العام ، الذي يجب أن يشكل مجموعة متناسقة من الاساليب المنسقة للادارة والتخطيط . ومن الناحية الاخرى فاذا استبعدت التأليفات **التعسفية** ، فان ذلك لا يعني عدم وجود أية حرية للمناورة ، كما لا يعني أن المنطق الداخلي لا يمكن بلوغه الا في الانظمة الاحتكارية ، ترتيبا على ما يسمى النتائج الجامدة للمبدأ نفسه بالنسبة لكل المجالات والقضايا . ويمكن أن توجد صور بديلة للنموذج كثيرة للغاية . وبهذا المعنى

فاني أتخذ موقفا سلبيا من المحاولات – مهما كانت مثيرة – التي تفضي في رأيي الى تبسيط المسألة عن طريق المقابلة بين نموذجين ما باعتبارهما نموذجين نقيين ، مع اعتبار النماذج الاخرى في الوقت نفسه نماذج « مختلطة » .

فهل من الضروري مع ذلك التخلي عن كل المحاولات التي ترمي الى تصنيف النماذج ؟ كلا بالتأكيد . اذ أنه من الضروري فقط أن نتذكر أن النماذج القائمة والممكنة المشكلة بطرق مختلفة لا يمكن أن توضع وفق خط مستقيم يصل بين نقطتين ممثلتين تماما لنموذج نقي . وربما يكون من المستطاع أن نتحدث بالاحرى عن مسطح بيضاوي ذي بؤرتين ، أو حتى من الافضل عن بعض الاشكال الهندسية الثلاثية الابعاد البالغة التعقيد .

وليس ثمة سبب يدعو للاعتقاد بأن القوة الخلاقة في مجال النماذج الاقتصادية الاشتراكية لن تؤدي بنا الى ما هو أبعد كثيرا مما نعرفه اليوم . فالتغيرات التكنولوجية يمكن أن تخلق قضايا جديدة ، وتحل ألغاز قضايا قائمة . كما أن نضج الوعي الاشتراكي بين الجماهير سيجلب بطبيعة الحال عناصر جديدة . وهذا هو السبب في أنه ليس من الضروري في رأيي تقديم تعميمات وتصنيفات متبسرة . ومع ذلك يمكننا القول دون تحفظ اليوم انه لسنوات عدة كانت توجد عملية كثيفة لتمايز النموذج ، وان القضايا التي سبقت الاشارة اليها ، أي استقلال المشروع ، ومجال التخطيط المركزي ، ومنهج استخدام الاوامر ، والحوافز ، الخ تقوم بدور رئيسي في هذه العملية .

ويمكن التأكيد ، بمعنى عميق ، أننا معنيون هنا الى حد كبير بالقضايا التقنية – التنظيمية أو المنهجية ؛ بيد أنه من الصحيح أيضا الى درجة كبيرة أن مسألتين أساسيتين متضمنتان هنا أيضا . وهاتان المسألتان هما دور القانون الاقتصادي في الاقتصاد الاشتراكي ، ودور العامل البشري في النظام الاقتصادي . وهذا هو السبب في أنه حتى التغيرات الاشد فعالية للنموذج لا تستطيع في حد ذاتها أن تحدث نقطة تحول . كما أنها لا تستطيع في أية حال أن تحل محل الجهد اليومي الشاق . ولا يخطىء أولئك الذين يرون في قضية اعادة بناء النموذج المهام الكبرى للاشتراكية .

٨ ـ ملاحظات حول قضايا المحاسبة الحديثة في الاقتصاد الاشتراكي

فلاديميرز بروس

يفيد (*) المبدأ الذي ساد الى الآن في المؤلفات التي صدرت في البلاد الاشتراكية ـ وفي المؤلفات السوفييتية في المقام الاول ـ أن العنصر الرئيسي في الاثمان ، أي التكاليف ، هو أنها تتحدد باعتبارها المتوسطات الفرعية لتكاليف الانتاج الكلية . والمسألة الرئيسية المثيرة للجدل ترتبط بطريقة معالجة الناتج الفائض الذي يحققه التراكم : في ارتباط بمقدار العمل الحي المبذول (فكرة الاثمان التي تقترب من القيم) ، أو فيما يتعلق بالمدى العام للوسائل الثابتة والمتداولة المستخدمة في انتاج سلعة معينة (فكرة مناظرة لفكرة أثمان الانتاج) . وفي هذا الصدد كان مطروحا للنقاش أيضا قضية ما يسمى الاثمان ذات المستوى الواحد او المستويين لوسائل الانتاج وسلع الاستهلاك (التراكم اساسا عن طريق وسائل أثمان الاستهلاك ، أو الشقة المتفاوتة بهذا القدر أو ذاك بين وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك) .

وقد قدمت الافكار الاساسية حول **مبدأ تكوين الثمن** ، في المناقشات التي دارت في المجلس الاقتصادي (١) ، مفاهيم مختلفة . وكان أساس هذه المفاهيم هو ضرورة أن توضع في الاعتبار الفروق في مقدار تكاليف مُنتَج معطى في المشروعات المختلفة ، وهي الفروق الناشئة عن الظروف الموضوعية المتنوعة للانتاج . وفي مثل هذه الحالات يمكن تقسيم الانتاج الكلي من مُنتَج معطى (في داخل حدود الطلب) الى مجموعات متعددة طبقا للارتفاع في مستوى تكلفتها ـ مع افتراض أن كل مجموعة تحيط بجزء جوهري من الانتاج الجوهري . وقد قبلت ثلاث مجموعات باعتبارها أساسا للتقسيم

---

* نشر هذا المقال في مجلة « ايكونومستا » العدد ٣ ، عام ١٩٥٨ ، كشكل مركز لدراستي تحت عنوان: « بعض قضايا نظرية الثمن في اقتصاد اشتراكي »، التي تضمنتها الطبعة البولندية الاصلية من هذا المجلد .

(١) نشرت هذه الافكار الاساسية ضمن مجموعة مقالات بعنوان : « مناظرة حول الاثمان » ، وارسو ، ١٩٥٨ .

هي : المنتجات « الارخص » ، و « المتوسطة » ، و « الاغلى » .

وقد أدخلت الافكار الاساسية مفهوم « أثمان نقطة البدء » باعتبارها المقادير المحسوبة التي تستخدم كأسس للبدء في تكوين الثمن ، وباعتبارها حلقات مع التكاليف الخاصة للمنتجات . وستختلف الاثمان الحقيقية للمنتجات ، وبخاصة الاصناف التي تباع في خارج قطاع الدولة ، عن أثمان نقطة البدء نتيجة لظروف السوق وللتفضيلات السياسية ــ الاقتصادية . وكانت القضية الاساسية فيما يتعلق بنقطة البدء ، التي حاولت الافكار الاساسية ايجاد حل لها ، هي أيّ التكاليف يجب على الاثمان أن تستند اليها .

وكان الحل الذي تم التوصل اليه هو **أن تكوين الثمن يجب أن يتطابق مع علاقة متوسط التكاليف المتغيرة في مجموعة المنتجات « الاغلى »** . ويمكن عرض الحجج التي قيلت تأييدا لذلك في النقاط التالية :

١) عند تكوين نظام للثمن يؤدي وظيفته في الاقتصاد بالفعل من الضروري أن نضع في الاعتبار ما يسمى الظروف القصيرة الامد التي يعمل فيها أساسا جهاز الانتاج (الذي يستخدم الادوات التي تعمل في خلال الفترة الالزامية لنظام الثمن) .

٢) يجب أن يكون نظام الثمن معدا بطريقة تعطي المشترين معيارا صحيحا للاختيار بين المقادير المتطابقة من المنتجات المختلفة . ولذا فان العلاقات الكمية المتطابقة مع امكانيات الانتاج البديل في الاقتصاد القومي يجب أن تؤخذ كنقطة بدء في تكوين الثمن .

٣) ان احلال أحد منتجات الانتاج الكلي محل الانتاج الكلي لمنتَج آخر لا يمكن أن يحدث في الامد القصير . اذ لا يوجد اختيار بديل فعلي بين الانتاج أ والانتاج ب ، أو بين مقدار أكبر من الانتاج أ ومقدار أقل من الانتاج ب ، أو العكس . وتأسيس تكوين الثمن على علاقات متوسط تكلفة الانتاج للانتاج الكلي ، أو على علاقات التكلفة للمشروعات المنتجة للكتلة الاساسية من المنتجات ، لن يعكس علاقة الابدال الحقيقية في ظل هذه الظروف . ولما كان نطاق الابدال لا يحيط الا بجزء من المنتجات فقط ، فان علاقات الابدال تنعكس على نحو أفضل في علاقات التكلفة للمجموعة « الاغلى » من المنتجين أ ، ب . والوفورات في استهلاك الوحدات أ تعني بالنسبة للاقتصاد التخلص لا من متوسط نفقات التكلفة ، وانما من النفقات في المجموعتين المتطرفتين . والابدال في الاستهلاك من أ الى ب يحرر الاقتصاد القومي لا من النفقات على الوحدات المتوسطة أ ، وانما من النفقات على الوحدات الاغلى ــ محملا اياها بالتغير في النفقات على انتاج الوحدات الغالية ب .

ويقوم الاستنتاج ، فيما يتعلق بضرورة تطبيق أثمان نقطة البدء على علاقة متوسط التكاليف المتغيرة في مجموعة المنتجات « الاغلى » ، على المقدمات المنطقية التي عرضت بايجاز فيما سبق . وفي الحالات التي ينتج فيها المنتَج في مشروع واحد ، أو حيث يكون مستوى التكاليف المتغيرة واحدا في المشروعات المختلفة المنتجة للمنتَج نفسه ، فان الاساس لتحديد أثمان نقطة البدء يكون بطبيعة الحال هو متوسط التكاليف المتغيرة للانتاج الكلي .

وكما يمكن أن نرى فان الافكار الاساسية لا تصوغ أسساً سواء لمساواة الاثمان بمتوسط التكاليف المتغيرة في مجموعة المنتجات « الاغلى » ، أم لتحقيق تناسب الاثمان

مع متوسط التكاليف المتغيرة في مجموعة المنتج نفسه . وينتج هذا من افتراض أن الاثمان يجب أن تغطي كل من التكاليـــف المتغيرة والثابتة . ويجـــب التوصل الى التوفيق بين مسلمة تكوين الثمن ، على أساس علاقات التكلفة المتغيرة بالعلاقات التي تكفل تغطية الاثمان للتكاليف الثابتة (وفي نهاية الامر لجزء معين من التراكم) ، يجب التوصل اليه بزيادة متوسط تكاليف الانتاج ومبيعات المجموعة « الاغلى » من المنتجات « باضـــافة نسبة مئوية من الثمن متسقة بالنسبة للاقتصاد كله » . وهذه الاضافة يجب أن تحدد بحيث « تغطي التكاليف الثابتة للانتاج ، بنسب مئوية من راس المال المستخدم الثابت والمتداول ؛ وذلك من أجل ضمان الربح » . وتظل أثمان نقطة البدء ، بحسابها علـــى هذا النحو ، في علاقة ثابتة مع التكاليف المتغيرة للمشروعات « الغالية » (٢) . ومن ثم يمكن التعبير عن التركيب المقترح لاثمان نقطة البدء بالصيغة التالية :

$$\left(\text{ح} = \text{دهـ} + \text{و} \, \frac{\text{دهـ}}{\text{ي هـ}} \right)$$

حيـــث

ح = الاثمـــان

دهـ = متوسط التكاليف المتغيرة لوحدات الانتاج في مجموعة المنتجات « الغالية».

يهـ = المجموع العام للتكاليـــف المتغيرة في الاقتصـــاد (محسوبا على أساس التكاليف المتغيرة للمنتجات « الاغلى ») .

و = المجموع الكلي للاضافات الى الاثمان .

ويعد تركيب الاضافات الى الاثمان على أساس التكاليف المتغيرة من أكثر العناصر اثارة للجدل في مفهوم « ثمن نقطـــة البدء » . بيد أن حل هذه القضية يخرج عـــن نطاق هـــذا المقـــال .

* * *

وتنشأ هنا قضية نظرية هامة للغاية : وهي الى أي مدى يمكن الاقرار بالمفهـــوم المقترح في المحاولات الرامية الى استخدام مقولة التكاليف الحدية لحل قضايا الثمـــن في اقتصـــاد اشتراكـــي ؟

ويبدو أن علينا هنا أن نتعامل مع عناصر المحاسبة الحدية . ومن المقترح أن نأخذ كأساس لاثمان نقطة البدء المقدار الذي تحدده الظروف الحدية للانتاج ، وليس المقدار المتوسط للكمية المنتجة بأسرها . ويرتبط تقسيم الانتاج الى مجموعات طبقا لحجم التكاليف بالفهم الذي يعد سمة مميزة للمفهوم الحدي فيما يتعلق بالارتباط الدالي بين زيادة الانتاج والارتفاع في التكاليف . وفي هذا الصدد يوجد فرق بين التكاليف الثابتـــة ـــ غير المرتبطة بأبعاد الانتاج ـــ والتكاليف المتغيرة ، التي تتوقف على مدى الانتاج ، أو (اذا توسعنا في المسألة) التكاليف الجارية في مقابل التكاليف الماضية ، التي يجري تحميلهـــا بالفعـــل .

ومع ذلك فمن الناحية الاخرى ينحرف المفهوم الوارد في الافكار الاساسية انحرافا جليا عن الصيغة الحدية النموذجيـــة .

---

(٢) فكرة أساسية حول « مبادىء تكوين الثمن » (المرجع السابق) .

وينحصر الفرق الاول في التخلي عن وجهة نظر المشروع الواحد ، وتبني الجدل على نطاق الاقتصاد القومي . ويوضع في الاعتبار الانتاج الكلي للمنتَج المعطى . ويتم تحليل الارتباط بين مستويات تكلفة الوحدة ومدى الانتاج في داخل نطاق فروع الانتاج، وليس في داخل نطاق كل فرع على حدة . وذلك المفهوم مستقل أيضا عن الشكل المعطى لمنحني التكلفة الداخلية للمشروع ، ولذا لا يكون مرتبطا بقانون الغلة المتناقصة المعروف — الذي يستبعد أي ارتفاع في تكاليف الوحدة عن نقطة معينة . وتساعد هذه الحقيقة على أن نحدد بشكل عام ما اذا كانت هناك محاولات مستمرة لرفع قانون الغلة المتناقصة الى مستوى ظاهرة اقتصادية عامة وأساسية ؛ أو — كما هي الحال مع بعض الاقتصاديين — ما اذا كان هناك رفض من جانب الفكرة الاساسية نفسها القائلة بقبول ذلك القانون . بيد أن هذا الموقف يمكن أن ييسر مهام الناقد ، ولكنه لا يسهم بأية وسيلة في ايجاد نقاش سليم .

وتغفل الافكار الاساسية من الناحية الفعلية الشكل المحدد لمنحنيات التكلفة في المشروعات المختلفة (التي يمكن في الممارسة ان تكون شديدة الاختلاف طبقا للظروف) ، كما تعالج مقولة متوسط التكاليف المتغيرة لمنتجات مشروع واحد او عدة مشروعات ، حسب تقسيمات الانتاج الكلي . ويكون الفرق بين متوسط التكاليف الفرعية والتكاليف الفرعية الحدية نتيجة لوجود مشروعات ذات **ظروف انتاج موضوعية متغيرة** في داخل أطار فروع الانتاج (وأساسا اختلاف مستويات التجهيز التقني) ، وليس نتيجة لتبني افتراض يقول بحتمية وجود ارتفاع في التكاليف يتمشى مع زيادة في الانتاج على الاساس التقني نفسه .

والزيادة في تكاليف المشروع يمكن ان تكون غير متناسبة (أعلى أو أدنى) ، او متناسبة ، مع زيادة الانتاج . بيد انه اذا وجد اختلاف موضوعي في مستوى التكلفة بين المشروعات المنتجة للصنف نفسه ، واذا تطلب حجم الطلب استخدام لا المشروعات (أو مجموعة المشروعات) ذات الكفاية الاعلى فقط ، وانما المشروعات (أو مجموعة المشروعات) الاقل كفاية أيضا ، فان التكاليف الفرعية — طبقا للافكار الأساسية — يمكن ان تقدم كدالة متصاعدة لحجم الانتاج الكلي . والى جانب ذلك ستظهر هناك دالة متقطعة ، ولن يكون التعبير البياني عنها منحنى متناسقا — وهو أمر أثير للغاية لدى قلوب علماء الرياضة — وانما سيكون الخط المتعرج المألوف للغاية ، الذي يسير متعرجا يترنح من مستوى لآخر .

ويتضمن ذلك مسألة توزيع التغيرات في التكاليف . وتعالج نظرية التكاليف الحدية عدداً لا نهائيا من الزيادات الصغيرة ، وتحاول في التطبيق العملي ان تصل على الاقل الى تقريب لتكاليف « الوحدات النهائية » ؛ في حين ان الافكار الاساسية تقدم مفهوم التقسيم العريض الذي يحيط بجزء جوهري من الانتاج الكلي . ويفترض وجود اطراد سليم لمتوسط تكاليف الوحدة في داخل اطار التقسيم العريض ، مع وضع الفرق بين التقسيمات وحده في الاعتبار . ولذلك اهمية كبيرة بالنسبة للتخلص من العوامل العرضية (فعلى سبيل المثال ، التكاليف العالية بشكل خاص للمشروعات غير النموذجية التى تنتج جزءا عديم الدلالة من الانتاج الكلي) ، كما ييسر الاستقرار النسبي للابعاد التي تستخدم كأساس لتحديد اثمان

« نقطة البدء » . ولذا قد يبدو الامر مصادرة على المطلوب لاثبات أن الافكار الاساسية تجعل كتلة المنتجات بكاملها معتمدة على التكاليف الحدية الصغيرة ، وان الاثمان التي تستند الى مثل هذا المفهوم التكاليف الحدية ستكون عرضة لتقلبات مستمرة ، وان النطاق الممكن لانتاج الابدال يفوق التقسيم المحدد ، الخ. ومن الضروري بطبيعة الحال الالمام بحقيقة أن تقسيما كبيرا بدرجة معقولة سيؤدي بدرجة ما الى تشويه المحاسبة . ويجب ان يتغير حجم التقسيم بالنسبة للفروع المختلفة ، بما يتمشى مع الامكانيات الحقيقية لانتاج الابدال . ولكننا سنعود الى ذلك فيما سيأتي . أما الآن فنحن معنيون فقط بتأكيد أنه عند هذه النقطة لا يكون ممكنا بالمثل التعرف على المفاهيم التي عبرت عنها الافكار الاساسية برأي مدرسي في نظرية التكلفة الحدية .

ولذا تكون الفروق هامة. واعتقد أن نطاق هذه الفروق وطابعها لا يُعَبَّر عنهما في الوثيقة المصاغة التي لا تبرز الا المصدر العملي للفروق. فالوثيقة تقرر ما يلي: (٣)

« لما كان حساب أثمان نقطة البدء على أساس التكاليف الحدية المحسوبة بدقة أمرا مستحيلا في الممارسة ، فقد استخدمت المبادىء (التي ذكرت فيما سبق) لحساب أثمان نقطة البدء . ويعد متوسط التكاليف المتغيرة في مجموعه المشروعات « الغالية » الموقف العملي من مقولة التكاليف الحدية ، وهو الموقف الملائم لمتطلبات سياسة الثمن » .

ويبدو لي أن المعني هنا من الناحية الفعلية ليس فقط — ولا الى حد كبير — مسألة التقاء عملي ، وانما امر أساسي من أمور المبدأ ، سواء من الوجهة النظرية العامة (شكل منحنى التكلفة على سبيل المثال) أو من حيث العلاقة بالسمات النوعية المميزة لنظام اقتصادي اشتراكي . وسأتناول فيما سيأتي هذه المسألة الاخيرة ذات الاهمية الخاصة .

كيف سيمكننا اذن تصنيف المفاهيم المقدمة في الافكار الاساسية ؟ لا أعتقد أن هناك حاجة الى أن نشغل أنفسنا بمناقشات لفظية معقدة ، او الى أن نحاول بكل وسيلة تجنب وجود تعريفات معينة لمجرد ان يكون في أستطاعتنا ان نصدم شخصا ما بصدى صوته . وثمة عدد كبير بما فيه الكفاية من الاعتبارات التي تبرر تعريف عبارة « التكاليف الحدية » على الاساس نفسه الذي تقترحه الافكار الاساسية لاثمان نقطة البدء . وجدير بالذكر في الوقت نفسه أننا نستخدم هذه العبارة الى حد ما بمعنى أصطلاحي ؛ في حين ان محتوى مفهوم « متوسط التكاليف المتغيرة في مجموعة المنتجات الاغلى » يختلف في نقاط جوهرية عن مقولة التكاليف الحدية بالمعنى العام . وأي شخص خبيث يمكن حتى أن يشرع في حل القضية التي تسترعي الانظار — من الذين يسيؤون بدرجة أكبر الى المفهوم الذي تقدمه الافكار الاساسية ، أهم الانصار المتشددون لمتوسط التكاليف ، أم المدافعون عن التكاليف الحدية ؟

* *

---

(٣) المرجع نفسه .

ويثور في ارتباط مع المفاهيم التي اقرتها الافكار الاساسية السؤال التالي : ما العلاقة التي تربط فكرة محاسبة المقدار الحدي هذه بنظرية ماركس في القيمة ؟ وتلك قضية هامة من زاوية تحليل جدوى مفهوم التكاليف الحدية في اقتصاد اشتراكي ، وكذلك فيما يتعلق بسوء الفهم النظري العام الذي ما زال مستمرا ، بل يزداد عمقا في بعض الاحيان .

واعتقد ان سوء الفهم الاول ينحصر في المطابقة بين المحاسبة الحدية ونظرية ذاتية في القيمة ، الامر الذي يتعارض بلا ريب مع علم الاقتصاد الماركسي . فقد ظهرت المحاسبة الحدية الحقة ، وتطورت ، في ايامها على اساس نظرية المنفعة الحدية . ولكن هذا لا يعني وجود ارتباط لا ينفصم فيما بينهما ، وانه من المستحيل الافادة من المقادير الحدية على اساس نظرية موضوعية في القيمة . واذا التزمنا بمنهج ماركسي فسيتعين علينا تمييز القضايا الكيفية المتعلقة بمضمون المقولات الاقتصادية عن القضايا ذات الصلة بالتحديد الكيفي للمقولات المعطاة . فالقيمة عمل تجسد في سلع ــ ويعد تحديدها بمثابة الخط الفاصل بين الماركسيين ، وبين المدافعين بين نظرية موضوعية في القيمة ، تستند الى العمل ، وبين المتحدثين باسم نظرية ذاتية في القيمة ، الذين يحاولون تأسيس الاجابة عن السؤال ــ « ما القيمة ؟ » ــ على مفهوم استخدام حلول بديلة مختلفة . ولكن الفكرة الاساسية المتعلقة بمسألة مضمون مقولة « القيمة » لا تتخذ بأية حال حكما مسبقا من الموقف تجاه مسألة العوامل التي تحدد مقادير القيمة ــ اي مسألة اقرار النسب الكمية التي تجري وفقا لها مبادلة سلعة بأخرى . ونحن نعلم ان الشيء الوحيد « الذي يحدد مقدار قيمة اية سلعة انما هو مقدار العمل اللازم اجتماعيا ، او وقت العمل اللازم اجتماعيا ، لانتاجها » ، وان « النسبة بين قيمة سلعة ما الى قيمة سلعة اخرى تساوي النسبة بين وقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاج هذه السلعة الى وقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة الاخرى » . (٤) ولكن كيف يمكننا تحديد وقت العمل اللازم اجتماعيا ؟ هل سيحدد باعتباره مقدار الوقت اللازم في ظل ظروف معطاة لانتاج وحدات متوسطة من كتلة المنتجات بكاملها ، ام باعتباره مقدار الوقت اللازم لانتاج حصص حدية ، ام ربما بطريقة ما اخرى ؟ والاجابة عن هذا السؤال شديدة التعقيد ما دمنا ننتقل من مفهوم « القيمة » البالغ التجريد ، المستخدم في المجلد الاول من **راس المال** ، الى مفهومها الاكثر تحديدا في المجلد الثالث ، اي « قيمة السوق » ــ وهو المفهوم الذي يتضمن وجود قيم متغيرة مختلفة في السلع نفسها وكذلك علاقات متبادلة بين الانتاج وعوامل السوق . ويمكن علاوة على ذلك ان يكون من غير الصائب بشكل عام وضع المسالة في شكل مقولة ، بدلا من صياغتها على النحو التالي : في ظل اية ظروف اجتماعية يتحدد المدخل اللازم من العمل بالمقدار المتوسط ، وفي ظل اية ظروف بالمقدار الحدي ؟ ثمة اجابات مختلفة عن هذا السؤال يمكن ان تزعم انها الاجابات الصحيحة . ولكنه من الضروري في كل الاحوال

---

(٤) كارل ماركس ، Capital (طبعة كير ، شيكاغو ، ١٩٠٦) ، المجلد ١ ، ص ٤٦ .

ان نأخذ في اعتبارنا حقيقة أن هذه الاسئلة توجد على مستوى يختلف عن تلك التي يثور حولها الجدل بين انصار النظرية الماركسية في القيمة ومؤيدي نظرية المنفعه الحدية . والموقف القائل بأن مقدار قيمة السوق يتحدد ـ في ظروف معطاة ـ لا بمتوسط المدخلات المادية ، وانما بالمدخلات المادية الحدية ، من العمل الحي والعمل المتجسد في وسائل أنتاج ، انما هو موقف منبت الصلة بالذاتية في نظرية القيمة وذلك لم يؤكده أحد غير ماركس نفسه .

واذا كان علينا ان نبحث بالضرورة عن صلات بين مفاهيم التكاليف الحديةالتي تتضمنها الافكار الاساسية ، عندئذ يبدو لي أننا يمكن ان نكتشف تشابها وثيقا للغاية بين المفهوم الماركسي لمقادير قيمة المنتجات الزراعية فيما يتعلق بنظرية ريع الارض .

وكما هو معروف فان قيم السوق للمنتجات الزراعية (القيم وليس الاثمان ؛إذ ان الاخيرة تتأرجح حول القيم تحت تأثير الذبذبات في علاقات السوق) تحددها ، استنادا الى ماركس ، ظروف الانتاج في أقل الاراضي خصوبة ، وهي بهذه الطريقة تحدد معالم وقت العمل اللازم اجتماعيا الذي يتطلبه انتاج وحدات المنتج . ولا يتعلق ذلك بطبيعه الحال بأسوأ قطع الارض على الاطلاق ، وانما بأسوأ قطع الارض التي لا تزال ضرورية لاشباع الطلب الاجتماعي . وفيما يتعلق بنظرية ريع الارض والمنتجات على وجه التحديد طوّر ماركس الجانب الثاني من مفهوم وقت العمل اللازم اجتماعيا. فقد ابرز ان المعنى هنا ليس فقط وقت العمل الضروري المبذول بالنسبة للوحدة من المنتج ، وانما ايضا المجموع الكلي لوقت العمل الضروري لانتاج مجموع كتلة المنتجات من نمط معطى ، في تطابق مع الطلب الاجتماعي(٥) ولذا فانه في ظل ظروف معينة يمكن أن يشار الى مقدار قيمة المنتجات لا بالكميات المتوسطة ، وانما بالكميات الحدية . ولا يعد الدور الحاسم للمقادير الحدية شيئا عرضيا ، بل دورا يتطابق مع الترتيب الكامل للاحوال الاقتصادية الموضوعية ، ومن ثم يتطابق ايضا ، بمعنى معين، مع ظروف الانتاج في قطع الارض المتوسطة والجيدة . قال ماركس ، بعد ان رمز لقطع الارض ، متدرجا من اسوأ القطع (القطع الضابطة) الى افضلها ، بالرموز ا ، ب ، ح ، د : « ... ان ثمن الحبوب المنتجة في التربة الاكثر جودة يعد ثمنا ضابطا الى المدى الذي يتوقف فيه على الكمية المنتجة من هذه التربة بأي مقياس تكون به التربة من رتبة القطعة ا هي التربة الضابطة » (٦) . وهكذا فان حقيقة ان تكلفة الانتاج في الارض ا تضبط قيمة السوق للمنتج بأكمله تشير الى انه من اجل اشباع الطلب فان الانتاج يجب ان يبلغ مدى يعتبر العمل فيه على الارض ا هو العمل اللازم اجتماعيا .

ونمو الانتاج او هبوط الطلب يمكن ان يقصر العمل المبذول الذي لا غنى عنه على الارض ب وحدها ؛ في حين ان تكاليف الانتاج على الارض ب ـ ومرة أخرى ليس التكاليف المتوسطة وانما التكاليف الحدية ـ تمثل المقدار اللازم اجتماعيا .

---

(٥) المرجع نفسه ، المجلد ٣ ، ص ٧٤٦ .
(٦) المرجع نفسه ، ص ٧٧٠ .

ويؤكد تحليل تحديد مقادير القيمة للمنتجات الزراعية ، تأكيدا لا يقبل الشك ، ان مفهوم المدخل من العمل اللازم اجتماعيا لا يغطيه دائما بأية حال مفهوم متوسط المدخل من العمل ، وأنه في ظروف معطاة ــ في أتفاق كامل مع النظرية الماركسية في القيمة ــ تكون مدخلات العمل الحدية هي مدخلات العمل اللازمة اجتماعيا .

وتنحصر الخدمة الكبرى التي اسداها ماركس لنظرية ريع الارض ، كما هو معروف ، في اثبات أنه لا اساس لوجهة نظر ريكاردو القائلة بأن الريع التفاضلي ينشأ عن الانتقال من الارض الاكثر جودة الى الارض الاسوأ ــ وهي النظرية التي تعبر عن سريان قانون الغلة المتناقصة على نطاق تاريخي . فقد اوضح ماركس ان وجود الريع ومداه لا يدوران حول أتجاه الانتقال من مرتبة للارض الى مرتبة أخرى ، وهو اتجاه يمكن ان يتغير ــ من الارض الاكثر جودة الى الارض الاسوأ ، أو العكس ــ وانما يرجعان فقط الى فروق محكومة موضوعيا بين نتائج المدخلات المتساوية من العمل ورأس المال . بيد أنه عند كل لحظة معطاة يجب ترتيب وضع ظروف الانتاج في تعاقب يتفق وتناقص مقدار الريع ، أي يتفق وتزايد التكاليف ، بصرف النظر عن الكيفية التي نشأ بها وضع ظروف الانتاج (٧) . ومن ثم فان الاقرار بأن ظروف الانتاج ، الاكثر سوءا من الناحية النسبية ، تضبط مقدار القيمة في ظروف معينة، لا يجب بأية حال ان يكون مرتبطا بما يسمى ظهور قانون عام للغلة المتناقصة في صفوف المؤيدين .

ومن السمات المميزة علاوة على ذلك ان ماركس قد وضع في اعتباره الفروق ذات الصلة في فعالية المدخل من العمل في قطع مختلفة من الارض . وحتى في الريع التفاضلي رقم ٢ ، المتعلق بفعالية المدخلات المتعاقبة من العمل في التربة نفسها، يصوغ ماركس النتيجة التي مفادها ان الفروق بين تكاليف الانتاج الضابطة ،وتكاليف الانتاج **المتوسطة** في القطع المعطاة من الارض ، فروق ذات دلالة بالنسبة لمقدار الريع ، على الرغم من انه يمكن خلف هذه التكاليف المتوسطة اخفاء الآثار المتغيرة للمدخلات المتعاقبة من العمل ورأس المال (٨) .

ويبدو في ارتباط مع كل ما سبق ان النظرية الماركسية في القيمة لا تتضمن الفكرة الاساسية عن المساواة المطلقة بين مجاميع القيم ومجاميع المدخلات من العمل الحي والمتجسد. فمجموع قيم السوق للمنتجات الزراعية اكبر من مجموع مدخلات العمل في أنتاجها ، ما دام مقدار القيمة يتحدد بالعمل اللازم اجتماعيا المبذول في أسوأ ظروف الانتاج (التي لا تزال برغم ذلك ضرورية أجتماعيا) . والفرق بين هذين المقدارين هو ما اسماه ماركس « قيمة اجتماعية زائفة » (٩) . واذا كان فقط مجموع قيم السوق للمنتجات الزراعية يفوق مجموع مدخلات العمل ، فان المجموع الكلي للقيم في الاقتصاد جميعه ــ على الرغم من أنه في جميع الاقسام المتبقية من الانتاج

---

(٧) المرجع نفسه .

(٨) المرجع نفسه ، ص ٨٤٣ ــ ٨٤٤ .

(٩) المرجع نفسه ، ص ٧٧٣ .

المادي تغطي مجاميع قيم السوق ومدخلات العمل بعضها بعضا ـ يكون اكبر من المجموع الكلي لمدخلات العمل .

ومن المؤكد أني لا أذكر هذه المسائل المعروفة جيدا بغرض آن اثبتعلى أساسها هذا الافتراض او ذاك من الافتراضات المتعلقة باقتصادنا . وكل ما اهدف اليه هو اقرار ضحالة التأكيد القائل بأن استخدام المقادير الحدية في المحاسبة يعد في حد ذاته متعارضا مع النظرية الماركسية في القيمة . فماركس ، كما رأينا ، لم يتردد في ظروف معينة في استخدام المقادير الحدية .

ومع ذلك فهل مثل هذه « الظروف المعطاة » تقتصر فقط على مجال الانتاج الزراعي ، وهل هي ناشئة كلية عن العوامل الطبيعية التي تقوم بمثل هذا الدور الكبير في الزراعة؟وذلك لانه من المعروف حقيقة انه فيما يتعلق بالصناعة كانماركس يرى آن الانفاق الاجتماعي الضروري تعبر عنه مدخلات العمل المتوسطة لا الحدية .

ولنعد لحظة الى **رأس المال** . فعلى الرغم من الغموض الكثير الذي يعد سمة مميزة للفصل الخامس من المجلد ٣ من **رأس المال** ، الا انه من الواضح في تصور ماركس آن مقادير قيمة السوق تتحدد في المقام الاول بمتوسط المدخل من العمل بالنسبة لوحدة الانتاج على نطاق فروع الانتاج بأسرها . وعلاوة على ذلك فمما لا اهمية له ذلك الجدل الدائر حول ما اذا كان هذا المتوسط يجب أن يكون المتوسط الحسابي لمدخلات العمل الهامة في المجموعات المختلفة ، أو ان يكون مجرد الوحدة من مدخلات العمل في المشروعات المنتجة للاغلبية الساحقة من الكتلة الكلية للمنتجات . فمن الناحية النظرية لا يوجد فرق بين هذين التعريفين ، اللذين كان مؤلف **رأس المال** على كل حال يستخدم كل منهما مكان الآخر . كما ان ماركس لم يستبعد في الواقع امكانية ضبط قيمة السوق عن طريق مدخلات العمل في المجموعات المتطرفة . وهو لم يدرس قضية العلاقة بين قيم السوق ووضع العرض والطلب الا عندما كانت الضوابط هي مدخلات العمل في المجموعات المتطرفة ، التي تعامل كحالات استثنائية وغير مستقرة .

ما مصدر الحلول لقضية مدخلات العمل اللازم اجتماعيا التي تختلف عن مثيلاتها في الزراعة ؟ انه ببساطة الحقيقة القائلة بأنه مع افتراض وجود منافسة حرة تفتقر الصناعة الى العوامل التي باستطاعتها ان تشكل عقبات كأداء أمام التعبير عن الاتجاهات الى مساواة ظروف الانتاج الموضوعية في المشروعات المختلفة . وذلك لانه يوجد هناك التدفق الحر لرأس المال من فرع لآخر ومن مشروع لآخر ، دون اية عقبات تعوق تطبيق التجديدات التقنية،الخ . ولا يعني هذا ان تختفي جميع الفروق بين المشروعات ذات الكفاية الاعلى والمشروعات المتوسطة الكفاية والاقل كفاية ـ ومن ثم لا يعني عدم وجود اية ارباح اضافية في المجموعة الاولى،وارباح اقل من المتوسط، بل خسائر ، في المجموعة الثالثة . بيد ان المنافسة تعمل باستمرار في اتجاه المساواة ، وتسفر بالنسبة للاغلبية الساحقة من الكتلة الكلية للمنتجات عن الاقتراب من الظروف المتوسطة . وليس ثمة قواعد ابدية يستحيل وفقا لها اشباع طلب بأثمان تتطابق مع التكاليف في المشروعات التي تنتج في ظروف تقل عن المتوسط . فالمشروعات التي تعجز عن ملاءمة نفسها مع هذه الظروف ليست لديها اية مزاعم

بأن الاثمان تتطابق مع تكاليف كل منها على حدة ؛ وهي لا تحقق جزءا من فائض القيمة ، بل يمكن ان تتحمل خسائر . واذا ساد هذا الظرف عبر فترة طويلة ، فانه سيكون عليها حتى ان تختفي من المسرح .

ومن ثم فان متوسط مدخل العمل يقوم بضبط قيمة السوق ، وذلك عندما تصان الفروق الاكبر ، نتيجة للمنافسة ، بدلا من التدليل عليها بأسباب موضوعية .

وثمة استنتاج مماثل تماثلا اساسيا توفره طريقة أخرى لتحليل ظروف التوازن الحدي بافتراض وجود منافسة كاملة . وكما هو معروف فانه عند نقطة التوازن (توازن الفروع) تتم تغطية التكاليف الحدية ــ استنادا الى هذه النظريات ــ بوساطة متوسط التكاليف الدنيا ، متساوية في الوقت نفسه مع الاثمان .

ومن الواضح أن المسألة هنا ليست مسألة اي تماثل بين المفاهيم العامة لقضايا القيمة في النظرية الماركسية وبين وجهات النظر الحدية حول جوهر القيمة،ومصدر الربح ، الخ ، وانما مسألة التأكيد بأنه مع افتراض وجود منافسة كاملة فان العمل بالمقادير الحدية يؤدي بشكل قاطع ايضا الى الاقرار بالدور الضابط للتكاليف المتوسطة. ومن ثم لا تكون هناك بهذا المعنى أي جدوى من الجدل فيما يتعلق بقضية اي مدخل للعمل يكون هو محور جاذبية الثمن ــ مدخل العمل المتوسط ام الحدي. فالمنافسة الكاملة بطبيعة الحال ليست الا تجريدا بحتا غير موجود في الممارسة. غير ان الظروف التي درس فيها ماركس عملية تكوين قيم السوق وأثمان الانتاج كانت بمثابة معالجة معينة لافتراض وجود منافسة كاملة . ونحن لا نجد في **رأس المال** مناقشة لبعض الافتراضات المجردة تماما لفكرة أساسية متعلقة بالتكاليف الحدية التي تغطي التكاليف المتوسطة عند نقطة التوازن ، وانما نجد صورة واقعية تماما لاتجاه مستمر على ذلك الطريق . ويعني ذلك في الممارسة انه عند كل لحظة (فيما عدا بالنسبة للحالات الخاصة) يكون الجزء الغالب من الانتاج الكلي مركزا حول الظروف المتوسطة .

ولذا فان أسس المفهومات في **رأس المال** ، فيما يتعلق بقضايا مقادير القيمة والثمن في الصناعة ، متميزة عن مثيلاتها في الزراعة ، يمكن أن تقدم بطريقة عامة للغاية لا تكون مقتصرة كلية على العوامل الطبيعية . **وعند تناول الامور في عمومية شديدة نجد ان المفاهيم المختلفة تنشأ عن التمايزات الاساسية بين المجالات التي تسري فيها المنافسة الحرة ، والمجالات التي تكون فيها آلية المنافسة الحرة ، نتيجة لاسباب موضوعية ، اما متوقفة عن العمل ، واما تعمل على نطاق محدود .**

* *

ويعد الاستنتاج الذي قدم فيما سبق ذا اهمية حقيقية في تقييم المفهوم الذي صيغ في الافكار الاساسية . وذلك لانه يترتب على ما سبق ان مثل هذا التقويم يتطلب ، الى جانب أمور اخرى ، دراسة لقضية المدى الذي يكون النظام الاقتصادي الاشتراكي مواتيا فيه لتحقيق مساواة في ظروف الانتاج الموضوعية بين المشروعات وفروع الانتاج المختلفة ؛ أو على النقيض ، الدرجة التي يمكن بها أن يكون التمايز

بينها مؤثرا . ولا يمكن استنتاج الاجابة عن هذا السؤال بطريقة متسقة تماما ، اذ أن مجرى بعض العمليات الاقتصادية يتوقف الى حد معين على اعتبارات النموذج المسلم به . ومع ذلك فان الدراسة العامة للسؤال تكون ممكنة ، ويجب أن تكون ملائمة تماما للاغراض التي نضعها هناك نصب أعيننا .

وثمة وجهات نظر شديدة الاختلاف حول مدى استقلال المشروع الذي يمكن اعتباره المدى الامثل في الاقتصاد الاشتراكي . ومع ذلك فان الافكار الاساسية لم تناقش حقيقة ان استقلال المشروع يجب ان يكون اكبر في الادارة الجارية للانتاج منه في مجال الاستثمار . والقرارات المتعلقة بحجم الاستثمار وتوزيع مخصص التراكم على الاستثمار وغير ذلك من عناصر تكرار الانتاج الموسع ، وفي هذا الصدد القرارات المتصلة ببنيان الاستثمار والقرارات ذات النمط المماثل في اقتصاد اشتراكي ، لا يمكن ان تتخذ على مستوى مركزي يستند الى محاسبة اقتصادية على نطاق الاقتصاد بأسره . ويعد التنظيم المركزي للجزء الغالب من مخصص التراكم نتيجة لا غنى عنها للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الرئيسية .

ويعني ذلك ان التيار الرئيسي لعملية الاستثمار لا يتدفق في اتجاه التمويل الذاتي للمشروعات والفروع، ولا عن طريق التدفق الحر للوسائل فيما بين المشروعات والفروع ؛ وانما يتدفق على أساس التوزيع المخطط لمخصصات الوسائل المركزية .

ولكن هل هذه الحقيقة في ذاتها كفيلة بحل قضيتنا؟ يمكن ان يثار هنا الاعتراض التالي ـ فمن الحقائق انه في الاقتصاد الاشتراكي لا تتدفق عملية الاستثمار من تلقاء نفسها بتأثير المنافسة وآلية السوق ، وانما توجهها هيئات التخطيط المركزية . بيد ان هذا لا يعني على الرغم من ذلك ان قرارات هيئة التخطيط يجب ان تؤدي الى توزيع مخصص التراكم بطريقة مختلفة عما يتشكل نتيجة لتأثيرات السوق . وعلاوة على ذلك فقد ظهرت آراء تقول بأن سيادة الاقتصاد الاشتراكي تنحصر على وجه التحديد في أنه نظرا الى اعادة التوزيع بطريقة مركزية تقسم وسائل الاستثمار تقسيما أكثر قربا من الصورة النموذجية للمنافسة الكاملة مما يمكن بلوغه بوساطة الآلية الحقيقية للسوق . ويبدو على سبيل المثال ان ذلك هو المعنى الذي صيغت به الافكار الاساسية في كتابات الاستاذ ويكر للتأكيد بأن « الخطة يجب ان توضع كما لو كانت باسم مشروعات مستقلة » .

ومن الصعب الاقرار بدقة هذا النوع من التصور لدور الخطط المركزية، وبخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات . فالجزء الاغلب من أموال الاستثمار يتركز على المستوى المركزي لا بهدف انجاز التوزيع نفسه كما يمكن ان ينشأ عن السريان النموذجي لآلية السوق ؛ وانما بهدف بلوغ المزايا القصوى للاقتصاد القومي في مجموعه ـ وهو ما لا يعد شيئا واحدا بأية حال . كما ان تطبيق المعايير ، التي يتم تمثيلها كما لو كانت تسير على غرار آلية السوق الطليقة ، لا بد ان يؤدي بالتأكيد الى تناسب عال لتوزيع الوسائل . كل ما هنالك أنه لا يوجد مثل هذا التناسب الذي لا يكون بأية حال رشيدا على الدوام . ذلك ان تركيز الوسائل في فترات مختلفة على قطاعات مختلفة ـ ومن ثم تشتيت الوسائل ـ يعطي نتائج أفضل مرات كثيرة ، من زاوية معدل نمو الاقتصاد القومي ؛ وكذلك من زاوية تناسب التنمية ، من التوزيع المتساوي .

وبطبيعة الحال يمكن ان يكون القول بأنه يجب على الاقتصاد الاشتراكي القضاء على كل تأثير لظروف السوق على عملية الاستثمار ، والقضاء ـ بهذه المناسبة ـ على كل تدفق لا مركزي للوسائل . فأولا يجب ان تختص ظروف السوق بمجموعة من العوامل التي تستند اليها هيئة التنظيم المركزية في اتخاذ القرارات . ثانيا ، توضح الادلة ان المشروعات والفروع يجب أن يكون لديها الحق في القيام باستثمارات غير مركزية في مجالات معينة . ويعد كل ذلك امرا لا غنى عنه ،ويتطلب في الواقع تعميق اشكال نظام مرن لا ينتهك مع ذلك المبادىء الاساسية التي تصدر عن الطابع الاشتراكي للاقتصاد .

ولذا يبدو ممكنا ان نقرر ان النظام الاقتصاد الاشتراكي يخلق ظروفا تختلف عن تلك التي استند اليها ماركس في تحليله لقيم السوق في الفصل الخامس من المجلد ٣ من **رأس المال** . وتسفر الانتقائية العالية لتوزيع وسائل الاستثمار عن فروق في المستويات التقنية بين الفروع والمشروعات المختلفة تكون عادة اكثر تمييزا ودواما منها في اقتصاد يقوم على المنافسة . لذا لن يكون غريبا بأية حال أنه في اقتصاد اشتراكي يمكن ان ينتج المنتج نفسه في فترة معطاة في مشروعات ذات مستويات كفاية متفاوتة، كما يمكن ان يكون الجزء الاكبر من المنتجات غير مركز في المشروعات المتوسطة . وعلاوة على ذلك فانه بينما في ظل الرأسمالية « يوقع العقاب » على المشروعات التي « ترتكب ذنب » الانتاج في ظروف أقل من المتوسطة بحصولها على ارباح اقل ، او حتى بتعرضها للخسائر ، فانه في اقتصاد اشتراكي لا تتوقف هذه الامور من الناحية الاساسية على المشروعات ، وانما تتحدد موضوعيا باحتياجات التنمية الاقتصادية (١٠) .

واذا كانت العوامل الموضوعية تغري بانتاج جزء جوهري من الانتاج اللازم لتغطية الطلب في ظل ظروف اسوأ من المتوسطة ، عندئذ يكون اغفال هذه الحقيقة عند حل قضية تحديد أثمان نقطة البدء امرا متناقضا مع مبادىء المحاسبة الاقتصادية . فهذه المحاسبة يجب ان تضع في اعتبارها المقدار الذي يتم الوصول بوحدة مدخل العمل ، عندما يصل الانتاج الى الابعاد التي لا غنى عنها لاشباع الطلب الفعال . فمدخل العمل هذا ـ اذا اغفلنا المقادير العرضية المرتبطة بأجزاء عديمة الدلالة من الانتاج الكلي ـ له طابع ضروري اجتماعيا بمعنى مشابه لمفهوم ماركس عن تحليل قيم المنتجات الزراعية . وفي هذا الصدد ينبغي على المجتمع ان يغطي مدخل العمل . وينشأ ذلك عن سلامة البنيان الاقتصادي الاشتراكي .

والرجوع الى التحليل الماركسي لقيمة السوق للمنتجات الزراعية ، عند حل قضايا تكوين الثمن في اقتصاد اشتراكي ، يغري في بعض الاحيان برد فعل عكسي . ويقوم ذلك على الانطباع الزائف الذي يعزو الى الاشتراكية سمات مميزة تليق بمجالات انتاج متأخرة . وهذا سوء فهم بطبيعة الحال . وذلك لانه من ناحية الجوهر

---

(١٠) انا افترض هنا ان القرارات المتعلقة بتوزيع وسائل الاستثمار قرارات رشيدة . كما أقرر ايضا ان الامكانيات الانتاجية للمشروعات تستخدم الى الحد الاقصى ، ولذ أغفل ما يسمى الفروق الذاتية في مستويات التكلفة .

لا تتضمن المسألة المستويات المطلقة العليا او الدنيا للتنمية ، وانما تتضمن تفاوت المستويات الثابت نسبيا والمحكوم موضوعيا فيما بين المشروعات . فمثل هذا التفاوت يمكن ان يظهر عند كل مستوى ، كما انه يمكن ايضا ان يكون نتيجة طيبة للحاجة الى الاحتفاظ بالمشروعات العتيقة للغاية في حالة فعالة ، وكذلك بتأثير بناء مشروعات جديدة أشد تقدما بالمقارنة بالمشروعات القديمة . وقد حاولت أن أوضح ان التفاوت التطوري الاكبر فيما بين الفروع والمشروعات المختلفة في اقتصاد اشتراكي ليس دليلا على التأخر ، بل على النقيض ينشأ عن المصدر نفسه الذي يحدد الدينامية الهائلة لذلك الاقتصاد . ففي تواز مع الزراعة يكون المتضمن هنا فقط هو مسألة القضاء على آلية المنافسة او الحد منها، وبذلك تخلق حركة مستمرة في اتجاه التسوية بين ظروف الانتاج الموضوعية . ومع ذلك ليس المتضمن هو الباعث الذي يكون مختلفا تماما في الحالات الموضوعة في الاعتبار .

فهل يعني هذا ان ظروف انتاج المنتَج نفسه تتفاوت دائما في اقتصاد اشتراكي؟ كلا بالتأكيد . اذ من الممكن حتى ان نشير الى حالة تعد سمة مميزة للاشتراكية تقاوم هذا التفاوت . تلك الحالة هي تخصص الانتاج ـ وهو اكثر تقدما منه في ظل الرأسمالية ـ الذي يؤدي الى انتاج منتجات كثيرة (وبخاصة في مجال صناعة الآلات) فقط في مصانع منفصلة . كذلك يجب ان نضع في اعتبارنا الحالات التي تكون فيها للمشروعات المختلفة المنتجة للمنتج نفسه ظروف انتاج متماثلة او تكاد ان تكون كذلك . ومع ذلك فان حقيقة أنه في اقتصاد اشتراكي توجد ايضا ، الى جانب الاصناف التي تنتج في ظل ظروف متغيرة ، تلك الاصناف التي تنتج في ظروف متماثلة او فقط في مشروعات منفصلة ، هذه الحقيقة لا تحل القضايا التي طرحت في الافكار الاساسية . اما علاقة متوسط التكاليف المتغيرة في المجموعة « الاغلى » من المنتجات فلن تفقد دلالتها الا عندما تغطي التكاليف المتوسطة والحدية ـ التي عرفت على ذلك النحو ـ كل منها الآخر في كل حالة ، او كذلك عندما تتخذ التكاليف المتوسطة لكل المنتجات العلاقة نفسها بالنسبة لبعضها بعضا باعتبارها تكاليفها الحدية . وربما لا تكون هناك حاجة الى اثبات الطبيعة غير الواقعية لهذه النظريات .

وفي بعض الاحيان تقدم الحجة ضد تأسيس أثمان نقطة البدء على علاقات التكلفة الحدية ، وعلى كون تطبيق المحاسبة الحدية يؤدي الى مبادلات غير متكافئة . وذلك لانه اذا كانت الشقة بين التكاليف الحدية والمتوسطة في انتاج أ اكبر منه في انتاج ب ، عندئذ فان الفرع الذي ينتج أ سيكسب قيمة اكبر من ب فيما يتعلق بمجموع مدخلات العمل .

ودون الدخول في دراسة معقدة لموضوع التكافؤ ، من الضروري ان نقرر انه في اية حالة يكاد هذا الجدل ألا تكون له دلالة بالنسبة لاقتصاد اشتراكي . وشبه الربح (١١) هنا ملكية اجتماعية ، ومع ذلك فان التصرف فيه على أية صورة انما

---

(١١) أصبح هذا التعبير مألوفا في خلال المناقشات ، التي دارت لتحديد الفروق بين قيم الانتاج في الاثمان القائمة على التكاليف الحدية والكلية ، وذلك على الرغم من انه كان مستخدما بمعنى مختلف الى حد ما في المؤلفات الاقتصادية ، وبخاصة في مؤلفات مارشال .

تحكمه حقيقة انه قد تم كسبه في هذا الفرع او ذاك أو هذا المشروع او ذاك. والدولة يمكن ان تضم اشباه الارباح الى بعضها بعضا . واذا كان لا بد ان يبقى جزء منها، فان ذلك الجزء يتحدد طبقا لاولويات اجتماعية محددة .

ومن ثم يبدو ان ما يبرر الحاجة الى تطبيق اشكال نوعية للمحاسبة الحدية ليس الحل المعزول عن الاسس الحقيقية لعلاقات الانتاج ، وانما التحليل نفسه للظروف التي يخلقها النظام الاقتصادي الاشتراكي . وذلك لانه في الاقتصاد الاشتراكي تظهر من ناحية ، بمعنى معين ، فروق مؤكدة في تكاليف الانتاج فيما بين المشروعات (في فترة معطاة) ، في حين توجد من الناحية الاخرى الحاجة الى ان يقوم المجتمع بتغطية تكاليف كل المشروعات التي من المسلم به أن انتاجها ضروري (التعبير الخارجي عن ذلك هو ادراج المشروعات ذات الكفايات المختلفة في الخطة). وفي مثل هذه الظروف لا تكون المحاسبة ، القائمة المتوسطة في الحصول على الكتلة الكلية لمنتجات ذات نمط معطي ، محاسبة ملائمة . ويكون الامر كذلك ما دام المتوسط يمحو الترابط بين الزيادة في مدخلات العمل ونمو الانتاج على نطاق الفروع ؛ في حين يشكل وضع هذا الترابط في الاعتبار ، وكذلك ادراجه الشديد الاحتمال في المحاسبة ، ظروفا مطلقة للخفض الاقصى لمدخلات العمل الاجتماعي الكلية التي لا غنى عنها لبلوغ النتائج المتوقعة . وبشكل عام لا يوجد بين الاقتصاديين شك حول فاعلية تأسيس المحاسبة في صناعة القوى الكهربائية على الترابط بين الزيادة في الانتاج والارتفاع في التكاليف . ولا يعد من الامور السليمة خنق متوسطات التكاليف في متوسطات عامة ، وانما السليم هو حساب التكاليف المنفصلة لكل تقسيم من التقسيمات الاساسية لمنحنى التكلفة ، اذا كانت تنشأ الى جانب الزيادة في استخدام الكهرباء أقل كفاية . ولست أرى ما يتعارض مع تطبيق هذا المبدأ المحاسبي على الفروع الاخرى .

ولنأخذ على سبيل المثال صنفين ينتج كل منهما في ثلاث مجموعات من المشروعات :

	المجموعة الاولى		المجموعة الثانية		المجموعة الثالثة		المجموع	
	المقدار	تكلفة الوحدة	المقدار	تكلفة الوحدة	المقدار	تكلفة الوحدة	المقدار	تكلفة الوحدة
الصنف أ	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٠٠	٣٠٠٠	١٠٠
الصنف ب	١٠٠٠	٨٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٢٠	٣٠٠٠	١٠٠

اي ان التكاليف المتوسطة للوحدة متساوية في كلتا الحالتين . ومع ذلك فهل من الممكن الاكتفاء بهذا الاتجاه العام ، واغفال النسب بين زيادة وارتفاع التكاليف في كل حالة على حدة ؟ كلا بالتأكيد .

فاذا كان الطلب الكلي على الصنفين أ ، ب يمكن تحديده بوحدات عددها ٥٠٠٠ وحدة ، عندئذ يمكن التخلي عن الانتاج في المجموعة الثالثة من المشروعات بالنسبة للصنف ب ، ولكن ليس بالنسبة للصنف أ . واذا كان ثمنا الصنفين أ ، ب يصلان الى

١١٠ ؛ في هذه الحالة يتم اخفاء تساوي متوسط ربحية أ ، ب خلف الربحية المتماثلة لكل مجموعة من المشروعات التي تنتج الصنف أ ؛ في حين يتشكل مستوى ربحية المشروعات التي تنتج الصنف ب على نحو مختلف تماما ـ من الربحية العالية للمجموعة الاولى الى عجز المجموعة الثالثة . واذا ظلت الظروف الاخرى ثابتة ، ونشأت امكانية الانتاج المتزايد عند تكلفة وحدة قدرها ١١٥ ، عندئذ يجب تشغيل مثل هذا الانتاج في الفرع أ ، في حين يكون مكسبا في الفرع ب ، ولكن في حدود ١٠٠٠ وحدة فقط . واذا كان الطلب المحلي على أ ، ب يصل الى ٤٠٠٠ وحدة ، وكان الفائض يذهب الى التصدير بأثمان تتطابق مع ١١٠ ، عندئذ فمن الناحية الفعلية ـ على الرغم من ان محاسبة التكلفة المتوسطة ستظهر ربحية تصدير الصنف أ وكذلك الصنف ب ـ سيكون تصدير صنفي المجموعة الثالثة للمشروعات أ عملا مربحا ، في حين سيتعرض صنفا المجموعة الثالثة للمشروعات ب لعجز ، الخ .

وبينما المثل مبسط الى اقصى حد ، فانه ما زال يبدو كما لو كان يصور على نحو ملائم الحاجة الى ان يوضع في الاعتبار الترابط بين زيادة الانتاج والارتفاع في التكاليف ؛ كما يوضح أن المحاسبة القائمة على مقادير متوسطة لا توفر اساسا دقيقا للقرارات المثلى من وجهة نظر المصالح الاقتصادية القومية .

ولا يجب ان يفهم هذا البحث على أنه نفي عام لاهمية مقولة التكلفة المتوسطة . فالتكاليف المتوسطة تعد قسمة مميزة لمستوى تطور القوة الانتاجية للعمل الاجتماعي في فرع معطي . ويعد تحليل دينامية التكاليف المتوسطة عنصرا لا غنى عنه للاعتبارات الطويلة الاجل ، وبخاصة فيما يتعلق بالتغيرات المتوقعة في توزيع مجموع رصيد العمل الاجتماعي ـ الحي والمتجسد ـ بين فروع الانتاج المختلفة . بيد أن ذلك لا يعني على اية حال أن المقادير التي لا غنى عنها لتقدير اتجاهات التطور مقادير مناسبة بدرجة واحدة للمحاسبة الاقتصادية في ظروف معطاة .

ولا يؤدي الاقتصاد الاشتراكي فقط الى الحاجة الى سريان نمط خاص من المحاسبة الحدية ، وانما يخلق ايضا الظروف لتطبيق مثل هذا النوع . وفي النظام الرأسمالي لا يمكن للتوزيع الرشيد لمهام الانتاج ، من زاوية خفض مجموع التكاليف الى الحد الادنى ، ان يصل الى مستوى عال الا على نطاق الشركة الفردية ؛ في حين يكون مثل هذا التوزيع ممكنا في البنيان الاشتراكي على نطاق الاقتصاد بأسره . كما لا تكون هناك عقبة اساسية امام التفاوت السليم لعناصر التكلفة الثابتة والمتغيرة ، ولا امام تقسيم المشروعات على اساس مستويات التكلفة . وعلاوة على ذلك فان الخطة تسمح بأن يوضع في الاعتبار ليس فقط بنيان الانتاج القائم في اللحظة المعنية ، وانما ايضا نتائج تشغيل قوى انتاجية جديدة وكذلك معدل التقدم في استخدام المعدات التي تعمل بالفعل ، الخ . وهكذا لن نكون مرغمين بأية حال على أن نتصور « ظروفا معطاة » بمعنى سكوني تماما . «فالظروف المعطاة» تحيط ايضا بالتغيرات التي تحدث في الفترة محل الدراسة والتي تؤدي في حد ذاتها الى النظر في المحاسبة بدرجة كافية من الدقة .

فهل تأكيدي لفعالية وامكانية تطبيق مفهوم المحاسبة الحدية في في اقتصاد اشتراكي مرادف لتأكيد ضرورة تأسيس نظام اثمان نقطة البدء على علاقات التكلفة من

المجموعة « الاغلى » من المنتجات ؟ من الصعب تقديم اجابةصريحة عن هذا السؤال.

فمن الممكن تصور نظام يمكن فيه اجراء المحاسبة الاقتصادية على مستوى مركزي عن طريق ترتيب مقابل للمقادير المحسوبة ، في حين ان النتائج الناشئة عن تلك المحاسبة ستطبق في الحياة بوساطة اسلوب الاوامر المباشرة . ولنضرب مثلا ـ نفرض ان هيئة التنظيم المركزية تعتقد بامكانية تحديد استهلاك الصنفين أ ، ب بوحدات عددها ٥٠٠٠ وحدة . وعندئذ ، وعلى اساس التكاليف الحدية المعروفة لكل من أ ، ب يصدر أمر بخفض انتاج ب الى ٢٠٠٠ وحدة ، مع توجيه الطلب الاستهلاكي المقابل عن طريق تطبيق نظام للحصص . كذلك سيتقرر على مستوى مركزي مصير الاقتراح بزيادة الانتاج بتكلفة ١١٥ ، وسيتخذ اقتراح بالتصدير ، الخ . ومع ذلك فلا يستبعد بذل محاولات لتأسيس الاوامر على أشكال معينة من الحوافز (على سبيل المثال ، تحديد اقساط للوفورات في الوحدات ب أعلى منها في الوحدات أ) .

ومن ثم يمكن من الناحية النظرية استخدام محاسبة المقادير الحدية ، مثلهامثل اية محاسبة اخرى ، دون التعبير عنها بأنظمة ثمن حقيقية . ويعني ذلك ببساطة التخلي عن الاثمان كأدوات للتأثير في اختيار الحلقات الاقتصادية الادنى واحلال ادوات اخرى محلها .

ومع ذلك فاذا قمنا باقرار طابع المحاسبة الاقتصادية ذات المستوى المتعدد الدرجات ، وكذلك ما يسمى المجال المعين للاستقلال على مستوى المشروع او المشروع المتعدد المنشآت ـ بغرض كفالة التناسق بين خطط المشروع (فيما يتعلق بالخطط الاستهلاكية) والمحاسبة الاجتماعية العامة ـ فانه يجب علينا التعبير عن الاختيارات البديلة بنظام مقابل للثمن . ولا يمكن أن تصبح الحجج والبراهين ، التي تقوم عليها الافكار الاساسية للجنة النماذج بالمجلس الاقتصادي ، حججا وبراهين واقعية الا اذا وضعنا ذلك نصب أعيننا (١٢) .

ولذلك فان الاجابة عن السؤال المطروح تتطلب في المقام الاول أن نجعل الهدف المراد بلوغه عن طريق نظام الثمن اكثر تحديدا . واذا كنا نرغب ـ كما لو كان ذلك سليما تماما ـ في أن يوفر نظام الثمن قبل كل شيء اختيارا بديلا حقيقيا في داخل اطار ما يسمى المدى القصير ـ بجهاز معين للانتاج ـ فاني اعتقد ان متوسط التكاليف « للمجموعة الاولى » من المنتجات افضل كنقطة انطلاق لعلاقات الثمن من متوسط التكاليف للانتاج الكلي . وأكرر أن علينا الا نهتم هنا الا بأثمان نقطة الانطلاق («نقطة البدء ») ؛ في حين ان اي نظام محدد للاثمان يجب ان يضع في اعتباره ظروف السوق والاولويات الاجتماعية . ومن الواضح بشكل خاص أنه في حالة وجود عجز في الطاقة الانتاجية بالنسبة للطلب ، فان تكوين الثمن لا يمكن أن يستند بشكل عام الى علاقات التكلفة .

* *

---

(١٢) لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون هذا مرادفا للاقرار بسلامة المفهوم كله . وقد سبق ان اشرت على سبيل المثال الى الشك الذي يثيره بنيان زيادات الثمن . والشكوك التي من هذا النوع يمكن أن تزداد بدرجة أكبر ، ومع ذلك فما يعنينا هو الاتجاه الاساسي للمناقشة .

وانا لم اقصد ان احيط في هذا المقال بكل القضايا المعقدة لتكوين الثمن ، ومن ثم لم اضع في اعتباري حججا متعددة أثيرت ضد المفاهيم الواردة في الافكار الاساسية ــ وهي حجج قدمت بدرجة أكبر من وجهة نظر الحوافز الحقيقية للموردين ، وكذلك من وجهة نظر المحاسبة الاقتصادية لفعالية الاستثمار . وربما أتيحت لنا فرص آخرى للعودة الى مثل هذه القضايا . بيد أن المسألة هي ان نعود اليها متخففين من أثقال سوء الفهم التي ما زالت تلحق الضرر بأي تحليل حقيقي لجدوى هذا العنصر او ذاك من عناصر المحاسبة الحدية . فالتخلص من هذه الاثقال يمكن أن يساعد على القيام بأية محاولة لخلق صلة عامة بين المفاهيم المقدمة في « الافكار الاساسية للمجلس الاقتصادي » ، ونظرية التكاليف الحدية « الكلاسيكية » من ناحية ، وبين النظرية الماركسية في القيمة ــ كما تطبق في ظروف اقتصاد اشتراكي ــ من الناحية الاخرى .

٩ - الاختيار الاقتصادي في التخطيط ومسألة الثمن

برونيسلاف مينتس

١ — موضوعات واتجاهات الاختيار الاقتصادي

لا يوجد تحت تصرف المجتمع الاشتراكي المعاصر ، شأنه في ذلك شأن كل نمط آخر للمجتمع ، الا كمية محدودة من القوة الانتاجية ، ومقدار محدود من المواد الاولية والتسهيلات وقوة العمل ، وبخاصة قوة العمل الماهر . وعلاوة على ذلك فأن اهداف المجتمع الاشتراكي تكون بشكل عام أوسع مما لديه من وسائل ، بل تتجاوزها من الناحية الفعلية .

ويبدي المجتمع الاشتراكي اهتمامه بهدفين اساسيين : ١ — زيادة الرفاهية العامة للجماهير ؛ ٢ — زيادة الطاقة الانتاجية . وثمة تناقض ، بدرجة معينة ، بين هذين الهدفين . بيد ان ذلك مجرد تناقض نسبي ، يظهر في فترات قصيرة ، عندما تكون تنمية القوة الانتاجية متوقفة على زيادة الرفاهية المادية وارتفاع المستوى الثقافي . ومن الواضح ان المجتمع يجب دائما ان يختار بين الاستهلاك والاستثمار ، وكذلك بين مختلف أهداف الانتاج . ومن ثم تكون القضية الرئيسية للتخطيط هي قضية الاختيار الاقتصادي . ويؤدي ذلك الى اقرار ترتيب أولوية الاهداف ، وتخصيص الوسائل المحدودة المتاحة لهذه الاهداف .

ومن الناحية العامة تحيط مسألة الاختيار الاقتصادي بالمهام التالية :

١ — تحديد نسب الوسائل التي يجب انفاقها على الاحتياجات الجارية والمقبلة — تعد النسبة المئوية للدخل القومي المخصص للاستهلاك او للتراكم التعبير التركيبي عن الاختيار بين الاحتياجات الجارية والمقبلة .

٢ — الاختيار بين تنمية المجالات الانتاجية والمجالات غير الانتاجية ؛ او على نحو اكثر دقة اقرار النسبة بين الوسائل التي تنفق على تنمية المجالات الانتاجية والمجالات غير الانتاجية . وتعد تنمية المجالات غير الانتاجية — وبخاصة الخدمات الصحية والثقافة والعلوم الخ — ضرورية على نحو لا غنى عنه للتطور الاجتماعي ، بيد ان العمل في هذه المجالات لا يخلق قيما مادية ، ولا يسهم في تنمية الانتاج الا

بطريقة غير مباشرة ، في حين أن النفقات على توسيع الجهاز الانتاجي المباشر تعد شرطا لتنمية الانتاج .

٣ ـ الاختيار بين مختلف اتجاهات الانتاج . ويقتضي ذلك الاختيار بين تطور مختلف اقسام او فروع الانتاج . وهو بعبارة اخرى قضية اتخاذ قرارات بشأن اولويات التنمية ، ومعدل التنمية ، والمبالغ التي تنفق على الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة ، وفي الفروع الاقتصادية المختلفة بالزراعة ، والمواصلات ، الخ . وتلك مسألة بالغة الاهمية ، اذ ان مقدار وطبيعة الانتاج المقبل يتوقفان على أي المجالات نستثمر فيها .

٤ ـ الاختيار بين الصور المختلفة للاستثمار (ما يسمى التنبؤ بالحلول التقنية ـ الاقتصادية) . ويجب ان يكون التخطيط على علاقة بهذه الانماط الاربعة للاختيار، اذ أن اتجاه تنمية الانتاج يحدد مقدما أيضا بنيان الانتاج وتوزيع الدخل القومي . مثال ذلك ان توسيع فروع الانتاج التي تنتج عناصر حقيقية للتراكم ، بدرجة اكبر من تلك الفروع التي تخلق وسائل البقاء ، يؤدي الى تطوير بنيان جديد للانتاج الاجمالي ـ مع تقليل ذلك الجزء من الوسائل المخصص للاستهلاك ، وزيادة ذلك الجزء المخصص للتراكم .

٢ ـ الاختيار الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي

انها لحقيقة واضحة لا تقبل الجدل ، لا بالنسبة للماركسيين فقط ، وانما بالنسبة لكثير من الاقتصاديين البورجوازيين أيضا ، ان نظام الاختيار الاقتصادي، في كل ظروف تقلبات الثمن والارباح ، يؤدي الى خسائر اجتماعية كبيرة ـ وبخاصة على اساس الاتجاه الرأسمالي الاحتكاري لزيادة الارباح الى الحد الاقصى دون اعتبار لحجم الانتاج . وقد جاء في طبعة جديدة من كتاب للاستاذ البورجوازي الالماني الغربي ، ا. شماليبناخ ، نشرت في كولونيا (١) ، أنه في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية أدى الاستثمار الصناعي العالمي الخاص الى تكوين طاقة انتاجية كبيرة ، وهي طاقة كانت تزيد على الحاجة ، ولم يكن من المستطاع استخدامها . ويضيف الكتاب الى ذلك أن الظاهرة نفسها قد اتضحت بعد الحرب العالمية الاولى . مثال ذلك ان الطاقة الانتاجية لمواسير الصلب ـ وهي احد الفروع الكبيرة بالصناعة الالمانية ـ قد وصلت الى ١٤٤ مليون طن سنويا في عام ١٩٣٨ ؛ بيد انه لم يكن يستخدم من هذه الطاقة الامليون طن . ونتيجة للاستثمارات ارتفعت طاقة تلك الصناعة الى ١٤٧ مليون طن ، بيد أنه لم يكن يستخدم منها الا ٠،٩ مليون طن . وعلى الرغم من ذلك فقد زادت الطاقة ٠،٢ طن اضافي في العام التالي .

والظاهرة التي يتحدث عنها الاستاذ شماليبناخ تجد تعبيرا عنها ، حتى اكثر قوة ، في الولايات المتحدة وانجلترا ، وتدلل على ذلك الفجوة الضخمة بين الزيادة في طاقة

---

(١) ا. شماليبناخ ، « Kostenrechnung und Preispolitik » ، الطبعة السابعة، وستديوتشر فيرلاج ، كولونيا وأوبلادن ، عام ١٩٥٦ .

الانتاج الصناعي ، والنمو العديم الدلالة نسبيا للانتاج الصناعي .

ويؤكد الاستاذ الامريكي آرثر سميزس ، بجامعة هارفارد ، في مناقشة لاسباب الكساد الامريكي في الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ ، أن « السبب الاساسي هــو توسع اقتصاد القوة الانتاجية بدرجة اسرع من نمو الطلب . وقد كان يمكن ان نتجــه الــى خلق طاقة انتاجية أقل لو لم نكن نمتلك حوافز خارجية قوية مثل تلــك التي كانت لدينــا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، أو في خلال الحرب الكورية . وذلك اتجاه دائم لاقتصادنا لم تكن الادوات السياسية ــ الاقتصادية ، ولا الاقتصاديون ، الــى ذلك الحين قادرين على التحكم فيه » . (٢)

ونظرا لنقص الطلب فان النمو الدائم للطاقة الانتاجية غير المستخدمــة قــد تطور ايضا في بريطانيا . واستنادا الى تقدير الاقتصادي البريطاني ت. براني ، كانت العلاقة بين رأس المال والانتاج في عام ١٩٥٨ على النحو التالي : (٣)

	رأس المال عند بداية العام	الانتاج
١٩٥٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٨	١٤٢	١٢٠

٣ ــ الاختيار الاقتصادي في الاقتصاد الاشتراكي

ولنتناول الان في ايجاز قضايا الاختيار الاقتصادي في ظل علاقات الانتــاج بالاقتصاد الاشتراكي . وقد رفضت الاعمال الكلاسيكية في الماركسيــة ــ اللينينيــة وجهة النظر القائلة بأن معيار الاختيار في الاقتصاد الاشتراكــي يجب ان يقــوم على اساس سريان قانون القيمة . قال انجلز في Anti-Duhring

« ... سيكون من الضروري بالنسبة للمجتمــع أن يعرف مقدار العمل الــذي يتطلبه انتاج كل سلعة من السلع الاستهلاكية . وسيكون عليــه ان يرتــب خطتــه الانتاجية وفقا لوسائله الانتاجية . فالاثار النافعة لمختلف سلع الاستهــلاك ، اذ ما تورن كل منها بالاخر وبمقدار العمل الذي يتطلبه انتاجها ، هي التي ستحدد الخطة في التحليل الاخير . » (٤)

ويضيف انجلز بحاشية في الصفحة نفسها :

« لقد قررت منذ عام ١٨٤٤ أن ما سبق ذكره عن توازن الاثار النافعة والمقادير المبذولة من العمل سيكون هو كل ما تبقى ــ في مجتمع شيوعي ــ من مفهوم القيمــة كما يظهر في الاقتصاد السياسي (Deutsche-Franzosische Jahrbucher, p. 95)

ومع ذلك فان التبرير العملي لهذا القول ، كما يمكن ان نرى ، لم يكن ممكنا الا بوساطة

---

(٢) مجلة Probèms Economiques ، العدد ٥٤٢ ، مايو ١٩٥٨ ، ص٧٢٦ .

(٣) ت. باريني ، « How Much Unused Capacity ? » ، في ذي فاينانشيال تيمس ، عدد ٤ يوليــه ١٩٥٨ .

(٤) ف انجلز ، Herr Eugen Duhring's Revolution in Science (Anti-Duhring) (لورنس آند ويشارت ، لندن ، ١٩٣٤ ، ص ٣٤٠ .

كتاب ماركس « رأس المال » (٥)

ولذا اتخذ ماركس وانجلز الموقف القائل بأن اختيار اتجاه الانتاج في ظل الاشتراكية سيتم عن طريق الموازنة بين فعالية فروع الانتاج المعطاة ومدخل العمل الذي تتطلبه مثل هذه التنمية . ويمكن أن يتم ذلك دون تدخل « القيمة » على أساس النشاط البشري الواعي الذي سيقارن القيم الاستعمالية المختلفة بمدخل العمل الذي لا غنى لبلوغ هذه القيم ، وسينظم على هذا الاساس ترتيب اولوية اهداف الانتاج . ويشكل التوجيه الذي تقدمه الاعمال الكلاسيكية الماركسية ــ اللينينية ،، بشأن الاختيار الاقتصادي في الاقتصاد الاشتراكي ، اهمية كبيرة بالنسبة لنا ، ولكنه يتطلب صياغة المنهجيات المقابلة ووضع السمات المميزة النوعية للاقتصاد الاشتراكي المعاصر في الاعتبار . وذلك لان الواقع المعاصر ، كما نعلم ، أكثر تعقيدا مما تصوره واضعو الاشتراكية العلمية . ومن ثم نشأت ضرورة الاحتفاظ بالانتاج السلعي لفترة طويلة بعد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة .

ومن الضروري قبل كل شيء تقديم اجابه عن السؤال المتعلق بكيفية اجراء الاختيار الاقتصادي في الواقع في مجال الانتاج الاشتراكي . ومن الضروري ان نقرر على أساس الخبرة ان وضع الارباح والاثمان المتوقعة في الاعتبار لا يشكل الاختيار الاقتصادي في الاقتصاد الاشتراكي . اذ يتقرر اختيار اتجاه الانتاج في كل البلاد الاشتراكية عن طريق الاهتمام بضمان النمو الاقتصادي الامثل وتناسب التنمية الاقتصادية . ويمكن تأكيد ذلك على اساس حقيقة أن الاستثمارات الكبيرة تتم في اقسام وفروع الانتاج التي تعطي ربحا قليلا للغاية نسبيا . ففي الاتحاد السوفياتي تمت اكبر الاستثمارات في الصناعة الثقيلة ، التي ظلت تعمل بعجز لفترة طويلة ، والتي تدر الان ارباحا قليلة نسبيا . ويوجد الموقف نفسه في بولندا الشعبية والبلاد الاشتراكية الاخرى . وهكذا فان الاستثمارات في الاقتصاد الاشتراكي لا تتم على أساس معيار حجم الارباح ، وانما عن طريق دراسة المعايير الجديدة ، النابعة من طبيعة الاقتصاد الاشتراكي ، في اختيار اتجاه الانتاج . ومن جهة النظر هذه اكدت الاعمال الكلاسيكية الماركسية السالفة الذكر ان حركات الثمن والربح تكف في ظل الاشتراكية عن أن تكون ضوابط للانتاج . ويستنتج من الفقرات التي سبق اقتباسها من كتاب انجلز ان معيار الاختيار بين انتاج مختلف السلع في ظل الاشتراكية لا بد ان تمثله العلاقة ق:م (حيث ق ترمز للقيمة الاستعمالية للسلع المختارة ؛ م ترمز لمقدار العمل الحي والمتجسد الذي لا غنى عنه لانتاجها) . ولذا يكون من الضروري ان نشجع في المقام الاول انتاج تلك السلع التي تعد النسبة ق : م فيما يتعلق بها أعلى ما يمكن . وليست المسألة هنا هي درجة منفعة السلع بالنسبة للافراد ــ فهذه المنفعة ذات طابع ذاتي ولا يمكن قياسها او مقارنتها ــ وانما هي منفعتها الاجتماعية ، أي اننا معنيون هنا بالمنفعة التي يتم تقديرها من وجهة نظر مصالح المجتمع .

وتتغير المنفعة الاجتماعية للسلع المختلفة ، ومقادير قوة العمل التي لا غنى عنها لانتاجها ، بمرور الزمن ــ تبعا لاختلاف الظروف . ومن ثم فان اختيار اتجاه

---

(٥) المرجع نفسه

الانتاج يجب ان يتم بالنسبة لفترة معطاة . وعلاوة على ذلك فمن الضروري حل هذه القضية بالنسبة للفترة القصيرة (باستخدام صيغة ماركس « عند مرحلة معطاة من تطور القوة الانتاجية ») ، وبالنسبة للامد الطويل (باستخدام صيغة ماركس « مع تطور القوة الانتاجية ») . وتمارس حالة الاصول (قوة العمل ، وسائل الانتاج ، الثروة الطبيعية) وامكانيات التراكم تأثيرا جوهريا على اختيار اتجاه الانتاج في الامد القصير مثلما تؤثر عليه في الامد الطويل ؛ بيد انه كلما كانت الفترة اقصر ، كانت امكانية مثل هذا الاختيار محدودة بدرجة أكبر ، ومع ذلك فان حجم الانتاج وبنيانه يتغيران أساسا تبعا للاستثمارات ؛ ولكن عملية الاستثمار تتطلب وقتا . وبالتالي يتوقف اختيار اتجاه الانتاج على التوقع الزمني الذي يحدده المجتمع الاشتراكي .

واختيار اتجاه الانتاج في اقتصاد اشتراكي في الامد الطويل يتم الوصول اليه على اساس خطط تنبؤية للاقتصاد القومي ، وهي الخطط التي تعد سمة مميزة لاطالة المدة التي تغطيها هذه الخطط .

وعلاوة على ذلك فان الاختيار الاشتراكي لاتجاه الانتاج لا يمكن تحقيقه الا بتطبيق اسلوب موازنة ومقارنة متطلبات الانتاج بامكانيات الحصول عليها .

ان هدف الانتاج الاشتراكي هو اشباع احتياجات المجتمع . ومع ذلك فعند اقرار مدى وبنيان الانتاج لسنة معطاة يكون من الضروري ان نوضح في جلاء أهداف الانتاج ، اي : الاستهلاك الفردي ، الاستهلاك الجماعي ، الاستثمارات الانتاجية ، الاستثمارات غير الانتاجية ، نمو الاحتياطيات (وسائل الانتاج ، وسائل الاستهلاك) ، الاهلاك المادي ، التصدير .

ومن الضروري دراسة **نمط الاستهلاك الشخصي** المعطى ، واضعين في الاعتبار مستوى الدخل ، والعلاقات الاسرية ، الخ عند تحديد مدى ونوع الانتاج المخصص للاستهلاك . فالتحليل العلمي ، الذي يحدد معايير استهلاك الفرد الاكثر ملاءمة ومناسبة من مختلف السلع ، يجب ان يكون ذا أهمية أساسية بالنسبة لتحديد النمط المتوقع للاستهلاك .

ذلك أن اقرار النمط المتوقع للاستهلاك يحدد متطلبات الانتاج بالنسبة لوسائل الاستهلاك ، كما يحدد بطريقة غير مباشرة متطلبات الانتاج ايضا بالنسبة لوسائل الانتاج ، وهي الوسائل التي لا غنى عنها لانتاج وسائل البقاء ولتحقيق الاستثمارات التي تسمح ببلوغ مستوى معطى للانتاج ـ سواء وسائل الاستهلاك أم وسائل الانتاج .

ومن الزاوية الاجتماعية يكون للطلب على وسائل بقاء معطاة ـ تدخل في تركيب النمط المعطي للاستهلاك ـ طابع تكميلي . ويعني ذلك بالقدر نفسه ضرورة انتاج كل نوع من وسائل الاستهلاك يحدده ذلك النمط ، وفي استقلال عن ذلك تلك الوسائل التي تشبع الاحتياجات الاكثر حيوية (مثال ذلك اجهزة الراديو والتلفزيون) . ويترتب على الطابع التكميلي للطلب ان تكون العلاقة بين القيم الاستعمالية لوسائل الاستهلاك ومدخل العمل الذي لا غنى عنه لانتاجها علاقة ثابتة ـ في مجال النمط المعطى للاستهلاك . واذا وضعنا الامر بطريقة مختلفة فأن ذلك يعني ان ق١:م١ = ق٢ : م٢ = ق٣ : م٣ = ق:م = كمية ثابتة (ق ـ القيمة الاستعمالية ، م ـ

مدخلات العمل) . ومن ثم فانه عند اختيار اتجاه الانتاج يجب ان يتخذ القرار الرئيسي عند اقرار مجال النمط المتوقع للاستهلاك ، وذلك بدوره يجب ان يتحدد على اساس معايير محددة وتحليل علمي .

ويجب ان توضع في الاعتبار امكانية احلال وسائل استهلاك معينة محل اخرى عند اقرار النمط المتوقع للاستهلاك. وذلك يجب أن تقرره العلاقة بين نوعية اشباع الطلب ومدخل العمل الذي لا غنى عنه لانتاج الوسائل المعطاة . وبطبيعة الحال يجب أن يكون الاتجاه نحو اقصى تقليل ممكن لمدخل العمل بالنسبة للطلب المشبع .

وبعد ذلك يكون من الضروري تحديد مدى ونمط الانتاج المخصص لاغراض الاستثمار ، الذي يتوقف على الحجم المتوقع لحجم الاستثمار الاجمالي وبنيانه ، وكذلك على التقدم التقني . وبعبارة اخرى يكون من الضروري تحديد النمط الاكثر ملاءمة للاستثمار في السنة الاخيرة من الخطة التنبؤية (الطويل الاجل) .

ومن الضروري بالمثل تحديد النمط المتوقع للاستهلاك الجماعي، وللاهلاك المادي، والصادرات والواردات ، وكذلك التغيرات في المخزون السلعي . ومثل هذا التحديد يجب ان يستند الى تحليل اقتصادي مقابل والى غير ذلك من التحليلات المقابلة ، مع ضمان الحد الادنى من مدخلات العمل بالنسبة للنتائج (المخرجات) . ويكون من الضروري بالتالي حساب الانتاج الاجمالي لاقسام وفروع الانتاج المختلفة ، وتحليل هذا الانتاج بالطريقة الموضحة في الجدول التالي :

الانتاج الاجمالي والاستهلاك
(مليون زلوتي)

تحليل الانتاج الاجمالي

أقسام وفروع الانتاج	الانتاج الاجمالي	الاهلاك المادي	الاستهلاك الشخصي	الاستهلاك الجماعي	المجموع	الاستثمار الانتاجي	التغيرات في المخزون السلعي وسائل الانتاج	التغيرات في المخزون السلعي وسائل الاستهلاك	الصادرات
المجموع	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١ ـ الصناعة والحرف									
٢ ـ التشييد									
٣ ـ الزراعة									
٤ ـ الغابات									
٥ ـ النقل والمواصلات									
٦ ـ رقم الاعمال الاقتصادي									
٧ ـ انتاج مادي متنوع									
٨ ـ الواردات .									

وتتوقف امكانية بلوغ الحجم والبنيان المختارين للانتاج ، وتحليله السليم ،

على امكانيات زيادة الانتاج والصادرات والواردات — التي تتوقف بدورها على حجم التراكم ، ونسبته الى الدخل القومي ، وفعاليته . ويجب انجاز موازنة حجم وبنيان الانتاج وتحليلهما في تعاقب وثيق ، يمكن ان يسمح باعادة النظر في النمط المسلم به للاستهلاك الشخصي والاستثمارات الخ .

وعند تحديد النمط المرغوب فيه للاستهلاك والاستثمار الخ ، وبشكل عام عند اختيار اتجاه الانتاج ، يجب ان تكون القاعدة الهامة هي الاتجاه نحو تحقيق أقصى استخدام ممكن في الانتاج للمخزون السلعي الموجود ، وبخاصة رصيد قوة العمل. ويتطلب ذلك بشكل عام تخصيص نصيب جوهري من الدخل القومي للتراكم، وبنيانا مقابلا للانتاج الاجتماعي .

ويجب ان يعدَ النمط المسلم به للاستهلاك والاستثمار الخ بحيث يكفل اقصى اشباع ممكن لمتطلبات الاستهلاك وأقصى نمو اقتصادي ممكن عبر الامد الطويل . بيد ان ذلك لا يمكن بلوغه الا على اساس تركيز كل الجهود على الفروع والقطاعات المعطاة من الاقتصاد ، أي عن طريق تطبيق مبدأ الحلقة الرئيسية . ويتطلب هذا المبدأ تركيز الجهود على القطاعات الرئيسية التي تكفل تنميتها أعلى قدرمن المكاسب الاقتصادية .

وتوضح خبرات البلاد الاشتراكية — وبخاصة خبرة الاتحاد السوفياتي — ان اختيار اتجاه الانتاج ، على اساس المتطلبات المخططة المعطاة للانتاج ، يسمح بتحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادي عن طريق تطبيق مبدأ الحلقة الرئيسية . واذا كان الاتحاد السوفياتي قد طبق مبادىء أخرى للاختيار الاقتصادي ، أي « قانون القيمة » ؛ واذا كان قد افترض أن الاستثمار يجب ان يتواءم مع حركات الاثمان والارباح ، وكذلك مع علاقة العرض والطلب بالمنتجات المختلفة ، لكان واضحا ان الصناعة الخفيفة هي التي يمكن تنميتها في المقام الاول ، ولكان الاتحاد السوفياتي قد ظل الى هذا اليوم بلدا متأخرا للغاية من الناحية الاقتصادية . وينطبق الشيء نفسه على بولندا الشعبية وغيرها من البلاد الاشتراكية . وهكذا يكون من الواضح انه لو كانت البلاد الاشتراكية قد طبقت « قانون القيمة » على مجال الاستثمار ، لكانت الاستثمارات قد تمت في المجالات التي تحقق أعلى الارباح ، وليس بالضرورة في المجالات التي تضمن التنمية الاقتصادية المثلى . ولن يكون هذا بطبيعة الحال في مصلحة التنمية الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي .

٤ — اختيار الحلول البديلة للاستثمار

ان لعبارة ماركس في المجلد ٣ من **رأس المال** دلالة كبيرة بالنسبة لحل قضية اختيار الحلول البديلة للاستثمار . قال ماركس :

« ... ان الناس الذين يعيشون في مجتمع اشتراكي ، المنتجين المتعاونين ، يضبطون علاقتهم المتبادلة مع الطبيعة ضبطا رشيدا ، ويخضعونها لسيطرتهم المشتركة بدلا من ان تكون هي المسيطرة عليهم كما كانت قوة عمياء ؛ وذلك بحيث ينجزون مهمتهم ببذل أقل قدر من الطاقة ، ومن ظروف شديدة الملاءمة لطبيعتهم

البشرية ، وجديرة بها الى اقصى حد ممكن » . (٦)

وهذا التوجيه الماركسي يعني انه من الضروري بلوغ أي هدف انتاجي عن طريق الحد الادنى من مدخلات العمل . ولهذا الغرض يكون من الضروري اجراء مقارنه بين فعالية تشييد اي موضوع استثماري بمجموع العمل الاجتماعي الذي لا غنى عنه لذلك التشييد . ولما كان الاقتصاد الاشتراكي المعاصر لا يوفر اي دليل على مدخلات العمل في خلال وقت العمل ، فاننا يجب ان نأخذ تكاليف الانتاج بدلا من مدخلات العمل .

وفي رأيي ان اختيار الحلول البديلة للاستثمار يمكن في الاساس ان ينجز على اساس الصيغة (المعامل) التالية :

$$\frac{\text{ق ر}}{\text{ف + ك + (د + ل) ر}}$$

حيث

ق = الانتاج بالاثمان المقارنة .

ر = عدد سنوات سريان الخطة .

ف = نفقات الاستثمار .

ك = نفقات التجديدات الرأسمالية .

د = النفقات السنوية على التجديدات .

ل = النفقات السنوية على الاجور .

وتظهر الآثار الكلية التي تتحقق نتيجة لتشييد موضوع الاستثمار (مجموع هذه الآثار يعبر عن القيمة الاستعمالية) في البسط . وهكذا على سبيل المثال اذا كان هدف الانتاج هو تشييد مصنع لسيارات الركوب طاقته السنوية ٣٠،٠٠٠ سيارة ، فستقاس فعالية هذا المصنع بحجم الانتاج المادي السنوي ـ التي يعبر عنها بالاثمان المقارنة ، ق ، مضروبا في الفترة التي من المتوقع ان يستمر مصنع السيارات في العمل من خلالها ، ر .

وفي المقام تظهر التكاليف الكلية التي لا غنى عنها لبناء هدف الاستثمار ، وبخاصة : ١) النفقات الاستثمارية الكلية ، ف ؛ ٢) مقدار التجديدات الرأسمالية المتوقعة في خلال فترة استمرار المصنع في تحقيق موضوع الاستثمار ، ك ؛ ٣) مقادير تكاليف المواد والاجور التي لا غنى عنها لاستغلال موضوع الاستثمار في فترة استمراره ، (د + ل) ر . ومن ثم تظهر في المقام نفقات الاستثمار والنفقات على التجديدات الرأسمالية والاستغلال المرتبط بها .

وبطبيعة الحال كلما زادت قيمة الكسر (معامل الاستثمار) ، أي كلما قلت نفقات الاستثمار والاستغلال ، فيما يتعلق بالانتاج ، كان الحل الاستثماي اكثر ربحية .

ومن الضروري أن يكون تعداد الاثار والنفقات (التكاليف) طبقا لاثمان ملزمة في فترة ما عند حساب معامل الاستثمار . ومن الضروري ان نأخذ كفترة من هذا

---

(٦) ك. ماركس ، Capital ، المجلد ٣ (طبعة كير ، شيكاغو ، عام ١٩٠٩)ص ٩٤٥ .

النوع السنة السابقة مباشرة لبداية الاستثمار ، أو بدلا من ذلك السنة التي يبدأ فيها الاستثمار .

ويوجد ترابط متبادل متميز بين حجمي نفقات الاستثمار والاستغلال في اختيار الحلول البديلة للاستثمار . وكلما زادت نفقات الاستثمار ، فان التقنية وانتاجية العمل في موضوع الاستثمار الجديد يمكن أن تكونا أعلى ، وتكاليف استغلاله أقل . وعلى النقيض من ذلك فان التقنية في موضوع استثمار تم تشييده حديثا تكون عادة أدنى عندما تكون نفقات الاستثمار أقل منها عندما تكون أعلى . ويوضح معامل الاستثمار أن استخدام نفقات استثمار أعلى يكون ملائما بالمقارنة بحل استثماري ذى نفقات اقل) عندما تزاد النفقات في تطابق مع الوفورات في تكاليف الاستغلال في خلال فترة استمرار موضوع الاستثمار .

وقد أدت دراستنا لقضية أختيار الحلول البديلة للاستثمار الى اغفال مسألة الفترة الزمنية التي يتطلبها بناء موضوع الاستثمار . وليس باستطاعة المجتمع ان يكون لا مباليا بالمرة تجاه هذه المسألة . ولذا يجب ان يضاف عنصر اخر الى معامل الاستثمار ، وهو الاعباء الناشئة عن تجميد وسائل الاستثمار في خلال فترة بناء موضوع الاستثمار . ومثل هذه الاعباء ، بمعنى عملي ، يجب اقرارها في شكل نسبة مئوية معطاة لمقدار نفقات الاستثمار التي تحدث في السنوات المختلفة . وهكذا على سبيل المثال اذا كانت نفقات الاستثمار تساوي ٤٠٠ مليون زلوتي، تغل ١٠٠ مليون زلوتي في السنة الاولى ، ومبلغا مساويا في السنة الثانية ، وكان معدل الاهلاك (انخفاض قيمة الاصول) ٨ ٪ سنويا ، فان الاعباء الناشئة عن تجميد وسائل الاستثمار ستساوي : ٨ ٪ من المائة مليون زلوتي عبر اربع سنوات + ٨ ٪ من المائة مليون زلوتي عبر ثلاث سنوات + ٨ ٪ من المائة مليون زلوتي عبر سنتين + ٨ ٪ من المائة مليون زلوتي عبر سنة واحدة .

وتعد دراسة الاعباء الناشئة عن تجميد وسائل الاستثمار ، ضمن معاملات فعالية الاستثمار ، ذات أهمية عملية كبيرة ، اذ أن التعجيل بدورة تشييد موضوعات الاستثمار يمكن أن يحقق مكاسب هائلة للاقتصاد القومي .

وبضم الاعباء المترتبة على تجميد وسائل الاستثمار ، فان معامل الاستثمار يتخذ الشكل التالي :

$$\frac{\text{ق ر}}{\text{ف} + \text{ن} + \text{ك} + (\text{د} + \text{ل})\ \text{ر}}$$

(حيث ن ترمز لمجموع أعباء تجميد وسائل الاستهلاك) .

ومن الضروري أن نربط مسألة فعالية الاستثمار بمسألة توطين (تحديد مواقع) موضوعات الاستثمار . وفي حالات شتى يمكن أن تكون مسألة التوطين السليم بمثابة اقتراب الانتاج – التي هي نتيجة للاستثمار – وتكاليف نقل السلع التامة الصنع الى السوق، تتوقف على مواقع موضوعات الاستثمار . وهذا هو السبب في أنه يكون من الملائم أن تخصم من الاثمان تكاليف نقل المواد الاولية والمواد الاخرى ، والسلع التامة الصنع، وان نضيف اليها معامل فعالية الاستثمار . ولذا فان المعامل سيكون ممثلا في صورة مكبرة على النحو التالي :

$$\frac{\text{ق ر}}{\text{ف + ن + ك + (م١ + د + م٢) ر}}$$

(حيث م١ = تكاليف نقل المواد الاولية والمواد الاخرى الى المشروعات الانتاجية؛ م٢ = تكاليف نقل السلع التامة الصنع من المشروعات الانتاجية الى الاسواق) .

ومن الامور الهامة ان نقرر بطريقة صائبة فترة بقاء موضوعات الاستثمار عند دراسة فعالية الاستثمار ، ر . ويبدو أن وجهة النظر السائدة بشكل جار بين الاقتصاديين هي أنه من الضروري ألا نضع في اعتبارنا فقط الاهلاك المادي لرأس المال الثابت ، وانما أن نضع في أعتبارنا أيضا انخفاض القيمة (الاهلاك) المعنوي عند تحديد فترة بقاء (عمر) المشروع .

ومسألة ما اذا كان من الضروري اقرار سعر الفائدة على رأس المال المستثمر عند دراسة فعالية الاستثمار مسألة مثيرة للجدل والخلاف . فالبعض يعتقد أنه من الضروري ان نضمن محاسبة فعالية الاستثمار سعر الفائدة على مجموع وسائل الاستثمار عبر فترة بقاء موضوع الاستثمار بأسرها . وهم يحاولون دعم هذا الرأي بحجج تقول بأنه ما دامت وسائل الاستثمار لها حدود فان ادراج سعر للفائدة سيسمح باختيار الاستثمارات التي تعود بأكبر النتائج في اقصر فترة نسبيا .

وفي رأيي ان هناك عدداً من الاعتبارات التي تعارض وجهة النظر هذه .وهذه الاعتبارات هي :

١) ان مما له اهمية حاسمة في اختيار الحلول البديلة ، كما اتضح فيماسبق، الاختيار بين الحلول البديلة ذات المستوى التقني الاعلى ـ التي تتطلب بشكل عام نفقات استثمار اكبر وتكاليف استغلال اقل ـ والحلول البديلة ذات المستوىالتقني الادنى ـ التي تتطلب بشكل عام نفقات استثمار أقل وتكاليف استغلال اعلى . ولنتناول حلين بديلين للاستثمار : ف١ (وهو حل بديل ذو مستوى تقني أعلى) الذي تكون النفقات فيه : ف١ + ك١ ر ؛ ف٢ (وهو حل بديل ذو مستوى تقني أدنى) الذي ستكون النفقات فيه : ف٢ + ك٢ ر .

صفر ف١ > ف٢ ، ك١ < ك٢ .

(حيث ف = نفقات الاستثمار ؛ ك = تكاليف الاستغلال ؛ ر = العدد الممكن لسنوات السير المادي ـ لفترة بقاء ـ المشروع) .

وتكون زيادة ف١ على ف٢ هي مقدار الزيادة في النفقات الاستثمارية ، والفرق بين ك١ ، ك٢ هو الوفورات في تكاليف الاستغلال . ولذا فان مسألة الاختيار الاقتصادي بين الحلول البديلة للاستثمار ، ذات المستوى التقني الاعلى أو الادنى ، تؤدي الى مقارنة النفقات الاستثمارية المتزايدة بالوفورات في تكاليف الاستغلال ـ او الى استقصاء ربحية النفقات الاستثمارية المتزايدة . ومن الامور الجوهرية أيضا أن يكون من المستطاع ، دون ادراج الفائدة في مؤشر الاستثمار ، حساب النسبة بين الوفورات والزيادة في نفقات الاستثمار بمعدل سنوي ، اي اذا كانت تساوي

$$\frac{(ك٢ - ك١) ف١ - ف٢ \times ١٠٠}{ر \quad ف١ - ف٢}$$

(دون وضع انخفاض القيمة المعنوي في الاعتبار ، اي بافتراض فترة بقاء موحدة لهدف الاستثمار ، الامر الذي ينشأ عن الحل البديل الذي يقرر مستوى تقنيا أعلى ، وموضوع استثماري يقوم على أساس الحل البديل الذي يقرر مستوى تقنيا أدنى) .

وبعبارة اخرى ، ودون ادراج الفائدة في معامل فعالية الاستثمار ، فانه يكون من المستطاع معرفة المقدار الحقيقي (نفقات الاستثمار وتكاليف الاستغلال) ، لا المقدار الوهمي (الفائدة) ، بوصفه نسبة مئوية من زيادة الانتاج ، أو من التراكم الذي تحققه الاستثمارات المتزايدة .

٢) ان ادراج الفائدة في المؤشر يكون متناقضا ايضا مع الدور الذي يكون على مؤشر فعالية الاستثمار أن يقوم به . وعلى هذا المؤشر ايضا ان يكون بمثابة تحليل اقتصادي لمختلف الحلول البديلة للاستثمار ، لا بمثابة تنبؤ اوتوماتيكي بأي حل بديل يجب أختياره . وسيؤدي ادراج الفائدة في المؤشر الى حكم مسبق من شأنه القضاء بشكل أساسي على اي تحليل للفعالية الاقتصادية لحلول الاستثمار البديلة، بيد أن مضمون أي تحليل لفعالية الاستثمار يجب على النقيض من ذلك ان يكون التمكين من دراسة الفعالية المتباينة لهذه الحلول البديلة .

ولنذكر على سبيل المثال بعض القضايا التي يجب ان توضع في الاعتبار في مثل هذا التحليل . ولنتناول قبل كل شيء قضية الانخفاض المعنوي للقيمة . فبشكل عام كلما ارتفع المستوى التقني لرأس المال الثابت وللحلول الاستثمارية ، تباطأ انخفاض القيمة المعنوي الذي ينشأ ، او يمكن ألا ينشأ على الاطلاق ، في فترة العمر المادي الممكن لرأس المال الثابت . وعلى النقيض من ذلك كلما انخفض المستوى التقني لرأس المال الثابت وللحلول الاستثمارية ، حدث الانخفاض المعنوي للقيمة بسرعة اكبر . ويعد التنبؤ بانخفاض القيمة المعنوياحد الجوانب غير المواتيةلتطبيق أسلوب تقني عتيق ؛ كما يعد في الوقت نفسه احد الظروف الاكثر جوهرية التي توضع في الاعتبار عند تبني الحلول الاستثمارية البديلة التي تستند الى مستوى تقني عالٍ .

ولذا يكون من المستحيل ، عند أجراء الاختيار بين حلول الاستثمار البديلة ذات المستوى التقني العالي او المنخفض ، افتراض فترة بقاء موحدة لاستخدام موضوع الاستثمار ، ر ، اذا كان العمر الممكن واحدا . وعند وضع انخفاض القيمة المعنوي في الاعتبار يكون من الضروري ان نأخذ فترة استخدام **أقصر** لموضوع الاستثمار ذي المستوى التقني الادنى ،وفترة استخدام **أطول** لموضوع الاستثمارذي المستوى التقني الاعلى . وتبني موضوعات الاستثمار ذات فترات البقاء الاقصر ، بدلا من موضوعات الاستثمار ذات المستوى التقني العالي ، له تأثير بالغ الاهمية على محاسبة فعالية الاستثمار .

٣) يتطلب الحل البديل ذو المستوى التقني العالي استخدام عدد من العمال

اكبر من العدد الذي يتطلبه الحل البديل ذو المستوى التقني الادنى . وسيكون هناك بلا ريب ارتفاع في الاجور بعد تشغيل موضوع الاستثمار بفترة معينة . ويتسق هذا مع الضرورة الموضوعية لرفع المستويات المعيشية في الاقتصاد الاشتراكي . وبطبيعة الحال ستكون الزيادة في مخصص الاجور أعلى في الحلول البديلة ذات المستوى التقني الادنى (التي تمتص العمل بدرجة عالية) منها بالنسبة للحلول البديلة ذات المستوى التقني العالي (الاقل امتصاصا للعمل) . ويسفر ذلك عن تناقص التراكم المالي في حالة موضوعات الاستثمار ذات المستوى التقني المنخفض بدرجة أقوى من تناقصه في حالة موضوعات الاستثمار ذات المستوى التقني العالي . ونظرا لان موضوعات الاستثمار ذات المستوى التقني الادنى تمتص قدرا اكبر من العمل ، فان النفقات الاجتماعية على العمالة ستلقي عليها أعباء أكبر مما تلقيها على موضوعات الاستثمار ذات المستوى التقني الاعلى . فالنفقات على مساكن العمال ، على سبيل المثال ، تنتمي الى ذلك النمط من النفقات .

٤) من الضروري ايضا ان نضع في الاعتبار حجم **رأسمال التشغيل (رأس المال الجاري** Means of tornover) الذي لا غنى عنه (الذي يمكن أن يكون أقل في حالة اهداف الاستثمار ذات المستوى التقني العالي منه في حالة اهداف الاستثمار ذات المستوى التقني الادنى) . ويتعلق ذلك بنوع خاص **بفترة تدول رأسمال التشغيل** . ويتميز المستوى التقني الاعلى بالسرعة المتزايدة لدورة الانتاج. وفي هذا الصدد فان موضوعات الاستثمار ذات المستوى التقني الاعلى يمكن ان يكون لها ــ وان لم يكن ذلك أمرا حتميا ــ دورة انتاج أسرع ، ومن ثم تتطلب قدرا من رأسمال التشغيل أقل مما تتطلبه موضوعات الاستثمار ذات المستوى التقني الادنى .

٥) ان التحليل الضروري الشامل لا يستطيع أن يقرر عبء سعر الفائدة على نفقات الاستثمار الذي يجب بشكل عام ، علاوة على ذلك ، أن يحدد تدريجيا ؛ لانه لا توجد معايير موضوعية في ظل اقتصاد اشتراكي لتحديد مقدار ذلك السعر . فمثلا من غير المعروف لماذا يجب على المرء أن يتخذ نسبة ١٥٪ ، وليس ٦٪ أو ٨٪ .

٦) في ظروفنا ، نتيجة لمستوى التطور التقني الذي ما زال منخفضا ولمستوى الاجور المنخفض نسبيا ، لا يكون اختيار موضوع استثمار ذي مستوى تقني عال مربحا دائما على ضوء محاسبة فعالية الاستثمار ــ حتى دون ادراج الفائدة ؛ في حين ان تبني حلول بديلة ذات مستوى تقني عال يكون بدرجة كبيرة اكثر ربحية بالنسبة للبلاد الاعلى تطورا التي لا تكون العلاقة فيها بين أثمان السلع الاستثمارية وحجم الاجور هي العلاقة نفسها الموجودة عندنا . وفي ظل هذه الظروف فان ادراج الفائدة في محاسبة الفعالية يمكن أن يشكل تهديداً لتبني حلول بديلة ذات مستوى تقني منخفض ، كما يمكن علاوة على ذلك ان يؤدي الى تقهقر اقتصادنا بالمقارنة باقتصاد البلاد الاعلى تطورا .

وتبني حلول بديلة ذات مستوى تقني عال يزود الاقتصاد بعدد من المزايا التي يمكن قياسها ، وكذلك بمكاسب لا تخضع للقياس الدقيق بوساطة محاسبة الفعالية.

٧) بدلا من تطبيق الفائدة يكون من الممكن ان ندرس بدقة عامل الوقت في

محاسبة الفعالية ، وفي المقام الاول عن طريق ادراج أعباء وسائل الاستثمار المجمدة ، وعن طريق التحديد السليم لفترة بقاء موضوع الاستثمار . ومن الطبيعي ان اختيار الحلول البديلة للاستثمار لا يمكن أن يتخذ طابع القوالب النمطية ، والى جانب المعايير التي ذكرت فيما سبق يكون من الممكن - والضروري - أن نضيف معيارا آخر لتقدير الاستثمار في حالة فروع اقتصادية معينة ، وبخاصة حيث يكون لموضوع الاستثمار الذي تم انشاؤه فترة بقاء طويلة للغاية (٣٠ عاما أو اكثر) . ومثل هذه المعايير يمكن ان تترتب بشكل خاص على تطبيق ما يسمى **التنبؤ الزمني**. ويجب ان يفهم مثل هذا التنبؤ على انه الفترة الزمنية التي تتطلب فيها الاعتبارات السياسية - الاقتصادية زيادة حجم الانتاج المتحقق الى أقصى حد ممكن . واستخدام التنبؤ الزمني في المواءمة بين الاستثمارات والفعالية الاقتصادية يمكن ان يعني زيادة النسب بين الانتاج ونفقات الاستثمار الى الحد الاقصى في الفترة التي يحددها التنبؤ الزمني - ولو على حساب خسائر معينة في الفترة التي تتجاوز التنبؤ الزمني .

٥ - الاختيار الاقتصادي والاثمان

على الرغم من ان قانون القيمة - وعلى وجه الدقة مقداري الثمن والربح - لا يقرران اتجاه الانتاج ، فان الاثمان وجداول الاجور وحجم التراكم (الارباح) تعد الادوات الاقتصادية للاختيار بين مختلف الحلول البديلة التي تستهدف اشباع المطلب نفسه . وتتوقف القرارات في مجال الاختيار الاقتصادي بين مثل هذه الحلول البديلة على نظامي الثمن والاجور وعلى العلاقات المتبادلة بين الاثمان والاجور (يتعلق ذلك بوجه خاص بأثمان السلع الاستهلاكية ووسائل الانتاج التي تتطلبها) .

ان حل قضية الاثمان (في علاقتها بمقداري الاجور والتراكم) بوصفها أدوات للمحاسبة والاختيار الاقتصادي ، يتطلب عرضا موجزا لوجهات نظر ماركس وانجلز في هذه المسألة . فقد رفض ماركس وانجلز القيمة ، والثمن ايضا في هذا الصدد، بوصفهما معيارين للاختيار الاقتصادي والمحاسبة في اقتصاد اشتراكي ، اذ انهما قد اوضحا أن الاقتصاد الاشتراكي لا يستند على الانتاج السلعي . وعلى الرغم من ذلك فان ماركس وانجلز لم يرفضا ، بل على النقيض ابرزا بقوة كبيرة للغاية، ضرورة التطبيق الدقيق لمثل هذه المحاسبة وهذا الاختيار في الاقتصاد الاشتراكي . ففي المجلد ٣ من **رأس المال** كتب ماركس يقول أن تحديد مدخل العمل الذي لا غنى عنه، وكذلك المحاسبة ، سيكونان حتى ضروريين في ظل الاشتراكية بدرجة أكبر منهما في ظل الرأسمالية .

ونجد في اعمال ماركس وانجلز نقدا ذا قيمة واهمية غير عاديتين للاثمان والاجور والارباح بوصفها أدوات للمحاسبة والاختيار الاقتصادي . وبأكثر العبارات عمومية ينحصر هذا النقد بما يلي :

١) ان عملية الحساب في المحاسبة الاقتصادية لاثمان وسائل الانتاج وللاجور تقوم بحساب النفقات الكلية على العمل المتجسد ، ولكنها لا تقوم الا بحساب ذلك الجزء من مدخل العمل الحي الذي يدفع الرأسمالي مقابلا له . وبعبارة اخرى فبدلا

من حساب ى (قيم وسائل الانتاج) ، هـ + د (القيم التي ينتجها العمل الحي) ، فان ما يتم حسابه هو ى + هـ . ويؤدي ذلك الى تشويه المحاسبة الاقتصادية ، والى التطبيق المحدود للتقنيات الجديدة .

٢) يسفر اخضاع المحاسبة الاقتصادية للمعايير الرأسمالية ، كما قال ماركس، عن وصول الانتاج الرأسمالي الى حده عند مستوى للتوسع يمكن بدرجة كبيرة ان يكون غير دقيق وفقا للمقدمات الاخرى . وينتهي ذلك الى طريق مسدود لا بسبب متطلبات اشباع الاحتياجات الاجتماعية ، ولكن عندما يكون ضروريا لخلق الارباح وتحقيقها .

٣) ان انحراف الثمن عن القيمة وتقلب الثمن لا يستعدان (من ثمن الانتاج على وجه الدقة) . وذلك بطبيعة الحال يؤثر في القرارات الاقتصادية ، ويشكل أحد اسباب أعراض سوء التناسب الاقتصادي .

وقد صوّر ماركس وقت العمل ، للعمل الحي والمتجسد ، باعتباره أدوات للمحاسبة الاقتصادية ، لا لتكاليف الانتاج ؛ ومن ثم لم يصوره باعتباره أثمان وسائل الانتاج أو الاجور . ومع ذلك فنحن نعلم أنه بسبب وجود الانتاج السلعي يكون لحساب مدخل العمل في ساعات العمل تطبيق محدود في الاقتصاد الاشتراكي المعاصر (مثال ذلك أنه على مستوى المصنع تكون المحاسبة ممكنة لما يسمى ساعات العمل المضبوطة) . ولذا فمن المستحيل اجراء اختيار اقتصادي بين اتجاهات الانتاج والحلول البديلة للاستثمار بوساطة مدخل العمل . ولذا فان الادوات الوحيدة لاجراء مثل هذا الاختيار ، وكذلك للمحاسبة الاقتصادية ، يمكن ان تكون تكاليف الانتاج والاثمان والاجور . ومن الضروري ان نقرر على الرغم من ذلك ان الاثمان ، بشكل عام ، يجب ان تنحرف عن القيم ، ولذا يستحيل استخدامها كأداة دقيقة للمحاسبة الاقتصادية . فالقيمة في حد ذاتها مفهوم نسبي بدرجة عالية ، اذ أنه يتحدد لا بمدخل العمل المستهلك في انتاج السلع ، وانما بمدخل العمل الذي لا غنى عنه لانتاجها . ولذلك فان القيمة تجيء في اعقاب التغيرات في معدل نمو انتاجية العمل في مختلف فروع الانتاج .

ويعلمنا التاريخ ايضا أنه قد وجدت في غضون آلاف السنين شكوى لا تنقطع من الاثمان ، ومساعى عديمة الفعالية لاستنباط نوع ما من نظام « عادل » للثمن . وباستطاعتنا ان نتذكر على سبيل المثال ضبط ثمن الحبوب في اليونان القديمة ، او اثمان الحد الاقصى التي أقرها دقلديانوس *، او النظرية السكولاستية للاثمان العادلة ** . ومما لا شك فيه ان نظام الاثمان عندنا يعاني من عيوب خطيرة للغاية تجعل المحاسبة الاقتصادية بالتأكيد امرا صعبا (آن لم يكن مستحيلا) . ومع ذلك فان مضمون نظام الثمن عندنا يتحدد بشكل عام بظروف موضوعية ، وفى المقام الاول بحجم الانتاج الاجتماعى وبنيانه ، وبمستوى انتاجية مختلف فروع الانتاج .

ولكى يكون باستطاعة نظام الثمن في الاقتصاد الاشتراكى أن يعمل كأداة سليمة للاختيار الاقتصادى – بالمعنى السالف الذكر، يجب عليه ان يضطلع بالوظائف

---

* دقلديانوس : (٢٤٥ – ٣١٢) ، امبراطور روماني (٢٨٤–٣٥٠ م) .

** Iustum Pretium

التالية (٧) :

(١) تأمين المصالح الاستهلاكية للشعب العامل ، والتأثير في اتجاه الاستهلاك ؛

(٢) ضمان الحوافز لزيادة الانتاج ورفع مستوى الانتاجية ؛

(٣) أن يكفل للدولة الدخل الذي لا غنى عنه ، وبذا يسمح بالنفقات اللازمة للاغراض الاجتماعية والثقافية ، وللتراكم (الاستثمار) والدفاع والادارة ؛

(٤) ان يضمن للمشروعات الاشتراكية الدخل الذي لا غنى عنه لسيرها على نحو سليم ، ولتطويرها تقنيا واقتصاديا ؛

(٥) تأمين التوازن العام للسوق ، والتوازن في دوران المنتجات المختلفة ،الخ؛

(٦) تحقيق وفورات في استهلاك وسائل الانتاج .

ويمكن التأكيد بشكل عام أن وظيفة الثمن في اقتصاد أشتراكي هي تحقيق علاقات في الدوران الاقتصادي للسلع من شأنها أن تشجع الى اقصى درجة ممكنة على خلق الدخل القومي، وعلى توزيعه بطريقة تتطابق مع طابع الاقتصاد الاشتراكي.

وفيما يتعلق بما سبق فان الاثمان يجب أن تكون مربحة (أي يجب ان تغطي تكاليف الانتاج ، وتتضمن فائضا على هذه التكاليف ، اي فائضا للتراكم) وثابتة عبر فترة ممتدة . فالاثمان التي تكون متغيرة وغير مربحة في الفترات القصيرة لا يترتب عليها فقط الحاق الضرر بالمحاسبة الاقتصادية وجعلها متعذرة ، وانما يمكن حتى ان تجعلها مستحيلة . ويجب ان يفهم بالاثمان المربحة تلك الاثمان التي تكفل ربحية فروع الانتاج ، لا ربحية كل السلع الخاصة المنتجة بشكل مطلق .

ويشكل نظام الثمن لوسائل الانتاج اهمية خاصة بالنسبة للاختيار الاقتصادي بين الصور المختلفة للحلول التي ترمي الى الاهداف الانتاجية نفسها . اذ يجب على نظام الثمن ان يضع في اعتباره نظرية **التكاليف البديلة** في اقتصاد أشتراكي . ويمكن صياغة أفتراضات هذه النظرية على النحو التالي :

(١) ان العلاقات المتغيرة بين قيم السلع الاستثمارية ، اي التغيرات في القيمة، قيمة الآلات والمعدات في المقام الاول ، وفي حجم الاجور ، تنشأ بطبيعة الحال من حقيقة ان التغيرات في الانتاجية تحدث بمقدار التقدم التقني ، وفي هذا الصدد يوجد انخفاض نسبي في قيم السلع الاستثمارية ، وفي الوقت نفسه ارتفاع في مقدار الاجور نتيجة لتوسع الطاقة الانتاجية وزيادة الطلب على العمال . ولذا يكون من المستطاع صياغة القاعدة التي تقول بأنه يوجد اتجاه للهبوط في العلاقة بين قيم السلع الاستثمارية والاجور ينشأ عن التقدم التقني ، وبأنه كلما هبطت هذه العلاقة (النسبة) ، تطور الاقتصادية من الناحية الاساسية بدرجة اكبر من الزاوية التقنية ــ الاقتصادية .

(٢) تتوقف ربحية استخدام الآلات والمعدات على العلاقة بين قيم السلع الاستهلاكية ومقدار الاجور . ومن الواضح انه كلما هبطت هذه العلاقة (النسبة) ، زادت امكانية الاستخدام المربح للمعدات والآلات . ويترتب على ذلك بلا جدال ان البلاد العالية التطور من الناحية التقنية يمكن بدرجة اكثر اتساعا أن تستخدم الآلات والمعدات بطريقة مربحة ، ولذا يمكن ان تحقق سرعة اكبر للتطور التقني ــ

(٧) انظر ب. مينتس ، « موجز في تكاليف الانتاج ونظرية الثمن » ، وارسو ، عام ١٩٥٨ .

الاقتصادي .

(٣) ان السبيل الى تقليل النسبة بين أثمان السلع الاستثمارية ومقدار الاجور هو خفض أثمان السلع الاستثمارية ، وفي الوقت نفسه زيادة مدى الاستثمار ـ من الناحيتين المطلقة والنسبية (بالنسبة للدخل القومي) . فاذا حددنا أثمان السلع الاستثمارية بحيث تساوي تكاليف الانتاج ، وبالمثل اثمان كل وسائل الانتاج المستخدمة لانتاج السلع الاستثمارية ، عندئذ تخفض بشكل اساسي أثمان السلع الاستثمارية ، وكذلك النسبة بين أثمان هذه السلع ومقادير الاجور . وستكون نتيجة ذلك بالنسبة للمستثمرين هي حدوث زيادة ملموسة في الربحية في استخدام الآلات والمعدات الجديدة ؛ كما سيكون في استطاعتهم انجاز تقدم تقني ـ اقتصادي اكثر سرعة . فاذا استخدمت اثمان اعلى من تكاليف الانتاج ، وانما ادنى من أثمان السوق (مثال ذلك أثمان تحقق ٥٠ ٪ فقط من الارباح العادية) ، لتحديد أثمان السلع الاستثمارية ، فسيكون هناك عندئذ تقدم تقني ـ اقتصادي متزايد السرعة، ولكن هذا التقدم لن يكون بالسرعة التي يمكن ان يتم بها بوساطة أثمان السلع الاستثمارية التي تحسب طبقا لتكاليف الانتاج .

وفي ظل الرأسمالية فان الاثمان الادنى للسلع الاستثمارية ، ولوسائل الانتاج المستخدمة لانتاجها ، يمكن من الناحية الاساسية ان تكون جزئية الطابع فقط ، وتتوقف بشكل خاص على تمويل الدولة للنمو الاقتصادي بهذه الطريقة أو تلك (مثال ذلك بوساطة تخفيض أثمان وسائل الانتاج التي تنتجها ، عن طريق الاعانات والتخفيضات الضريبية) ؛ على حين ان الاستخدام العام لتكاليف الانتاج كأساس لمبدأ تحديد أثمان ادنى للسلع الاستثمارية لا يمكن ان يحدث، اذ أن ذلك قد لا يكون متمشيا مع مصالح المشروعات الرأسمالية التي تنتج السلع الاستثمارية ووسائل الانتاج التي يتطلبها انتاج هذه السلع .

وفي ظل الظروف الاشتراكية ، ومع وجود نظام مركزي لتوزيع الناتج الفائض، ومع تكرار الانتاج الذي ينفذ في داخل اطار الملكية الاشتراكية الكاملة لوسائل الانتاج ـ وليس فقط في داخل اطار المشروعات المختلفة ـ فيمكن تطبيق نظام لأثمان ادنى لوسائل الانتاج على نطاق كبير بهدف التعجيل بالتقدم التقني ـ الاقتصادي . ويشكل ذلك الاهمية الاقتصادية للاثمان الادنى لوسائل الانتاج (التي تستند على تكاليف الانتاج مضافا اليها قليل من الربح) التي طبقت في الاتحاد السوفياتي وغيره من البلاد الاشتراكية عبر فترة طويلة للغاية . كما يعد ذلك احدى الوسائل لتحقيق تنمية تقنية ـ اقتصادية ونمو اقتصادي مزايد السرعة في هذه البلاد (٨) .

---

(٨) كتب الاقتصادي البورجوازي المعروف ، وايلز ، ما يلي عن نظام الاثمان السوفييتي : « ان التأكيد بأن الاثمان ومدى الانتاج في الاتحاد غير رشيدة في الممارسة العملية مرجعه سوء الفهم . واذا تناولنا الامور بشكل صائب تكون المقولة العريضة للعلاقات رشيدة تماما ، وربما أكثر ترشيدا منها في أي مكان آخر ... ان المقولات العريضة ، مثل السلع الاستثمارية ، والسلع الاستهلاكية ، يتم تقديرها على نحو صائب في علاقاتها المتبادلة ، وربما أشد صوابا بكثير من تقديرها في ظل الرأسمالية : *Scarcity* Marxism and the Gosplan » Oxford Economic Papers أكتوبر ١٩٥٣) .

(٤) ويترتب على الأثمان المنخفضة نسبيا لوسائل الانتاج ان المحاسبة الاقتصادية لا تعبر الا عن ذلك الجزء من النفقات على العمل الذي يتحقق في شكل اجور ، اي النفقات على العمل الحي فقط . وبهذه الطريقة تقترب العلاقة (النسبة) بين تكاليف الانتاج والاجور من العلاقات (النسب) بين النفقات الكاملة على العمل المتجسد والنفقات الكاملة على العمل الحي ـ التي كان ماركس ، كما اوضحنا فيما سبق ، يعتبرها المعيار الرشيد للاختيار الاقتصادي .

(٥) ان اثمان الآلات والمعدات يمكن ان تتذبذب بين حدين . والحد الادنى هو مقدار مدخل العمل (ومن ثم مقادير الاجور والمنتجات الفائضة التي ينتجها العمل الحي) التي تمثلها الآلات والمعدات المعطاة . ومن الطبيعي ان يكون لهذا الحد طابع نظري ، اذ انه لا يكون من المستطاع دائما تحديد مقدار مدخل العمل الذي تمثله الآلات والمعدات .

وتتكون اثمان الآلات والمعدات من تكاليف الانتاج أ والفائض ب . فاذا رمزنا لمقدار النفقات على العمل الحي ، الذي تمثله الآلات والمعدات المعطاة ، بالرمز ع + ح ، عندئذ لا بد ان ينشأ عدم الاستواء التالي :

أ + ب < ع + ح

أو ب < ع + ح ـ أ .

وبعبارة اخرى فان الفائض المندمج في أثمان الآلات والمعدات يجب ان يكون أدنى من الفرق بين مقدار مدخل العمل،المتمثل في الآلات والمعدات المعطاة،وتكاليف انتاجها .

ولذا فان أثمان وسائل الانتاج يجب ان تحدد عند المستوى الذي سيسمح بالاستخدام المربح لوسائل الانتاج ، وبخاصة الآلات والمعدات . وفي الوقت نفسه فان حد ربحية الثمن هذه يجب ان يكون عاليا بدرجة تكفي لتحقيق وفورات في وسائل الانتاج .

**

واحب الآن ان احلل بايجاز عدة وجهات نظر بشأن قضية الاثمان في بولندا الشعبية ، تعد في رأيي وجهات نظر غير سليمة . وبشكل عام يمكن تلخيص وجهات النظر هذه في المفاهيم التالية :

(١) الاثمان يجب ان تكون في المقام الاول أثمان توازن .

(٢) نقطة البدء للاثمان يجب الا تكون متوسط تكاليف فروع الانتاج ، اي مجموع المشروعات التي تنتج بأغلى الاثمان .

(٣) من الضروري اقرار ما يسمى الثمن ذا المستويين ، وتحديد اثمان وسائل الانتاج على الاساس نفسه الذي تحدد عليه أثمان وسائل البقاء ، أي ادراج معدل عالٍ للتراكم في أثمان وسائل الانتاج .

والمفهوم القائل بأن أثمان الانتاج يجب ان يكون طابعها التوازن ـ اذا كان

يقصد بذلك علاقتها بالعرض والطلب في السوق ـ مفهوم يتضمن بعض العناصر المعقولة ، على الرغم من أنه ليس شاملا ولا دقيقا . وذلك لانه من غير المستطاع في اقتصاد اشتراكي تحويل مضمون الاثمان الى ان تكون مجرد ضمان « للتوازن » . فالتوازن ، كما هو معروف ، يمكن ضمانه على مستويات مختلفة ؛ كما يمكن ضمانه ايضا عن طريق الانتاج المنخفض والاثمان العالية . ومن ثم فان ما يسمى التوازن يمكن آن يتحقق ايضا نتيجة لاستخدام الطاقة الانتاجية للمشروع بأقل من امكانياتها. ولذا تكون وجهات النظر الخاصة بتوازن الثمن في اقتصاد اشتراكي وجهات نظر خاطئة بقدر اغفالها لوظائف الاثمان، التي يجب عليها تشجيع الوصول الى أعلى مستوى ممكن للاستهلاك . وهي تغفل ايضا دور الدولة الفعال في تكوين العرض الاجمالي والطلب الاجمالي (يعرّف العرض الاجمالي بأنه الاثمان الكلية للسلع والخدمات ؛ ويعرّف الطلب الاجمالي بأنه دخل الناس الكلي القابل للانفاق) وكذلك في تكوين عرض وطلب كل سلعة على حدة (يتحدد هذا العرض بوساطة الدولة في تشكيل الانتاج المحلي والصادرات والواردات) .

وثمة ترابط متبادل بين الاثمان وتكاليف الانتاج والعرض والطلب . وفي الاقتصاد الاشتراكي توثر الدولة تأثيراً فعالاً في كل مكوِّن من مكوّنات هذا الترابط . ومن ثم فان الدولة تؤثر ايضا في الاثمان التي يتعين عليها ان تعمل بوساطتها على موازنة العرض والطلب ، ليس على اي مستوى ومن خلال اي نوع من الاثمان ،وانما بطريقة ممكنة وفعالة في آن واحد بالنسبة للاقتصاد الاشتراكي .

ان نظرية ما يسمى التكاليف الحدية، بوصفها الاساس لتكوينات الثمن ،نظرية زائفة تماما من الناحية النظرية ، على حين أنها تؤدي وظيفة اجتماعية معينة . فهي في المقام الاول ضرورية لاقرار أن التكاليف الحدية ليست هي الاساس لتكوين الثمن في أي مكان بالعالم ؛ وأن التكاليف المتوسطة هي التي تشكل مثل هذا الاساس . وفي الظروف الحديثة لا تحدد الاثمان على أساس التكاليف الحدية،وانما على اساس التكاليف المتوسطة ، حتى في صناعة التعدين بالعالم الراسمالي . (والدليل على ذلك عدم ربحية كثير من مناجم الفحم في المانيا الغربية وفرنسا وبلجيكا الخ) . وليس ذلك بطبيعة الحال أمراً عرضيا . فنفس سريان قانون القيمة ، والنظم المرتبطة به المعمول بها في مجال الاثمان ، تحدد أن مدخل العمل الاجتماعي الذي لا غنى عنه لانتاج السلع هو وحده الذي يمكن أن يكون اساس نقطة البدء في تكوين الثمن . ومن ثم فان مثل هذا الاساس يمكن ان يكون فقط النفقات المتوسطة ، وليس التكاليف الحدية . ولذا فان نظرية ما يسمى التكاليف الحدية كأساس للاثمان تتناقض بشدة مع نظرية القيمة الماركسية .

وليس الجدل الدائر حول التكاليف الحدية والمتوسطة كأساس لتكوين الثمن بالامر الجديد ، بل لقد مضى عليه أكثر من قرن . وقد كان ماركس واضحا تماما في هذه المسألة ، عندما قال في احدى حواشي المجلد ٣ من **راس المال** ما يلي :

« أن الجدل بين ستورك وريكاردو ،الذي طرأ على مناقشتهما حول ريع الارض (وهو جدل يشير الى الموضوع نفسه ، في حين أن الخصمين لا يلاحظ كل منهما الآخر) حول ما اذا كانت قيمة السوق (او بالاحرى ما يسميها احدهما ثمن السوق

ويسميها الآخر ثمن الانتاج) تنظمها السلع التي يتم انتاجها في ظل الظروف الاقل مواتاة (ريكاردو) او السلع التي يتم انتاجها في ظل الظروف الاكثر مواتاة (ستورك) ، هذا الجدل قد اسفر عن أن كليهما على صواب ، وان كليهما على خطأ ، وان كليهما قد أغفل دراسة الحالة المتوسطة » (٩) .

ومن ثم فقد رفض ماركس كأساس عام الفكرة القائلة بأن الظرفين المتطرفين (كلا من المشروعات التي تنتج بأغلى الاثمان ،والمشروعات التي تنتج بأرخص الاثمان) التي تم فيهما انتاج جزء من السلع المعطاة ، ينظمان القيمة السوقية لهذه السلع . وحدد ماركس موقفه من هذه المسألة مرات كثيرة . ومن أمثلة ذلك انه كتب في رسالة لانجلز ، في ٩ سبتمبر ، ١٨٦٢ ، يقول أن« ريكاردو يتمسك دائما – وهو ما يعد خطأ من الناحية النظرية – بأن السلع التي يتم انتاجها في ظل الظروف **الاقل مواتاة** تنظم قيمة السوق بطريقة مستقلة عن ظروف السوق » (١٠) .

ووجهة النظر القائلة بان قيمة السوق ، وبالتالي بان الظروف المتوسطة ، لا الظروف الحدية لانتاج السلعة، هي التي تنظم الاثمان ، أدت بماركس الى الاستنتاج المنطقي بأن السلع التي يتم انتاجها في ظل ظروف أسوأ من المتوسطة تباع بربح اقل من ربح السلع التي يتم انتاجها في ظل الظروف المتوسطة (بل أنها كثيرا ما تباع بخسارة) . وقد قدم ماركس حجة ممتازة في دحضه لنظرية ان التكاليف الحدية هي نقطة البدء لتنظيم الثمن ، وذلك عندما كتب يقول : « ليس من المفيد القول بأن بيع السلع التي يتم انتاجها في ظل أقل الظروف مواتاة يثبت ان هذه السلع تتطلبها المحافظة على العرض . فاذا كان الثمن في الحالة المفترضة أعلى من متوسط قيمة السوق ، فلا أن يكون الطلب أقل » (١١) .

ومن ثم فاذا حددت الاثمان على أساس التكاليف الحدية ، فانه يمكن ان ينشأ نظام سخيف للثمن ، يمكن ان يوجد به نقص في الطلب (القوة الشرائية) من جانب عمال الانتاج بالنسبة للسلع المنتجة .

وسيسفر تأسيس الاثمان على التكلفة الحدية عن عدم مواءمة هذه الاثمان مع تكاليف الانتاجومع التراكم ، وعن انتهاك المفهوم الاساسي القائل بان الاثمان تساوي و + ع + ح عندما يكون الناتج الفائض ح ، المندمج في الثمن ، أكبر في الحقيقة من الناتج الفائض الذي يتم انتاجه من الناحية الفعلية .

ويورد أنصار التكاليف الحدية كأساس لتكوين الثمن الحجة التي استخدمها ماركس ، التي تفيد بأن قيم المنتجات التعدينية والزراعية – بسبب وجود احتكار للارض – تتحدد بأثمان المشروعات التي تنتج في ظل أقل الظروف مواتاة ، أي بتكاليف المشروعات الحدية . ومع ذلك فان هذه الحجة تقوم على سوء فهم خطير ينشأ عن التمييز بطريقة غير صائبة بين مفهومي القيمة وقيمة السوق . ففي

---

(٩) ك. ماركس، Capital ، المجلد ٣ ، ص ٢١٦ وما بعدها .

(١٠) ك. ماركس ، ف. انجلز ، Listy o Kapitale (رسائل حول رأس المال) ، وارسو ، عام ١٩٥٧ ، ص ١٠٠ .

(١١) ك. ماركس ، Capital ، المجلد ٣ ، ص ٢١٠ .

الزراعة ، كما في الصناعة ، تتكون القيمة على أساس الظروف المتوسطة ، في حين تتكون قيمة السوق للمنتجات الزراعية (لا قيمتها) على أساس الظروف الحدية .

والقول بان القيمة في الصناعة تتكون على أساس الظروف المتوسطة ، وفي الزراعة على أساس الظروف الحدية ، معناه القول بان المقدار نفسه من قوة العمل يخلق في الصناعة قيمة أكبر مما يخلقه في الزراعة . ولنفترض على سبيل المثال ان انتاج عدد معطى من وحدات المنتج نفسه ، في ثلاثة مشروعات بفرع الانتاج نفسه ، يتطلب ثماني ساعات وعشر ساعات واثنتي عشرة ساعة على التوالي . وستكون قيمة الوحدة من المنتج ١٠ ، وقيمة ثلاث وحدات منه ٣٠ ومن ثم فان المقدار نفسه من قوة العمل (ثماني ساعات ، او عشر ساعات ، او اثنتي عشرة ساعة) في ثلاث مزارع مختلفة يجب ان ينتج ــ طبقا لانصار الحجة السالفة الذكر ــ وحدة قيمة تصل الى اثنتي عشرة ساعة ، وثلاث وحدات تصل الى ست وثلاثين ساعة. ولكن ذلك سيكون غير متسق بالمرة مع النظرية الماركسية في القيمة، التي تقول بان المقدار نفسه من قوة العمل لا يمكن ان ينتج الا المقدار نفسه من القيمة ، وان انتاجية العمل لا يمكن ان تؤثر في ذلك المقدار .

ولنر الآن ما كتبه ماركس في هذه المسألة . ففي كتابه **نظريات فائض القيمة** Theories of Surplus Value ، تمسك في اثناء مناقشته لاخطاء ريكاردو في مجال ريع الارض المطلق بأنه من المستحيل بالنسبة « للكمية نفسها من العمل (المباشر والمتراكم) ــ بسبب كل التسويات التي تحدث بين رؤوس الاموال المختلفة نتيجة لتنوعها الناشيء في عملية التداول ــ ان تخلق قيمة اكبر في الزراعة منها في الصناعة . فاذا سلمنا بذلك ، فان قيم السلع يمكن الا تتحدد بوقت العمل المتجسد فيها . وذلك يمكن ان يؤدي الى انهيار أساس الاقتصاد السياسي بأسره » . (١٢) .

وجدير بالذكر أن شروط تحديد أثمان منتجات صناعة التعدين والمنتجات الزراعية على أساس التكاليف الحدية ــ ومن ثم ايضا الاثمان التي تتلقاها المشروعات التي تعمل في ظل أكثر الظروف ربحية ــ هي ان اثمان المنتجات الاخرى يجب لهذا السبب أن تتحدد عند مستوى أدنى . ولا يمكن لمنتجات صناعة التعدين والمنتجات الزراعية ان تحصل على أثمان عالية الا بأن يدفع المجتمع اتاوة . ومع ذلك يستبعد من الناحية الفعلية أن الاثمان العالية يمكن ان تحدد لكل المنتجات على اساس الظروف الحدية ؛ اذ يمكن عندئذ ان يحدث نقص في الطلب على جزء ملموس من هذه المنتجات .

ويقرر انصار فكرة تأسيس الاثمان على التكاليف الحدية ان ذلك يكفل الاقتصاد في المنتجات ، لان الاثمان العالية ترغم المشترين على استخدام منتجات « بديلة » . ولكن لو أن تلك كانت الحال ، لكان من المستحيل استخدام التكاليف

---

(١٢) ك. ماركس، نظريات فائض القيمة (الطبعة الروسية) ، الجزء ٢ ، موسكو ، عام ١٩٥٧، ص ٢٣٥ .

الحدية كأساس لتكون الثمن ، لان ذلك يتناقض مع السريان الموضوعي لقانون القيمة في الاقتصاد الاشتراكي . بيد ان تلك ليست هي الحال . وحتى اذا كان علينا ان نتصور أن الاثمان لا ترتكز على التكاليف الحدية ، فان ذلك لن يؤدي الى الاقتصاد في المنتجات . وعلى النقيض فان القرارات الاقتصادية يمكن أن تكون غير رشيدة بالمرة وعفوية تماما ، ذلك ان القرارات باستخدام هذه الوسيلة او تلك من وسائل الانتاج هي في المقام الاول قرارات الاستثمار المخطط ، ومن ثم يكون الاضطلاع بها في ظل ظروف دينامية ، أي عبر الامد الطويل . ولنفترض ان لدينا حلين بديلين عند الاضطلاع ببناء مصنع . اولهما يقوم على التكيف مع مادة اولية س ، ويقوم الثاني على التكيف مع مادة أولية ص . وأذا حددت اثمان المواد الاولية على اساس الدرجة الارخص – ومن ثم على اساس تكاليف حدية منخفضة – فان ذلك يمكن ان يؤدي الى أخطاء اساسية . ومع ذلك فمن الناحية الفعلية يمكن ان يكون النوع الثاني من المادة الاولية أرخص في الحقيقة . ومن الضروري هنا ان نضع في الاعتبار حقيقة ان العلاقة بين التكاليف الحدية والعلاقة بين التكاليف المتوسطة يمكن ان تكون (وهي بشكل عام) مختلفة بالنسبة للمنتجات المختلفة . والاثمان المستندة الى التكاليف الحدية هي بشكل عام أثمان قصيرة الامد . ولذا من الواضح أن تكيف الاثمان القصيرة الامد مع التكاليف الحدية الفعلية في قرارات الاستثمار الطويل الامد يمكن أن يؤدي الى أخطاء خطيرة .

ومفهوم الاثمان المستندة الى التكاليف الحدية في قرارات الفترة القصيرة المتعلقة « بعمليات الاحلال » يمكن ان يؤدي بدوره الى أخطاء خطيرة . « فالاحلال » في المقام الاول يمكن ان يحيط لا بجزء من المنتجات العالية الثمن ، وانما بهذه المنتجات جميعا ، او بجزء هام منها ، ويمكن ان يكون هناك « احلال » منتجات اما ذات تكاليف حدية أعلى او ذات تكاليف متوسطة أدنى . ويمكن عن حق التمسك بانه سيكون هناك هبوط في اثمان المنتجات التي يكون استهلاكها أقل ، في حالة « الاحلال » ; وكذلك فان القرارات « باحلال » منتج محل اخر تتصل بوسائل تنظيمية معطاة ، ولا يمكن دائما أن تتكيف مع تغيرات الاثمان التي تحدث في فترات قصيرة للغاية . ونحن لا نتحدث هنا عن حقيقة ان التغيرات المستمرة في الثمن يمكن ان تكون عبئا باهظا على نحو غير عادي على الاقتصاد القومي ، وان كل مفهوم «احلال» منتج محل اخر يمكن ان يكون غير واقعي،اذ انه يفترض وجود احتياطيات انتاجية في مختلف فروع الانتاج (وليست تلك هي الحال في ظروفنا) ،الى جانب الامكانيات التكنولوجية لمثل عمليات « الاحلال » هذه .

وهنا يثور السؤال التالي : ما الوظيفة الاجتماعية التي يكون باستطاعة نظرية تأسيس الاثمان على التكاليف الحدية الاضطلاع بها ، اذا لم تكن هذه الوظيفة ممكنة ولا مطبقة في أي مكان ؟ ان مثل هذه النظرية مربحة بشكل غير عادي بالنسبة للرأسماليين ، اذ انها تحث على الحاجة الى الاثمان العالية ، والاجور المنخفضة ، والضرائب العالية . ولكن هذه النظرية تتناقض بالتأكيد مع المفاهيم الاقتصادية الاشتراكية الاساسية ، ومع مصالح الطبقة العاملة التي تتطلب الاثمان المنخفضة والاجور العالية .

أما المفهوم القائل بانه من الضروري الغاء ما يسمى الاثمان ذات المستوى المزدوج ، وتحديد أثمان وسائل الانتاج بالطريقة نفسها التي تحدد بها اثمان وسائل الاستهلاك ، فهو اما محاولة لازدراء اسلوب تكوين الثمن في رأسمالية ما قبل الاحتكار ، أو انه يقوم على سوء في الفهم . ومن الناحية الفعلية توجد بالتأكيد مستويات متعددة للغاية للاثمان في الاقتصاديات الاشتراكية والرأسمالية المعاصرة (أثمان منتجات الصناعة الاشتراكية ، الاثمان المعانة ، أثمان الاصناف الاساسية وذات الجودة الاعلى ، أثمان السلع المستوردة ، أثمان الخدمات العامة ، الاثمان الاحتكارية وغير الاحتكارية ، الخ) . بيد ان ذلك ليس أمرا شديد الاهمية . فالغاء ما يسمى الاثمان ذات المستوى المزدوج يمكن ان يعني سياسةللاثمان العالية لوسائل الانتاج . أما النظرية السالفة الذكر لما يسمى التكاليف البديلة فتغفل هنا تماما . وباستطاعتنا ان نضيف انه في بولندا ما قبل الحرب ، حيث كانت أثمان وسائل الانتاج يندمج فيها ربح رأسمالي « عادي » أو حتى فوق « العادي » ، لم يكن من المربح بشكل عام استخدام تقنيات جديدة ، نظرا لارتفاع أثمان السلع الاستثمارية وانخفاض مستوى الاجور . ومن السمات المميزة للبلاد الرأسمالية الحديثة انها تحاول بدرجة معينة تطبيق سياسة الاثمان المنخفضة لوسائل الانتاج (ويتكشف ذلك في المقام الاول في تحديد الصناعات المؤممة المنتجة للوقود والطاقة الكهربائية لأثمان أدنى) .

وأحب ختاما لهذا المقال أن أقول ان اساليب المحاسبة الاقتصادية والاختيار الاقتصادي في الاقتصاد الاشتراكي لا يمكن ان تقوم على استيراد الاساليب الرأسمالية ، ولا على المسلمات النظرية الزائفة للاقتصاد السياسي البرجوازي؛ وانما يجب ان تكون أساليب ماركسية ، أي يجب ان تضع في اعتبارها الظروف النوعية للاقتصاد الاشتراكي والحقائق التي تترتب عليها بالضرورة .

١٠ـ الاثمان الزراعية

مكسيميلان بوهوريله

يتناول هذا المقال عدة قضايا نشأت في مجرى المناقشات التي دارت حول المبادىء الاساسية المحددة للاثمان الزراعية . ويترتب على الاقتصار على حل قضية أثمان المنتجين اغفال مسألة أثمان المستهلكين . وهذا هو السبب في أني لا اريد في هذا المقال في ان اعرض بطريقة مفصلة القضية النظرية الاساسية للعلاقة بين أثمان وقيم الناتج الزراعي .

ولا يترتب على النظرية الماركسية ـ في تقديري على الاقل ـ ان الاثمان يجب ان تكون مرادفة للقيم في النظام الاشتراكي (١) . فنفس ظهور شكل الثمن يقرر ضرورة انحراف الثمن عن القيمة . وقد أبرز ماركس ذلك اكثر من مرة . واستنادا الى ماركس فان ثمن كل سلعة على حدة لا يتطابق مع قيمتها ، بيد ان مجموع كل الاثمان يساوي مجموع كل القيم السلعية . وقد كانت هناك اعتراضات على هذه الصياغة بوصفها من قبيل اللغو (٢) . ومع ذلك فهي في الواقع قد عبرت عن فكرة هامة (٣) . فعندما كتب ماركس عن تعادل المجموع الكلي للاثمان مع القيم الكلية ، أكد ان مجموع الارباح التي يحققها الرأسماليون لا يمكن ان يستخلص الا من عملية الانتاج . ويساوي ذلك المجموع فائض القيمة الكلي الذي ينتجه العمال ،وهو يحدد

---

(١) وهكذا فان نقد جون روبنصون للنظرية الماركسية في القيمة ، في كتابها An Essay on Marxian Economics ، قد أغفل هذه النقطة تماما . ولذا فلا أساس للفكرة القائلة بانه استنادا الى النظرير الماركسية في القيمة يجب أن تكون القيم المختلفة لكل قطع الارض متساوية ، كما يجب أن يكون الثمن معادلا للقيمة .

(٢) بوم بافرك ، Festgaben fur Karl Knies « Zum Abschluss des Marxschen Systems » برلين ، ١٩٠٦ .

(٣) أوضح هلفردنج ذلك بالفعل في مجادلاته مع بوم بافرك . انظر ، هلفردنج ، «Bohm Bawerk Marx-Kritik, Marx-Studien» ، فينيا ، ١٩٠٤ .

كميا مقدار متوسط الارباح (٤) .

ويعد تحليل الانتاج السلعي في مجموعه أمرا ضروريا لشرح قضية توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية . ولن يكون المرء في وضع يمكنه من ادراك الواقع اذا ما اقتصر على ملاحظات محددة متعلقة بالعرض او الطلب او الاثمان وبالارتباطات بين مقاديرهـا .

وقد يعتقد أن العرض والطلب ظاهرتان مستقلتان ، وان كل منهما مستقلة عن قانون القيمة . وفي تلك الحالة يمكن ان يكون هناك أساس للتأكيد بان الاثمان تتحدد بقانون القيمة ـ بمعناه الدقيق ـ من ناحية ، كما تتحدد بالعرض والطلب من ناحية أخرى . بيد ان مثل هذا التفسير لا يفيد أي معنى . فما يسمى قانون العرض والطلب لا يمكن أن يظهر في خارج الحدود التي يقررها قانون القيمة التي تتحدد بالعمل .

ويتوقف مقدار العمل الذي يمكن ان يخصصه المجتمع لانتاج السلع المختلفة، في التحليل الاخير ، على المقدار العام الذي لا غنى عنه اجتماعيا للمبذول من قوة العمل (٥) . ويقوم الدخل والثمن بدور حاسم في بنيان الطلب الفعال .

ونظرية الانتقاء على قدر كبير للغاية من الشكلية بحيث تعجز عن تفسير تكوين الثمن . فلا تكفي الاجابة عن سؤال كيف يحدث الانتقاء . اذ من الضروري قبل كل شيء تفسير سبب وجود مسألة الانتقاء ، وذلك لان الحاجة الى الاختيار تنشأ في المقام الاول من الامكانيات ، أي من مستوى الدخل .

ولا توفر النظرية الماركسية في القيمة اجابة مباشرة عن مسألة كيف تحدد الاثمان في اقتصادنا . ومع ذلك فان الاجابة يجب ان تستند الى نظرية القيمة الماركسية للاثمان .

مهام سياسة الثمن

ان مسألة سياسة ثمن الناتج الزراعي تطرح عادة سلسلة من المهام . ويمكن ان توضع هذه المهام على النحو التالي :

أ) التأثير في اتجاه مقرر في توزيع الدخل القومي بين السكان المشتغلين بالزراعة وغير المشتغلين بها ، وكذلك بين المجموعات الاجتماعية الريفية المختلفة (٦)؛

---

(٤) انظر ، كارل ماركس ، Capital ، المجلد ٣ ، ص ٦٨٥ ـ ٦٨٦ .

(٥) يوضح ماركس ان سلعا معينة تكون غالية الثمن ، لا بسبب ندرتها ، وانما لكونها نادرة بسبب المقادير الكبيرة من قوة العمل التي يتطلبها انتاجها .

(٦) يمكن مناقشة ترتيب أولوية الاهداف . ومع ذلك فليست لدى أي ثقة من جدوى مثل هذه المجادلات . بيد ان هناك أمرا واحدا مؤكدا : ان قضية الاثمان الزراعية لا يمكن معالجتها منجانب واحد ، من زاوية اقتصادية ضيقة . ويجب الا يغيب عن بالنا تشابك مصالح الطبقتين الرئيسيتين في مجتمعنا : مصالح الطبقة العاملة ومصالح الفلاحين . اذ من الصعب تجاهل حقيقة انه يمكن ان تنشأ تناقضات معينة بين الفلاحين ـ بوصفهم بائعين للخبز ـ والعمال بوصفهم عملاء لهم . ويتعين على السلطة الشعبية أن تحل مثل هذه التناقضات بطريقة عملية كي تدعم تحالف الطبقة العاملة والفلاحين. ويجب عليها أن تضع في اعتبارها الحوافز الاقتصادية البحتة للمنتجين الصغار ، وان تزيد الانتاج الزراعي، وتخلق الظروف اللازمة لبناء الاشتراكية في الريف ، استنادا الى هذه الحوافز .

ب) رسم اتجاهات الانتاج ، وتحقيق المنفعة المثلى من عناصر الانتاج في الزراعة ؛

ح) التعجيل بالتقدم التقني ، وتكثيف الاقتصاد الزراعي ؛

د) التأثير في تطور بنيان الاستهلاك .

وكثيرا ما يلتقي المرء بآراء مفادها انه يوجد تناقض بين المهمة الاولى والمهام الثلاث الاخرى . وهذا هو السبب في ان كثيراً من الاقتصاديين يعربون عن الرأي القائل بأن سياسة الثمن لا يجب اعتبارها مهمة مرتبطة بتوزيع الدخل القومي (فهي في رأيهم مهمة يجب تحقيقها في ارتباط بالنظام الضريبي) . ومع ذلك ففي الممارسة لا يكون من المستطاع تجاهل هذه المهمة عندما يعجز النظام الضريبي عن حل قضية توزيع الدخل القومي بطريقة ملائمة . وبطبيعة الحال فان نظام الثمن في ذاته لا يكون في وضع يستطيع معه حل هذه القضية . ومع ذلك فهو العنصر الجوهري في التحديد المشترك لتوزيع الدخل القومي بوساطة عوامل متعددة .

وتنشأ ضرورة تحقيق التناسق بين سياسة الثمن والاشكال الاخرى للتأثير في الانتاج الزراعي — النظام الضريبي ، القروض (الائتمان) ، الاعانات المالية للانتاج الريفي ، تنظيم السوق بالنسبة للناتج الزراعي — من امكانية ظهور تناقضات بين مختلف اهداف سياسة الثمن .

ويتوقف التوزيع السليم للدخل القومي بين المجموعات الزراعية والمجموعات غير الزراعية من السكان على الاحتفاظ بمستوى محدد لثمن الناتج الزراعي (فيما يتعلق بأثمان السلع الصناعية) . فامكانيات تأثير سياسة الثمن في توزيع الدخل بين المجموعات الريفية امكانيات محدودة ؛ ومع ذلك يجب عدم اغفالها (تفضيل اتجاهات معينة للانتاج ، أثمان الطعام والاعلاف) .

ومن الضروري التأكيد بأن سياسة الثمن تحمل دائما طابعا طبقيا متميزاً . ومن اليسير أن نوضح انه في فترة ما بعد الحرب أفادت اعانات التصدير ، وكذلك تقييد زراعات معينة (مثل بنجر السكر) مصالح الاقتصاديات الزراعية الكبيرة . كذلك ليس من العسير ان ندرك ان كبار الزارعين كانوا يخوضون صراعا ضاريا ضد تنظيم الاثمان الزراعية في كل البلاد الرأسمالية .

تنظيم الاثمان الزراعية

تقوم الدولة ، في ظل ظروف الاقتصاد المخطط ، بتنظيم الاثمان الزراعية . ويتكون هذا التنظيم من : أ) التحديد المباشر لاثمان منتجات اساسية معينة ، ب) التأثير في السوق بهدف المحافظة على الاثمان في داخل حدود معينة .

والاثمان التشريعية (٧) يمكن ان تكون اثمانا جامدة ، او يمكن ان يكون لها

---

(٧) الاثمان التشريعية هي تلك التي تحددها الدولة . وهذا التعبير لا يجب أن يفيد ان الدولة يمكن ان تحدد الاثمان حين تشاء . فالدولة لا يمكن ان تلغي اعتماد اثمان المنتجين على المستوى المعقول اقتصاديا لثمن التجزئة للسلع الاستهلاكية . وينطبق هذا بشكل خاص على المنتجات التي لا تكون صناعتها شديدة التعقيد ، والتي يمكن الحصول عليها بسهولة في أية سوق . ولا يكون باستطاعة الدولة تطبيق سياسة لثمن شراء الانتاج التام الصنع — مستقلة عن اثمان التجزئة — الا فيما يتعلق بمجموعات معينة من الناتج الزراعي (مثل المحصولات الصناعية) .

طابع الاثمان الدنيا او القصوى . وتكمن فعالية الاثمان التشريعية في أمكانية تنظيم الدولة للعرض والطلب . والمحاولات التي ترمي الى أصدار مراسيم بالحد الاقصى للاثمان ، في ظل الظروف التي لا تسيطر فيها الدولة على الاسواق ، لا تسفر عادة عن نتائج ايجابية . فهي تؤدي الى تقليل المبيعات في السوق القانونية ، وزيادتها فيما يسمى السوق السوداء . بيد ان ذلك لا يعني ان كل الوسائل الادارية لمكافحة المضاربة تكون وسائل غير فعالة .

ويجب ان يقر في اذهاننا وضعين مختلفين اختلافا اساسيا عند الحديث عن تحديد الدولة للاثمان الزراعية :

١) عندما تكون الدولة هي المشتري الوحيد للناتج الزراعي (الحبوب ، المحصولات الصناعية) ، ويكون تحت تصرفها احتياطيات مقابلة تمكنها من التحكم العميق الاثر في السوق ؛

٢) عندما تشتري الدولة كمية معينة من المنتجات ، على حين يذهب جزء هام للغاية من مجموع السلع من خلال السوق الخاصة (حيث تحدث المبادلات المباشرة بين المنتجين والمستهلكين ، أو التي يشترك فيها أيضا المشترون وصغار التجار) .

ففي الحالة الاولى ، أي في حالة وجود احتكار شرائي رسمي أو فعلي للدولة ، تكون الاثمان التي تحددها الدولة أثمانا لها الصفة التشريعية من الناحية الفعلية ، ويجب ان يخضع لها المنتج سواء شاء أم لم يشأ (أو خرج عن دائرة النشاط) .

ومع ذلك ففي الحالة الثانية لا يمكن للدولة أن تؤثر في أثمان السوق الا بطريقة غير مباشرة . ويجب أن نحذر هنا من سوء تصور وظيفة تحديد الثمن في مثل هذه الظروف . فدور الدولة لا يتكون من التكيف السلبي مع ظروف السوق الخاصة . كما أن وجهة النظر القائلة بأن الدولة تكون عاجزة تماما ، عندما يتحدد توازن الثمن بوساطة العرض والعرض ، وجهة نظر مبالغ في تبسيطها . اذ أن الدولة والتنظيمات التجارية التعاونية يمكن من خلال سياساتها أن تمارس تأثيرا فعالا على السوق والاثمان .

ونحن نعني ، عندما نتحدث عن تحديد الدولة للاثمان ، أثمان المنتجين المباشرين ، لا الاثمان التي تقبلها منظمات الشراء . ويتكون الفرق بين هذه الاثمان وتلك مما يلي :

١) الاثمان الاصلية (التي نسميها الاثمان التشريعية) يجب أن تحدد بشكل عام قبل أن يتخذ الزارعون القرارات الخاصة بالانتاج (تتخذ عادة عند بداية السنة الاقتصادية) ؛ على حين أن الاثمان الثانوية (التي نسميها أثمان الشراء) يجب أن تكون أكثر مرونة . ويجب على الآلية الخاصة بتحديدها التأكد من امكانيات جهاز الشراء للتأثير في التغيرات التي تحدث في ظروف السوق (٨) .

---

(٨) لتجنب سوء الفهم يكون من الضروري التأكيد باننا معينون هنا بالاثمان التشريعية في الاسواق التي تتحكم فيها الدولة ، وبأثمان الشراء في الاسواق الاخرى . مثال ذلك ان الاثمان التي تحددها الدولة للحبوب وبنجر السكر تكون ملزمة للزارعين اذا كانت الدولة هي المشتري الاساسي ، أو الوحيد ، لهذه المنتجات ، على حين انه عن طريق تحديد حد أقصى للاثمان التي يمكن ان تدفعها منظمة الشراء للبطاطس ، على سبيل المثال ، فان الدولة تؤثر في السوق من الناحية الفعلية ، ولكنها لا تقرر أثمان السوق .

٢) الاثمان التشريعية تكون بشكل عام أثمانا مضمونة (٩) ــ على الرغم من أن هذا المبدأ غير ملزم في كل الاوضاع . وتحديد أثمان الشراء لا يجب أن يشير بالضرورة الى ضمان حصول الدولة على كل ما يعرض عليها من الناتج الزراعي .

ولا تمتنع الدولة عن تحديد أثمان منتجات معينة الا عندما يكون ذلك أمرا لا غنى عنه بالنسبة لمصالح المجتمع . وبذا يكون تنفيذ الاهداف التي ترسمها سياسة الثمن خاضعا لكل من تنظيم السوق وبرنامج احتياطات الدولة .

التوازن القصير الامد والطويل الامد للاثمان التشريعية

يقف كثير من الاقتصاديين بلا تردد ضد تحديد الدولة للاثمان . وفي رأيهم أن الاثمان التشريعية اما أن تكون هي نفسها الاثمان التي تحقق التوازن بين العرض والطلب ــ وفي هذه الحالة لا تكون هناك بالمرة حاجة الى تحديد الاثمان بمقتضى القانون (« ثمن مشوه » *Fausse Taxe*) ــ أو أن تكون أعلى أو أدنى من أثمان التوازن ــ وفي هذه الحالة تشكل عقبات أمام توازن السوق . ومن ثم فاذا افترضنا أن الاثمان التشريعية توازن بطريقة مثالية الاثمان التي تتكون نتيجة للنشاط الحر للسوق ، فان الاثمان الاولى تكون لها المزية الواضحة على الاثمان الثانية بقدر ما تحرر المنتج من مناخ عدم اليقين ، كما تخلق في الوقت نفسه أساسا رشيدا للمحاسبة الاقتصادية .

ومع ذلك فمن الصعب اعتبار الوضع الذي تحدد فيه الدولة الاثمان التشريعية، عند المستوى نفسه الذي تتكون به الاثمان دون تدخل خارجي ، وضعا نموذجيا . اذ من النادر أن يوجد وضع تفرض فيه الدولة أثمانا زراعية ، على الرغم من تلقائية السوق (النشاط الحر لقوى السوق) . وهكذا تكون حجج خصوم الاثمان التشريعية موجهة أساسا ضد ممارستها . فهل هم على صواب ؟

ان الخطأ الاساسي لانصار تلقائية السوق هو أنهم يغفلون في اعتبارأتهم عامل الزمن . ومن ثم فهم يغفلون كل ما تنطوي عليه التلقائية من عناصر تعقيد وعمليات تشويه ، مما يؤدي في الواقع الى استعادة التوازن المضطرب .

والاثمان التشريعية ، عبر فترة قصيرة للغاية ، لا يمكنها أن تمارس الا تأثيرا محدودا على المبيعات (١٠) .

وحجم المبيعات من الناتج الزراعي يتحدد أساسا بحجم محصول العام

---

(٩) لا يكون تحديد الاثمان مترادفا مع ضمانها . ونحن لا يمكننا الحديث عن الضمانات الا في حالة التزام الدولة بالحصول على المنتجات المعطاة بعد تحديد أثمانها . والضمانات يمكن ان تخص مجموع المنتجات المقدمة ، لا كمية معطاة فقط .

(١٠) يجب ان تفهم الفترة القصيرة للغاية على انها فترة قصيرة تماما يمكن أن يوجد في خلالها تغير في مجال الانتاج . ففي الفترة القصيرة يكون المنتجون في موقف يسمح لهم بانتاج سلع اضافية ،ولكنهم لا يستطيعون احداث تغيير في النظام المقابل للدورة المحصولية ، ولا أن يحدثوا تغييرات جدية في أدوات العمل .

أما في الفترة الطويلة فان أدوات العمل ، وكذلك بنيان الزراعة ، تكون عرضة للتغيير .

السابق (١١) . ولا يتوقف ذلك المقدار على مستوى الثمن .

ومن الطبيعي الا تكون المبيعات من الناتج الزراعي في سنة معطاة مساوية لحجم الانتاج . وثمة مقداران اضافيان معينان هنا – هما الاستهلاك الشخصي للمنتجين الزراعيين ، والتغيرات في احتياطيات الدولة (١٢) .

ويكون تأثير الاثمان التشريعية على احتياطيات الاقتصاديات الصغيرة محدودا نسبيا في ظل الظروف التالية :

أ) عندما يكون الجزء الاكبر من لناتج عرضة للتلف السريع ؛

ب) عندما يكون انتاج احتياطيات أكبر مرتبطا بالتكاليف ، ويتطلب معدات خاصة؛

جـ) عندما يتطلب تراكم الاحتياطيات عبر فترة طويلة (يتعلق ذلك أساسا بالحبوب التي لا تتطلب الكميات الصغيرة منها معدات خاصة) احتياطيات مائية .

والفكرة المتعلقة بمفعول العوامل السيكولوجية (توقع ارتفاعات أو انخفاضات أخرى في الاثمان) ، في حالة الانتقال الى الاثمان التشريعية ، فكرة مثيرة للخلاف . ويتوقف مفعول هذه العوامل على الوضع الاقتصادي والسياسي العام في البلاد . ويمكن أن يترتب على الانتقال الى ممارسة الاثمان الزراعية التشريعية حدوث استقرار في السوق ، مثلما يترتب عليه تشجيع المضاربة . وكما توضح الخبرة فان كلاً من ارتفاع الاثمان وانخفاضها يعد عادة سبباً أكثر منه نتيجة لتحديد الدولة للاثمان .

والتغيرات في الاثمان يمكن أن تمارس تأثيراً على تقسيم الانتاج الفلاحي بين السلع والجزء المخصص للاستهلاك الشخصي،بيد أنه من العسير التنبؤ فيما اذا كان الانتاج الفلاحي المخصص للسوق سيزداد أو ينقص في التحليل الاخير . اذ انه بصرف النظر عن الاوضاع الاستثنائية تماما (مثل فترة الحرب) يكون من العسير أن نقرر ما اذا كان تحديد الاثمان الزراعية عن طريق المراسيم يمكن أن يؤدي الى قدر أكبر من تقلص الانتاج السلعي ، أو الى تحول هائل أيضا في انتاج السوق الذي كان الاقتصاد يستهلكه من قبل . ومن المؤكد أن الاثمان الدنيا لا يمكن أن تشجع الفلاحين على استهلاك قدر أكبر من لبيض على سبيل المثال . ومن اليسير بالمثل أن نتصور الوضع العكسي – حيث الاثمان الزراعية المرتفعة نسبياً تمكّن من شراء الكمية نفسها من السلع الصناعية التي كانت تشترى من قبل ، بكمية أصغر من الناتج الزراعي ، كما يسمح ذلك أيضا بتخصيص كمية أكبر من المنتجات للاستهلاك الشخصي (١٣) .

وثمة عاملان يحددان أساسا التغيرات في الاستهلاك الشخصي للفلاحين هما :

---

(١١) ان البلاد المستوردة للمنتجات الزراعية يجب عليها بطبيعة الحال ادخال حجم الواردات في حساباتها .

(١٢) فيما يتعلق بالاعلاف من الضروري ايضا أن يوضع في الاعتبار حجم الاستهلاك الانتاجي في الاقتصاد الزراعي . وفي حالة تغير علاقات الثمن بين الاعلاف المصنعة واعلاف الرعي ، يوجد ايضا تغير في عدد المواشي المخصصة للتسمين على الحبوب أو البطاطس . ولا ريب انه في الفترات القصيرة للغاية تتوقف التغيرات في عرض المنتجات الزراعية المختلفة بشكل أساسي على امكانية تحويلها بوساطة الاقتصاديات الفلاحية . ومع ذلك فان العرض الاجمالي للناتج الزراعي لن يتعرض لاي تغير كبير .

(١٣) يظهر مثل هذا الوضع أساسا عندما يوجد بالسوق نقص في السلع الصناعية التي تعد جذابة في المناطق الريفية .

١) حجم الانتاج ، ٢) الحاجة الى مبالغ نقدية معينة لتغطية النفقات الاقتصادية الجارية ، والقروض الطويلة الاجل ، والضرائب ، الخ . ويرغم الفلاحون على بيع كميات معطاة من المنتجات من أجل الحصول على الوسائل المالية التي لا غنى عنها .

وفي الفترات القصيرة للغاية يتميز الطلب على الناتج الزراعي — بالنسبة للجزء الاغلب على الاقل — بقدر كبير نسبياً من عدم المرونة (١٤) .

وهكذا يكون الوضع في الفترات القصيرة للغاية على النحو التالي : عدم مرونة العرض من ناحية ؛ وعدم مرونة الطلب من ناحية أخرى . وعندما يتجاوز العرض الطلب عند أثمان معطاة ، فان امتصاص الناتج الفائض يتطلب خفضاً كبيراً في الثمن ، وعندما يكون الطلب أكبر من العرض ، تتبع ذلك زيادة كبيرة في الثمن ، جنبا الى جنب مع ارتفاع ملحوظ في تكلفة المعيشة . ويترتب على ذلك أن التدخل العديم الدلالة في السوق يمكن أن تكون له آثار خطيرة تماما على الاثمان .

وهكذا فان حماية مصالح كل من المنتجين والمستهلكين تتطلب تدخل الدولة في السوق . وتعد المناورة بالاحتياطيات الزراعية الموجودة في أيدي الدولة الوسيلة الاكثر فعالية للتدخل . ولذا لا تكون القضية هي أن الاثمان التي تحددها الدولة يجب ألا تنحرف عن أثمان التوازن ، وانما أن تخلق الظروف اللازمة لتوازن السوق .

فهل يكون الالتجاء الى الاثمان التشريعية أمراً ملائماً عندما تمتلك الدولة الوسائل الاقتصادية للتأثير في السوق ؟ يكون الامر كذلك في حالات معينة . وينطبق ذلك في المقام الاول على منتج أساسي كالحبوب ، على سبيل المثال . وفي بعض البلاد تأسست الاحتكارات الحكومية للحبوب لمنع التقلبات الضارة لاثمان السوق ، وكل ما يترتب عليها من مضاربات (تدخل الدولة عن غير طريق الاثمان التشريعية لا يمكن أن يقضي على التقلبات تماما ؛ بل يمكن أن يحد من مداه فقط) . وحيث يوجد احتكار للدولة تكون الاثمان التشريعية أمراً مفروغاً منه .

وتتطلب قضية الاثمان الزراعية المزدوجة ،اي تلك التي يدفعها المستهلك وتلك التي يحصل عليها المنتج ، معالجة خاصة .

وثمة تناقض عبر الامد القصير بين قدرة العرض الكبيرة على التغير ، والمرونة الضعيفة للطلب (١٥) .

وفي ظل ظروف النشاط الحر للقوى الاقتصادية ، فان التقلب في حجم المحصول يجلب معه تقلباً هائلاً في الاثمان الزراعية . وتكون هذه الظاهرة غير مواتية بدرجة كبيرة للغاية بالنسبة للزارعين ، الذين لا يتعرضون بسببها لمخاطرة تقنية فقط (نقص

---

(١٤) يرتبط حل مسألة الاستهلاك الشخصي في الاقتصاد الريفي بالحجم الاجمالي للاستهلاك ، لا ببنيانه . ويمارس الطلب على المنتجات الزراعية المختلفة تأثيرا معينا على قرار الفلاحين فيما يتعلق باحلال بعض السلع الاستهلاكية محل الاخرى . وتنشأ ظاهرة الاحلال في مجال الاستهلاك الشخصي للفلاحين عن المرونة المتزايدة في مبيعات الناتج الزراعي . بيد ان مبيعات الجزء الاغلب من المنتجات الزراعية تكون على الرغم من ذلك عديمة المرونة نسبيا ، أو عديمة المرونة بالمرة في حالة الفترات القصيرة للغاية .

(١٥) انظر ج. ميلهو (Traité d'Economie Rurale) ، المطبعة الجامعية الفرنسية ، ١٩٥٤ .

في المحصول) ، وانما يتعرضون أيضا لمخاطرة اقتصادية (هبوط في الاثمان) . وقد يعتقد عن حق أن آثار السنوات « السمان » وآثار السنوات « العجاف » توازن بعضها بعضا ، موفرة بهذا قدرا من التوازن المضمون للاقتصاد الزراعي . بيد أن ذلك، على أية حال ، بعيد عن الواقع .

فوضع كثير من الاقتصاديات الفلاحية (المتوسطة والصغيرة) يكون في أغلب الاحوال مهتزا . اذ ليس من اليسير العودة الى اقرار حالة توازن ، اذا ما حدث في سنة معينة أن ضرب الفلاحين من اتجاهين — عن طريق محصولات سيئة أو هبوط في الاثمان . وفي خلال فترات ارتفاع وهبوط الاثمان فان المكاسب والخسائر لا تقع بأية حال بقدر متساوٍ على الفلاحين جميعا . ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن تقلب الثمن يصيب في المقام الاول الاقتصاديات الفلاحية الاكثر ضعفا .

وكما في الفترة القصيرة للغاية ، فان الطريقة الوحيدة الفعالة لمعادلة هذه الظواهر السلبية هي المناورة باحتياطيات الدولة . وفيما يتعلق بذلك تنشأ مسألة ما اذا كان تدخل الدولة في السوق وتأثيرها على تكوين الثمن (وفي المقام الاول تحديد الدولة للثمن) لا يلحقان الضرر بظهور التوازن عبر الامد الطويل . وبعبارة أخرى هل يقترب بنا تكوين الثمن على مستوى يتحدد بوساطة التوازن التلقائي (دون تدخل الدولة) من، أم يبعدنا عن ، التوازن الفعلي عبر الامد الطويل ؟ (١٦) الاجابة تبدو واضحة . فحقيقة أن تأثير تغيرات الطلب على الاثمان تتلاحم مع أثر تقلبات أحجام المحصولات على السوق (في سنوات المحصولات الجيدة أو السيئة) تعقد عملية تواؤم الانتاج الزراعي مع بنيان الطلب ، وتحيلها الى عملية صعبة (١٧) . ولنفرض وجود محصول سيء على نطاق البلاد في سنة معطاة — أو في سنتين متتاليتين أو ثلاث سنوات متتالية — مع وجود محصولات طيبة نسبيا في مناطق معينة فقط . عندئذ يظفر الزارعون في مثل هذه المناطق بامكانية بيع ناتج أكثر ، بأثمان أعلى ، من الفترة السابقة . وستشجعهم الاثمان المواتية على التوسع في الانتاج . كما أنهم لن يضعوا في حسابهم السبب الفعلي للارتفاع في الاثمان ، وسيكون رد فعلهم هو نفسه كما لو كانت الزيادة في الثمن ناشئة عن زيادة في الطلب .

ومن ثم فان تصحيح تلقائية السوق ، والقضاء على تقلب الثمن الذي كثيرا ما يكون عنيفاً — والناشيء عن تقلب حجم المحصولات — لا يكونان مواتيين فقط من زاوية ضمان ثبات الدخل الحقيقي لمجموعات اجتماعية كبيرة ، وانما يكونان مربحين أيضا من زاوية التوجيه السليم للمنتجين ، ولمواءمة الانتاج مع بنيان الطلب .

وينطبق الحل السابق على الانتاج الزراعي بوجه عام . وتتطلب المعالجة الاكثر تحديداً للقضية موقفا متمايزا بالنسبة للمجموعات المختلفة من المنتجات الزراعية ، اذ أن مرونة الطلب لا تكون واحدة بالنسبة للمنتجات المختلفة . مثال ذلك أن الطلب على

---

(١٦) المعنى هنا مسألة مواءمة معدل تنمية الانتاج مع التغيرات في الطلب الاستهلاكي .

(١٧) انظر ، م بوهوريليه ، On the Connection Between Different Elements of Economic Policy as Related to the Countryside ، جوسيوداركا بلانوفا ، العددان ٧—٨ ، ١٩٥٧ .

الحبوب غير مرن ، أما الطلب على الفاكهة فيكون مرناً نسبياً . ومن ثم لا يكون تهديد التقلب العنيف واحداً بالنسبة لكل الاسواق . كذلك لا يكون تأثير التقلب مماثلاً بالنسبة لدخول المنتجين والمستهلكين . فالارتفاع في ثمن الحبوب تكون له بوضوح دلالة مختلفة تماما بالنسبة للاقتصاد في مجموعه عن الزيادة في ثمن الفاكهة . ويجب على سياستي الثمن والاحتياطيات أن تضعا في اعتبارهما أيضا أثر الاثمان المعطاة على تنمية الفروع (أو الاقسام) الاخرى من الانتاج الزراعي . ذلك أن تذبذب أثمان الحبوب يكون له تأثير حقيقي على تربية المواشي والدواجن ، وانتاج اللبن ، وتربية العجول ، الخ . وليست هناك حاجة الى اثبات أن الافتقار الى الاستقرار في ظروف الانتاج يعد ظاهرة سلبية .

وتكون امكانيات التراكم الحكومي للاحتياطيات الزراعية ، والاستخدام الماهر لهذه الاحتياطيات ، محدودة بطبيعة الحال . وبسبب هذه الحقيقة يجب تركيز الانتباه على ما يسمى الاسواق المتناقصة والمنتجات التي لا تتلف سريعا (ولذا فان تثبيت الثمن يرتبط في المقام الاول بالاعلاف) .

والى جانب أنه لا حاجة الى محاولات تحديد أثمان لكل المنتجات الزراعية بمقتضى مراسيم ، فان هذه المحاولات ستواجه صعوبات لا يمكن التغلب عليها .

فالتغيرات الناشئة عن العرض في الفترات القصيرة لا تنتج فقط عن التغيرات في حجم المحصولات . ذلك أن المنتجين الزراعيين ينفذون بلا شك تحولا معينا في الانتاج ، بالسعي الى توسيع الفروع الافضل عائداً على حساب الفروع الاقل ربحية .

ومع ذلك فان مجال المناورة الذي يتطلب دورة محصولية يقتصر على تقدير الربحية فقط ، ويكون معقداً بدرجة هائلة . وتتطلب قضية مرونة عرض المنتجات الزراعية المختلفة تحليلاً مدققاً . وسنقتصر هنا على صياغة الفكرتين الاساسيتين التاليتين :

أ) تقلب المحصولات الجيدة يمثل أهمية سائدة بالنسبة لحجم العرض في الفترات القصيرة ؛

ب) عن طريق سياسة الثمن لا يمكن أن تمارس الدولة تأثيراً معيناً على حجمي انتاج وعرض المنتجات الفردية الا عندما تحدث تغيرا أعلى نسبياً في الاثمان ، وعندما يظهر ذلك التغير علامات الاستقرار (١٨) .

وعبر الامد الطويل يفقد التقلب في حجم المحصولات دلالته . فخط تنمية الزراعة يكون مرسوماً بوضوح : زيادة أو نقص المحصولات بالنسبة للهكتار ، زيادتها أو نقصها بالنسبة الفرد ، توسع أو انكماش المساحة المنزرعة بالنسبة للنباتات المختلفة ، الزراعة الكثيفة أو الواسعة . كذلك تكون العلاقة بين الاثمان والتكاليف واضحة جلية . ويجري تعميم الخبرة التي اكتسبتها في أول الامر مجموعة صغيرة من المنتجين ، الذين أنجزوا تغييرا في بنيان الانتاج بهدف زيادة ربحية مزارعهم ، بين جمهور أكبر عدداً من المنتجين .

وهكذا ففي الامد الطويل تكف بعض الخصائص الهامة ، التي تميز الانتاج الزراعي عن الانتاج الصناعي (اي استحالة الحساب الدقيق للتكاليف الخاصة مقدما ، والقصور الذاتي الناتج عن مخاوف صغار المنتجين من المخاطر المتصلة بتغيير اتجاه الانتاج) ، عن القيام بمثل هذا الدور الدقيق الذي تقوم به في

---

(١٨) نحن نغفل هنا وسائل التأثير في الزراعة في خارج مجال الاثمان .

الفترات القصيرة . وبالمثل لا يمكن الشك في ان الاثمان تمارس تأثيرا هاما على اتجاه الانتاج الزراعي ومداه .

والمبادىء الصحيحة أو الخاطئة لسياسة الثمن يمكن الا تغري بتغيرات أكبر (ايجابية او سلبية) في مجال الانتاج الزراعي في الامد القصير . ومع ذلك فعبر الامد الطويل تكون آثار سياسة الثمن هذه أو تلك محسوسة بقوة الضرورة التي لا تقاوم .

ولا يقدم الاستخدام الماهر للاحتياطيات – وهو أمر فعال وضروري في الفترات القصيرة للغاية والفترات القصيرة – ادنى مساعدة لحل قضية التوازن في الامد الطويل .

فالاستخدام الماهر للاحتياطيات لا يوفر بطبيعة الحال مخرجا في حالة وجود عجز في الحبوب .

ولا يكون ضمان التوازن بين عرض الناتج الزراعي والطلب عليه ، عبر الامد الطويل ، أمرا ممكنا بوساطة المدى المحدود للوسائل الموضوعة تحت تصرف سياستي الثمن والاحتياطيات . فعدم امكان قياس الاهداف والوسائل هنا مثير للغاية :

١) قضية التوازن بين انتاج الناتج الزراعي واستهلاكه ترتبط ارتباطا لا ينفصم بمسألة التنمية المتناسبة الجوهرية للاقتصاد بأسره . وبالتالي يكون من المستحيل حلها دون حل قضية التنمية المتناسبة للصناعة والزراعة ، وقضية التقسيم المتناسب للدخل القومي (الذي يؤثر تأثيرا حاسما على تكوين الطلب ، وعلى الاستثمارات الانتاجية في الزراعة) ، وقضية بنيان التجارة الخارجية ، الخ.

٢) نتيجة للقصور الذاتي لعناصر الانتاج الاكبر منه في حالة الصناعة ، يكون استخدام مدى اشد غنى من الوسائل مطلوبا أيضا للتأثير في الانتاج الزراعي .

٣) الاثمان تقوم بدور جوهري في انجاز اختيار سليم لاتجاه الانتاج الزراعي . بيد أنه من الضروري التأكيد هنا بأن تكوين الثمن ، في ظل تأثير النشاط المرتجل لعناصر الانتاج ، يجعل من العسير مواءمة الانتاج الزراعي مع احتياجات الاستهلاك الاجتماعي . فتكوين الثمن ، الذي يضع في الاعتبار ظروف التوازن عبر الامد الطويل ، هو وحده الذي يمكنه ان يقوم بدور حاسم .

٤) التقلب العنيف للاثمان الزراعية يجعل من العسير مواءمة الانتاج مع بنيان الطلب ، اذ انه يحول دون قيام الزارعين بمحاسبة اقتصادية رشيدة .

الخصائص النوعية لتكوين الثمن في الزراعة

يكون لمستوى الاثمان الزراعية (المتضمن هنا هو بوضوح الاثمان النسبية ، أي العلاقة بين الاثمان الزراعية والصناعية) تأثير هام على تقسيم الدخل القومي. وهذه القضية يجب بطبيعة الحال ان توضع في الاعتبار فيما يتعلق بعبء الضرائب على المناطق الريفية وغيرها .

ومع ذلك فمن المستحيل - كما أشرنا فيما سبق - أن نتفق مع وجهة النظر القائلة بأنه الضروري الاقتصار على معالجة وظيفة الاثمان الزراعية في تنظيم الانتاج والاستهلاك ؛ على حين تنقل مهمة توزيع الدخل كلية الى النظام الضريبي . فأساس مستوى الضريبة المفروضة على الاقتصاديات الزراعية المختلفة لا يمكن ان يكون هو حجم السلع التي تنتجها ، وانما يكون فقط الدخل المحسوب الذي تحققه مزارعها . ومن ثم فان النظام الضريبييكون غير دقيق وغير مرن بدرجة كبيرة للغاية يكون معها عاجزاً عن الاضطلاع بدور الاداة **الوحيدة والكلية** لتوزيع الدخل .

الأثمان الزراعية هي العنصر الجوهري المشترك في تحديد توزيع الدخل

يعد ريع الارض احد العناصر الاساسية لقيمة الناتج الزراعي . وهو يقوم بدور فعال في عملية الانتاج بأسرها . ويترتب على الارتفاع في ثمن الناتج الزراعي (في ظروف الشراء الحر والبيع الحر للارض) زيادة في الريع وفي أثمان الارض . ومن زاوية الزراعة تشكل النفقات على شراء الارض عنصراً من عناصر التكاليف الثابتة . فاذا اقترن ثبات سلسلة من الاعباء الاقتصادية بتغير كبير في الاثمان الزراعية ، اعقب ذلك تقلب خطير في الدخل . وينشأ ظهور تفاضل الريع عن احتكار الارض بوصفها هدفا زراعيا . ويعد هذا الاحتكار عاملا في تفاضل (تمايز) الاقتصاديات الزراعية . كما ان تقليل الريع عن طريق النظام الضريبي مسألة معقدة ، وليس من السهل تحقيقها .

وثمة سمة مميزة نوعية للاثمان الزراعية هي كونها عرضة للتقلبات العنيفة في ظل ظروف المنافسة الحرة . وتكون دخول الزارعين أيضا عرضة لتقلبات كبيرة في وقت واحد مع تقلبات الاثمان .

وتعد قابلية العرض الكبير للتغير ، بالنسبة لعدم مرونة الطلب على سلع الاستهلاك ، أحد الاسباب الاساسية لهذه التقلبات . وللتقلبات العنيفة في الاثمان الزراعية صلة محدودة بالاتجاهات الطويلة الامد لتكاليف الانتاج وبالتغيرات الجوهرية في بنيان الطلب الاجتماعي - التي يجب على تنمية الانتاج الزراعي ان تتكيف معها .

وفي البلاد الرأسمالية يحدث السبب الرئيسي لتقلبات الثمن والدخل نتيجة لتأثير التغيرات الارتباطية غير الثابتة على الطلب على الناتج الزراعي من ناحية ، وللقصور الذاتي الكبير نسبيا لعناصر الانتاج الزراعي من ناحية اخرى . وفي ظل هذه الظروف لا تكون الزراعة مهددة بتغيرات ارتباطية . ومع ذلك تظهر قضايا مختلفة . فالارتفاع السريع في الدخل النقدي للشعب في فترة التصنيع ، يمكن ان يسفر عن ظاهرة معدل نمو الطلب على الناتج الزراعي الذي يسبق معدل نمو العرض . ومن ثم يكون الاتجاه نحو ارتفاع الاثمان الزراعية وتشويه التناسب الحقيقي في توزيع الدخل القومي .

وعلى الرغم من وجهات نظر بعض الاقتصاديين فان تلقائية السوق تكون غير كاملة بدرجة عالية فيما يتعلق بضبط انتاج واستهلاك الناتج الزراعي . ومن

الامثلة الكلاسيكية على ذلك ما يسمى « دورات الخنازير » Hog Cycles التي يمكن ملاحظتها في كثير من البلاد الرأسمالية . ولفترة طويلة كانت المراجع الاقتصادية تتمسك بفكرة انه في ظل ظروف المنافسة الحرة يترتب على كل اضطراب ، ينقل حركة الثمن ومستوى الانتاج الى خارج الحدود التي تشير اليها نقطة تقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب ، تنشيط القوى التي تعيد حالة التوازن . ومع ذلك فان القوى التي يتم تنشيطها من الناحية الفعلية هي تلك التي تدفع في ظروف معينة الى التقلب المستمر حول نقطة التوازن . وهي في حالات اخرى تعمل على التقارب التدريجي نحو نقطة التوازن (التقلبات المقاربة او اللاّمّة Converging Fluctuation) ؛ وفي حالات آخرى غيرها تعمل على التفرق عن نقطة التوازن (التقلبات المفرّقة *Diverging fluctuation*) .

وفي الزراعة يوجد تناقض بين عملية الانتاج وعملية التحقيق . وعلى نقيض الزراعة ، فان المواءمة بين الزراعة وطلب السوق تتطلب فترة زمنية طويلة . وفي ظروف المنافسة الحرة يؤدي كل رد فعل لاثمان الماضي الى وضع سوقي مختلف يتميز بسوء التناسب المستمر في هذا الاتجاه أو ذاك .

ويواجه ابدال الانتاج الزراعي كثيرا من المصاعب . وترتبط احدى هذه المصاعب بالظروف الطبيعية والتقنية التي يجد الانتاج الزراعي نفسه فيها . وتنشأ المصاعب الاخرى من الطابع السلعي الصغير للانتاج الفلاحي ، ومن تقاليد وعادات الانتاج لدى صغار الزارعين .

والأنماط المختلفة للزراعة (الرأسمالية والمتوسطة والفقيرة ، وكذلك المجموعات المختلفة في داخل اطار هذا التقسيم الاساسي) تربط بالسوق بطرق مختلفة . فتحدث تنمية بعض المزارع في ظل التأثير القوي لظروف السوق المتغيرة، على حين يكون رد فعل البعض الآخر لحوافز الثمن ضعيفا ، او يكاد أن يكون غير موجود على الاطلاق .

ويجب ان ندرك الطابع البالغ التعقيد لرد فعل الزراعة (وبخاصة الزراعة الفلاحية) للاثمان . اذ ترتبط فروع الانتاج الزراعي فيما بينها ارتباطا عضويا . كما أن ظهور الصلات المباشرة بين أنتاج مختلف السلع الزراعية لا بد أن يكون له تأثير معقد على العلاقات بين الاثمان وعرض المنتجات المختلفة .

وفي الزراعة تتشكل العلاقات بين الاثمان والتكاليف ومستويات الانتاج بطريقة مختلفة عنها في الصناعة . فالزارعون ليسوا في وضع يسمح لهم بتخطيط تكاليف انتاج الوحدة مقدما ، وذلك لانهم لا يستطيعون التنبؤ بحجم المحصول على نحو دقيق . وهم كذلك ليسوا في وضع يسمح لهم بالمواءمة بين مستوى وتكاليف الانتاج وبين الاثمان المتغيرة ـ عندما تخفض . ونحن في الزراعة نواجه بكون نسبة التكاليف الثابتة الى التكاليف الكلية للانتاج أعلى نسبيا منها في حالة الصناعة . ولا يؤدي تقليل الانتاج الزراعي الى خفض هام في التكاليف ، اذ ان الجزء الاكبر من النفقات يجب تحمله حتى قبل ان تبدأ دورة الانتاج ، كما يكون مستقلا عن حجم الانتاج. ومن السمات المميزة للزراعة ارتفاع نسبة النفقات على العمل الى النفقات الاجمالية للانتاج . وتلك بشكل خاص هي الحالة فيما يتعلق بحساب التكاليف التي

تتحملها الزراعة الفلاحية . وتكلفة اعالة اسرة الفلاح يمكن من ناحية ان تعالج الى حد كبير باعتبارها تكلفة ثابتة ؛ بيد انها تعد من الناحية الاخرى الدخل الفعلي للمزرعة الذي يمثل المقدار الناشيء عن طبيعة اعتمادها على الاثمان والمحصولات في الاقتصاد الفلاحي . ويتم تعديل تكاليف العمل مع مستوى الثمن المتناقص لا عن طريق انقاص المدخل من العمل ، وانما عن طريق خفض الاجور .

ويعد الثبات النسبي للاثمان ذا اهمية كبيرة للطبقة العاملة ولفروع الصناعة التي تستخدم المواد الاولية الزراعية ، بقدر اهميته للزارعين انفسهم . ذلك ان تقلبات الثمن التي تنشأ عن ظروف الطبيعة تصطدم بالطابع المخطط للاقتصاد ، وتعرض الزارعين لخسائر جسيمة . واي انخفاض في اثمان المنتجات الزراعية يصيب الزارعين بطريقتين : أ) بهبوط في ربحية الانتاج الزراعي ؛ ب) بتزايد عبء المديونية . وفي التحليل الاخير فان الارتفاع السريع في الاثمان الزراعية يكون ذا رد فعل معاكس ايضا على الزارعين . فهو يحفز الآلية الكاملة للمضاربة في المنتجات الزراعية وكذلك في الارض . وتتسرب الارباح الى مجموعة ضئيلة من المضاربين في المدن والمناطق الريفية ، في حين يحس الزارعون الكادحون بحدة بجميع الآثار السلبية التي تلحق بالاقتصاد بأسره نتيجة للزيادة العنيفة في أثمان الناتج الزراعي .

وتؤكد كل الاعتبارات السالفة الذكر ضرورة تنظيم الزراعة بوساطة دولة اشتراكية . « فالنشاط الحر للقوى » في سوق الناتج الزراعي لا هو في مصلحة الشعب العامل في المدينة والريف ، ولا في مصلحة تنمية الانتاج الزراعي وتنمية الاقتصاد ككل .

الاثمان ومحاسبة التكاليف

ويثور السؤال حول اذا لم يكن من الصائب اخذ حساب تكاليف وحدة الانتاج باعتباره نقطة البدء في تحديد الاثمان الزراعية . ومثل هذه المحاولات تواجه مصاعب تقنية ، وكذلك تحفظات نظرية ذات طابع أساسي . ويثور كثير للغاية من مثل هذه التحفظات (١٩) ، التي يمكن ان نذكر منها التحفظات الاساسية التالية :

١) الفروع المختلفة للانتاج الزراعي ترتبط ببعضها بعضا ارتباطا عضويا . وليست النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي لمشروع زراعي هي المبلغ العادي الذي يحققه جزء فردي من الاقتصاد يتطور على نحو مستقل ، ولكنها بالاحرى تتوقف بدرجة كبيرة للغاية على الارتباط السليم بين فروع الانتاج . ولا تتوقف تكاليف الوحدة على النفقات فقط ، وانما تتوقف على حجم المحصول ايضا ، الذي يتوقف

---

(١٩) انظر شمالينباخ ، Grundlagen der Selbstkostenrechnung und Preispolitik ، ١٩٣٠ ، ايروبو ، Landwirtschaftliche Betriebslehre ، ١٩٢٣ ، ماتتيئل ، Jednost Kowe Koszty Wlasne Wrolnictwie na przykladzie gospodarstw Panstwowych ايكونوميستا ، الاعداد ٤—٦ ، ١٩٥٥ .

بدوره على ظروف الدورة المحصولية . ولذا يكون من الصعب ادراج أثر النباتات على التربة ضمن فئات التكاليف .

٢) من الجوانب الضعيفة في حساب تكلفة الوحدة الطابع التقليدي لكثير من البنود المحاسبية . فتقدير الانتاج غير السلعي تقدير تقليدي . ومن الامور التقليدية ايضا افتراض اسلوب التقسيم الذي يستخدم كمفتاح لمشاركة الزارع الفردي في عبء التكاليف العامة ، وفي النهاية تقسيم النفقات في حالة الانتاج المشترك .

٣) يحدث في الزراعة في كثير من الاحيان لا انتاج مشترك فقط ، وانما نشاط اقتصادي مشترك ايضا . والزمن الذي يستغرقه أداء المهام الاقتصادية المختلفة يقوم بدور هام . فهو يحدد بدرجة كبيرة حجم المحصول (ومن ثم التكاليف) واستخدام قوة العمل .

٤) توجد في الزراعة فجوة واسعة بين تكاليف الانتاج التي تتوقف على نوعية التربة ، وحالة الاقتصاد ، ومداه ، وحالة التجهيز التقني ، ومستوى الكثافة ، الخ. ومن ثم تثور قضية أي التكاليف توضع في الاعتبار .

٥) مع تساوي المدخلات بالنسبة لوحدة الانتاج وتساوي الاثمان ، تختلف ظروف الربحية اختلافا جذريا بالنسبة للمجموعات الزراعية (المزارع) المختلفة طبقا لمقدار قوة العمل المستخدم في المساحات المعطاة .

٦) تقدير العمل الخاص للزارع ، والعمل الخاص لاسرته ، تعترضه مصاعب كبيرة .

وفي رأيي أن كل التحفظات السالفة الذكر لا تؤيد ما يحاول انصار الحساب التركيبي (٢٠) أن يثبتوه ، أي عدم الجدوى كلية لتقدير تكاليف الوحدة (وربحية الفروع المختلفة للاقتصاد الزراعي) . ومن الناحية الفعلية ، ومع كل مظاهر التقليدية وعدم الدقة ، فان نتائج حساب تكلفة الوحدة تعد بالغة الاهمية لوضع سياسة سليمة للاثمان . فتكاليف الوحدة التي نحصل عليها عن طريق اسلوب الفصل (وبأجراء سلسلة من الافتراضات) **لا يمكن أن تستخدم مباشرة كأساس لتحديد الأثمان الزراعية . ومع ذلك فهي يمكن ان توفر بيانات هامة ولا غنى عنها لتحليل الربحية ولتحديد العلاقة السليمة بين أثمان المنتجات الزراعية المختلفة** . ومن الامور ذات الاهمية الاساسية في هذه الحالة لا المقادير المطلقة ــ التي يجب معالجتها بعناية كبيرة ، واضعين في الاعتبار كل عيوب الاسلوب المحاسبي ــ بقدر ما هي اتجاه التغيرات التي تحدث في التكاليف والاثمان . وتحليل تكاليف الانتاج في الاجزاء المختلفة من البلاد ــ لقطاع عرضي من الطبقات وعلى امتداد عدد من السنين ــ يوفر أساسا للمقارنة تستخلص منه نتائج هامة بالنسبة لسياسة الثمن وترشيد الانتاج الزراعي .

---

(٢٠) يرى انصار التحليل التركيبي انه من الضروري تحليل ربحية الاقتصاد الزراعي في مجموعه . وفي رأيهم ان حساب ربحية المنتجات المختلفة أمر مجرد من المعنى .

تعد المعالجة المنفصلة لأثمان المنتجات المختلفة محدودة الاهمية للغاية . والمزارعون عندما يواجهون الحاجة الى الاختيار بين مختلف الطرق الممكنة لاستخدام عناصر الانتاج الموجودة تحت تصرفهم يهتدون في قراراتهم لا بالمقدار المطلق لثمن هذا المنتج أو ذاك ، وانما بالربحية النسبية لفروع الانتاج الزراعي. ومن ثم تكون العلاقات بين أثمان المنتجات الزراعية (اذا افترضنا ان تكاليف الانتاج معطاه) ، وكذلك علاقة الثمن بين السلع الزراعية والسلع الصناعية التي يتطلبها الريف ، ذات أهمية حاسمة .

ومن الضروري ان يقر في اذهاننا أن المنتجين الزارعين يستجيبون للتغير العام في مستوى الثمن بطريقة تختلف أختلافا أساسيا عن أستجابتهم لتغيرات الاثمان المختلفة . وكثيرا ما يعقب ظاهرة المرونة السلبية للعرض انخفاض عام للأثمان الزراعية . وفي فترة الازمة لا يترتب على هذا الانخفاض في حالات كثيرة هبوط في الانتاج الزراعي . فانخفاض ثمن منتج واحد او عدة منتجات (مع افتراض ثبات الظروف الاخرى) يدفع الزارعين الى محاولة القيام بانتاج أكثر ربحية . ولا يعني ذلك انهم يغفلون قضية العلاقة بين الأثمان المنفصلة للمنتجات الزراعية ومستواها العام . فالمستوى العام للأثمان الزراعية يحدد مقدار الدخل الحقيقي للسكان المشتغلين بالزراعة ، ومستولي الاستهلاك والتراكم للاقتصاد الزراعي المترتبين على مقدار هذا الدخل . وعلاوة على ذلك فان معدل تنمية الانتاج الزراعي يتوقف بدوره على التراكم . وحتى اذا كان رد فعل الزارعين لانخفاض ثمن ناتجهم هو زيادة الانتاج (يحدث ذلك اساسا نتيجة لزيادة مقدار ما يبذلونه من عملهم الخاص في الاقتصاديات السلعية الصغيرة) ، عندئذ لا يكون من المستطاع عبر فترة معينة تفادي حدوث هبوط في الانتاج الزراعي بسبب استنفاد الطاقات الحيوية للزارعين . أضف الى ذلك ان التضييق المحسوس للدخل لا بد ان يؤدي الى تناقص النفقات على الاسمدة ، وعلى وسائل وقاية المزروعات ، والمعدات الزراعية ، الخ. بل يمكن ان تنشأ في الوضع المحدد ظاهرة تناقص رسملة الزراعة .

ومن الضروري ايضا ان نضع في الاعتبار الجانب الثاني من المسألة السالفة الذكر . فالتغير العنيف في المستوى العام للأثمان الزراعية (انهيار الاثمان في خلال الازمات أو فترات التصاعد التضخمي الحلزوني للثمن) يجعل المحاسبة الاقتصادية الرشيدة أمرا مستحيلا بالنسبة للزارعين . ومن المستحيل التنبؤ بفعالية النفقات التي يتحملونها مع وجود تغيرات كبيرة في الاثمان . وفي هذا الوضع فان العلاقات بين أثمان المنتجات المختلفة تفقد دلالتها ، وتحول دون الاختيار السليم لاتجاه الانتاج الزراعي ، وهو ما يعد أمرا مرغوبا فيه بشدة من وجهة نظر بنيان الطلب . (٢١)

---

(٢١) انظر ، ت.د. سيتوفسكي، Capital Accumulation, Employment and Price Rigidity ريفيو أوف ايكونوميك ستاديز ، المجلد ٨ ، ١٩٤٠ — ١٩٤١ ، ص ٧٥ .

ومن ثم فان التأثير في الانتاج الزراعي عن طريق التكوين السليم لعلاقات الثمن يتطلب استقرارا نسبيا للمستوى العام للثمن .

وفيما يتعلق بعلاقات الثمن الزراعيه والصناعيه فانه من الضروري التمييز بين علاقتين تقومان بادوار اقتصاديه مختلفه تماما هما : ا) العلاقه بين الرقم القياسي لاثمان المنتجات الزراعيه والرقم القياسي لاثمان وسائل الانتاج التي يتطلبها الريف ؛ ب) العلاقه بين الرقم القياسي لاثمان السلع الزراعية والرقم القياسي لاثمان وسائل الاستهلاك التي تتطلبها المناطق الريفيه .

ومن غير الصائب ان نربط بطريقه ميكانيكية بين الاثمان الزراعية (يتعلق ذلك بطبيعة الحال بالاثمان التي تحددها الدولة) بأحد هذين الرقمين القياسيين أو بكليهما .

فالرفع المتناسب ، او الخفض المتناسب ، لكل الأثمان الزراعية ، على أساس التغيرات في الرقم القياسي لاثمان السلع الصناعية التي يتطلبها الريف ، يمكن ان يكون عمليه مفتقرة إلى الاساس الاقتصادي . ذلك ان التغيرات في الاثمان الزراعية لا يمكن فصلها عن التغيرات في تكاليف الانتاج ، وكذلك عن التغيرات في مرونة عرض المنتجات المختلفة .

وانا بينما أرفض فكرة أثمان التعادل لا ارغب في ان أنفي أهمية التحليل المنتظم لعلاقات الثمن بين السلع المباعة والسلع التي تتطلبها المناطق الريفية ، او في أن أقلل من اهمية هذا التحليل . فهذه العلاقات توفر توجيها عاما بالنسبة للوضع في الزراعة . ومع ذلك فهي غير ملائمة لاجراء تقدير مفصل لظروف الزارعين – دخولهم او قوتهم الشرائية . ويتطلب هذا الفرض ايضا بيانات متعلقة بحجم المحصولات وتكاليف الانتاج والضرائب الخ .

وفي رأيي أن أية محاولة لاقامة نظام سليم للأثمان الزراعية يجب ان يأخذ **كنقطة بدء العلاقات المعطاة في توزيع الدخل القومي** . وتتحدد هذه العلاقات بمجموع ظروف تنمية الاقتصاد القومي ، ولا يمكن تغييرها بطريقة تعسفية . وهذا هو السبب في أني لا أستطيع الموافقة على وجهة نظر بعض الاقتصاديين الذين يريدون ان يأخذوا كنقطة بدء لا تحليل الظروف التطورية العامة للاقتصاد القومي ، والنسب التي تمليها ، وانما افتراضا مجردا يجب في رأيي أن يشكل التكوين السليم لثمن الناتج الزراعي .

والى جانب توزيع الدخل القومي من الضروري ان توضع في الاعتبار العوامل الآتية :

أ) **وجود نظام لثمن التجزئة للسلع الاستهلاكية** ذي أساس اقتصادي متين – ويتحدد ذلك ببنيان دخل الشعب والطلب على السلع الاستهلاكية . وتكون العلاقة بين الاثمان التي يدفعها الزارعون وأثمان التجزئة للسلع التامة الصنع واهية بالنسبة لبعض السلع ، وشديدة الاحكام في حالة البعض الآخر . ويكون للثمن المتوسط حدٌّ معطى من المرونة . وقضية السياسة السليمة للثمن هي التنظيم المقابل لهذا الحد من أجل جعل حركة الثمن بالنسبة للمنتجين مستقلة بدرجة معينة – اذا كان ذلك متطلبا – عن حركة الثمن بالنسبة للمستهلكين . وذلك

ضروري ايضا للحيلولة دون تطور شكل بدائي لتبادل السلع بين المدينة والقرية (بيع اللحوم في الخفاء ، الخ.) .

ب) العلاقات الملائمة بين أثمان المنتجات الزراعية المختلفة تتحدد بظروف انتاجها وتحقيقها .

جـ) المهام الطويلة الامد في مجال توسيع الانتاج الزراعي .

وتعد القضية المتعلقة بتثبيت الاثمان الزراعية من أشد الامور تعقيداً .

وتتناقض المسلمة المتعلقة بتثبيت الأثمان الزراعية مع مسلمة تثبيت دخول سكان الريف (بسبب التقلبات المحصولية العالية نسبياً) . ولما كانت كلٌ من هاتين المسلمتين ذات أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة ، فأي المسلمتان يجب التضحية بها من اجل الاخرى ؟ يبدو ان الحل الرشيد الوحيد هو الحل الوسط .

ولا يجب التعبير عن الرغبة في تثبيت الاثمان الزراعية بتحديد جامد للثمن بصرف النظر عن حجم المحصول . فعند تحديد الاثمان يجب على الدولة ان تضع حالة المحصول في اعتبارها .

ولذا فلست أدافع عن أثمان زراعية جامدة ، وانما أدافع عن تخفيف ملموس لتقلبات الثمن (٢٢) ، وعن **اختيار** واع لتغييرات الثمن (التي كان يمكن ان تحدث في ظل النشاط الحر لقوى السوق) . ويجب قدر الامكان القضاء على التغيرات في الثمن غير المرتبطة بالاتجاه الطويل الامد لتكاليف الانتاج ، وعلى التغيرات في بنيان الطلب .

وعندما يصبح الارتفاع في الطلب على الناتج الزراعي أكثر من العرض يكون من الضروري معادلة الزيادة في الاثمان . فمهما يكن تنظيم الاثمان غير موات لانجاز هذه المهمة ، فان تحقيقه يمكن ان يقوم بدور هام .

والارتفاع الحاد في الثمن ليس عليه ان يؤدي على الاطلاق الى زيادة سريعة في الانتاج الزراعي . ويشير استقصاء مرونة عرض المنتجات الزراعية الى ان الزيادة المعتدلة في الثمن تكون أشد فعالية بكثير من الارتفاع الكبير في الاثمان . واستناداً الى م. ايزكييل فان ارتفاعا في الثمن يتجاوز ١٠٪ لا يكاد يسبب أي رد فعل بين زارعي الحبوب (يتعلق ذلك بطبيعة الحال بالفترات القصيرة) (٢٣) . ويعد الثمن احدى الادوات للتأثير في توسع الانتاج الزراعي ، بيد أنه ليس بأية حال لا الاداة الوحيدة ، ولا الاداة الاشد أهمية .

* *

ولمستوى الثمن الزراعي تأثير هام على درجة كثافة الزراعة . ومع ذلك يكون من الضروري رفض الفكرة القائلة بأن تكثيف الزراعة لا يمكن أن يحدث الا في ظل

---

(٢٢) عندما لا يكون تحت تصرف الدولة أية احتياطيات ، أو تكون لديها امكانيات استيراد محدودة، وعندما تتكون الاثمان تحت تأثير النشاط الحر للعرض والطلب، كثيرا ما تحدث تغيرات في عرض المنتجات الزراعية تكون اكبر من التغيرات المتناسبة في مقدار الثمن .

(٢٣) مردخاي ايزكييل ، Methods of Correlation Analysis (نيويورك، ١٩٥٣) ، الطبعة الثانية ، ص ٤٢٩ .

الاثمان الزراعية التي تتزايد باستمرار ، أذ ان :

ا) زياده الدخل الريفي الكلي ، وتحسين توفير السلع الاستثمارية ، يعدان غير كافيين لتحقيق زيادة ملموسة في سرعة تنمية الزراعة . كما انه من الخداع افتراض أن الفلاحين انفسهم سينظمون مدى اتجاه الاستثمار بطريقة مرضية . والامر الضروري هو سياسة مناسبة من « الحقن القوية » ، التي تؤثر في الانتاج الزراعي عن طريق الحوافز المشتركه لاستثمارات الفلاحين والدوله ؛

ب) من الضروري بالاضافه الى ذلك اتباع طريق حفز الانتاج ، لا عن طريق الزيادة المتواصلة للاثمان ، وأنما عن طريق الخفض التدريجي لتكاليف الانتاج (بزياده انتاج الاسمدة ، وخفض اثمانها ، وغير ذلك) ؛

ح) المعونة الانتاجية للتعاونيات الانتاجية والاقتصاديات الضعيفة يجب الاستمرار فيها وتوسيعها .

وهده القضايا من زاوية الدقة ، تخرج عن نطاق سياسة الثمن . بيد أنه لا يجب تجاهلها . فأي حل لقضية المستوى العام للثمن الزراعي يتجاهل الالتزامات الريفية تجاه الدولة ومعونة الدولة للزراعة (ومن ثم استخدام المنتجات الفائضة) يكون حلا عقيما . وتعد قضية الاستثمارية الانتاجية ذات أهمية خاصة . ولمدى هذه الاستثمارات وفاعليتها دلالة حاسمة بالنسبة لتنمية الزراعة (مثل ما لهما من دلالة بالنسبة لكل فروع الانتاج الاخرى) . ويجب على المرء بطبيعة الحال ان تكون لديه بطبيعة الحال الوسائل المادية المقابلة لكي يستثمر . ولذا أحب أن أتناول الطريقة التي يمكن بها ضمان تخصيص جزء معطى من الدخل القومي للاستثمار الزراعي .

ويعتقد بعض الاقتصاديين ان هذه القضية لا يمكن حلها الا عن طريق ضمان أثمان للزارعين على درجة ملائمة من الارتفاع . ومن الصعب الموافقةعلى وجهةالنظر هذه للاسباب التالية :

أ) الاثمان العالية يمكن ان تفيد الاقتصاديات الرأسمالية الاساسية ، بيد أنها يمكن أن تتناقض مع سياستنا **الطبقية** للاثمان الزراعية ؛

ب) ليس هناك شك في انه حتىلو كانت الاقتصاديات الرأسماليةقد توافرت لديها امكانيات للاستثمار في ظل ظروفنا (أي في البلاد التي تبني الاشتراكية) لما كانت قد قامت باستثمارات جوهرية ؛

ح) بالنسبة للزراعة الصغيرة والمتوسطة يكون من الصعب ان نضمن مقدما ان جزءا معطى من الارتفاع في الدخل سيخصص للاستثمار الانتاجي ؛

د) لا يسمح التشتت الكبير للوسائل باجراء بعض الاستثمارات الكبيرة التي تعد لا غنى عنها لتنمية الزراعة .

وتعد غير صائبة بالمثل وجهة النظر الموجودة عند الطرف النقيض ، وهي ان الدولة يجب عليها تركيز القيم الكلية للمنتجات الزراعية الفائضة ، واجراء الاستثمارات بطريقة مركزية . ووجهة النظر هذه تدحضها الاعتبارات التالية :

أ) الاعتبارات السياسية (فمثل هذه السياسة يمكن ان تقابل بالسخط الشديد من جانب الفلاحين) ؛

ب) استثمارات الدولة ستواجه عقبات كأداء ناشئة عن البنيان الاجتماعي الاقتصادي الراهن للزراعة عندنا ؛

ح) المركزة الزائدة للاستثمار ستكون ذات رد فعل غير ملائم على فاعليته (وبخاصة في الزراعة) .

ومن ثم يكون المخرج الوحيد هو التأثير في الانتاج عن طريق تشجيع الفلاحين انفسهم على الاستثمار ، وادراج الوسائل المادية التي تراكمت بوساطة الدولة . ويمكن التشجيع على انتهاج هذه السياسة عن طريق الائتمان الرخيص (القروض المنخفضة الفائدة) ، والاعفاءات الضريبية بالنسبة للمزارع التي تقوم باستثمارات انتاجية ، واقامة مراكز للآلات الزراعية ، والمساعدة في كهربة المناطق الريفية ،وفي مشروعات تحسين التربة ، الخ .

وتقوم الدولة بالاستثمار في الزراعة عن طريق توسيع وتحسين انتاج وسائل الانتاج الزراعي . وفي ظل ظروف معينة يمكن ان يكون من المفيد تقديم دعم مالي لانتاج الاسمدة .

ويتوقف التقدم في تقنية وتكنولوجيا الانتاج على أنشطة مؤسسات الدولة . فالدولة هي وحدها التي يكون باستطاعتها ان تقيم المراكز الضرورية للتجارب ؛ والدولة هي وحدها التي يمكنها أن تدفع الى الامام تنمية فروع العلم المرتبطة بالزراعة . بيد ان ذلك لا يغطي القضية تماما . ولا يزال من الضروري ان نضمن للاقتصاديات الفلاحية الوصول الى التقدم التقني . فسياسة خفض أثمان وسائل الانتاج المخصصة للانتاج الزراعي لا تضمن في حد ذاتها اتجاها سليما للتنمية الزراعية ، كما يمكن ان تعني تحقيق الفائدة للمزارع الكبيرة والابقاء على تأخر المزارع الصغيرة والمتخلفة .

وهذا هو السبب في أن قضية اعانة كل شكل من أشكال النشاط الاقتصادي التعاوني يقوم به الفلاحون الكادحون ، وتوحيد انتاجهم ،تتطلب أكثر انواع المعالجات شمولا . فالتقدم التقني يجب ان يسير جنبا الى جنب مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي العام ، مع كل خطوة على طريق البناء الاشتراكي للزراعة .

مفهوم الاثمان الملائمة

يجب على سياسة الثمن أن تقوم بدور فعال في اتجاهات تنمية الانتاج الزراعي ، وفي حفز تلك التنمية . وهذه المهمة يمكن انجازها على افضل نحو بوساطة سياسة للاثمان الملائمة . ويشير تعبير « الاثمان الملائمة » الى ان الاثمان توضع من زاوية الاهداف العامة المصاغة في الخطط الاقتصادية القومية . وتكون مثل هذه الاثمان ملزمة عبر فترة ملائمة بدرجة تكفي لان تصلح أساسا للمحاسبة الاقتصادية ، ولان تمكن من التأثير العمدي لاتجاه تنمية الانتاج الزراعي . ومن الضروري ان توضع في الاعتبار ظروف التوازن الطويل الامد عند اقرار أثمان ملائمة ، وان تغفل آثار التقلبات العرضية للسوق . والاثمان المحددة الملزمة لمدة سنة معطاة يمكن وضعها استنادا الى الاثمان الملائمة والمعامل المقابل لحجم المحصول.

ويمكن ان يكون من الضروري ايضا ان يوضع الرقم القياسي للثمن الصناعي .

وتعد اثمان الحبوب والخنازير واللبن أثمانا محددة للاتجاه . ويجب اعتبار هذه الاثمان اثمانا محددة للاتجاه ، اذ ان مستواها المطلق وتناسبها المتبادل لهما أثر حاسم على اتجاه تنمية الانتاج الزراعي الاجمالي في بلادنا . اما نسب الثمن بين كل المنتجات الزراعية الاخرى فلها اهمية ثانوية .

ونسب الثمن بين المنتجات الزراعية لا يمكن ان تكون ثابتة . فهي تتغير نتيجة للتغيرات في العلاقات التكنولوجية في انتاجية العمل ، وفي أثمان عناصر الانتاج ، وكذلك في العرض والطلب . ويتوقف رد فعل الزارعين للتغيرات في النسب على طابع اقتصادياتهم ونمط المنتجات المعنية (ويتعلق ذلك باحلال فروع انتاج مكملة، وكذلك فروع انتاج اضافية ، محل أخرى) . وردود الفعل هذه لا تكون على الرغم من ذلك رشيدة دائما . فردود فعل معينة ، تتعلق بالمشاعر الذاتية للزارعين ، وبقناعاتهم بأن فرعا معطى للانتاج يكون مربحا او غير مربح ، تكون على جانب كبير من الاهمية حتى على الرغم من انها ربما لم تعد تتجسد . ومن المعروف ايضا أن الزارعين يتخذون القرارات الانتاجية تحت تأثير اثمان السنة السابقة، لا على أساس الاثمان المتوقعة في المستقبل . ولا ينشأ ذلك فقط عن استحالة التنبؤ الدقيق بالمحصولات والاثمان المقبلة ، وانما ينشأ ايضا عن حقيقة ان امكانيات الاستثمار يقررها حجم الوسائل المالية المستخلصة من مبيعات السنة المعطاة .

ويعد النظر الى الوراء في حساب ربحية الانتاج عاملا يجعل من الصعب مواءمة الانتاج الزراعي مع بنيان الطلب الاستهلاكي الاجتماعي .

ومن شأن تحديد الاثمان الزراعية مقدما ، وتوجيه الائتمان توجيها سليما، وتعميم خبرات المزارع المتقدمة ـ التي تكون أول من يبادر الى اقرار نسب انتاجية جديدة ، وظروف جديدة للربحية ـ معادلة ردود الفعل غير الرشيدة من جانب المنتجين الصغار .

والتغيرات في علاقات الثمن ، التي تنشأ عن مواءمة الانتاج الزراعي مع بنيان الطلب الاجتماعي ، تغيرات يجب ابرازها وتأكيدها ؛ على حين ان التغيرات التي لا تنشأ عن مثل هذه المواءمة ، وليست الا عوامل لعدم اليقين في الادارة الاقتصادية، فيجب تقليلها الى الحد الادنى . وتشير الممارسة الى انه من الممكن تماما التمييز بين هذين النمطين من أنماط التغيرات (٢٤) .

وعدم اليقين لا يترتب عليه فقط تغيرات غير متوقعة في الثمن ، بل أن توقع حدوث تغيرات في الثمن يقوم بدور ايجابي ، ويحفز الزراعة على ابدال الانتاج في الاتجاه المرغوب . بيد أن الزارعين (او على الاقل مجموعة جوهرية منهم) لا يكونون في ظل كل الظروف في موقف يمكنهم من مواءمة انفسهم مع نظام الاثمان المتغيرة . ولذا فهم لا يستطيعون أن يضعوا في اعتبارهم آهداف الانتاج المعنية عندما يتخذون قراراتهم فيما يتعلق بالتغيرات في علاقات الثمن . وكما هي الحال مع السياسة

---

(٢٤) انظر، ت. شولتز، Agriculture in an Unstable Economy ، ص ٢٦٥ .

الاقتصادية بوجه عام ، فان وجهة النظر الطبقية تكون ملزمة بالنسبة لاتخاذ القرارات في هذا المجال .

والحصول على بيانات اكثر اكتمالا ، فيما يتعلق بتأثير سياسة الثمن على الانتاج الزراعي ، يتطلب الاستقصاء المنتظم لتكوين تكاليف الانتاج ولمرونة العرض في الزراعة عندنا .

وجوهر المفهوم الذي قدمناه هنا (القابل للنقاش بطبيعة الحال) هو ضرورة تركيز الانتباه على نظام الاثمان الزراعية **بأسره** ، وليس على الاجراءات المختلفة للتدخل بهدف ضبط ثمن هذا المنتج او ذاك .

ويجب التأكيد على ان مسألة علاقات الثمن السليمة تشكل اهمية كبيرة بوجه خاص في الظروف التي تحدد فيها الدولة بنيان الثمن .

ويكون نظام الثمن متماسكا بهذا القدر او ذاك عندما يحدث تكوين الثمن في سوق تقوم على المنافسة الحرة (لا يعني ذلك ان نظام الثمن سيتطابق دائما مع متطلبات التنمية الاقتصادية) . ويتضمن تأثير الدولة في الاثمان **المختلفة** خطرا حقيقيا هو خطر تشويه المنطق الداخلي لنظام الثمن . ويهدد الافتقار الى الصلة بين القرارات المتعلقة بأثمان المنتجات الزراعية المختلفة بظهور تناقضات واختلالات خطيرة ستسفر عن ضعف فاعلية كل محاولة للتأثير في الانتاج الزراعي وفي السوق. ويجب ان نضيف الى ذلك ان القضاء على التناقضات والاختلالات السالفة الذكر لا يعني بأية حال توازن ظروف الانتاج (الربحية) بالنسبة لكل فروع الانتاج الزراعي.

ولذا فان نظام الثمن الذي يوائم نفسه أوتوماتيكيا مع مستوى التكاليف لا يمكن ان يؤثر في اتجاه تنمية الانتاج الزراعي . ومن ثم فان القضاء على التناقضات الداخلية في نظام ضبط الثمن لا يعني الا ان التدخل في الحالات **المختلفة** لا يتعارض مع البرنامج **العام** لتوجيه تنمية الانتاج الزراعي (٢٥) .

---

(٢٥) ان مفهوم الاثمان الملائمة المشار اليه فيما سبق لا يتطابق بأية حال مع ما يسمى الاثمان الموضوعية الفرنسية prix d'objectives ، على الرغم من انه يضع خبرات ذلك النظام في اعتباره . والاثمان الموضوعية هي الاثمان التي ستكون ، في افتراض الحكومة الفرنسية ، ملزمة في السنة المختارة ١٩٦١ ، والتي ستقترب منها الاثمان الزراعية الحالية تدريجيا . ويستهدف تحديد نظام الثمن لعدة سنوات قادمة توجيه الزارعين نحو الاتجاه المرغوب فيه لتنمية الانتاج الزراعي . ولا تهدف اقتراحاتي بأية حال الى اعلان اثمان لعام ١٩٦٥ على سبيل المثال . ولست أعتقد ان هذا النمط من سياسة الثمن الجامدة أمر ضروري أو مفيد في ظروفنا . ومع ذلك أرى من الملائم اتخاذ بعض الخطوات الجادة الى الامام في اتجاه التأثير في نظام الثمن بأسره (على أساس تحليل علمي لظروف الانتاج وتحقيق الناتج الزراعي) واقامة صلات أقوى بين الاجراءات المختلفة في مجال الاثمان مع البرنامج الطويل الامد للتنمية الزراعية .

ومن الضروري أن نذكر ايضا انه في الظروف العامة لتوجيه الانتاج تكون السوق واثمان المنتجات الزراعية مختلفة اختلافا أساسيا بالنسبة لنا عنها بالنسبة لفرنسا . ومن ثم فان تصورات نظرية معينة يكون لها بالنسبة لنا دلالة مختلفة تماما . راجع : بوهوريله : « ضبط الاثمان الزراعية في بلاد رأسمالية مختارة » ، وارسو ، ١٩٥٨

١١ - الاجور في الاقتصاد الاشتراكي

صوفيه موريتسكا

١ - السمات المميزة العامة للاجور *

تعد طائفة الاجور احد اشكال دخل الاستهلاك الشخصي. ولذا فان المقدمة المنطقية الاشد عمومية لظهورها هي الطابع الفردي للاستهلاك ؛ فخصوصية الاقتصاد المنزلي تخلق ضرورة استخدام الوسائل المقابلة لتوجيهها . وعلاوة على ذلك فان الطبيعة السلعية للسلع الاستهلاكية تحدد الطابع النقدي لكل الدخل، ومن ثم أيضا للاجور. وثمة شرط خاص لأصل الاجور كشكل نوعي لدخل الاستهلاك الشخصي هو التمايز بين تملك قوة العمل وملكية وسائل الانتاج . وقد شكل ذلك ، في خلال التطور الكامل للمجتمع البشري الى الآن ، الاساس للاشكال النوعية للجمع بين العمل الحي والعمل المتجسد في أشكال العمل الاجير ، وكذلك في اشكال الاجور ، التي لا تنفصل عنه. وقد حدد الطابع المتغير للملكية وسائل الانتاج مضمون العمل الاجير ، والقوانين التي تحكم مستويات الاجور .

وتشكل الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج ، ووجود عمل حر مجرد من وسائل الانتاج ، العنصرين الاساسيين اللذين يحددان مضمون العمل الاجير ، وظروف العمل ، وكذلك قوانين مكافأة العمل في الاقتصاد الرأسمالي . اما في الاقتصاد الاشتراكي فان الاجور تظهر بطبيعة الحال على مستوى مختلف كيفيًا .

فالثورة الاشتراكية ، بقضائها على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تحول هذه

---

* ينطبق تعريف الاجور في الممارسة على كل من العمل الانتاجي والعمل غير الانتاجي . وتتطلب الدقة العلمية المعالجة المنفصلة لكل من هذين النمطين للدخل ، اذ انهما من الناحية الفعلية يتمايزان من زاوية المحتوى الاقتصادي ، وكذلك من زاوية أساس تكوين مقدارهما . ويقتصر هذا المقال على الاجور الناشئة عن العمل الانتاجي .

الوسائل ـ والسلع المنتجة ـ الى ملكية اجتماعية . بيد انه لما كان العمل الحي يظهر في شكل احتمالي ـ شكل قوة العمل ، فانه يحتفظ بطابعه الفردي غير الاشتراكي . فالعامل يتمتع بالحق المستقل في ان يقرر الذهاب للعمل بوجه عام ، وكذلك في أن يختار مهنته ومكان عمله . اما العمل الاجباري فغريب على الاقتصاد الاشتراكي ، حتى على الرغم من ان كل اعضاء المجتمع الاشتراكي لديهم التزام أدبي بالعمل ؛ وعندما يصبح العمل الخاص للفرد الوسيلة الاساسية بشكل عام للدخل ، يكون ذلك مرادفا للاجبار الاقتصادي على العمل .

وادراج العمل الحي في عملية الانتاج الاجتماعي يتطلب في أول الامر «القضاء على فردية » (اغتراب) قوة العمل ، ووضعها تحت تصرف المجتمع . ويتم ذلك في اشكال استئجار قوة العمل ؛ اما مجال الالتزامات ، وساعات العمل وظروفه ومكافأته ، فتحدد من أعلى . ولا يحدث استخدام قوة العمل الا بعد توقيع اتفاقية عمل ، بعد تحديد شروط مبادلة العمل الاحتمالي مقابل الاجور . وتحدث عملية العمل نفسها تحت توجيه شخص ما في المشروعات التي لا تكون مملوكة ملكية مباشرة للمنتجين ، الذين لا يتعرضون لمخاطر لحسابهم . وكل شخص هنا ، كما قال لينين ، يكون من الناحية الرسمية موظفا في الدولة (١) .

وتحل محل علاقات العمل بين الطبقتين المتنازعتين نزاعا عدائيا في ظل الرأسمالية علاقات بين مواطنين أفراد والدولة . ويقوم طابع ملكية الدولة لوسائل الانتاج الرئيسية بدور حاسم في تشكيل مضمون علاقات العمل الجديدة .

ولا تعني الملكية **الاجتماعية** لوسائل الانتاج الرئيسية أنها ملكية فردية او جماعية لاي موضوع اقتصادي فيما عدا **مجموع** العمال ، الذين يتكون منهم المجتمع . ويعد كل من يرتبط منهم بعملية الانتاج ، في شكل عمله ، جزءاً من الملكية الجماعية لوسائل الانتاج بالطريقة نفسها التي تشكل بها كل الوسائل الاخرى ملكية الدولة . ولذلك دلالة جوهرية بالنسبة لدور العمال في الانتاج وفي توزيع المنتجات التي ينتجونها .

وتختفي التناقضات بين عناصر الانتاج المختلفة نتيجة لاندماج الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وملكية قوة العمل في الطبقة نفسها ـ على الرغم من ان الملكية الاولى جماعية والثانية فردية . وبدلا من اخضاع العمل ، يتم اخضاع رأس المال للعناصر الانتاجية الحقيقية لمصلحة المنتجين المباشرين ـ أصحاب قوة العمل ، والملاك المشتركين لوسائل الانتاج . ويختفي اغتراب العمل ، والدور المحدود للطبقة العاملة في ادارة الانتاج ، بقدر نضج علاقات الانتاج الاشتراكية ، وبقدر ما يطرأ على تنشيط هذه العلاقات من نمو . وتظل قوة العمل سلعة ، في حين يتم الانتاج والتوزيع في بعض

---

(١) ان هذا الشكل ، المحكوم بالتمايز بين الملكية الفردية لقوة العمل والملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، لا يمكن اعتباره ظاهرة سلبية في الاقتصاد الاشتراكي ، بل هو على النقيض من ذلك يقوم بدور هام في تنظيم توزيع العمال المختلفين في عملية الانتاج وفي الرقابة على هذا التوزيع ، وبخاصة على ضوء المدى الهائل لملكية الدولة . وفي الملكية الجماعية ذات المدى الادنى من التحول الى الاشتراكية ـ الملكية التعاونية ـ لا يكتسب العمل أشكال كونه أجيرا ، كما لا يتخذ الدخل شكل الاجور .

الجوانب ، كما لو كان العمال يعملون في مشروعاتهم الخاصة . ويضطلع العمال ــ بطريقة مباشرة ، او بطريقة غير مباشرة من خلال ممثليهم ــ بوظيفة المنظمين المشتركين للانتاج ، وبوظيفة اصدار الاوامر والتحكم في الانتاج الاجتماعي ، والمشاركين في أصدار القرارات المتعلقة بالانتاج والتوزيع ــ في ارتباط مادي بالنتائج السلبية والايجابية لعملهم الخاص وعمل ابناء وطنهم . وفي مثل هذه الظروف تختفي مقولة قيمة قوة العمل . ومنذ ذلك الحين تكون التكاليف الضرورية لتكاثر قوة العمل هي الحد الادنى الموضوعي للمخصص المعطى للاجور ؛ كما لا يكون هناك اغتراب لقوة العمل ؛ ومع ذلك لا تتخذ شكل القيمة ــ وهي موضوع التبادل بين العمال « ومانحي العمل » . وتعني دينامية الاجور في المقام الاول تغيرات في مقدار الدخل القومي ، وليس في ظروف تكاثر قوة العمل . والاجور ، التي تظهر على السطح باعتبارها المكافيء النقدي للعمل ــ ومن ثم ثمنا له ــ لا تكون منذ ذلك الحين قيما لقوة العمل ، بل قيما للسلع المنتجة حديثا . ويحدد الاقرار ــ المخطط على اساس تحليلي ــ لمتطلبات قانون تكاثر قوة العمل ومعامل الانتاج الاجمالي

لمكافيء العمل $\frac{\text{ف}}{\text{ف} + \text{ح}/\text{ع}}$ ، يحدد نصيب الاجور في الدخل القومي . ويكوّن ذلك الاشكال الاساسية للمستويات الكلية ولكل مستوى على حدة .

ومن ثم يكون الاحتفاظ بالعمل الاجير ، الذي يعد شكلا لا غنى لنظام الاجور ، مقترنا في ظل الاشتراكية بتحول في كل منهما . وأساس هذا التحول هو اشتراكية وسائل الانتاج الرئيسية . ومع ذلك كلما كان طابع التحويل أكثر شكلية ، وكان دور الجماهير العريضة للعمال في القيام بالادوار التنفيذية محدودا بدرجة اكبر ، وكانت مكافأتهم أكثر جمودا وأكثر استقلالا عن الثمار الكلية للانتاج . وعلاوة على ذلك ففي هذا الظرف كلما ظل العمل الحي مغتربا بدرجة اكبر عن وسائل الانتاج ، كانت عناصر المحتوى القديم للعمل الاجير اكبر ، وكان احتفاظ مكافأة العمل بالسمات المميزة لثمن قوة العمل اعظم .

وليست الاجور في النظام الاشتراكي هي أثمان قوة العمل ، على الرغم من ان قوة العمل تظل سلعة ؛ ومع ذلك فان الطابع المزدوج للاجور ، ودورها « كأثمان للعمل » ، يستمران في الاقتصاد القومي .

ويكمن الطابع المزدوج للاجور في حقيقة أنها في آن واحد أشكال ملموسة **للدخل الشخصي** وعناصر في **تكاليف الانتاج** .

وتعد وظيفة الدخل للاجور من الامور التي تهم المجتمع بأسره . فالطبقة التي تكسب عيشها عن طريق الأجر لا تواجه أية قوى معارضة تتمثل مصالحها في تقييد مقدار الاجور (٢) . والتحسين المستمر لظروف العمل ولمستوى الرفاهية ليس هو المسعى الوحيد للشعب العامل ، بل ان الهدف الاساسي للانتاج الاجتماعي ، الذي يجد اعتبارا كاملا في نشاط الادارة الاقتصادية ، يعد جزءا

(٢) يمكن أن تنشأ في الاقتصاد الاشتراكي عناصر معينة لمصالح عدائية في مجال توزيع مخصص الاستهلاك بين الطبقة العاملة والفلاحين واعضاء المجتمع الاخرين .

لا يتجزأ من مساعيه . ولهذه الحقيقة تأثير هام على الموقف من الاجور . وذلك لأنها تعني ان كل عناصر الادارة في الاقتصاد (العمال ، المشروعات ، هيئات التخطيط المركزية) تعتبر الاجور عاملا يشكل الاستهلاك ، وتتخذ القرارات الملائمة لنموها .

وهكذا فان طابع الاجور يكتسب دلالة اجتماعية عامة (٣) . ذلك ان كيفية تحقيق وفر على أفضل نحو في عناصر الانتاج ، وكيفية استغلال هذه العناصر بأكثر الطرق ترشيدا من أجل خفض تكاليف الانتاج ، انما هما أمران يهمان المجتمع بأسره . وكما أوضحنا فيما سبق ، فان الاجور تقوم بدور هام في هذه العملية .

ويؤدي ثبات معامل تبادل العمل والاجور في المدى القصير ، وتمايز هذا المعامل – على اساس نوع العمل ومعيار توازن العمالة – وكذلك الطابع المزدوج الجانب للاجور ، الى قيام الاجور بدرجة معينة بدور أثمان العمل (٤) ايضا في المجتمع الاشتراكي . وينطبق هذا على العامل مثلما ينطبق على المشروع . والاجور اذ تظهر في هذه الاشكال تمثل بالنسبة للعناصر الادارية المختلفة ليس فقط موضوعا لمواردها ، وانما ايضا معاملا للنشاط في مجال ادارة قوة العمل . وهي بالنسبة للمشروعات يمكن أن تشكل اساسا لاختيار أسلوب الانتاج ، ولاقرار أبعاد العمالة ؛ وبالنسبة للعمال تمارس تأثيرا على فهمهم على لكمية ونوعية عرض العمل .

ويسمح الطابع المخطط للاجور في الاقتصاد الاشتراكي بتشكيل مقدار الاجور ،عن طريق وضع دورها في الاعتبار بوصفه عاملا لتحديد مستوى الرفاهية، وبوصفه أداة لتوجيه الانتاج – وبخاصة تنمية وتمايز واستخدام قوة العمل . ولذا فمن أجل ايجاد نظام حقيقي للاجور ، وسياسة فعالة للاجور ، يكون مما لا غنى عنه ان نقرر على نحو سليم آثارها على تقدم العمال – في ظروف الاختيار الحر للمهنة ومكان العمل – وعلى النجاح في ضمان قدر من الاستقلال المشروعات .

٢ – الأجور كحافز للعمال

يعد العمال العنصر الاساسي للنشاط الاقتصادي في ظل الاشتراكية . ويؤدي وضعهم الجديد ، وانعدام اغترابهم الطبقي عن وسائل الانتاج ، الى مساندة ظهور نمط من العمال المديرين ، الذين كلما شاركوا بقدر اكبر من النشاط في

---

(٣) ان المحاولة اليوغوسلافية للتخلي عن معالجة الاجور بوصفها عنصرا من عناصر التكاليف، ونقلها كلية الى محاسبة الدخل ، تتطلب تحليلا مفصلا . والربط بين حركة الاجور ودينامية القيم المنتجة حديثا ، لا على نطاق قومي فقط ، وانما في المشروعات المختلفة ايضا ، يخلق بلا جدال نوعا جديدا من الاجور يحتفظ مع ذلك بوظيفته السابقة باعتباره مقياسا للعمل .

(٤) انها تقوم بهذا الدور بالنسبة لكل مشروع، وكذلك بالنسبة للعمل الاجير في الاقتصاد الرأسمالي، على الرغم من أن الاجور هنا من حيث الجوهر تمثل اثمان قوة العمل .

اكتساب وظائف الملاك المشتركين والموجهين المشتركين ، زاد تقدم الديمقراطية في الانتاج وفي الحياة السياسية العامة للمجتمع المعطى . ومع ذلك فان الابقاء على الملكية الفردية في السلع الاستهلاكية ، وعلى الاقتصاديات الفردية المنزلية المبعثرة، جنبا الى جنب مع الملكية الاجتماعية العامة لوسائل الانتاج الرئيسية ، وكذلك حقيقة أن العمل يظل المعيار الرئيسي للرفاهية الشخصية ، يتجهان الى ان يرسخا بين اعضاء المجتمع الاشتراكي موقفا من العامل باعتباره مستهلكا ، بل الى ان يرفعا فكرة المستهلك الى المرتبة الاولى . ومن المؤكد ان الدوافع الايديولوجية والثقافية لسير العمل تقوم بدور كبير بين ما يسمى الطليعة الاجتماعية . ويكون لموقف المنشط الاجتماعي أو المتحمس للعمل اتجاه قوي للانتشار ، وبخاصة في مجالات معينة يجري تصنيعها من التطور الاجتماعي . بيد انه لا يمكن على أية حال أن يشكل نقطة بدء لتحديد معالم سياسة اقتصادية ما لم يصبح موقفا للجماهير ؛ على الرغم من انه يتطلب رعاية وتنمية دؤوبتين باعتباره موقفا للمستقبل .

ويعبر موقف الاستهلاك عن نفسه كرغبة لضمان أفضل الظروف الممكنة للعمل والرفاهية (٥) .

وتتشكل ظروف الرفاهية تحت تأثير ثلاثة عوامل أساسية : حالة الملكية الشخصية (غير الانتاجية) للعمال ، ومقدار ما يسمى الاستهلاك الاجتماعي (المتحقق على أساس الثروة الاجتماعية غير الانتاجية) ، وكذلك الدخل الشخصي الجاري للعمال .

ويقوم رصيد رأس المال الثابت بدور التثبيت بالنسبة لظروف الرفاهية ، على حين يسبغ الدخل الجاري على هذه الظروف طابعا مختلفا .

والى الآن كنا نعتبر مجموع العمال وأسرهم وحدة ، ونعتبر رصيد الاستهلاك الاجتماعي والشخصي متجانسا ـ كل منهما يشكل جزءا من القيم المنتجة حديثا ؛ وكل منهما مخصص لاشباع احتياجات العمل . وهكذا ظهر حتى في الكتابات العالمية تعريف « للأجور بالمعنى الواسع » يحيط بكل العناصر المكونة لمستويات العمال المعيشية ، والناشئة عن الدخل القومي الجاري (٦) .

ويتضمن مثل هذا المفهوم للاجور مركبا يكاد ان يكون كاملا للادوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في مستويات معيشة المواطنين . ويأخذ هذا التأثير اتجاهين أساسيين : من خلال المشروعات فيما يتعلق بظروف العمل ، وفي خارج المشروعات ـ من خلال مؤسسات الضمان الاجتماعي والمؤسسات الثقافية والتعليمية الخ. ويتم توزيع مخصص الاستهلاك ، المتحقق في خارج ظروف العمل، وفقا لمعيار الحاجة ، وبذا لا يقوم بأي دور مباشر آخر عدا دوره كاستهلاك ؛

---

(٥) يتطلب تطوير هذه الفكرة قصر اهتمامنا على ظروف الرفاهية التي تشكل في حد ذاتها عاملا فعليا في مستوى معيشة العمال ، وتمارس تأثيرا هاما للغاية على موقفهم من العمل .

(٦) Les Caractères Contemporaines du Salaire ، المطبعة الجامعية الفرنسية ، ١٩٤٦ .

فهو يكاد ان يشكل كلية أداة لتوزيع الرفاهية ، على الرغم من انه يؤثر بطريق غير مباشر سواء على الانتاج أم على طابع قوة العمل والموقف من العمل . والجزء الاول من مخصص الاستهلاك يأتي من المشروعات . أما الجزء الثاني ـ وهو ما يسمي الاموال المنفقة على خدمات العمال ـ فيأتي كما يفترض من مخصص الاستهلاك الاجتماعي ، على الرغم من أنه يدفع على حساب المشروع : وهو يوزع طبقا للحاجة (كثيرا ما يتم تعديله في بعض البلاد بمعامل الرفاهية ، مثال ذلك باعانات الاسرة ، وبالاعانات التي تدفع في حالة المرض) ، وعلى الرغم من ان دفعه محكوم بالنشاط المهني للعامل ، الا انه يشكل بطريقة مباشرة الاداة الاساسية لتوزيع الرفاهية (٧) . والجزء الثاني من مخصص الاستهلاك ، الذي يأتي من المشروعات ، يعد مدفوعات بالمعنى الضيق تتطابق مع طائفتين معطاتين من العمل والمهن ، وهكذا تتطابق مع مقدار العمل المبذول ونتائجه .

وتشكل هذه المدفوعات بالمعنى الواسع أهمية بالغة بالنسبة للموقف الموضوعي للعامل، وبالنسبة لحالته الذهنية. وهي بالمعنى الاقتصادي تعتبر المقدار الذي يحدد التكاثر الكمي والنوعي لقوة العمل . ومع ذلك فمن زاوية الادارة الجارية لقوة العمل ، فان الاجور بالمعنى الضيق تأتي الى المقدمة ؛ ومن ثم يكون الجزء المباشر من دخل العامل مرتبطا بطابع العمل الذي يؤديه ، وليس بحقيقة نشاطه المهني . وذلك لان الخبرة توضح أن كل انفاق ـ على الرغم من ان المشروعات هي التي تتكفل به ـ يعتبر في أغلب الاحوال وكأنه ناشيء عن حق العامل كمواطن ، وليس عن العمل الذي يؤديه ، كما ان حقيقة توزيع هذا الانفاق طبقا للحاجة ، وفي معظم الاحيان في صورة خدمات ، تضعف جاذبيته بدرجة أكبر بالمقارنة بالدخل النقدي المدفوع .

وفي خلفية العوامل الاخرى التي تحدد مستويات المعيشة ، فان الاجور ـ بالمعنى الضيق ـ التي تقوم بدور حاسم بينها ، تكون بالنسبة للعامل المقياس الاساسي لدوره في المجتمع ، وتحدد موقفه من العمل ، المترتب على هذا الدور . وكما رأينا فانه على الرغم من تحويل وسائل الانتاج الرئيسية الى الاشتراكية ، تظل قوة العمل فردية وحرة في ظل الاشتراكية ، ويحد من هذه الخصائص بطبيعة الحال الطابع المخطط للاقتصاد القومي في مجموعه ، ومن ثم أيضا لتنظيم قوة العمل . فالتخطيط يفرض قدرا أكبر من الاستقرار على القرارات الفردية ، ويخلق حدودا تنظيمية على القرارات الفورية والطويلة الامد (قارن على سبيل المثال أثره على التدريب المهني) . ومع ذلك فان عدم وجود العمل الجبري يعني اما ان يتخذ العامل قراراته بنفسه ، أو ان يوافق على اعتبار ما يقترح عليه .

والقرارات التي يجب على الشخص القادر على العمل أن يتخذها في مجتمع اشتراكي ترتبط بما يلي : أ) النشاط المهني ، ومن ثم ما اذا كان يدمج قوة عمله،

---

(٧) ان التمايز الجزئي للنفقات ، على أساس فروع الانتاج أو المناطق أو مجموعات العمال، يضيف الى قيمتها بوصفها أدوات لادارة قوة العمل.

أو لا يدمجها ، في عملية الانتاج ؛ ٢) اتجاه العمل وطابعه ومكانه — فروع الانتاج، المهن ، المشروعات ؛ ٣) دينامية عمله ، أي التغيرات في نوعيته وكثافته في فترة النشاط المهني .

ويتعلق القرار الاول بالمهنة . ويمكن أن يقال ان كل شخص طبيعي سليم البنية يشعر بالحاجة الى استخدام طاقة حياته الى أن يبلغ سنا معينة ، ولكن ذلك لا يتعين ان يأخذ بالضرورة شكل الاستخدام المكسب في مهنة ما . فجزء لا بأس به من النساء ، على سبيل المثال ، تشغلن أنفسهن بالعمل المنزلي ، والمثقفون ينفرون من الالتزامات المنظمة ، الخ. واذا أغفلنا المهن التي يكون مرغوبا فيها بوجه خاص ، او الباعث الاجتماعي ، يكون من الضروري أن نقرر أن أغلبية لها وزنها من أعضاء المجتمع تذهب للعمل بشكل عام (في أي نوع من أنواع الاستخدام) تحت ضغط القهر الاقتصادي . فهذا القهر يعمل بطريقة مماثلة لتلك التي كان يعمل بها بين البروليتاريا في العصر الراسمالي ، ولو انه يعمل الآن بطريقة أضعف بسبب البناء الاجتماعي ، على حين انه شديد العمومية في الوقت نفسه . وذلك لانه اتساقا مع المفاهيم الاقتصادية للاشتراكية يكون العمل هو السند الوحيد لنصيب في مخصص الاستهلاك . « من لا يعمل لا يأكل » ، ذلك احد المبادىء الاساسية للاشتراكية . وبسبب بقاء الاستهلاك الفردي في ظل الاشتراكية ، منظما على اساس الاشتراكية ، فان القهر الاقتصادي يمارس مفعوله بقوة خاصة على ما يسمى المتكسب الرئيسي للاسرة . ففي الممارسة لا يواجه هذا المتكسب اختيار « ان يعمل او لا يعمل » ؛ اذ يجب عليه أن يعمل كي يعيل نفسه ويعيل أسرته .

ومن زاوية ادارة قوة العمل يكون مقدار العمل الذي يقدمه أرباب الاسر عديم المرونة فيما يتعلق بمقدار الاجر ، على حين تتميز مدخلات عملهم (المقادير التي يبذلونها من العمل) بدرجة عالية من المرونة . ويكون الوضع مماثلا بالنسبةللشبان الذين يبلغون مرحلة النضج ، الارباب الاحتماليين للاسر ، اذ ان وضع الاسرة يمكن ان يؤثر بطريقة هامة في وقت السعي الى العمل .

ويمثل العنصر الاكثر مرونة في سوق العمل الاعضاء المتبقون فيالاقتصاديات الاستهلاكية للاسر ، القادرون على العمل ، ولكنهم يقومون بالدور المعتاد لارباب الاسر الرئيسيين . ويتعلق ذلك في المقام الاول بالنساء اللواتي لا يوجد لديهن ميل لشغل مهنة مستقرة ، وكذلك بالاشخاص غير القادرين تماما على العمل — المسنين، المرضى ، الخ . وهؤلاء يتحدد استخدامهم المهني بدرجة حاسمة بدخل رب الاسرة الرئيسي . ويمارس القهر الاقتصادي المطلق مفعوله ايضا على الاعضاء المتبقين في الأسرة الى الوقت الذي يحصلون فيه على كسب يكفي لاشباع الاحتياجات الدنيا للبقاء (٨) . ولا يبدأ هذا المستوى الا مع التفكير في الحل البديل — دخل اضافي وآستخدام مهني او التخلي عن كليهما . ونلاحظ في الممارسة عندنا كثير من أمثلة

(٨) يعني ذلك المستوى الذي تعتبره الاسرة مستوى لا غنى عنه .

هؤلاء المتبقين . والارتفاع الهائل في نسبة النساء ، وبخاصة المتزوجات المرهقات بالاطفال ، في الاستخدام المهني – في المرحلة الاولى من التصنيع – لا ينشأ فقط ، ولا حتى في المقام الاول ، عن القوة المتزايدة لتحررهن ، ولكنه يحدث بدرجة كبيرة نتيجة للانخفاض العام في الكسب الحقيقي . وفي استطلاع اجرته مجلة نسائية اعربت نساء عاملات كثيرات عن الرغبة في التوقف عن العمل ، أو في العمل نصف الوقت ، اذا تحققت زيادة في كسب أزواجهن او في الخدمات الاجتماعية .

وبطبيعة الحال لا يقصد بالنتائج ، التي يحققها اعضاء الاسرة من اضطلاعهم باستخدام مكسب ، النهوض بضرورة ضمان المتطلبات الدنيا للبقاء . فالاسرة على غرار كل افرادها ترغب في تحقيق اقصى اشباع ممكن ، وليس مجرد الاشباع الادنى – لاحتياجاتها . ولذا فان امكانيات بلوغ مستوى أعلى من الرفاهية ، وطرق حياة أكثر وفرة ، نتيجة لكسب اضافي ، ليست بعامل الجذب الهين . ولذا فاننا الى جانب العرض المتزايد للعمل ، مع الانخفاض النسبي في دخل الاسرة ، نلاحظ نموا ايضا في العرض تحت تأثير ارتفاع الاجور مع وجود مستوى عال نسبيا للمعيشة . فالعامل لا يقرر بنفسه فقط موقفه من الاستخدام المكسب ، ولكنه في الظروف العادية للاقتصاد الاشتراكي – الذي تعد البطالة غريبة عليه بشكل أساسي – يقوم باختيار واع لمهنته ومكان عمله قبل قبولهما . وهو يقرر بنفسه ايضا ما اذا كان يبقى في عمله أم يبحث عن عمل آخر – في خلال فترة نشاطه المهني . فاذا كانت فكرة الموقف السائد (موقف العامل – المستهلك) الذي يتخذه اعضاء المجتمع الاشتراكي فكرة سليمة ، فانها تقوم عندئذ بدور شديد الاهمية بالنسبة للمقدمة المنطقية التي نتناولها بالبحث . والعامل اذ يرغب في بلوغ افضل ظروف ممكنة للعمل والرفاهية في اللحظة المعطاة ، وفي تحسين هذه الظروف تدريجيا ، فانه يعمد الى الاختيار بين الحلول البديلة للمهنة ومركز العمل ومكانه . وهو يهتدي في ذلك باعتبارات متنوعة متعلقة بالعمل ومكان الاستخدام . فطابع العمل ، وكثافته ، وظروف أدائه ، وتكاليف الاعداد المهني ، ومستوى الاجر ، والتقدير الاجتماعي للعمل – كل هذه تعتبر مجموعة واحدة من العوامل التي تؤثر في موقف العامل من العمل المعطى . كما ان الظروف العامة للرفاهية ، وظروف الاسكان ، وتكاليف المعيشة ، بل المناخ (الروح الوطنية المحلية) ، والصلات الاسرية – تشكل المجموعة الثانية (العرضية) من العوامل ، النابعة في المقام الاول من توطين (موقع) قوة العمل . وكلا العاملين يحددان تقسيم سوق العمل القومية الكلية الى أسواق عمل اقليمية ، يكون تدفق العمل فيما بينها متعذرا تماما . ويعني ذلك ظهور الاجور في خلفية عوامل متعددة ذاتية وموضوعية ، فردية واجتماعية ، اقتصادية وغير اقتصادية ، تعدل دورها بوصفها حافزا في اختيار المهنة ومكان العمل .

ويمارس بعض هذه العوامل تأثيره فى الاتجاه نفسه الذى تمارس الاجور تأثيرها فيه ، كما لو كانت تدعم قوة مفعولها ، ومع ذلك فان العوامل الاخرى تمارس بوضوح تأثيرها فى الاتجاه المضاد . وتشجع التنمية المتناسبة للاقتصاد الاجتماعي المخطط على تحقيق المساواة بين ظروف العمل وظروف الرفاهية ، وتعمل بهذه الطريقة على تحييد بعض الحوافز – غير المتخذة شكل الاجور – بالنسبة لتوزيع قوة

العمل ، وهي الحوافز التي تنشأ بسبب الفروق الواضحة بين الفروع والمناطق . ويمكن ان نذكر هنا الاعداد المدرسي العام والاعداد المهني على نفقة الدولة ، ودعم اجراءات الامن الصناعي في اماكن العمل ، والتحديد العام للانتاج ، وتوسيع النشاط الثقافي ، وتقليل التباين في مستويي المدنية والثقافة بين المدن والمناطق الريفية ، وبين المراكز الصناعية الكبيرة والصغيرة ، الخ . وكل هذه الاتجاهات تدعم بلا جدال دور الاجور في اختيار المهنة ومكان الاستخدام ، بتشجيعها العمال على قبول مهام اكثر صعوبة تحملهم قدرا اكبر من المسؤولية . ومع ذلك فان هذه الاتجاهات تتطور تدريجيا وفي سوء تناسب شديد . ومن ثم ايضا فان سياسة الاجور في الاقتصاد الاشتراكي ، التي تؤكد توزيع قوة العمل ، يجب عليها ايضا ـ جنبا الى جنب مع طابع العمل بوصفه موضوعا للتبادل بين العامل والمجتمع ـ ان تضع في اعتبارها بعمق فعالية الاجور .

وتزودنا علامات معينة على تحلل سوق العمل ، والاعتبارات المتنوعة فيما يتعلق باختيار العمل ، تزودنا بدليل بولندي ـ بقدر ما يمكن أن يكون مؤهلا لذلك على أننا نتميز بسياسة للاجور متسقة وطويلة الامد . ففائض قوة العمل المحلية ، وأغلبها بين النساء ، التي لا يستطيع افرادها لاسباب مختلفة ـ وأساسا الاسباب ذات الطبيعة الاسرية ـ الانتقال الى مواقع اخرى ، فائض معروف جيداً . ويعد هروب المثقفين الشبان من العمل فيما يسمى الاقاليم ظاهرة عامة تماما كان من الضروري معادلتها باللجوء الى الاوامر الادارية ـ أي عن طريق التقييد العام لتصاريح الاقامة في المدن الكبرى . ومما لا شك فيه ان الظروف الثقافية ، والرفاهية العامة ، وكذلك آفاق التطور الشخصي ، قد قام بدور هنا ، وذلك لان الاجور الجارية لا تختلف كثيرا . ويعتبر التدفق غير الكافي لقوة العمل على فروع انتاجية معينة ـ مثال ذلك على التعدين ـ على الرغم من الكسب المرتفع للغاية بالنسبة للفروع الاخرى ـ عَرَضاً لامور معينة . والمعنيُّ هنا بالتأكيد هو ظروف العمل في جوف الارض وما يرتبط به من أخطار . ويشير عرض العمل غير المتساوي في المجالات التي تتقارب فيها مستويات الكسب ، كما في مجال الادارة ـ حيث لا يوجد نقص في راغبي العمل ـ وفي الاقتصاد الزراعي الحكومي ، الذي يعاني باستمرار من نقص قوة العمل ، يشير الى الدور العام لظروف المدنية والثقافة ، وكذلك للتقييم الاجتماعي لانماط العمل المختلفة الذي تبقى لدينا من النظام الاجتماعي السابق . ونحن نرى من الناحية الاخرى هرب الشبان ، الذين يبشرون بمستقبل طيب ، وذوي التعليم التكنولوجي او القانوني او الاقتصادي ، من العمل بمعاهد التعليم العالي . ومرجع ذلك الى تأثير الفروق الكبيرة في الكسب الجاري ، والى توقع ترقيات أسرع وارتفاع في الكسب المقبل (٩) .

---

(٩) ثمة تحليل مثير قام به عالم امريكي للفترة ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ ، انتهى به الى استنتاج أن الاجور توضح افتقارا صريحا الى التأثير على عرض قوة العمل ، وبخاصة على سيولتها في الاقتصاد الرأسمالي. (س. ا. مايرز ، Labour Market Theory and Empirical Research ، في المؤلف الجماعي The Theory of Wage Determination ، اعداد ج. دنلوب ، لندن ، نيويورك ، ١٩٥٧) .

ويترتب على تحلل سوق العمل دعم دور توسيع التكاثر النوعي لقوة العمل في فروع الانتاج ، ومن ثم نمو العاملين وتطورهم من زاوية مستويات التأهيل . وهنا تمارس عوامل كثيرة تأثيرا على قرار العامل ، بيد ان عدد العوامل يتم تخفيضه جوهريا بالمقارنة باختيار المهن وأماكن العمل . وذلك لان عدداً من العناصر ، مثل الظروف الاقليمية للمعيشة ، والصلات العاطفية ، والظروف العامة للعمل ، تظل اساسا على حالها . ويوجد أساسا تغير في طابع العمل ، وجزئيا في ظروف انجازه ، وفي مدى المسؤوليات والالتزامات ، وكذلك في مكافأة العمل . ومايترتب على ذلك انما هو عدد اصغر من العوامل ، وهذه تكاد ان تكون مرتبطة كلية بالعمل. وهنا تتخذ الاجور وزنها الكامل كمعادلات مباشرة للعمل ، وتشكل وظائفها الاساس الرئيسي للاختيار الذي يحققه العامل ، والحافز الرئيسي لتقدمه وزيادة مؤهلاته.

ويكون العمل اكثر تجانسا في مشروع (او فرع) ما منه على نطاق الاقتصاد القومي ككل ، ومن ثم يكون أكثر قابلية للمقارنة . فالصلات اليومية في مشروع ما تزود العامل بمعلومات طيبة فيما يتعلق بعمله الخاص ، وكذلك فيما يتعلق بمعدلات الاجور في المناصب المختلفة . ويمكنه ذلك من القيام باختيار واع للغاية . ومن ذلك تنشأ الاهمية الاكبر للنسب السليمة للاجور في داخل المصنع ، القائمة على تحليل شامل لعملية العمل . وتؤدي الدراسة المفصلة لهذه القضية الى تطبيق الدور الخاص لنسب الاجور وفق خطوط مهنية معينة تظهر في كل مصنع . وذلك لان فرض القيود على انتقال العمل يظهر – ضمن اشياء اخرى – في نقص حرية العمال الكاملة في الانتقال من عمل الى آخر في داخل اطار المصنع أو فرع الانتاج . وبوجه عام فان امكانيات التقدم يتم ترتيبها ، ان جاز التعبير ، في شكل « سلم » معدل على اساس « المهنة الاصلية . وبنيان الاجر ، او بالاحرى نسب الاجر على هذا « السلم » ، تكون ذات اهمية حاسمة بالنسبة لفعالية الاجور بوصفها حافزاً على تحسن المؤهلات ، والانتقال من عمل الى آخر .

ولا يجب ان يؤدي زيادة المؤهلات الى تغيير العمل . فالمغزى المباشر الاهمية لهذه الزيادة بالنسبة للاقتصاد القومي يكمن في زيادة انتاجية العمل وغيرها من مؤشرات الانتاج . وثمة تأثير هام في هذه الحالة يمارسه تمايز الاجور المتسق مع النتائج المتحققة ، ومن ثم الكسب المتزايد للعامل المعطى بقدر زيادة الانتاجية او ارتفاع جودة الانتاج . ويفيد المدى الكامل لانظمة الاجر ، القائمة على العلاقة بين ثمار العمل الفردي والكسب الفردي ، في انجاز هذه المهمة . ومع ذلك فان فعالية هذه الانظمة ، ومن ثم فعالية تطبيقها ، تتوقفان على التأثير الفعلي للعامل المعطي على نتائج عمله . وتعتبر العوامل التي تحد من هذا التأثير عوامل تقنية في المقام الاول ، او تكون هي تنظيم عملية العمل في المشروعات .

ان تفاوت الاجر بالنسبة لعمال الفئة الواحدة ، او حتى اجر العامل نفسه في فترات مختلفة ، على أساس مدخلات العمل ونتائجه ، يحفز بلا شك على تحسين استخدام قوة العمل . فالتفاوت وحده ، على نطاق واسع للغاية الى حد ما – ومن ثم الارتفاع السريع ، والانخفاض السهل ، في الدخل – يخلق اخطار العوامل المضادة للحوافز ، المرتبطة بعدم ثبات ميزانيات الاسرة . وذلك لان الكسب المتحقق عبر

فترة ممتدة في شكل مقادير قريبة من بعضها بعضا ، يسمح بحياة اكثر انتظاما وتوازنا ، وبتخطيط حياة الاسره للمستقبل ، كي يتحقق بهذه الطريقه ارتفاع تدريجي في المستويات المعيشيه (عن طريق الحصول المخطط على السلع المعمرة على سبيل المثال) . ومع ذلك فان الممارسه توضح ان الدخول المرتفعة بدرجة معقولة، ولكنها غير منتظمة ، تنفق بطريقة عرضية الى حد كبير ،ومن ثم تبدد جزئيا امكانيات الاشباع الافضل للاحتياجات من حيث ارتباطه بحجم الدخل المعطي .

وتأثير الاجور على العامل كحافز (بالمعنى المشار اليه فيما سبق) يكون هو التأثير الاقوى بقدر ما يكون لقوة العمل طابع فردي منفصل ، ويكون للعامل ملكيه خاصة قوية بالنسبة لكسبه . وكما شرحنا فيما سبق فان العلاقة بين ملكيته الخاصه وكسبه تكون محكومة موضوعيا بالطابع الفردي للاستهلاك في ظل الاشتراكيه ، وبارتباط مستوى هذا الاستهلاك أساسا بالدخل الفردي . وعلى الرغم من حقيقة ان هذا النوع من الاستهلاك يعد شكلا لا ينفصم عن الاشتراكية، فان موقف العامل يتحول تحت تاثير تحويل الانتاج الى الاشتراكية بطريقة متزايدة العمق . والعملية المصاحبة لدقرطة الانتاج ، ولنمو وظائف العامل بوصفه شريكا في الادارة والملكية والتوجيه ، تخلق حوافز جديدة للعمل . فالاتساع الكبير لآفاقه المهنية ، والتقدير الاكثر واقعية لدور العمل الشخصي ، وفهم ارتباط ووحدة مصالحة مع مصالح بقية العاملين ، والاحساس بالسلطة والعمل وفق مقدمات منطقية عريضة ــ تلك هي بعض العوامل التي تحفز على أطلاق الطاقات الجديدة للعامل ، بصرف النظر عن مقدار مكافأة العمل . فاذا تدعمت عناصر الموقف الجديد هذه بمصلحة ذآتية مادية اضافية للعامل في نتائج أداء المشروع ، فانه توجد عندئذ فرص كبيرة لبقائها وتعمقها . وهنا يكون لشكل هذه الحلقة (المخصص المتحرك للاجور ، المشاركة في الارباح ، بناء المساكن ، تحسين ظروف العمل ، الخ) دلالة خطة اقتصادية ثانوية ، ويجب ملاءمتها مع الظروف النوعية للمشروع (او الفرع) المعطى ، وطبقا لمتطلباته . ويتوقف هذا بطبيعة الحال على الظروف الملموسة للفترة العامة التي يطبق فيها .

٣ ــ الاجور كحافز للمشروعات

ان المهمة الاساسية للمشروع الاشتراكي هي الوصول بالناتج الاجتماعي الى الحد الاقصى بمقدار معطى من مدخلات العمل الحي والمتجسد . ولتحقيق هذه المهمة يجب أن تتخذ القرارات في المقام الاول بما يتفق مع مدى وتنوع الانتاج ، وكذلك مع أسلوبه ــ ومن ثم مع بنيان استخدام عناصر الانتاج المتنوعة ، وتنظيم عملية العمل . وأساس الوصول الى قرارات انتاجية هو(او يجب ان يكون)تحليل ظروف ونتائج تطبيق الصور المختلفة للحلول . وتعد الاجور أحد المقادير التي تظهر في أمثال هذه التحاليل . وهي تظهر كعنصر في « ثمن » الانتاج ــ العمل الحي ــ في محاسبة تكاليف الانتاج ، وتظهر أيضا في شكل دخل عند تقويم نتائج الانتاج . وقد تحدثنا فيما سبق عن حقيقة أنه مما للاجور من طابع استهلاك ــ دخل تنشأ

مهمة الرفع المستمر لمستوى الكسب بالنسبة لكل قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم ايضا بالنسبة للمشروعات . ولذا فان تحقيق هذه المهمة يعد احد المقاييس لتقييم عمل المشروعات. بيد ان تحقيق هذه المهمة يتم انجازه من خلال المهام الاساسية للمشروع، أي زيادة الانتاج الى الحد الاقصى بالمدخلات المعطاة ، او تقليل المدخلات الى الحد الادنى عند انجاز النتائج المعطاة . وهذا هو السبب في ان تحليل دينامية الاجر على أساس التغيرات في مدى ونوعية الانتاج ، وفي تكاليف الوحدة ، يعد أمراً لا غنى عنه .

وقياسا على الاجور بالمعنى « الواسع » ، يكون من المستطاع الحديث عن التكاليف المتصورة بشكل عام لاستخدام العمل الحي في المشروعات ، وهي التكاليف المكونة مما يسمى النفقات على العمل المباشر وغير المباشر . ومن زاوية التشكيل الفعلي لمستويات تكاليف الوحدة ، فان مجموع تكاليف العمل تدخل في الحساب بطريقة متماثلة . ومع ذلك فمن زاوية التأثير في دينامية تكاليف الوحدة ، يكون من الضروري معالجة التكاليف المتغيرة على حدة ، وفي علاقتها بالعناصر الثابتة لهذه التكاليف . ويظهر الكسب المتغير (العمل بالقطعة ، العلاوات) كتكاليف عمل متغيرة. وتتضمن التكاليف الثابتة نسبيا المنح والنفقات الثابتة على عمال المشروع .وترتبط كل من التكاليف المتغيرة والثابتة بمدى الاستخدام ، على حين ترتبط التكاليف المتغيرة ببنيان مؤهلات العمال ، وترتبط التكاليف الثابتة باحتياجاتهم التي يتم اشباعها بالنفقات المعنية . اما النفقات التي تقوم بها خزانة الدولة (التأمين الاجتماعي على سبيل المثال) فتنتمي الى مجموعة منفصلة . وتؤدي هذه النفقات الى رفع كل من تكاليف العمل الثابتة والمتغيرة بالنسبة الى المخصص الاجمالي للاجور .

وفي ظروف الاقتصاد المخطط تتميز كل عناصر تكاليف العمل بالاستقرار عبر فترة معطاة من الزمن . ويتعلق ذلك بالاجور المختلفة (المعدل بالنسبة للفئات المختلفة ، اسعار القطعة ، العلاوات) وبأساس النفقات ومقدارها . ويسمح ذلك للمشروعات بأن تضع خططها الانتاجية ، وباستخدام عناصر الانتاج على أساس المقادير المذكورة .

ومهمة تقليل المدخلات الاجتماعية الى الحد الادنى تعني في الممارسة التزام المشروعات بأن تخفض باستمرار تكاليف الوحدة الخاصة بها (١٠) . فالى جانب الاجور والنفقات تدرج سلسلة كاملة من البنود الاخرى في هذه التكاليف ،ويتوقف نصيب كل بند منها بدرجة كبيرة على السمات المميزة النوعية لفروع الانتاج المعطاة، كما يتوقف أساسا مع ذلك على المستوى التكنولوجي لهذه الفروع . ويعتبر خفض التكاليف الخاصة قضية معقدة ، وذلك لانه ينطوي في المقام الاول وبطريقة مباشرة

---

(١٠) ليست هذه مهمة مماثلة ، فالمدخلات الاجتماعية تحيط بمجاميع المقادير المبذولة من العمل الحي ومقادير العمل المتجسد المستخدم ، على حين لا تكون التكاليف الا المعادلات النقدية التي تدفع لاستهلاكها. ومع ذلك لا تعرف طريقة أخرى مباشرة وكاملة بدرجة اكبر لقياس المدخلات .

على تقليل التكاليف الكلية للوحدة ؛ وفي الفترات القصيرة على خفض التكاليف المتغيرة للوحدة . كما ينطوي في الحالات المختلفة أيضا على تقليل الانماط المعطاة للتكاليف (مثال ذلك تكاليف العمل او المواد الاولية بالنسبة للوحدة ، ومن ثم بالنسبة لمجاميعها) .

ويتخذ دور الاجور في هذا المجال مظهرين ــ مباشر أو غير مباشر . وينطبق الدور الاول على الاجور بوصفها ببساطة احد الانماط الكثيرة للتكاليف ، التي يجب ان يضغط على خفضها بقوة أكبر كلما زاد وزنها في بنيان التكلفة للمشروعات او للمنتجات . واذا نظرنا الى الامور بطريقة مجردة فان هذا الخفض يجب تحقيقه اما عن طريق تقليل مدخل العمل بالنسبة للوحدة من المنتج، أو عن طريق خفض الاجور بالنسبة للوحدة . ويبدو لي ان وقائع الظروف الاشتراكية تسمح بتطبيق الاسلوب الثاني ، بشرط ارتباطه بزيادة تحدث في الوقت نفسه في القوة الشرائية للنقود ، وهي الزيادة التي ستضمن على الاقل احتفاظ وحدات العمل بمستواها الحقيقي . ومع ذلك فان الخبرة تعلمنا ان التغيرات في مستويات الاجور الاسمية تثير ردود فعل عاطفية اشد قوة بكثير من التغيرات في حركة الاجور الحقيقية . وهذا هو السبب في ان الرغبة في خفض تكاليف العمل عن طريق خفض المعدلات يجب استبعادها من حيث المبدأ من أدارة الاقتصاد الاشتراكي . ولذا فان الوفورات في العمل الحي تكون هي الاسلوب الاكثر ملاءمة للخفض المباشر لتكاليف العمل .

والاقتصاد في العمل الحي بالنسبة للوحدة من المنتج يعني أرتفاعا في الانتاجية . ويمكن بلوغ ذلك عن طريق المحافظة اساسا على أساليب انتاج غير متغيرة ــ ما يسمى بنيان استخدام عناصر انتاج مختلفة ــ أو عن طريق تغيير هذه الاساليب ، وهو ما يمكن تحقيقه بطريقة عادية عبر الامد الطويل . والى جانب ذلك فان مقدار الاجر يمكن ان يكون احدى المقدمات المنطقية لاختيار المشروع لاسلوب الانتاج . وهو يظهر في هذه الحالة كحل بديل لتكاليف استخدام عناصر آخرى في مجال يمكن أن تستبدل فيه بالتبادل . والتكاليف « المجزأة » للوحدة ، أي التكاليف المطبقة على طائفة معطاة من العمل ، او على معدات معطاة لانتاج وحدات (او اجزاء) من منتج معطي ، تكاليف تخضع للمقارنة . فالاجور بوصفها « ثمن » العمل تكون مصحوبة هنا بأثمان معدات قوة انتاجية معطاة في التأثير في الاختيار السليم لاساليب الانتاج . ومع ذلك فان الاختيار يكون خاضعا لتقييدات كثيرة .

ففي المقام الاول تكون امكانية نقل العمل الحي والمعدات محدودة من الزاوية التقنية . وتكون الاصول الانتاجية المملوكة للمشروع بالفعل عاملا هاما للغاية يعدل اختيار استخدام عناصر الانتاج بتحميلها بتكاليف ثابتة بصرف النظر عن مستوى استخدام الطاقة الانتاجية . ويكون رد فعل العرض الكبير لقوة العمل متماثلا في البلاد المتخلفة .

وبسبب دور الاجور بوصفها المصدر الاساسي لاعالة أعضاء المجتمع الاشتراكي ، فان مقدارها يجب أن يتجاوز مستوى معينا ، وهذا المستوى بدوره يؤثر في المقدار النسبي لتكاليف العمل بالمقارنة بالتكاليف البديلة لاستخدام العمل المتجسد . واختيار أساليب الانتاج تحت تأثير عوامل اجتماعية ، يتم في ظل ظروف ملائمة لمهمة

خفض التكاليف الى الحد الادنى . ويصبح هذا الوضع خطيرا بشكل خاص في الحالات التي تكون فيها التغيرات في اساليب الانتاج مقترنة بتوفير جزء من قوة العمل ، في حين لا « تشعر » سوق العمل بأي افتقار الى العمال المتاحين . وقد واجه الاقتصاد البولندي مثل هذا الموقف في السنوات الاخيرة . فتكاليف الانتاج لم تكن تؤثر هنا كعوامل تضبط حجم العمالة وتشجع على تصفية اي تدفق عام في هذا المجال . واستخدمت الاساليب الادارية ضد المعارضة الكبيرة نتيجة لموقف التضامن من جانب المجموعات العاملة . وكان التحسن العام لوضع سوق العمل هو وحده الذي حرك القضية بعض الشيء من الطريق المسدود .

ويعتبر الارتفاع في انتاجية العمل هو الاساس لخفض تكاليف الوحدة في الامد الطويل ، مثلما هو الاساس لخفضها في الامد القصير . بيد ان ذلك لا يجب انجازه عن طريق اجراء خفض معاصر في تكاليف العمل . ويترتب ذلك على — ما اسميناه فيما بعد — الدور غير المباشر للاجور في خفض التكاليف ، في ارتباط مع استخدام قدر ملموس من العمل الحي في عملية الانتاج . ويقوم العمل بدور حاسم بين عناصر الانتاج ، على الرغم من حقيقة أنه ليس الا واحدا منها . وذلك لانه على كفاية العامل ، وعلى مؤهلاته وكثافة عمله ، لا يتوقف ناتجه فقط ، وانما يتوقف ايضا ناتج كل عناصر الانتاج الاساسية ، أي لا يتوقف فقط حجم مدخلات العمل الحي بالنسبة لوحدة الانتاج وانما يتوقف ايضا مدخل العمل المتجسد الذي تتحمله هذه العناصر . ويشير هذا بالتالي الى التأثير الهام للعامل ذي الانتاجية العالية على تكوين العناصر الجوهرية للتكاليف الخاصة . وفي مثل هذه الحالة يكون حتى من المجزي للمشروعات رفع تكاليف عمل الوحدة (عن طريق رفع معدلات أجور العمال ، او باستخدام أشكال اجور مطابقة) لانها تعوض ذلك عن طريق خفض العناصر الاخرى للتكاليف الخاصة . ومن زاوية الاجور بوصفها أساسا للاختيار من جانب المشروعات ، فان ما سبق يشير الى اتجاهها نحو مستوى أعلى لاجور الوحدة باعتبارها وسيلة لبلوغ زيادة في الانتاجية، وخفض عام في التكاليف . وباستطاعة المشروعات بلوغ نتائج مماثلة عن طريق الارتقاء المخطط بنوعية الانتاج نتيجة لزيادة في معدلات أجر الوحدة . وذلك لان النوعية الارقى تؤدي في بعض الاحيان الى رفع مستوى الاستهلاك بدرجة أعلى كثيرا مما تؤدي اليه زيادة كتلة المنتجات. ومن ذلك تنشأ ايضا أهميتها في تحقيق مهمة زيادة الانتاج الاجتماعي الى الحد الاقصى .

وهكذا نكون قد ناقشنا دور الاجور بوصفها حافزا لاختيار المشروع لاساليب الانتاج في ارتباطها بوظيفة الاجور كأحد عناصر التكاليف . فطبقا لهذه الوظيفة تمارس الاجور ايضا تأثيرا معينا على القرارات المتعلقة بمدى وتنوع الانتاج (١١) . وذلك لان كلا من مدى الانتاج وتنوعه يتوقف على نتائج تحليل التكاليف ، وعلى نتائج الآثار الكمية والنوعية للانتاج المترتبة عليها . ولما كانت الاجور في هذه الحالة

---

(١١) في المجالات التي تستند فيها كل من هذه القرارات على محاسبة اقتصادية، وكذلك في المجالات التي تتوقف فيها على المشروعات .

تشكل مقدارا مكملا بالنسبة للعناصر الاخرى للتكاليف ، فانها لا تؤثر في هذه القرارات الا بطريقة غير مباشرة ، حسب نصيب تكاليف العمل في التكاليف الخاصة الكلية (او المتغيرة) .

وتضطلع الاجور بدور الحافز بالنسبة للمشروعات بصرف النظر عما يقرر مقدارها واساسها التنظيمي . وذلك لان الوضع الموضوعي للاجور يخلق ظروفا للنشاط الاقتصادي تحفز التقدم المعطى للمشروعات . وتخويل المشروعات حقوقا معينة في مجال تحديد الاجور يعني تمكينها من استخدام الاجور كأداة لادارة قوة العمل . وتظهر المشروعات عندئذ في دور كل من موضوعات وأهداف سياسة الاجور في آن واحد ، وتضطلع الاجور في نشاط هذه المشروعات بدور الحافز والاداة لادارة قوة العمل . وعن طريق استخدام الاجور في جانبها الذي ذكرناه آخيرا ، تخلق المشروعات أنظمة معطاة للاجر ، وجداول معطاة للكسب ، تكون مهمتها حفز العمال على التقدم وفقا لتفضيلات المشروع في هذا المجال . ويتعلق ذلك أساسا ببنيان الاستخدام (على نطاق المشروع) وبزيادة المؤهلات الانتاجية .

وعند مناقشة الاجور كحوافز للمشروع يكون من الضروري ان نتذكر طابع هذه القضايا الذي يكون في ظل الظروف الاشتراكية أشد تعقيدا بكثير منه في ظل الظروف الرأسمالية . فالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية ، والوضع العام للعمال كأعضاء في المجتمع الاشتراكي ، يعنيان تصفية التقسيمات الطبقية والمجموعات الاجتماعية للمشروعات الخاصة ، التي تنظر للاجور كلية من زاوية الانتاج (من اجل الربح الخاص) . كما ان التناقص بين الموقف من الاجور كدخل، والنظر اليها بوصفها تكاليف ، يتحول من الظهور في شكل صراع بين الطبقات الى الظهور في شكل نزاع داخلي في نطاق كل مستوى اداري . ونحن نرى ذلك في تصنيف كسب العمال الذي يسلم بالحاجة الى ان يكون التوزيع وفقا للعمل المبذول، والذي يتطلب تمايزا في الاجور طبقا لهذا المعيار ؛ على ان يكون تقدير الكسب في المقام الاول ، مع ذلك ، من زاوية الطلب التي يجب عليها اشباعه . ونحن نرى ذلك في الصلات الاقتصادية الاعلى التي لا يكون العامل بالنسبة لها من يؤدي مهمة عمل معطاة فقط ، وانما عضوا في المجتمع يعتبر اشباع احتياجاته هدف الانتاج الاجتماعي . ونحن نرى ذلك أيضا باستمرار ، يوميا ، في المشروعات التي يجب عليها ان تدعم الادارة الرشيدة لقوة العمل ، وان تكافيء العمال وفقا لمتطلبات المحاسبة الاقتصادية، ولكنها لا تستطيع ان تفصل نفسها عن احتياجات المجموعات العاملة ، التي لا تنفصل عنها الادارة كطبقة ، وانما تنفصل عنها تنظيميا فقط . وهذا هو السبب في ان موقف الانتاج من الاجور ، في المشروعات التي تستخدمها كحوافز وأدوات للادارة الرشيدة ، يتوقف بدرجة كبيرة على الحل السليم لقضية التوزيع العام ، مع الاخذ في الاعتبار - ضمن امور اخرى - احتياجات العمال الاستهلاكية في الاشكال التي يتم تحديدها وتوزيعها طبقا لمتطلبات مخصص الانفاق الاجتماعي (١٢) .

---

(١٢) انظر ، ز. موريسكا ، Economic or Socio-Economic Wages ، في مجلة Zycie Gospodareze ، العددين ٩، ٨ ، لعام ١٩٥٩ .

٤ ـ نسب الاجر الاساسية

يؤدي طابع الاجور في الاقتصاد الاشتراكي ـ وظيفته كتكلفة ـ دخل، وكذلك دوره كحافز للادارة واداه لها ، الى تمايز عميق الاثر في الاجور . وأسس هذا التمايز متباينة : اقتصادية ، وغير اقتصادية ، وعامة ـ موضوعية وذاتية ـ وذات طابع فردي .

وترتكز الاسس الاقتصادية لتمايز الاجر على ثلاثة مستويات : تكاثر قوةالعمل (أي عرض العمل الاحتمالي) ؛ وفعالية قوة العمل ـ أي العمل الذي ينجزه استحدامها ؛ وظروف سوق العمل ـ اي العلاقة المتبادله بين عرض قوة العمل والطلب عليها . ويمكن ان نقرر من زاوية اقتصادية ان نسب الثمن (معدلات الاجر ، اجور الوحدة ، وليس الكسب) في الاقتصاد الاشتراكي تتكون في ظل تأثير قانون تكاثر قوة العمل ، وقانون التوزيع طبقا للعمل ، وقانون العرض والطلب في سوق العمل . ويعتبر فهم هذه القوانين ، واستخدامها بطريقة واعية ، الاساس للتحديد المخطط للبنيان الاجتماعي العام للاجر .

والتكلفة اللازمة اجتماعيا لتكاثر قوة العمل هي مقدار ملموس محدد تاريخيا يتغير من حيث الزمان والمكان . وقد كتب ماركس في **رأس المال** بشكل عام عن العناصر المكوّنة لهذه التكلفة ، في حين أوضح ايضا الاتجاهات التطورية لعناصرها المختلفة . وفي الظروف الرأسمالية تتخذ هذه التكلفة شكل قيمة قوة العمل .وقد أدى التغير في طابع علاقات الانتاج ، وفي مضمون مقولة « الاجور » في ظل الاشتراكية ، الى الغاء هذا الشكل ، دون أن يصفي مع ذلك قضية العلاقة بين الاجور وتكاليف تكاثر قوة العمل . وتطرح هذه القضية بطريقة أكثر حدة بسبب الطابع المخطط للاجور .

ويتطلب اقرار او حساب مقادير تكاثر قوة العمل ، بوصفها الاسس لتخطيط الاجر ، تحليلا دقيقا ، ومشاركة الاحصائيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع ، بل رجال الطب . واستنادا الى حالة التطور الاقتصادي لبلد معطي ، فان هذه المقادير تتكون على المستوى الذي يقرّب بين الوسائل الفسيولوجية التي لا غنى عنها للبقاء، او فوق هذا المستوى بدرجة ملموسة . ولست معنيا بأي مقدار ملموس ، ولا حتى باسلوب حساب هذا المقدار ، وانما بضرورة ربط سياسة الاجر بتكاليف تنامي قوة العمل، مع معالجة هذه التكاليف باعتبارها نقاط انطلاق لكل خطوة متصلة بالاجور.

وتتمايز تكاليف تنامي قوة العمل لا عبر الفترات الطويلة والمناطق الكبيرة فقط ، بل تتمايز ايضا وفي الوقت نفسه في داخل الاقتصاديات القومية المفردة .وهي تتوقف على درجة تعقيد العمل ، وكثافة وظروف انجازه . وتكون النفقات المختلفة أمرا ضروريا لاكتساب المهن المختلفة والاحتفاظ بالمستويات التقنية المقابلة. وتستهلك الانواع المختلفة من العمل القوى الحيوية في جسم الانسان بسرعات مختلفة . ولذا يكون من المستطاع ان نقرر ان النفقات الاستثمارية الضرورية ، وكذلك نفقات الاستغلال التي لا غنى عنها ، ليست موحدة النمط بالنسبة للفئات المختلفة من قوة العمل . ومن ثم فان التكلفة اللازمة اجتماعيا لتنامي قوة عمل من فئة معطاة تتكون

من جزء معين من المجموع الكلي يضمن تنامي قوة العمل البسيطة ، ومن جزء نوعي يتوقف مقداره على الدرجة التي ينحرف بها العمل المعطي عن العمل البسيط. والوظيفة الاجتماعية للجزء العام هي ضمان الحد الادنى من مستوى المعيشة بالنسبة للعمال جميعا ؛ في حين ان الجزء النوعي يسمح بتشكيل المنفعة الانتاجية المتمايزة في اتساق مع متطلبات الاقتصاد القومي .

وكل من جزأي تكاليف تنامي قوة العمل يجب أن تغطيه الاجور ؛ فالجزء الاول يغطيه ما يسمى أجر الحد الادنى (الذي يشكل مستوى مكافأة العمال غير المؤهلين)، والجزء الثاني تغطية الزيادات فوق أجر الحد الادنى . ويبدو التمايز بين الجزئين العام والنوعي ، في تكلفة تكرار قوة العمل ، مناسبا لتخطيط حركة الاجور ؛ وذلك لان كلا منهما يتوقف على عوامل اخرى ، وبسبب ذلك فان تغيرهما بمرور الزمن يتخذ دروبا مختلفة . ويتوقف الجزء العام بطريقة مباشرة للغاية على المستوى المتوسط لمدخلات العمل الاجتماعي ، ويدور الى حد كبير حول المستوى العام للحياة . ويؤثر الرفع المستمر لهذا المستوى في توسيع السلع الاستهلاكية والخدمات التي يقرها مجتمع معطي عند مرحلة معطاة بوصفها السلع والخدمات الضرورية لتنامي قوة العمل البسيط . ويقابل هذا المستوى الضروري الارتفاع في اجور الحد الادنى. ويتوقف الجزء « النوعي » لتكاليف تنامي قوة العمل على درجة تمايز العمل والتغيرات التي تطرأ عليه . ويترتب على النمو في مؤهلات العمل والنمو في كثافته ، أو في الظروف اللازمة لاكتساب هذه المؤهلات ، الى الحث على زيادة الجزء النوعي من تكاليف تنامي قوة العمل، وعلى النقيض من ذلك فكلما أصبح طابع العمل وظروف استخدامه اكثر تماثلا ، قل ذلك الجزء . ويحدث ذلك بطريقة مطابقة لنسب الاجور المرتبطة بتكاليف تنامي قوة العمل .

واذا افترض ان العمل الحي يتميز بفعالية متماثلة في كل استخداماته ، عندئذ يمكن ان يعني ذلك ان العمل الذي يكتسب عن طريق استخدام قوة العمل يكون متناسبا مع تكاليف تناميها ، وان نسب الاجر تتشكل وفقا للمخطط الذي يغطي النسب الناشئة عن قانون التوزيع طبقا للعمل . ومع ذلك فكلما زاد التباين بين الواقع وذلك الافتراض (١٣) ، زادت درجة التباين في تناسب الاجر ـ في اشباع احتياجات التنامي ـ عن ذلك المخطط ، تحت تأثير متطلبات قانون التوزيع طبقا للعمل .

ويعد قانون التوزيع طبقا للعمل الاساس الاكثر عمومية والحاحا لتمايز الاجر في الاقتصاد الاشتراكي . واتساقا مع متطلبات هذا القانون يجب ان يكون الكسب الفردي متناسبا مع كمية ونوعية العمل الذي يؤديه العامل الفرد . وثمة مقياسان مختلفان لكمية العمل ونوعيته : المقياس الطبيعي ـ المرتبط بدرجة اجهاد العامل ،او بالنتائج الفعلية لعمله ـ او المقياس الاقتصادي ـ المرتبط بالقيم التي ينتجها عمله.

---

(١٣) توجد بلا ريب في تكلفة تنامي قوة العمل سلسلة من العناصر التي تختلف بقدر درجة تعقيد العمل وطابعه المرهق ، مثال ذلك : تكاليف المؤهلات ، وتكاليف تزايد الاستهلاك وزيادة فترات الراحة والاسترخاء ، وتزايد المخاطر المتضمنة ، الخ ... ومع ذلك فان القضية برمتها تتطلب تحليلا منفصلا .

ويبدو ان قانون التوزيع طبقا للعمل يتطلب معايير اقتصادية لتقدير العمل ؛ ومع ذلك يكون من الضروري في الممارسة عادة استخدام المقاييس الطبيعية .

ويسري مفعول هذا القانون على مستويات مختلفة من الحياة الاقتصادية ـ ابتداء من العامل الفرد والمشروع ، الى الاقتصاد القومي في مجموعه (١٤). ويتطلب الانطلاق من المستويات الادنى الى المستويات الاعلى معايير اقتصادية حتى أكثر عمومية لتقدير العمل ، وكذلك وضع مصالح المجتمع في الاعتبار بدرجة اكبر. ومن زاوية العامل الفرد ، فان التوزيع طبقا للعمل يجب أن يضع في اعتباره ايضا مؤهلاته ودرجة اجهاده . ومن وجهة نظر المشروع ـ بتنوعها بين العمال المختلفين ـ تكون المقدمة الهامة هي العمل المتجسد ، أي النتائج المادية الفعلية للعمل المبذول . ومع ذلك اذا تناولنا الامر من زاوية المصالح العامة للمجتمع ، فان معيار التوزيع يجب ان يكون العمل المعترف به اجتماعيا ؛ وفي اقتصاد سلعي سيكون ذلك هو قيم السلع والخدمات المنتجة . وذلك لانه في الاقتصاديات العالية التنظيم ، تكون (على غرار المنتج المتجسد فيها) هي ثمرة العمل الجماعي في الانتاج ، ويجب تطبيق معيار القيمة في توزيع مخصص الاجور بين المنتجين الجماعيين ؛ ومن ثم في توزيعه بين المشروعات .

وفي استقلال عن المقاييس المحددة لكميات ونوعيات العمل ، يؤدي التطبيق المتسق لمتطلبات قانون التوزيع طبقا للعمل الى توازن مكافئات وحدة العمل البسيط بالنسبة لكل العمل المستخدم من مختلف درجات التعقيد ومع المدخلات المختلفة . وتحديد أجر متساوي للعمل المتساوي يعني في الاساس تساوي اغراء الدخل بالنسبة لمختلف انماط العمل المتساوي . واذا ما استرشد بهذا المعيار نفسه لقدرة وحدات العمل على الكسب ، عندئذ لن تشغله مسائل مثل اية مهنة يسعى الى احترافها ، ومستوى المؤهلات ، ومكان العمل . ومن الناحية الفعلية لا يعوّل العمال فقط على الظروف الاكثر مواتاة لتبادل العمل مقابل الاجور ، وانما يعوّلون أيضا ـ وفي المقام الاول عادة ـ على بلوغ أعلى كسب ممكن . وهذا هو السبب في ان جدول الاجور المقابل لمتطلبات قانون التوزيع طبقا العمل انما يشكل حافزا معينا لاختيار نوع العمل . اذ انه يشجع العمال على الاضطلاع بعمل أكثر تعقيدا في ظل ظروف اكثر صعوبة ؛ ومن ثم يحث على توسيع عرض العمل بالنسبة لقطاعات الانتاج الاكثر صعوبة .

والى جانب ذلك فان التباينات المختلفة بين الكسب المدرج في الجداول (معدلات الاجر مضروبة في متوسط مدخلات العمل) والكسب الحقيقي ـ الذي تشيع تسميته « بامكانيات الكسب » ـ تشكل معيارا معينا للاختيار . ومع كون نصيب الكسب المدرج في الجداول متماثلا مع ، او قريبا من ، الكسب الحقيقي ـ وهو ما يعد أمرا نموذجيا بالنسبة لمساواة مستوى تنظيم عملية العمل بالأجور ـ فان العوامل غير الاقتصادية ـ بل العوامل العرضية في بعض الاحيان ـ يمكن ان تحدد الاختيار . ويمكن تبني الفكرة القائلة بأن مثل هذا التطور على مستوى اجتماعي

---

(١٤) من أجل التبسيط نقتصر على عمال الانتاج .

عام يؤدي ـ على أساس قانون العرض الكبير ـ الى توزيع متناسب لقوة العمل في الاقتصاد .

ومع ذلك فبالنسبة للاقتصاديات التي تتميز بمعدل سريع للتغير الاقتصادي والاجتماعي ، فان بعض أنماط العمل ستكون ذات أهمية خاصة في الفترات المختلفة . ويصبح جذب قوة عمل اضافية الى مثل هذه الانماط أمرا لا غنى عنه . ولما كان العمل الجبري غير معروف في الاقتصاد الاشتراكي ، فان الاحلال الواسع النطاق لقوة العمل ، او التعجيل بتكاثرها الموسع ، يجب ان يستند الى الدور القوي الحافز للاجور (١٥) . وبالتالي فان استخدام الاجور كأداة للادارة الاقتصادية يتطلب التباين المخطط الواعي لنسب الاجور (وفي المقام الاول نسب المعدلات الاساسية) عن تلك النسب التي يتطلبها قانون التوزيع طبقا للعمل ـ تباينا لمصلحة الفروع الرئيسية من العمالة في فترة معطاة . ويتحدد هذا التباين فيما يتعلق بالمهن او الوظائف المختلفة ، وبفروع الانتاج ووظائفه ، بل بالمشروعات المختلفة في بعض الاحيان ، على اساس تحليل فعلي وتنبؤي للوضع في سوق العمل . وتخلق النسبة بين عرض العمل والطلب عليه ضرورة تطبيق معدلات للاجر ذات امتياز معين . اذ تعد معدلات الاجر ذات الامتياز ادوات للتعجيل بنقل قوة العمل من قطاع الى آخر . وفي هذا الصدد يكون من المستطاع أيضا أحداث اعادة توزيع للتقريب بين المستويات المختلفة ، ومن ثم احداث ارتفاع اكثر سرعة وأوسع نطاقا لمؤهلات العمال ، والوصول الى مناصب أكثر صعوبة ، وكذلك أحلال للمستويات ؛ ومن ثم أيضا تدفق العمال بين المشروعات او الاقسام او المناطق . وتتعلق القضية بالمدى نفسه الذي يصل اليه توزيع قوة العمل الجديدة بين مختلف مجالات النشاط والمهن .

وكلما زاد عدم تناسب التنمية الاقتصادية ، زاد تحول البنيان الاقتصادي ـ وكلما زاد معدل سرعتها ، زاد التناقض الذي يمكن ان يوجد بين البنيان الفعلي والبنيان التنبؤي لعرض قوة العمل والطلب عليها ، وزاد وضوح التوتر في توازن قوة العمل وضرورة منح امتيازات للقطاعات التي يهددها العرض غير الملائم للعمل . وهذا الوضع ذو طابع مؤقت ، ويجب تصفيته في نهاية النشاط الذي أستوجبه . ولا يستبعد هذا بطبيعة الحال امكانية انه يتعين منح أمتيازات لبعض الفروع او المهن او الوظائف عبر فترة طويلة الغاية بهدف جذب العمال الاكثر قدرة والاعلى كفاية الى هذه المجالات .

والاجور التي تحدد بالطريقة التي ذكرناها فيما سبق يمكن من الناحية النوعية أن تكون أجور توازن . واستنادا الى تكاليف تكاثر قوة العمل ، ومنحرفين عنها بهذا القدر او ذاك ـ حسب احتياجات الاقتصاد القومي في مجال بنيان

---

(١٥) من الواضح انه في المجتمع الاشتراكي تكون الحوافز غير الاقتصادية ـ ذات الطبيعة المعنوية والسياسية الخ ـ أكثر فعالية من الاجور . ومع ذلك فان تحليل هذه العوامل يخرج عن نطاق القضايا التي نعالجها هنا .

العمالة ـ فان جداول الاجور يجب أن تساعد على ان تضمن للاقتصاد تدفقا من الكميات والنوعيات الضرورية لقوة العمل ، وكذلك تنظيم هذه الكميات والنوعيات .

وتتسم كل عناصر تمايز الاجر بتغيرات كبيرة في الزمن ـ ويرجع هذا اساسا الى التغيرات في اساليب وبنيان الانتاج واختلاف المهام الاقتصادية في المراحل المختلفة من تنمية الاقتصاد الاشتراكي . ولذا فان بنيان الاجور ونسبها لا تكون مستقرة بحكم طبيعتها نفسها ، كما تزداد سرعة تغيرها بازدياد سرعة تطور الحياة الاقتصادية .

والرغبة في تحديد ثمن الاثمان تظهر باستمرار وعلى اسس تاريخية مختلفة. وتكتسب علاقات الاجور في الواقع وعبر فترة ممتدة صفة موضوعية ، كما لو كانت تحمل طابع العقل والعدل الخ في نظر الرأي العام . وهذا هو السبب في ان تغيرات معدلات الاجر في المهن ، المرتبطة تنظيميا او تكنولوجيا او اقليميا ، تواجه معارضة قوية من جانب العمال ، بل من جانب رجال الاقتصاد والقادة النقابيين في كثير من الاحوال ، على الرغم من أن مثل التغيرات يمكن ان يكون لها أشد الاسس موضوعية .

١٢ - التكاليف والانتاج الامثل في الاقتصاد الاشتراكي

هنريك فيشيل

أثارت مسألة منحنى تكلفة الانتاج خلافات خطيرة في الرأي بين الاقتصاديين. فانطلاقا مما يسمى قانون الغلّة المتناقصة ، تقبل المراجع المدرسية في علم الاقتصاد شكل الحرف U باعتباره رمزا لحدود منحنى التكلفة الحدية . ويعني ذلك انه مع زيادة الانتاج ، تنخفض التكاليف الحدية في البداية ، وبعد الوصول الى نقطة معينة تبدأ في الارتفاع . وتنطبق هذه الفكرة بطبيعة الحال على الظروف الاستاتية (السكونية) ، أي على افتراض عدم تغير معدات الانتاج .

ويقفز بعض الاقتصاديين ، الذين يرفضون هذا « القانون العام للانتاج » ، الى الطرف الآخر . وهم يؤكدون ان دالة التكلفة تكون دائما خطية في الامد القصير . وهكذا فهم يسلمون مقدما بالافتراض القائل بأن متوسط التكاليف المتغيرة مقدار ثابت ، وبما يترتب على ذلك من أن التكاليف المتوسطة الكلية تنخفض بنمو الانتاج .

ومع ذلك تشير الممارسة الى ظاهرة التكاليف الحدية المتصاعدة باعتبارها خاصية متأصلة لبعض الآلات والمعدات . وتلك هي بشكل خاص الحالة في الفروع حيث تجد تسهيلات الانتاج نفسها عند نهاية امكانياتها الانتاجية .

وهذه الحقيقة لا يمكن الشك فيها من الناحية التكنولوجية بأية حال . كذلك من غير المتصور علاوة على ذلك ان يفشل تخصيص المهام الانتاجية في أن يضع في الاعتبار ، على سبيل المثال ، ان محطات توليد الكهرباء عرضة لمدى كبير من التقلبات اليومية فيما يتعلق باستخدام الطاقة المقامة .

ويكون الوضع مماثلا فيما يتعلق بالصناعة الكيماوية ، فيما يسمى بعمليات الجهاز والعمليات الالكتروليتية ، حيث ترتفع التكاليف الحدية — وفي اعقابها — التكاليف المتوسطة أيضا بقدر تكثيف الانتاج (١) .

---

(١) يحدث هذا عندما يتم بلوغ الزيادة في الانتاج عن طريق تكثيف عملية الانتاج. واذا أنجزت الزيادة بوساطة الاستخدام الواسع النطاق لجهاز الانتاج (بزيادة عدد الورديات على سبيل المثال) ، فان التكاليف الحدية يمكن ان ترتفع ايضا . وفي جوهر ذلك لا تكمن خصائص الآلات ، وانما تكمن أسباب ذاتية (مثل انخفاض الانتاجية في ورديات المساء ، الخ) .

وهكذا فان منحيات التكلفة لا يمكن الحكم عليها وفق تصورات مسبقة ؛ وبعبارة اخرى فان شكلها لا يمكن استنتاجه . والحقائق المؤكدة تجريبيا هي وحدها التي يمكنها ان تحدد دالة التكلفة لمختلف فروع الانتاج .

ويجب على الاقتصاد الاشتراكي ، عندما يتخذ أي قرار اقتصادي ، أن يضع في اعتباره الحلول البديلة للتكاليف الحدية المتزايدة . وعلاوة على ذلك فان هذه القضية تكتسب دلالة خاصة في الاقتصاد الاشتراكي ، الذي يتميز بالاستخدام الذي يكاد ان يكون كاملا لطاقته الانتاجية . ومن ثم فان التكاليف الحدية ترتفع مع تغيرات الانتاج في الفروع التي يقترب استخدام التسهيلات فيها من نهاية امكانياتها التقنية .

والامر مختلف في البلاد الرأسمالية المتطورة التي لا تستخدم بشكل عام جهازها الانتاجي استخداما كاملا ، وكثيرا ما تستخدم الاحتياطي القائم في ظل ظروف التكاليف الحدية المتناقصة .

وثمة جانب آخر لهذه القضية يجب ان يوضع في الاعتبار ، هو الجانب الاقتصادي العام . فعند دراسة دالة التكلفة يجب ان تقر في أذهاننا آثار حجم الانتاج على المستوى السابق للانتاج في الفروع المعطاة .

وهكذا يتوقف منحنى التكلفة في محطات توليد الكهرباء على مقدار الطاقة الكهربائية المستهلكة ، وأيضا على توزيع الطاقة التي تستخدمها الصناعة في الاوقات المختلفة ، وبخاصة الصناعات التي تستهلك مقادير كبيرة من الطاقة . فاذا كان استهلاك الطاقة يزداد فيما يسمى ساعات الذروة ، فان التكاليف الحدية سوف ترتفع ؛ وذلك لان الطلب يقتضي تشغيل التسهيلات الاقل كفاية .

وليست هذه سمة متعلقة بشكل خاص بصناعة توليد الكهرباء ، التي تتميز كما هو معروف بالتقلبات اليومية الكبيرة . فهي تظهر في فروع انتاج أخرى كذلك .

وعند اتخاذ اي نوع من القرارات لزيادة الانتاج ، يجب الا نضع في اعتبارنا فقط النفقات المباشرة المترتبة على القرار فقط ، وانما يجب ان نضع في اعتبارنا ايضا ما ينشأ عنه من نفقات اضافية بوساطة الصناعات التي تقدم المواد الاولية والمعدات والطاقة الكهربائية الخ. ومع ذلك فان هذا عامل يفوق اعتباره في المحاسبة الاقتصادية امكانيات المشروعات المعطاة المختلفة . وذلك لان المشروعات اذ تسترشد بالاثمان الموحدة التي تتلقاها من الخارج ، لا تستطيع أن تتجاوب مع التغيرات في تكاليف الانتاج الناشئة التي تحدث عند طرف الموردين (فيما يتعلق بالطلب المتزايد على المواد الاولية) . وهذه المسألة يمكن ، ويجب ، النظر فيها على المستويات الأعلى للتخطيط .

والقضية هي كما يلي : ما حد استخدام الطاقة الانتاجية ، الذي يصبح الانتاج بعده بوجه عام غير اقتصادي ؟ من الواضح ان هذا الحد لا يمكن أن تحدده الظروف التقنية للانتاج . ولذا فان الفكرة التي تتردد هنا ، والقائلة بأن الاقتصاد الاشتراكي يجب ان يستخدم الآلات والمعدات الخ. بقدر تحملها المادي ، فكرة تتضح انها خاطئة . فالمدافعون عن هذه الفكرة لا يضعون في اعتبارهم الجوانب

الاقتصادية للانتاج ، أي العلاقة بين النفقات والنتائج المترتبة على تكثيف العمليات التكنولوجية . ومن ثم فان الفكرة تسبب أضراراً هائلـة في بعض الاحيان ، عندما تتحقق فـي ممارسة اقتصادية . ويكفي ان نشير الى الحقيقة القائلة بأن المكاسب المتحققــة من تكثيف العمليات التقنية ليس من النادر ان تسفر عن ان تصبح قيـم زيادات الانتاج أقل من قيم المواد الاولية التي تستهلك في انتاجها .

ومن الناحية الاخرى فان وجهة النظر ، التي تفيد بأن الاستخدام الامثـل للطاقة الانتاجية يجب ان يقف عند النقطة التي تبدأ التكلفة الحدية عندها فـي الارتفاع ، تكون وجهة نظر ضارة بالمثل . فالتسليم بهذا المبدأ يمكن ان يشير الى ان الانتاج الذي يمكن بلوغه بالمعدات القائمة يجـب الحصول علـيه من المعـدات الجديدة التي تقام لهذا الغرض . ومع ذلك فان الانتاج الاضافي المتحقق في ظـل الظروف الجديدة لن يكون في كل الاحوال ارخص من الانتاج الذي تـم الحصـول عنيه بالمعدات القديمة . وذلك لانه في حالة زيادة الانتاج بالمعـدات القديمة يكون من المستطاع التغاضي عما يسمى التكاليف الرأسمالية (اهلاك ، فائـدة ، الخ.) بسبب كونها مستقلة عن حجم الانتاج ، فهي تكاليف ثابتة (جامدة) . ومع ذلـك فانه يتعين معالجتها بوصفها تكاليف متغيرة في الحالة الثانية .

وتبقى ايضا قضية حدود استخدام الطاقة الانتاجية ، عندما نفترض ثبـات متوسط التكاليف المتغيرة في كل مشروع على حدة ، او اذا توخينا الدقة فـي مجموعات انتاجية خاصة . وتوجد هذه القضية حيث توجد فروق في مستويات التكلفة بين المصانع المنتجة للسلع نفسها ـ وهي فروق ناشئة عن التغيرات فـي المستويات التقنية ، وعن الظروف الانتاجية الطبيعية المتغيرة ، الخ.

وفي الحالة السابقة تثور القضية التالية : ما حـدود استخدام الطـاقة الانتاجية في المشروعات المتأخرة تقنيا ، التي يصبح الانتاج بعدها غـير اقتصادي بشكل عام ؟

اذا نظرنا الى القضية من زاوية المحاسبة الاقتصادية للمشروع ، فان الحـل عندئذ يكون بسيطا . فما دام المشروع يسير بطريقة رشيدة ، فلا بد ان يكون في استطاعته الاستمرار في الانتاج شريطة ان توازن تكاليفه الحدية الاثمـان المتحصلة من الخـارج .

ومع ذلك فان معالجة من هذا النوع يمكن ان تكون غير سليمة منهجيا فيمـا يتعلق بالاقتصاد الاشتراكي ، الذي لا يجب أن تدرس مسألة الانتاج الامثـل فيـه من زاوية الموازنة (الميزانية) الاقتصادية للمشروعات الخاصة فقط ، وانما يجب ان تدرس أيضا من الزاوية العامة ، زاوية تحقيق وفر في العمل الاجتماعي . وكما هو معروف فان التناقضات بين المصالح المختلفة لمشروع ما ومصالح المجتمع يمكن ان تنشأ ـ وهي تنشأ بالفعل ـ حتى في ظل الاقتصاد الاشتراكي . ومن ثم فانه عند دراسة هذا الاقتصاد يجب في المقام الاول وضع مصالح المجتمع في الاعتبار ؛ دون اغفال مصالح وحدات الانتاج المختلفة .

ومن المستطاع صياغة القاعدة التالية : **ان الاستخدام الاقصى للانتاج يمكن ان يحدث عندما تكون التكاليف الحدية** (تكاليف المجموعة الاخـيرة من المنتجـات ،

مأخوذة كوحدة ، التي تنتج بالمعدات القائمة) **مكافئة للتكاليف الكلية للكمية نفسها من المنتجات التي يتم انتاجها بالمعدات الجديدة المتمشية مع أحدث المتطلبات التقنية .**

وأي فرع من فروع الانتاج يمكن اعتباره في حالة توازن عندما تصل كل منشأة الى تكافوء تكاليفها الحدية مع تكاليفها الكلية ـ كما تم تعريفها . وبالتالي تكون لدينا حالة توازن مضطرب عندما يكون حجم الانتاج أعلى أو أدنى من الحجم الامثل . ففي الحالة الاولى يعد ذلك تعبيراً عن زيادة الاستثمار ، وفي الحالة الثانية تعبيراً عن انخفاض الاستثمار ، في فرع معطى من فروع الانتاج . وفي كلتا الحالتين يوجد اسراف في كل من وسائل الاستثمار ووسائل الاستغلال .

ويمكن ان نضيف الى ذلك أنه اذا كان من المتعين على الاثمان ان تعكس عند كل لحظة معطاة مقدار العمل المبذول الذي لا غنى عنه ـ على أساس التقنية الاحدث ـ عندئذ يجب تسجيل الانتاج الامثل عند النقطة التي تكون الاثمان عندها مساوية للتكاليف الحدية . بيد ان الثمن كما هو معروف يعبر عن الظروف القديمة ، لا الجديدة ، لتكرار الانتاج ؛ وذلك لانه مقولة استاتية نسبياً بالمقارنة بالتكلفة ، التي تتميز بدينامية أكبر . وعلاوة على ذلك فان الثمن لا يمكن ان يستخدم ، بالدرجة نفسها التي تستخدم بها التكلفة ، كمقياس دقيق للاقتصاد في استخدام العمل الاجتماعي ؛ اذ ان الثمن ، في جانبه الكمي ، يضع في اعتباره ظروف السوق ، وبخاصة العلاقات بين العرض والطلب ، بالاضافة الى مقدار العمل الاجتماعي المبذول الذي لا غنى عنه .

وعلى ضوء ما سبق فان اقرار الحدود القصوى لابعاد الانتاج يعد أمراً ذا أهمية كبيرة في النظرية ، كما في الممارسة الاقتصادية .

ومن الممكن المخاطرة بتأكيد أن سر حالات الفشل الكثيرة في اقتصادنا يوجد متخفيا ـ ضمن أمور أخرى ـ خلف حقيقة أننا نتجه الى اغفال مسألة الانتاج الامثل . وذلك لانه كثيرا ما يحدث أن نتائج الانتاج ، التي تتحقق على حساب نفقات استثمارية كبيرة ، انما يلغيها الاستغلال الرشيد ـ أي الاستغلال الذي لا يتمشى مع الظروف المثلى ـ للمواد الاولية في المقام الاول . ويمكن القول من قبيل المجاز في هذه الحالة أن فرعاً ما من فروع الانتاج انما « يلتهم » ثمار الآخر .

ونتيجة لذلك فان مؤشر زيادات الانتاج لا يمكن أن يكون المقياس الوحيد للتقدم الاقتصادي ، وبخاصة فيما يتعلق بالمواد الاولية ، ولسلع شبه المصنوعة ، الخ . وذلك لانه من زاوية التقدم الاقتصادي كثيرا ما يعطى الاستغلال الاكثر ترشيداً للمواد الاولية نتائج أفضل من الزيادة في الانتاج . ويتميز المعامل التقني للانتاج ، كما هو معروف ، بطريقة استخدام المواد الاولية ، وهو في الممارسة يسمى المعيار التقني الذي يعرّف بعدد وحدات المادة الاولية الذي يتطلبه انتاج وحدة معطاة من السلع .

ومن الجدير بهذه المناسبة أن نشير الى أن المؤشر الاحصائي للانتاج بالنسبة للفرد من السكان ـ المعمول به على نطاق واسع في الممارسة (بالنسبة للصلب ، الطاقة الكهربائية ، الخ ـ الذي يقصد به تحديد مكان البلاد المعطاة في الاقتصاد العالمي ، يعاني من نمط العجز الذي نوقش فيما سبق .

ولنبدأ الآن في تناول أسلوب حساب المقدار السالف الذكر للتكاليف الحدية والكلية التي تعد أمرا لا غنى عنه لضمان نقطة التوازن .

ان قضية الاستخدام الاقصى لجهاز الانتاج في الممارسة يمكن ، ويجب ، أن توضع في داخل حدود الاختيار بين امكانيتين ، هما امكانية زيادة الانتاج (Δ ١) عن طريق انتاج معدات جديدة ، أو امكانية بلوغ الزيادة نفسها بالمعدات القائمة . ويتطلب تناول الامكانية الاولى (الانتاج الاضافي بمعدات جديدة) تقديراً لمقدار التكلفة الكلية .

ولهذا الغرض سنستفيد من سلسلة من الافتراضات . فنفترض أن الانفاق الاستثماري الذي لا غنى عنه لبناء تسهيلات تغل انتاجاً قدره Δ ١ يساوي $ب_{ح}$ ؛

وان عمر المعدات ح سنة وان سعر الفائدة ه

نحسب الجزء السنوي للتكاليف الرأسمالية بالمعادلة التالية :

$$د_{ح} = ب_{ح} \frac{ه(١ + ه)^{ح}}{(١ + ه)^{ح} - ب}$$

ونرمز للمعدل السنوي للاستغلال بالرمز ى (مع استبعاد الاهلاك والفائدة) . ويكون من الضروري أيضا حساب التكاليف السنوية (وح) للتجديدات الرأسمالية في خلال ح سنة . وكما نعلم فان التجديد يحدث بطريقة غير منتظمة ، بين الحين والآخر فقط . ولذا فان النفقات الموجهة لهذا الغرض يجب خصمها منذ اللحظة التي يبدأ فيها تشغيل المشروع ، ومنذ ذلك الحين تجزأ الى أجزاء سنوية . وهكذا اذا رمزنا بالرمز و للقيم التي تخصم في تلك اللحظة ، نجد أن

$$و_{ح} = و \frac{ه(١ + ه)^{ح}}{(١ + ه)^{ح} - ب}$$

ومن ثم فان النفقات السنوية الكلية التي يتطلبها الحصول على انتاج مقداره أ يكون متكافئا لـ :

$$ى_{ح} = ى + د_{ح} + و_{ح}$$

وبتناول الامكانية الثانية (زيادة الانتاج بالمعدات الموجودة) ، فاننا نقرر مقدار الزيادة في التكلفة التي لا غنى عنها (ى') لتحقيق زيادة في الانتاج قدرها (Δ ١) بوساطة المعدات الموجودة (ستكون ى بالتأكيد هي التكلفة الحدية لذلك الجزء من الانتاج) . والى جانب التكاليف المتغيرة — بالمعنى الدقيق للتعبير — نضع في اعتبارنا النفقات الاضافية على التجديد الرأسمالي، التي ستتطلبها المعدات في حالة تكثيف عمليات الانتاج.

نفرض أن البيانات التي عددناها فيما سبق تصل الى و .

ويمكن أن يحدث أيضا أنه على الرغم من النفقات على التجديد الرأسمالي ، فان

المعدات يمكن الا تدوم قدر دوامها في ظل ظروف الانتاج العادية . وهذه الحقيقة يجب وضعها في الاعتبار أيضا في المحاسبة النهائيـــة .

ونفترض علاوة على ذلك أنه من غير التحميل الاضافي سيصل عمر المعدات التي قيمتها ب الى ح سنة ، في حين أن هذا العمر ، في حالة وجود زيادة في الحمل، سيصل الى ح َ سنة ، وعندئذ تكون ح َ < ح بطبيعة الحال .

وسيصل القسط السنوي من آلاهلاك والفائدة الى :

في الحالة الاولى $\text{ب}\,\dfrac{\text{هـ}(1+\text{هـ})^{\text{ح}}}{(1+\text{هـ})^{\text{ح}}-1}$

في الحالة الثانية $\text{ب}\,\dfrac{\text{هـ}(1+\text{هـ})^{\text{ح}'}}{(1+\text{هـ})^{\text{ح}'}-1}$

ولذا فان النفقات الاضافيـــة الناجمة عن اهلاك المعدات قبل الاوان تصل الى :

$$\text{د} = \text{ب}\,\frac{\text{هـ}(1+\text{هـ})^{\text{ح}'}}{(1+\text{هـ})^{\text{ح}'}-1} - \text{ب}\,\frac{\text{هـ}(1+\text{هـ})^{\text{ح}}}{(1+\text{هـ})^{\text{ح}}-1}$$

ويمكننا ان نقول من قبيل الايجاز أن تكلفة الزيادة في الانتاج Δ ١ ستصل الى $\text{ى}' = \text{ح}' + \text{و} + \text{د}$.

وسيكون الحل البديل ، الذي يوضح أدنى التكاليف ، حلاً مربحاً . فاذا كـــان $\text{ى}' = \text{ى}_{\text{ح}}$ ، عندئذ يمكننا أن نقبل الافتراض القائل بان ذلك الفرع قد بلغ حالة من التـــوازن .

ومن الواضح أن القانون الذي صيغ فيما سبق لا يكف عن السريان ، حتى عندما يكون أحد فروع آلانتاج في ظرف استاتي (سكوني) ، أي عندما لا يكون الامر مسألـــة زيادة الانتاج ، وانما الابقاء عليه عند المستـــوى القائم وفي هذه الحـــالة فان مساواة التكاليف الحدية بالتكاليف الكلية يوضح أن الفرع المعطى للانتاج قد بلغ حالة التوازن في مجال التقدم التقني . بيد أن هذا لا يثبت بأية حال أن كل مشروع متصل بالفـــرع المعطي تكون لديه أرقى تقنية . وانما هو يوضح فقط أنه مـــن غير الاقتصادي تزويد المصانع القديمة المعطاة بتقنية متقدمة أو تجديدها .

ومن الناحية الفعلية فان فقدان التوازن ، الذي يحدث عندما تتجاوز التكاليف الحدية (تكاليف المجموعة الاخيرة من السلع المنتجة بالمعدات القديمة) التكاليف الكلية (مجموعة متشابهة من المنتجات المنتجة بالمعدات الجديدة) ، يكون علامة مقلقة على تأخر الفرع المعطى من الانتاج ، وعلى الحاجة الى تجديده .

ويسبب تقدير التكاليف الحدية في الظـــروف الاستاتية متاعب أقل من تلك التي يسببها حساب التكاليف المتوقعة للزيادة في الانتاج .

واذا افترضنا ، من أجل تبسيط النقاش ، أن دالة آلتكلفة في المشروعات المختلفة

دالة خطية ، عندئذ يكون بامكاننا أن نلاحظ أن التكاليف الحدية على نطاق أحد فروع الانتاج تتطابق مع مجموع التكاليف المتغيرة في المشروعات الاكثر تكلفة .

ولنفترض مرة أخرى أن متوسط التكاليف المتغيرة للمشروعات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، التي تنتج السلع نفسها يصل الى $ق_١$ ، $ق_٢$ ، $ق_٣$ ، $ق_٤$ ، .... ، في حين أن التكاليف الكلية للوحدة للمنتجات التي يتم انتاجها بالمعدات الجديدة تساوي ف، اذن

$$ق_١ < ق_٢ < ف < ق_٣ < ف_٤ .$$

ولنفترض علاوة على ذلك ان الانتاج السنوي يساوي $م_١$ ، $م_٢$ ، $م_٣$ ، $م_٤$،...

عندئذ تكون التكاليف الحدية (التي يقصد بها مجموعة التكاليف المتغيرة لأعلى المشروعات تكلفة كالآتي : $ى' = م_٣ ق_٣ + م_٤ ق_٤$.

وذلك بحيث تكون التكاليف الكلية (التي يقصد بها التكاليف المجمعة للعدد نفسه من المنتجات المنتجة بالمعدات الجديدة) مساوية لى = ف ($م_٣ + م_٤$).

ولما كان ى' > ى ، فان المشروعين ٣ ، ٤ سيكونان أعلى من المستوى الامثل ؛ كما أن تجديدهما سيكون اقتصاديا نسبياً .

وفي حالات وجود وفرة نسبية في رأس المال ، فانه يكون من الصائب تخصيص استثمارات لمثل هذه الفروع الانتاجية . ومع ذلك فحيث يوجد نقص نسبي في رأس المال ، فان تخصيص وسائل الاستثمار يجب أن تكون الاولوية فيه للاستثمارات ذات العائد الشديد السرعة .

وثمة دور جوهري يقوم به هنا سعر الفائدة الداخلي . فباستبعاد الوفورات المتوقعة لحين تحقق الاستثمار ، وباستقصاء مقدار سعر الفائدة الذي ستكون عنده ما تسمى القيم الرأسمالية مساوية لصفر ، فاننا نجعل الاولوية من نصيب الاستثمار الذي يغل سعر الفائدة الاعلى .

وبقدر معين من التبسيط يمكننا مواءمة سعر الفائدة الداخلي مع الحالة التي نناقشها هنا .

لنفرض أن متطلبات الانتاج الامثل قد تجاوزها عدد من فروع الانتاج . وبمساعدة الرموز المستخدمة فيما سبق نحصل على :

$$ى'_١ > ى_١$$
$$ى'_٢ > ى_٢ \quad \dots$$
$$ى'_ل > ى_ل$$

(الرموز ١ ، ٢ ، ... ، ل ترمز الى فروع الانتاج) .

ولذا فان الوفورات السنوية من تجديد المعدات القديمة او احلال معدات جديدة محلها ، تصل الى :

$$ى'_١ - ى_١ = ع_١$$
$$ى'_٢ - ى_٢ = ع_٢$$
$$ى'_ل - ى_ل = ع_ل$$

ووفقا للتعريف المعطى يكون من الضروري ايجاد سعر الفائدة الذي تكون عنده الوفورات المتوقعة ـ التي تخصم في وقت بدء تشغيل المشروع ، مساوية للنفقات الاستثمارية التي نفذت . وهكذا فان :

$$(\text{١})\quad \frac{\text{ى}_{\text{١}}}{\text{١ + و}} + \frac{\text{ى}_{\text{١}}}{(\text{١+و})^{\text{٢}}} + \ldots + \frac{\text{ى}_{\text{١}}}{(\text{١+و})^{\text{ح}}} - \text{ب} = \text{صفر ؛}$$

$$\frac{\text{ى}_{\text{١}}\,(\text{١ + و})^{\text{ح}} - \text{١}}{\text{و}\,(\text{١ + و})^{\text{ح}}} - \text{ب}_{\text{١}} = \text{صفر ؛}$$

$$(\text{٢})\quad \frac{\text{ى}_{\text{٢}}}{\text{١ + و}} + \frac{\text{ى}_{\text{٢}}}{(\text{١+و})^{\text{٢}}} + \ldots + \frac{\text{ى}_{\text{٢}}}{(\text{١+و})^{\text{ح}}} - \text{ب}_{\text{٢}} = \text{صفر ؛}$$

$$\frac{\text{ى}_{\text{٢}}\,(\text{١ + و})^{\text{ح}} - \text{١}}{\text{و}\,(\text{١ + و})^{\text{ح}}} \quad \text{ب}_{\text{٢}} = \text{صفر ؛}$$

$$(\text{٣})\quad \frac{\text{ى}_{\text{ل}}}{\text{١+و}} + \frac{\text{ى}_{\text{ل}}}{(\text{١+و})^{\text{٢}}} + \ldots + \frac{\text{ى}_{\text{ل}}}{(\text{١+و})^{\text{ح}}} - \text{ب}_{\text{ل}} = \text{صفر ؛}$$

$$\frac{\text{ى}_{\text{ل}}\,(\text{١+و})^{\text{ح}} - \text{١}}{\text{و}\,(\text{١+و})^{\text{ح}}} - \text{ب}_{\text{ل}} = \text{صفر}$$

تمثل $\text{ب}_{\text{١}}$ ، $\text{ب}_{\text{٢}}$ ، ... وتمثل $\text{ب}_{\text{ن}}$ حجم النفقات الاستثمارية في الفروع المختلفة ؛ وتمثل و سعر الفائدة المرغوب على نحو الدقة ، على حين تمثل ح العمر المتوقع للمشروع .

ومن الواضح أن جهود التجديد تلك ستحقق الربحية القصوى عندما يكون و اعلى ما يمكن . ولذا فان هذا الاسلوب يسمح لنا بتحديد تتابع تمويل الاستثمار بحيث تكون الاولوية للاستثمارات التي تحقق أعلى عائدات ربح ممكنة .

ـ ٣ ـ

وهكذا نكون قد تناولنا الى الآن مسألة الانتاج الامثل في جوانبه الطويلة الامد . ويعني ذلك أننا قد تناولنا امكانية التغيرات في الجهاز الانتاجي .

وعلى هذا الاساس كنا نعالج **الحد الاقصى المطلق للانتاج** في مقابل **الحد الاقصى النسبي** ؛ مع افتراض عدم تغير التسهيلات الانتاجية القائمة . وما نعنيه اذن هو ذلك

النوع من التخصيص الامثل لمهام الانتاج، بين المشروعات المنتجة للسلع نفسها، الذي يسمح ببلوغ النتائج الانتاجية المعطاة بالحد الادنى من التكاليف .

وهذه المسألة تصبح غير واقعية عندما يكون الجهاز الانتاجي مستخدماً استخداماً كاملاً ، أو عندما تكون القرارات المخططة للانتاج القصير الامد محددة (بطريقة جامدة) . ومع ذلك فمن المعروف أن كثيراً من فروع الانتاج لا تستخدم طاقاتها الانتاجية الكاملة . ويحدث ذلك اما نتيجة لنقص الاسواق (وهي حالة شديدة الندرة بالنسبة لنا) ، أو بسبب المصاعب التي تكتنف الحصول على المواد الاولية التي لا غنى عنها والتي يتطلبها تشغيل الجهاز الانتاجي كله . وتلك قسمة مميزة لاقتصادنا ، الذي تعد امدادات المواد الاولية هي نقطة الاختناق فيه .

ومن المفهوم أن مهام الانتاج يجب أن تخصص بحيث تسمح باستخدام القوة الانتاجية لاعلى المشروعات كفاية في المقام الاول . ومن الطبيعي أن التكاليف الكلية المتوسطة لهذه المشروعات لا يمكن أن تكون هي الاساس لتجميع المشروعات وفقاً لكفايتها الاقتصادية . وعلى النقيض من ذلك فان مستوى التكاليف المتغيرة للوحدة من المنتج هو الذي يحدد درجة الكفاية . وذلك لان الطريقة التي يتم بها تخصيص مهام الانتاج بالنسبة للمنتجات المختلفة ليس لها أي تأثير على التكاليف الثابتة لفروع الانتاج.

ومن الناحية الفعلية فان التكاليف المتغيرة الاجمالية (السنوية على سبيل المثال)، المحسوبة على نطاق فرع الانتاج ، تظل متوقفة بدرجة وثيقة على مدى الانتاج في الوحدات الانتاجية المختلفة ، التي تتميز كفايتها الاقتصادية بمستوياتها الخاصة للتكاليف المتغيرة .

ولذا فانه من أجل تحقيق الحد الادنى للتكاليف يكون من الضروري في المقام الاول استخدام الطاقة الكاملة للوحدات الانتاجية الاعلى كفاية ، ثم الانتقال بعد ذلك الى الوحدات الاقل كفاية الى أن يتم بلوغ حجم الانتاج المطلوب .

وذلك سليم بغير شك في الحالات المتعلقة بالتكاليف المتغيرة التي ترتفع بطريقة متناسبة ، أو أقل من المتناسبة ، مع مقدار الزيادة في الانتاج .

ومع ذلك فحيث يكون الانتاج في مرحلة تصاعد التكاليف المتغيرة للوحدة ، فان التخصيص الامثل لمهام الانتاج يحدث عندما تكون التكاليف الحدية لكل المشروعات المنتجة لسلعة معطاة متساوية .

– ٤ –

وهكذا نكون قد تناولنا الى الآن مسألة الوضع الامثل النسبي في ظروف الانتاج الوحيد النمط . وقد أوضحنا أن تحديد هذا الوضع يكون له معنى عندما لا تكون طاقة الانتاج - على نطاق فرع من فروع الانتاج ، مستخدمة استخداماً كاملا .

وستكون معالجة هذه المسائل مختلفة في حالة الانتاج البديل ، حيث يمكن انتاج منتجين مختلفين أو أكثر بالمعدات نفسها . وذلك لانه في هذه الحالة توجد الامكانية — ان لم تكن الضرورة — لمثل هذا التخصيص لمهام الانتاج بين الوحدات الانتاجية ، بصرف النظر عن مستوى استخدام الجهاز الانتاجي . وبعبارة أخرى تكون المسألة هنا هي الوصول الى مستوى من تخصص الوحدة الانتاجية يمكن معه انتاج كل السلع

المختلفة بأدنى تكلفة ممكنـــة .

وتتطلب قضية المكوّنات التي تتضمنها محاسبة التكاليف اليوم تعديلات معينـــة متعلقة بدراسة انتاج السلع المتجانسة .

وقد أشرنا فيما سبق الى أن التكاليف المتغيرة ، وليست الثابتة ، هي التي تحدد درجة كفاية الوحدة الانتاجية . وذلك لان التكاليف المتغيرة تقرر على نطاق فرع الانتاج مقدار التكاليف الاجمالية . وفيما يتعلق بتكاليف الانتاج البديل يكون من الضروري أن نستبعد من المحاسبة الخاصة بها كل العناصر المتغيرة المكونة لها التي يجب تغطيتها بأية طريقة كانت ، بصرف النظر عما يتم انتاجه (أحد منتجات القسم الاول أو القسم الثاني) ، أو عن النسبة التي يمكن بها انتاج سلع مقابلة (تكلفة المحافظة على درجة الحرارة لكتلة المنتج في مصانع الزجاج على سبيل المثال) .

والامر الوحيد الهام هنا ، من زاوية كفاية الوحدة الانتاجية ، هو ما يسمـــى التكاليف المباشرة . وذلك صحيح في ظل الظروف التي يستمر فيها تشغيل كل الوحدات الانتاجية في فرع معطى من فروع الانتـــاج .

وكل اشارة جديدة الى تكاليف ر صنفا في المصنع ل يجب فهمها بالمعنى الوارد فيما سبق ، أي دون تكاليف الاهلاك أو الفائدة على رأس المال ، ودون لتكاليف الثابتة الاخرى (الادارة وغيرها) ، أو التكاليف ذات الصلـــة التي لا يمكن ببساطة حساب كل منتَج فيهـــا على حـــدة .

ونبدأ الآن بمثال مبسط يتضمن مصنعين (ق ، ف) ، كل منهما قادر على انتاج منتجين فقط (١ ، ٢) بتكاليف مختلفة للوحـــدة .

ومن الممكن أن يكون لدينا حلان بديلان لتكلفة الاصناف التي يتم انتاجها في هذين المصنعين : الحل الاول يتميز بتنافر علاقات محاسبة التكاليف . ويكون الوضع هكذا :

في الحالة الأولى	في الحالة الثانية
ى١ق > ى١ف	ى١ ق < ى ف
ى٢ق > ى٢ف	ى٢ ق < ى٢ف

حيث : ى١ق ترمز لتكلفة المنتج الاول في المصنع ق

ى٢ق « « الثاني « « ق

ى١ف « « الأول « « ف

ى٢ف « « الثاني « « ف

ومن الواضح انه في الحالة الاولى يجب تخصيص المنتـج ١ للمصنـــع ف ، والمنتج ٢ للمصنع ق وفي الحالة الثانية أن يكون هناك عكس هذا التخصيص .

ولنتناول الان الحل البديل الثاني حيث تكون عـلاقات محاسبـة التكاليـف متجانسة . ويكون الوضع هكذا :

$ى_{1ق} > ى_{1ف}$ أو $ى_{1ق} < ى_{1ف}$

$ى_{2ق} > ى_{2ف}$ أو $ى_{2ق} < ى_{2ف}$

ولتبسيط المسألة لنفرض أن كلاً من المصنعين يستخدم طاقته الانتاجية بالدرجة نفسها . وبهدف التخصيص الامثل لمهام الانتاج نستفيد مما يسمى معامل الوحدة — وهو خارج قسمة تكلفة الاصناف المنتجة في المصانع « الارخص » على التكاليف في المصانع « الاغلى » .

$$\frac{ى_{1ف}}{ى_{1ق}} = ل_1 \quad ، \quad \frac{ى_{2ف}}{ى_{2ق}} = ل_2$$

ويسمح تحليل العلاقة المتبادلة بين هذه المعاملات بتخصص المصانع المنتجة للصنفين ١ ، ٢ .

ومن ثم على سبيل المثال اذا كان $ل_1 < ل_2$ ، فاننا عندئذ نضع اكبر عدد ممكن من الاصناف في المصنع ف ، الذي ينتج (طبقا لافتراضنا) الصنفين ١ ، ٢ بثمن أرخص. ولما كان المصنع ف قادراً على انتاج الصنف ١ بثمن أرخص نسبياً من قدرته على انتاج الصنف ٢ ، يكون من الضروري كما رأينا أن نستخدم في المقام الاول الطاقة الانتاجية للمصانع لانتاج الصنف .

وتصبح المسألة بالغة التعقيد اذا تناولنا عدداً أكبر من الاصناف التي يمكن انتاجها في مصانع مختلفة ، وهي مصانع بينما تنتج أصنافاً متماثلة فانها تمتص مقادير متفاوتة من الطاقة الانتاجية للمصانع المختلفة . ويمكننا تحديد الحجم الامثل باستخدام أسلوب شديد التعقيد ، هو أسلوب **البرمجة الخطية** .

لنفرض أن عدداً معطى من المصانع ل عليه ان ينتج حـ صنفا مختلفابالكميات (٣):

$ط_1$ ، $ط_2$ ، .... ، $ط_{حـ}$

ولنفترض أن $ص_{ىك}$ تمثل الطاقة الانتاجية التي لاغنى عنها في مصنع ك لانتاج وحدات من المجموعات ى (الطاقة الانتاجية يمكن التعبير عنها بآلة — ساعة ، الخ.) . وفي هذا الصدد يمكننا ترتيب جدول المصفوفة التالية لطاقات التجميل في ل مصنعا ، تنتج وحدات مختلفة من الصنف حـ :

$ص_{11}$	$ص_{21}$	$ص_{1ل}$
$ص_{12}$	$ص_{22}$	$ص_{2ل}$
$ص_{حـ1}$	$ص_{حـ2}$	$ص_{حـل}$

(٣) انظر أوسكار لانج ، P.W.N. Introduction to Econometrics ، ١٩٥٨) ص ٣٢٢ .

ويمكننا بهذه الطريقة تحديد حمل الطاقة الانتاجيــة للمصنع ك بالنسبة لانتاج $\text{س}_{\text{دك}}$ من مجموعة وحدات ح . ولذا فان هذا الحمل سيكون مكافئاً لـ $\text{ص}_{\text{دك}}\ \text{ى}_{\text{دك}}$

واذا رمزنا علاوة على ذلك لتكاليف الانتاج للمجموعة ر في المصنــع ك بالرمز $\text{ص}_{\text{دك}}$ ، عندئذ يمكننا ايضاً ترتيب جدول مصفوفة تكلفة الوحدة لمجموعات انتاجية خاصة في مصانع مختلفــة .

ى ح_{1}	ى ح_{2}	$\text{ى ح}_{\text{ل}}$
ى_{12}	ى_{22}	$\text{ى}_{2\text{ل}}$
: :	: :	: :
ى_{11}	ى_{12}	$\text{ى}_{1\text{ل}}$

ومن ثم تكون النتيجة التي تفيد أن التكلفة الاجمالية لمنتجات المجموعة د ، المنتجة في جميع المصانع تكون معادلة لـ : $\sum_{\text{ك}=1}^{\text{ل}} \text{ى}_{\text{د}}\ \text{س}$

في حين ان تكاليف الانتاج الاجمالية لكل المجموعات المنوعة ستكون :

$$\text{ى} = \sum_{\text{د}=1}^{\text{ح}} \sum_{\text{ك}=1}^{\text{ل}} \text{ى}_{\text{دك}}\ \text{س}_{\text{دك}}$$

وسيكــون تخصيص الانتــاج بين المصانع عنــد الوضع الامثل عندمــا يكون

$$\text{ى} = \sum_{\text{د}=1}^{\text{ح}} \sum_{\text{ك}=1}^{\text{ل}} \text{ى}_{\text{دك}}\ \text{س}_{\text{دك}} \quad \textbf{اقل ما يمكن}$$

ولذا فان القضية تتوقف على تحديد المجهول $\text{س}_{\text{دك}}$ بالمقدار ح ل (د = ١ ، ٢ ، ..... ، ح ؛ ك = ١ ، ٢ ، ..... ، ل) .

والى جانب توافر الشرط ى = **أقل ما يمكن** ، يجب توافر شروط اضافية ، هي التناسق الداخلي للخطة وسيكون ذلك $\sum_{\text{ك}=1}^{\text{ح}} \text{س}_{\text{دك}}\ \text{ط}_{\text{د}}$ ؛ د = ١ ، ٢ ،

ويعني هذا ان الكمية د من الاصناف المنتجة في ل مصنعا يجب ان تتطابق مــع برنامج الانتاج ط_{1} .

$$\sum_{\text{د}=1}^{\text{ل}} \text{ص}_{\text{دك}} \cdot \text{س}_{\text{دك}} \geq \text{ص}_{\text{ك}} \text{ ، ك = ١ ، ٢ ، ... ، ل ،}$$

مما يشير الى أن حمل الوحدة الانتاجية المعطاة لا يمكن أن يتجاوز طاقته الانتاجيــة . $\text{س}_{\text{د}} \geqslant$ صفر .

وهذا الشرط يمليه العقل ، اذ أن الانتاج لا يمكن أن يكون كمية سالبة .

وجدير بالذكر أن الآلات الحاسبة الالكترونية يمكنها اليوم حل أنظمة من المعادلات بها عدد كبير من المجاهيل . ونتيجة لذلك تتوافر امكانية حساب التخصيص الامثل لمهام

الانتاج بتطبيق أسلوب البرمجة الخطية حيث يتعلق الامر بمصانع كثيرة وبمجموعة منوعة كبيرة من المنتجات .

ونقدم فيما يلي مثالاً مبسطاً يمكن حله بآلة جمع عادية .

نفرض أن أربعة مصانع عليها أن تنتج ثلاث منتجات مختلفة بالكميات :

ط١	=	٣٠٠
ط٢	=	٤٠٠
ط٣	=	١٠٠

ويكون جدول مصفوفة طاقة التحميل للمصانع المنتجة للوحدات المختلفة من الاصناف على النحو التالي :

٢	٣	٣	٤
٥	٦	٥	٦
١٠	١٢	١٥	١٣

وفيما يلي جدول مصفوفة تكلفة الوحدة للاصناف المختلفة في كل مصنع من المصانع الاربعة :

١٠	١١	١٢	١٣
٢٠	٢١	١٨	٢٢
٣٠	٢٨	٣٣	٣٠

واذا سلمنا بأن الكفاية الانتاجية في كل مصنع من المصانع الاربعة تصل الى حمل قدره ١٠٠٠ وحدة ، فان جدول مصفوفة الانتاج للاصناف المختلفة في كل من المصانع الاربعة يكون على النحو التالي :

س١١	س٢١	س٣١	س٤١
س١٢	س٢٢	س٣٢	س٤٢
س١٣	س ٢٣	س ٣٣	س ٤٣

والقضية هي أن تكتشف المقادير الاثنا عشر : س١١ ، س٢١ ، ..... ، س٤٣ بطريقة تصون شروطا معينة . ويجب أن يكون العدد الكلي المجمع للاصناف المنتجة في كل المصانع المعنية مساويا للمقادير المخططة .

س١١ + س٢١ + س٣١ + س٤١ = ٣٠٠

س١٢ + س٢٢ + س٣٢ + س٤٢ = ٤٠٠

س١٣ + س٢٣ + س٣٣ + س٤٣ = ١٠٠٠

ويجب أن تكون تكاليف الانتاج المجمعة لكل هذه الكميات أقل ما يمكن .

١٠ س١١ + ١١ س٢١ + ١٢ س٣١ + ١٣ س٤١ + ٢٠ س١٢ + ٢١ س٢٢ + ١٨ س٣٢ + ٣٠ س٤٢ + ٣٠ س١٣ + ٢٨ س٢٣ + ٣٣ س٣٣ + ٣٠ س٤٣ = **أقل ما يمكن .**

وعلاوة على ذلك فان الحمل الكامل للمصانع المختلفة لا يمكن أن يتجاوز طاقتها الانتاجية .

٢ س١١ + ٥ س١٢ + ١٠ س١٣ ≧ ١٠٠٠

٣ س٢١ + ٦ س٢٢ + ١٢ س٢٣ ≧ ١٠٠٠

٣ س٣١ + ٥ س٣٢ + ١٥ س٣٣ ≧ ١٠٠٠

٤ س٤١ + ٦ س٤٢ + ١٣ س٤٣ ≧ ١٠٠٠

وعدد الاصناف المختلفة المنتجة في كل مصنع لا يمكن ان يكون سالبا

س١١ ⩾ صفر ، س٢١ ⩾ صفر ، .... س٤٣ ⩾ صفر

ويعطى حل هذه المشكلة بطريقة السميلكس الجدول التالي لمصفوفة الانتاج :

قيم **س ر ك** :

٣٠٠	صفر	صفر	صفر
٨٠	صفر	٢٠٠	١٢٠
صفر	٨٣	صفر	١٧

وبناء عليه يكون : س١١ = ٣٠٠ ، س١٢ = ٨٠ ، س٣٢ = ٢٠٠ ، س٤٢ = ١٢٠ ، س٢٣ = ٨٣ ، س٤٣ = ١٧ ؛ س٢١ = س٣١ = س٤١ = س٢٢ = س١٣ = س٣٣ = صفر .

وسيتم انتاج الصنف ١ في المصنع ١ ؛ والصنف ٢ في المصنع ١ ، ٣ ، ٤ ؛ والصنف ٣ في المصنعين ٢ ، ٤ .

وتسمح هذه الطريقة في تخصيص الانتاج باستخدام الطاقة الانتاجية بوساطة الوحدات الانتاجية المختلفة :

المصنع الاول سيستنفد امكانياته الانتاجية ، اذ آن

٣٠٠ قطعة (من الصنف ١) × ٢ = ٦٠٠

٨٠ قطعة (من الصنف ٢) × ٥ = ٤٠٠

المجموع ١٠٠٠ وحدة حمل .

المصنع الثاني لا ينجز ما سبق تماما ، لان ٨٣ قطعة (من الصنف ٣) × ١٢ = ٩٩٦ وحدة حمل .

المصنع الثالث يستخدم أيضا طاقته الانتاجية كاملة ، اذ ان ٢٠٠ قطعة (من الصنف ٢) × ٥ = ١٠٠٠ وحدة حمل .

المصنع الرابع مع ذلك يستخدم طاقته الانتاجية جزئيا فقط ، لان

١٢٠ قطعة (من الصنف ٢) × ٦ = ٧٢٠

١٧ قطعة (من الصنف ٣) × ١٣ = ٢٢١

المجموع ٩٤١ وحدة حمل .

ونتيجة لذلك فان الخطة سيتم انجازها باستخدام الطاقة الانتاجية لكل المصانع الى مدى ٣٩٣٧ وحدة حمل .

ويمكن ان تتحقق الصورة التي قدمناها فيما سبق بوساطة نمط من الاقتصاد تكون فيه الهيمنة على الانتاج ، وكذلك على حجمه وتنوعه ، موجهة « من أعلى » (من سلطة مركزية أو من الوزارات) .

ومن الواضح ان التخصيص الرشيد للانتاج لا يتم انجازه تلقائيا ، ولا بالوسائل الاقتصادية وحدها ، كالاثمان مثلا . وذلك لان هذه الوسائل يمكن هي نفسها ان تسبب انتهاكا لمبدأ تحقيق ادنى خفض في التكاليف على نطاق احد فروع الانتاج . ولا يوجد ادنى شك في أن باستطاعتنا ان نضرب مثالا على ذلك الشركات الرأسمالية التي تلجأ الى تقييد الانتاج في الوحدات الاغلى ، وتركيزه في الوحدات التي تنتج بأرخص ثمن ، وذلك من أجل تحقيق اقصى زيادة في الارباح (٤) .

ويتطلب ترشيد الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي تطبيق الاسلوب نفسه ، حيث يكون من المعقول تقييد الانتاج ، او تحقيق تخصص فيه ، بهدف احداث أقصى وفر ممكن في العمل الاجتماعي .

ومع ذلك فان التنظيم السليم للانتاج ، يمكن ان يصطدم بالمحاسبة الاقتصادية لأنشطة المشروعات المستقلة . وموقف المشروعات المختلفة ، في سعيها الى زيادة نتائجها الاقتصادية الى الحد الاقصى ، لا يتطابق بالضرورة مع مصالح الاقتصاد في مجموعه ، او حتى مع مصالح احد فروع الانتاج . وعلى النقيض من ذلك فان مصالحها كثيرا ما تتباعد .

ولنضرب مثالين على ذلك . نتيجة للقوة الانتاجية العاطلة الموجودة في فرع معطى من فروع الانتاج يصبح من الضروري ـ وفقا لمبدأ تقليل التكافة الى الحد الادنى ـ تقييد الانتاج في اقل الوحدات الانتاجية كفاية . ومع ذلك فان هذا سيكون له تأثير سلبي على هذه الوحدات ؛ وذلك لأن التكاليف الثابتة تنقل الى عدد اقل من المنتجات .

وتتعلق الحالة الثانية بالوضع العكسي ـ أي عندما يكاد الجهاز الانتاجي ان

---

(٤) أشار كارل كاوتسكي في كتابه « الثورة الاجتماعية » (في الجزء الثاني تحت عنوان « غداة الثورة الاجتماعية ») الى الاهمية الضخمة التي يكتسبها ترشيد الانتاج في المجتمع الاشتراكي القادم . ومن المفيد ان نورد فقرة متعلقة بذلك :

« هناك طرق مختلفة لزيادة الانتاج ، وقد اكتسبت طريقتان منها (اكثرها أهمية) بالفعل اهمية كبيرة اليوم . وقد طبقت كلتاهما بوساطة الترستات الامريكية ، التي يمكن أن نتعلم منها أشياء هامة ليست بالقليلة فيما يتعلق بأساليب الثورة الاجتماعية . فالترستات تبين لنا كيف انه من المستطاع زيادة انتاجية العمل بضربة واحدة . ويتحقق ذلك ببساطة عن طريق تجميع الانتاج الجماعي في أكثر المشروعات تقدما ، على حين أن جميع المشروعات الاخرى ، التي توجد عند مستوى أدنى ، تظل عاطلة » . (كراكو ، ١٩٠٣ ، ص ١٠٩) .

يكون مستخدما بكامل طاقته ، ويمكن تحقيق زيادة أخرى في الانتاج من خـلال التكاليف الحدية الأعلى . واذا كان ذلك مربحا من زاوية تحقيق زيادة عامة فـي الانتاج بالمعدات الموجودة ، فانه بشكل عام لا يكون مربحـا بالنسبة للمشروع . وسيزداد المركز المالي للمشروع سوءا اذا ترتب على زيادة الانتاج والتكاليف تجاوز التكاليف لاثمان المنتجات المعطاة .

والتناقضات القائمـة بين مصالح الفـروع المختـلفة من الاقتصاد ومصالح المجتمع ، التي تنطبق على الرأسمالية المعاصرة ، لا تختفي بأية حال في الاقتصاد الاشتراكي . وذلك لانه من المستحيل القول بأن بلوغ الوضع الامثل في الاقتصاد ككل يكون مرادفا لوصول المشروعات المختلفة اليه .

١٣ـ المحاسبة الاقتصادية للفعالية الاقتصادية

ميتشسلاف راكوفسكي

١ ـ مفهوم فعالية الاستثمار

ان تعريف فعالية الاستثمار يكون يسيرا في ظل الظروف الراسمالية . أذ لما كان الربح هو الهدف الوحيد للانتاج الرأسمالي ، فان العلاقة بين الربح المخطط ، او المتحقق ، والمدخل من راس المال تكون هي المعيـار الوحيد لفعالية الاستثمار . فالاستثمار يكون فعالا عندما يحقق على الاقل المعدل المتوسط للربح على رأس المال.

وهنا تثـور مسألة ما اذا كان معيـار الربـح يمكن تطبيقه على الاقتصاد الاشتراكي . ويبدو لي أن الربح لا يمكن استخـدامه بوصفـه المعيـار الرئيسي لفعالية الاستثمار في الاقتصاد الاشتراكي ، وذلك لاسباب متعددة منها :

١) ليس هدف الانتاج الاشتراكي تحقيق اقصى قدر من الربـح ، وانمـا هدفه تحقيق اقصى زيادة ممكنة في الدخل القومي ، اي فـي الاستهلاك الكلـي والتراكم الكلي على النطاق الاقتصادي القومي .

٢) تقوم الدولة الى حد كبير ، مدفوعة باعتبارات مختلفة ، بالفصل بـين أثمـان السلع وقيمها ؛ ولا يمكن لاي اصلاح في نظـام الثمن ـ يستهدف تصحيح الاخطـاء المروّعة في العـلاقات القائمة بين الاثمـان ـ أن يغير هذا الوضع . ومن المفهوم ان الربح في ظـل هذه الظروف ـ بوصفه الفرق بين الاثمان وتكاليف الانتاج ـ لا يمكن أن يكون مقادير موضوعيـة .

٣ ـ لا يبـالي الراسمالي بما ينتجه ، ولذا يكون باستطاعته مقارنة جميـع القيـم ببعضها بعضا . بيد أنه في ظروف اقتصادنا ـ الذي تعد مهمته انتاج قيم استعمالية محددة ـ لا يمكن ان تكون مقارنة منفعة السلع المتنوعة هي الاساس لا لفعاليتها الانتاجية ، ولا لفعالية الاستثمار الموجه الى انتاجها .

٤) في اقتصادنا يجب أن نستقصي بدقة شديدة عبـر الامد الطويل آثـار نمـو خط معطي من خطوط الانتاج على مختلف المناطق الاقتصـادية والفـروع

الاخرى . وهذا الاستقصاء لا يجب بأية حال اجراؤه من زاوية تحقيق أقصى ربح في المشروعات المختلفة .

وللاسباب السالفة الذكر يجب تطبيق معايير فعالية الاستثمار ـ في ظل ظروفنا ـ لا على الارباح ، وانما على القيم الاستعمالية الملموسة . وهذه المعايير يمكن صياغتها على انها المتطلبات بالنسبة للانتاج الاقصى للقيم الاستعمالية بالوسائل المادية والموارد البشرية المتاحة .

والمحاسبة الاقتصادية مطالبة بالوفاء بهذه المتطلبات . فهي بتقديرها لفعالية الاستثمار تقوم بدور هام ، وان لم تنفرد به ، في هذا الصدد . اذ انها اولا ليست في موقع تحيط منه بسلسلة العناصر الاقتصادية التي يصعب قياسها ، او غير القابلة للقياس ـ تنمية المناطق على سبيل المثال . وبعبارة اخرى فان المحاسبة الاقتصادية تعجز عن تجاوز حدود التحليل الاقتصادي ، وتكون عاجزة بالتالي عن الاحاطة بسلسلة الآثار الاجتماعية والسياسية للاستثمار . وهذا هو السبب في ان أي قرار يتعلق بالاختيار بين حلول بديلة معطاة للاستثمار يمكن ان يكون في أغلب الأحوال بعيداً للغاية عن قر ر يقوم كلية على نتائج المحاسبة الاقتصادية .

بيد ان المرء في هذه الحالة يجب ان يكون على دراية بالموازنة الاقتصادية ، حتى يمكن له ان يفهم تماما كل انحراف عنها .

٢ ـ مفهوم آثار الاستثمار

ان ما يعنينا هنا في المقام الاول هو القيم الاستعمالية التي يتم التعبير عنها بقيم استعمالية محددة . ومع ذلك فان آثار الاستثمار ـ الاساسية او الثانوية ـ يمكن ايضا ان تتخذ شكل وفورات سواء في العمل الحي أم في العمل المتجسد، وكذلك التغيرات التي تطرأ على رصيد العملات الصعبة ـ بقدر ما يكون للاستثمار طابع واضح لزيادة الصادرات او الحد من الواردات . وعلاوة على ذلك فان الاستثمار يمكن ان يتكون من تأليفات غير متجانسة من هذه النتائج الثلاث ؛ ويجب على التحليل الاقتصادي ان يعرف كيف يحدد نصيب كل منها .

وكثيرا ما يكون أثر الاستثمار غير مرادف لحقيقة تطبيقه . وتلك هي الحالة عندما يستطيع مشروع ما انتاج منتجات على نطاقات مختلفة وبنسب متنوعة . ويجب على محاسبة فعالية الاستثمار ان تضع هذه الحقيقة في اعتبارها ، وذلك من اجل ضمان التطابق الامثل بين وسائل الاستثمار وقوة العمل ، وكذلك التداول الأسمدة في الزراعة على سبيل المثال) ، من اجل بلوغ افضل النتائج الممكنة . ومن بين الطرق الاكثر اهمية لزيادة فعالية استثمار معطى التحديد السليم لطابع الانتاج ، وبخاصة مستوى التخصص والتعاون فيه (تقسيم العمل) . وبينما نحن نفيس الآثار النافعة لاستثمار ما بوحدات طبيعية أساسا ، فما زلنا نرغم في كثير من الاحوال على تعديل ذلك المبدأ ، او حتى على الابتعاد عنه .

وتكون المسألة بسيطة نسبيا عندما تكون المجموعة المنوعة للانتاج متماثلة بهذا القدر او ذاك ، ويمكن تحويلها الى وحدات تقليدية متجانسة على وجه

التقريب . وتصبح الامور اكثر تعقيدا عندما تكون منتجات المشروعات المختلفة غير قابلة للمقارنة ـ مثال ذلك المنتجات الكيماوية المختلفة لصناعة الكوك ، والمنتجات الزراعية المختلفة لمزرعة واحدة ، الخ. وتنشأ عندئذ ضرورة النظر الى هذه المنتجات في شكل قيم بهدف ايجاد صفة مشتركة فيما بينها . ومن المفهوم ان صواب هذه الطريقة يتوقف على صواب نظام الثمن . وكثيرا ما يكون منهج القيمة امرا لا غنى عنه بالنسبة للنتائج المعقدة في مجال الوفورات ؛ كما انه علاوة على ذلك المنهج الوحيد الممكن بالنسبة للآثار في مجال العملات الصعبة .

ومن اجل القضاء على العيوب الكثيرة الحدوث في نظام تقدير الانتاج وفي نظام الثمن ، يكون من المستطاع ـ استنادا الى الظروف ـ استبعاد دوران الاستثمار من قيمة الانتاج ؛ او حساب الانتاج الصافي بحيث يمكن الغاء التباينات في كمية ونوع المواد الاولية المستهلكة . وثمة أسلوب منتشر لتقدير نتائج الاستثمار في سلع التصدير في شكل كسب صاف من العملة الصعبة ؛ أي ناقصا قيم المواد الاولية وغيرها بالعملة الصعبة ، وهي المواد التي يمكن أن تكون في ذاتها موضوعات مستقلة للتبادل الدولي .

مدى قابلية النتائج للمقارنة فيما بينها . آن النتائج التي يتم الوصول اليها من تحليل مختلف الصور البديلة لمشروع فردي يجب أن تكون شديدة التقارب من حيث الكم والنوع . ولا يعني ذلك انها يجب ان تكون متطابقة . اذ يمكن على سبيل المثال أن توجد فروق بدرجة معينة في نوعية الانتاج وتنوعه ، وفي مدى التعاون والتخصص . ويمكن ان توجد ايضا مستويات مختلفة لاستخدام الانتاج الفرعي ، الخ. وتواجه مقارنة النتائج في داخل فرع الانتاج متطلبات اقل صرامة . وذلك لاننا نستطيع ان نقارن بين مشروعات ذات ملامح انتاجية متماثلة ، ولكنها ذات أحجام انتاجية مختلفة تماما (مثال ذلك استثمارات التجديد الصغيرة نسبيا في المشروعات الكبيرة) .

وثمة مجال آخر اكثر اتساعا هو المقارنة بين فعالية فروع انتاجية مختلفة . ففي المجال الاول يكون باستطاعتنا مقارنة النتائج التي يتم الحصول عليها من خصائص على درجة معينة من التماثل (مثال ذلك الفحم والبترول والغاز ؛ الصلب والالومنيوم ؛ الصلب والاسمنت ؛ النحاس والالومنيوم ، النحاس والرصاص والبلاستيك ، اللحم والسمك ، الالياف الصناعية والطبيعية ، الخ.) .

والمجال الثاني لمقارنة الفعالية فيما بين الفروع هو مقارنة النتائج فيما يتعلق بتوفير العملات الصعبة . ومن زاوية الصادرات لا يعنينا من حيث المبدأ ما نصدره ، لان النتيجة فى كل الحالات تكون كسبا في الصرف الاجنبي (العملات الاجنبية) .

والمجال الثالث هو مجال المقارنة بين النتائج في مجال الوفورات من العمل الحي او المتجسد . واخيرا فان المجال الرابع للمقارنات فيما بين الفروع هو مجال المقارنة بين زيادة الانتاج في بعض الفروع والوفورات في البعض الآخر . وذلك لانه من زاوية الدخل القومي تكون الزيادة في الانتاج والخفض في الاهلاك متعادلين .

٣ ـ مفهوم النفقات الاستثمارية

ان ظهور قيم استعمالية جديدة لا يرتبط فقط بالنفقات المباشرة ـ المقتصرة على الفرض المباشر من الاستثمار نفسه ـ وانما بالنفقات المساعدة وغير المباشرة ايضا . ويقصد بالنفقات المساعدة هنا النفقات على خدمات متنوعة لا غنى عنها لتحقيق الاستثمار المعطى ، ويقوم بها عادة مستثمون آخرون . أما النفقات غير المباشرة فيقصد بها النفقات في فروع انتاجية اخرى ، او في مجالات غير انتاجية (الاسكان على سبيل المثال) التي يجب تحملها في تواز مع تنمية انتاج أصناف معطاة .

وعند تحليل النفقات الاستثمارية للمشروعات المختلفة التي تحقق نتائج مختلفة، تكون القضية الاكثر أهمية هي تقسيم المجموع الكلي للنفقات وتخصيصها بالنسبة للآثار المختلفة . وسيسمح ذلك بمقارنة النسبة بين الانفاق والنتائج في هذه المشروعات بالمقارنة بالنسب المماثلة كما تتحقق ، او كما يمكن تحقيقها في مكان آخر .

وهكذا عند توسيع ، او أعادة بناء ، مشروعات قائمة ، فان ذلك الجزء من النفقات ، الذي يخصص لا لزيادة الانتاج ، بل للمحافظة على مستواه الحالي ، يجب طرحه (خصمه) من مجموع نفقات البناء ـ والا كان التوسع غير موات اذا ما قورن ببناء مشروعات جديدة .

وفي الحالات التي تستخدم فيها عمليات تكنولوجية متماثلة لصنع منتجات متنوعة ـ يمكن انتاجها بالتسلسل (على طريقة الانتاج المتماثل) ـ يكون من الملائم توزيع النفقات الاستثمارية المشتركة بين الانماط الخاصة للمنتجات بنسبة النفقات التي لا غنى عنها لانتاج كل سلسلة .

والنفقات على تجديد المصانع القائمة ـ التي تهدف الى كل من زيادة الانتاج وخفض التكاليف ـ يجب تقسيمها تناسبيا فيما يتعلق بكل من النتيجتين السالفتي الذكر .

ويعد تقسيم النفقات في داخل فروع انتاجية بأسرها ذا أهمية خاصة بالنسبة لبرمجة الاستثمار .

والقضية الاولى هنا هي أن توزع ـ من المجموع الكلي للنفقات المخصصة لنمو فرع الانتاج ـ تلك النفقات التي لن تترتب عليها في الاساس زيادات في الانتاج . وتتضمن مثل هذه النفقات : ١) نفقات لتغطية الاهلاك المادي لرأس المال الثابت ؛ ٢) نفقات لاحلال الاهلاك « المعنوي » ؛ ٣) نفقات على التجديدات التقنية التي تحقق نتائج أقتصادية دون زيادة الانتاج ؛ وأخيرا ٤) ذلك الجزء من النفقات العامة الذي لا يسفر عن زيادة في الانتاج في الفترة محل الدراسة ، والذي يتكون من الفرق في « النفقات الاستثمارية المجمدة غير المرتبطة بالانتاج » ، وذلك فيما بين بداية الفترة محل الدراسة ونهايتها .

والقضية الهامة الثانية لتخصيص النفقات الاستثمارية في داخل فروع الانتاج هي تخصيص هذه النفقات الاستثمارية لأنماط مختلفة من النفقات ـ

للانشاءات الجديدة ، أو لتوسيع أو تجديد المشروعات القائمة . ولكل من هذه الانماط الاستثمارية مزاياه ومساوئه . فالمشروعات الجديدة على سبيل المثال يمكن بناؤها على أساس تقني عال وفي اكثر المواقع ملاءمة ؛ في حين لا يكون من المستطاع دائما بلوغ أعلى مستوى تقني عند توسيع او تجديد وحدات انتاجية قائمة ، اذ انها مقيدة بالاوضاع التكنولوجية القائمة . وعلاوة على ذلك فان الموقع يمكن في أغلب الاحوال الا يكون هو الموقع الافضل ، لانه يكون محددا من قبل ؛ في حين ان امكانيات المواد الاولية ، وغيرها من الظروف التي لا غنى عنها للتوسع ، يمكن ان تكون محدودة . ومن الناحية الاخرى فان تشييد وحدة انتاجية جديدة يستغرق بشكل عام وقتا أطول مما يستغرقه توسيع الوحدات الانتاجية القائمة . وكذلك الحال بالنسبة لفترة البدء في الانتاج . والى جانب ذلك فان البناء الجديد يتطلب نفقات كبيرة لتشييد المساكن ، ومبالغ من النفقات المساعدة اكبر بدرجة جوهرية ، وكذلك تجميع أفراد متمرسين في الموقع الجديد .

ويكون اقرار النسبة بين الاستثمارات المساعدة والمباشرة سهلا نسبيا . اذ لا يتطلب ذلك الا حساب معدل استفادة الاستثمار الاساس من الانفاق المساعد .

اما الاستثمارات غير المباشرة فتسبب صعوبات اكبر . وعند دراسة استثمارات فروع تزود مشروعا معطى بالمواد الاولية والمعدات ، فان الصعوبات يمكن التغلب عليها جزئيا بعقد اتفاق بين المشروع ومورديه لتكوين « كومبينة » (اتحاد) (فيما يتعلق بكميات المواد الاولية المستخدمة) . والمشروع الذي يستهلك موادا اولية اقل سيكون في حاجة الى « كومبينة » أصغر .

ولتجنب التعقيدات المرتبطة بدراسة الاستثمارات غير المباشرة يكون من المستطاع – فيما يتعلق بأصناف التصدير ، او الاصناف التي يترتب عليها خفض الاستيراد – عدم استخدام مثل هذه الاستثمارات الا في حدود صافي ما تغله من العملة الصعبة ، اي بعد اقتطاع قيم المواد الاولية التي تدفع بالعملات الاجنبية . وبعبارة آخرى فان عملية التحويل هي وحدها التي تكون موضعا للاستقصاء .

وفيما يتعلق بالسلع المخصصة للسوق المحلية ، يكون من المستطاع – عن طريق اغفال تحليل النفقات غير المباشرة – أخذ مكاسب الانتاج الواضحة أساسا للدراسة ، أي دون تحويل القيم .

والمجموعة المنوعة الثانية للنفقات غير المباشرة هي نفقات التسويق أو النقل الى المستهلكين . وهذه يمكن أن تكون أنواعا مختلفة من الاستثمارات تبعا لنوعيات السلع المعنية (مثال ذلك أن الغلايات التي تعمل بفحم الليجنيت بدلا من الفحم الحجري تتطلب ، من زاوية الكمية نفسها من السعرات الحرارية ، مجامر – أفران – أكبر ، وغلايات أكبر ، وتسهيلات للتزود بالفحم ، الخ .) .

والنوع الثالث هو الاستثمارات غير الانتاجية – الاسكان ، والتسهيلات الكوميونية ، والخدمات الاجتماعية ، وغيرها . والاستثمارات التي من هذا النمط ترتبط جزئيا بالمهام الاجتماعية التي تنشأ عن سياسة تحسين الظروف السكنية ، والتسهيلات الاجتماعية ، وكذلك عن نمو السكان . وهذه المهام يمكن أن تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بتشييد المشروع المعطي . ومع ذلك تظل الحقيقة قائمة ، وهي انه مع

تشييد المشروعات في المواقع المختلفة ، فان احتياجها من الايدي العاملة ستدفع هي نفسها الى نفقات مختلفة على الاسكان — حسب حجم قوة العمل في المناطق المعطاة ، التي يمكن استخدامها دون تشييد مساكن اضافيـــة .

٤ — قضية تكاليف الاستغــلال

تحتل تكاليف الاستغلال بوجه عام الصدارة في محاسبة فعالية الاستثمار . وهذا هو السبب في أن الخطأ في حسابها يؤدي بدرجة كبيـرة للغاية الى تشويه المؤشرات الحقيقية لفعالية الاستثمار . ومن الناحية الاخرى فان تكاليف الاستغلال تشكل العناصر الاساسية الاكثر مرونة في المحاسبة ، وذلك لانها تتعلق أيضا — على خلاف نفقات كل عملية مفردة — بشكل التكاليف المقبلة ، وهو ما يتعذر تحديده .

وفيما يتعلق بالتكاليف المباشرة يكون من الضروري أن نضع في الاعتبار لا التكاليف الملائمة بشكل مباشر فقط ، وانما أيضا ارتفاع التكاليف بمرور الوقت كدالة على نمو الانتاج . ويمكننا ذلك من تحديد دور التكاليف الثابتة ودور التكاليف المتغيرة ، وكذلك من كشف النقاب عن التكاليف العالية المختلفة عند بداية فترة الاستخدام غير الكامل للطاقة الانتاجيـــة .

وفي حالات معينة . مثال ذلك عندما يمكن لوحدة انتاجية الحصول على مواد أولية من نوعية مختلفة ، وبخاصة في استثمارات التصدير — عندما لا نكون معنيـــين الا بنتائج الصناعة التحويلية — فاننا لا نضع في اعتبارنا الا تكاليف الصنع ؛ في حين نطبق مؤشر التكلفة على نتائج الوحدة في خلال فترة الانتاج (على زيادات القيمة بالنسبـــة للوحدة ، أو على الزيادة في حصيلة العملة الصعبة بالنسبة للوحدة ، أي على الزيادة الصافية في الصرف الاجنبي — العملات الاجنبيـــة) .

وتكلفة المواد الاولية المستهلكة في الانتاج تتضمن بطبيعة الحال تكلفة نقلهـــا . وعلى الرغم من ذلك فان تلك التكلفة تعتبر في أغلب الاحوال موحدة لنمط ، بوصفها مستقلة عن التكاليف الحقيقية ، وناشئة عن موقع نقطتي التسليم والاستلام . وهذا هو السبب في أن فعالية الاستثمار — التي يجب أن تضع في الاعتبار لا التكلفة الاسمية، وانما التكلفة الاقتصادية — العامة الفعلية — يجب أن تأخذ بأثمان المواد الاولية عند نقطة التسليم ، محسوبة على أساس الاثمان عند مكان انتاجها ، وكذلـــك التكاليف الحقيقيـــه للنقـــل .

والآن لنعد الى التكاليف الاستهلاكية غير المباشرة . ان ضرورة دراسة هـــذه المسألة — وفي المقام الاول فيما يتعلق بالتكاليف التي تتضمن المستهلك الاخير — تنشأ من نفس طبيعة محاسبة فعالية الاستثمار . ومن الضروري هنا أن نضع في اعتبارنا قبل كل شيء النقل الى المستهلك ، وكذلك آثار نوعية المنتجات على تكاليف الاستهلاك . فذلك يتطلبه اقرار التغيرات التي ستطرأ علـــى تكاليف المستهلكين في صورة نتـــائج استهلاكية متشابهة لقيم استعمالية متماثلة (مثال ذلك كيف أن استهلاك اطـــارات سيارات من نمط ما في أسفار طولها ١٠٠٠٠٠ كيلومتر سيتطابق مع استهلاك اطارات من نمط آخر في أسفار بالطول نفسه) .

ومع ذلك فبقدر ما تنعكس الفروق في نوعية المنتجات في أثمان هذه المنتجات .

لا تكون هناك حاجة الى ضبط تكاليف الانتاج مع الفروق في التكاليف غير المباشرة — بطبيعة الحال الى المدى الذي توضع به الفروق في النوعية في الاعتبار بطريقة ملائمة . كما أن النفقات على التجديد الرأسمالي ، التي لا تدخل في تركيب تكاليف الاستغلال الجارية ، يجب أن توضع في الاعتبار في محاسبة فعالية الاستثمار شأنها شأن تكاليف الاستغلال .

٥ ـ الاثمان في محاسبة الفعالية

ان كل التحليلات السابقة للمقادير الاقتصادية — لنفقات الاستثمارية ، وتكاليف الاستغلال ، وتجديد رأس المال ، وكذلك نتائج الاستهلاك — ما دامت تقدر في صورة قيمة في حالة المجموعات المنوعة المعقدة ، فانها تتوقف على علاقات الاثمان . وفي هذا الصدد تتوقف فعالية الاستثمار أيضا على وضع الاثمان ، الذي يتشكل بهذه الطريقة أو تلك بناء على العلاقة بين النفقات والنتائج .

وفي هذا الصدد تتطابق محاسبة الفعالية تطابقا وثيقا للغاية مع أنظمة الثمن التي تكون متناسبة مع المقدار الذي لا غنى من العمل الاجتماعي المبذول في انتاج السلع المختلفة . ومن سوء الحظ ، كما شرحنا في مقدمة المقال ، أن ذلك غير ممكن . فمع النظام السائد للاثمان ،ستكون محاسبة الفعالية من هذه الزاوية مشوهة دائما بهذه الدرجة أو تلك . كما ستتطلب دائما أجراء تصحيحات للتخفيف من الانحرافات الاكثر وضوحا في العلاقات السليمة . ويتضح مما سبق أنه ستوجد دائما حاجة الى انجاز محاسبة التكاليف ليس فقط بدلالة الاثمان الضرورية الجارية ، بل أيضا بدلالة أثمان مترابطة وفقا لقائمة أثمان معينة أعدت مركزيا من أجل متطلبات محاسبة فعالية الاستثمار . وستكون هناك حاجة أيضا الى تقديرات اضافية في الحالات التي تحدث فيها تغيرات محددة المعالم بوضوح في العلاقات المقبلة المتوقعة بين الاثمان والتكاليف. ومما لا ريب فيه أن هذه الاساليب المحاسبية الثلاثة ستؤدي الى نتائج مختلفة؛ ويترتب على هذه الحقيقة أن التقدير الصحيح لمنفعتها يتطلب تحليلا ثاقبا .

والقضية الجوهرية هي أن تحول الى قاسم مشترك التكاليف المحلية وتكاليف المواد الاولية والسلع الاستثمارية المستوردة ، وذلك في الحالات التي نريد فيها اجراء تقدير للعمل الكلي المبذول في لنتائج المتحققة ، وليس فقط تكاليف انتاج المواد الاولية التي تستورد بالعملات الصعبة . وفي هذه الحالات يمكن حساب أثمان السلع المستوردة وفقا لمتوسط تكاليف الاستهلاك لوحدات الصرف الاجنبي ، أي وفقا لاسعار الصرف الجارية — ٣٦ زلوتي للدولار .

٦ ـ قضية فترة الاستغلال

يعد تحديد الفترة الكاملة للاستغلال مسألة ذات أهمية كبيرة ، اذ أن فعالية الاستثمار ستتخذ أشكالا مختلفة اذا دامت فترة الاستغلال من عشر سنوات الى عشرين سنة .

ومن المؤكد أن افتراض فترة الاستغلال لا يمكن أن يكون تحكميا . فهو يتوقف على

العمليات المادية ، وكذلك على العمليات الاقتصادية ، أي على ما يسمى العمليات « المعنوية » ، لاهلاك المعدات . اذ لكل نمط من المعدات عمر مادي واقتصادي مختلف . ولما كان كل مشروع من هذه الزاوية يضم كلاً مركبا من المعدات ، فان فترة الاستغلال المحسوبة يجب بالضرورة أن يكون متعارفا عليها . ويمكن اعتبار هذه الفترة خارج قسمة القيم الاستثمارية المشتركة على متوسط الاهلاك السنوي لكل المعدات .

ويتوقف الاهلاك الاقتصادي للمعدات في اقتصاد اشتراكي على الموازنة العامة لقوة العمل مقارنة بوسائل الاستثمار المتاحة للنمو الاقتصادي .

ومن الادلة على مدى حدة هذه القضية ــ كما هي الحال بوجه عام فيما يتعلق بمسألة النفقات المناسبة على التقدم التقني ــ ما يسمى مقدار الوقت المسموح به لاسترداد هذه النفقات . ونحن نعني بهذا المفهوم الحد الزمني الذي يجب على الوفورات المتحققة أن تعوض في خلاله النفقات التي استهدفت تحقيق هذه الوفورات. ولنفرض كما جرى العرف أن الفترة ست سنوات . وبالتالي اذا كان للمعدات القديمة على سبيل المثال تكلفة استغلال أعلى بمقدار ١٠٠،٠٠٠ زلوتي من تكلفة استغلال المعدات المماثلة الجديدة ؛ وأن تكلفة المعدات الجديدة أقل من ٦٠٠،٠٠٠ زلوتي ، عندئذ تكون فترة استرداد النفقات ــ على احلال معدات جديدة محل القديمة ــ أقل من ست سنوات. وفي تلك الحالة يكون من الضروري تغييرها ، على الرغم من أنها كان يمكن أن تستخدم لمدة عشر سنوات أخرى من الفترة المقدرة لاهلاكها المادي .

ويثير تقدير الفترة المتوقعة لتحملية المعدات الجديدة ــ من زاوية استخدامها الاقتصادي المقبل ــ صعابا كبيرة . ونحن لا يمكننا أن نعمل هنا الا في عالم الاحتمالات. فاذا حددنا ، على أساس الخبرة السابقة وغيرها من المقدمات المنطقية ، معدلا معينا للتقدم الاقتصادي في مجال التكاليف ومجال النفقات الاستثمارية في أحد فروع الانتاج، يكون من المستطاع أن نحسب ما اذا كانت المعدات المعطاة ستتجاوز حدود فعاليتها الاقتصادية في عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، وهل سيكون من الضروري احلال معدات أخرى محلها . ويعني ذلك أن فترة الاستغلال المقدرة لها سيتعين تحديدها على أنها عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ؛ وليس خمسا وعشرين كما يمكن أن تكون الحال بالنسبة لاهلاكها المادي . ولقضية تأثر المعدات بالزمن (تقادمها) أهمية خاصة بالنسبة لمجالات التقدم التقني السريع. ويجدر بنا أن نشير الى أن تحديد فترة استغلال المعدات يمكن أن تؤثر في طريقة انتاجها ، وفي طريقة تشييد المباني المرتبطة بها ، الخ . مثال أن تحديد فترة قصيرة مناسبة للاستغلال الاقتصادي يمكن أن يؤدي الى قبول مواد بناء أقل تحملا ، ومن ثم الى وفورات مقابلة في الاستثمار .

٧ ــ تجميد النفقات الاستثمارية

ان تجميد النفقات الاستثمارية يمكن أن يكون مرتبطا بفترة تشييد مشروع ما أو بفترة استغلاله . وهو يعبر اما عن نقص في الاستثمارات الانتاجية ، أو عن قصور في استخدامها . ففي خلال تشييد مشروع ما تحدث نفقات مجزاة دائمة معينة . ومنذ حدوث هذه النفقات الى حين تشغيل المشروع ، فانها لا تستخدم لاغراض الانتاج .

وتعد حصيلة هذه النفقات المجزاة والفترة السالفة الذكر بمثابة تجميد لها في مبان ، ويعبر عنها « بسنوات زلوتي » . ويساوي مجموع هذه النفقات المجزاة عبر فترة التشييد كلها النفقات الاستثمارية المجمدة ، كما يعطي خارج قسمة مقدار النفقات المجمدة على النفقات الاستثمارية الكلية الفترة المتوسطة لتجميد النفقات .

واذا حدثت النفقات الاستثمارية بطريقة متناسبة عبر فترة التشييد بأسرها، فان الفترة المتوسطة لتجميد النفقات تكون مساوية لنصف دورة التشييد . بيد انها اذا كانت مركزة عند بداية عملية التشييد ، فان فترة التجميد تكون اكبر من نصف دورة التشييد . واذا تركزت النفقات عند نهاية عملية التشييد ، فانها تكون تبعا لذلك اصغر . وفيما عدا الكسب العام من تقصير دورة الاستثمار ، فان ذلك يشير الى أهمية التركيز المعقول للنفقات بالقرب من نهاية التشييد . وهو يوضح أيضا أنه من الملائم اجراء تجميد فعلي لقطاعات من المشروعات قبل الاستكمال النهائي للتشييد ، بهدف اختصار فترة التجميد . وفيما يتعلق بتجميد النفقات في خلال فترة الاستغلال ، فان ذلك ينشأ — كما أشرنا فيما سبق — من الاستخدام غير الكامل للطاقة الانتاجية ، ويجد التعبير عنه في ارتفاع تكاليف الانتاج بالنسبة للوحدة في فترة الاقتراب من الاستخدام الكامل لهذه الطاقة . والوسيلة الى اختصار فترة التجميد ، وتقليل الخسائر المترتبة عليه ، هي الوقف الفعلي للاستثمار في مراحل متعددة يمكن آن تكون متباعدة .

٨ – قضايا المؤشر التركيبي لفعالية الاستثمار

لقد تناولنا الى الآن القضايا المنفصلة للمحاسبة الاقتصادية لفعالية الاستثمار . وكل من هذه القضايا ، مثل تكوين رأس المال ، أو تكاليف الوحدة ، او تحملية المشروع ، او مسألة فترة التجميد ، يمكن ويجب ان يكون موضوعا لتحليل عميق . ومع ذلك فان مثل هذه التحليلات لا يمكن آن توفر اجابات حاسمة فيما يتعلق بفعالية المشروع محل الدراسة ، أو مجمع الاستثمارات ، اذا لم نحط بالقضية بأكملها ؛ فالتكاليف المثلى ، على سبيل المثال، يمكن الا تتقارب مع النفقات المثلى ، الخ. ولذلك توجد الحاجة الى معالجة تركيبية عند تقويم فعالية الاستثمار بهدف تحديد الاحجام المثلى ذات الصلة من كل العناصر الرئيسية في محاسبة فعالية الاستثمار (١) .

وفي المعالجة التالية استندنا الى المبدأ القائل بأن حلين بديلين للاستثمار أ ، ب سيكون لهما الفعالية نفسها ، اذا لم يترتب على استخدام الحل الثاني بدلا من الحل الاول اضطراب دينامية الفعالية للاقتصاد القومي من حيث محافظتها على

---

(١) جرت ، وما زالت تجري ، في بولندا مناقشة واسعة لاشكال مثل هذه المحاسبة التركيبية . وقد ظهرت وجهات النظر الخاصة بهذه المسألة ، التي قدمناها فيما سيأتي من المقال — والتي قبلتها لجنة الميثودولوجيا (علم المنهج) التابعة للجنة التخطيط — ظهرت في مقال للاستاذ كاليتسكي ولي بعنوان « صيغة معممة لفعالية الاستثمار » ، في مجلة جوسبوداركا بلانوفا ، عدد ١١ ، عام ١٩٥٩ .

توازن قوى العمل . وفي الوقت نفسه فان مناقشة المناهج (الاساليب) المتبعة في حساب فعالية الاستثمار ـ في الاتحاد السوفياتي كما في بولندا ـ تشير الى المهام المحاسبية التالية بوصفها المهام الاكثر صعوبة : ١) تجميد نفقات الاستثمار في فترات التشييد ؛ ٢) الفروق في تحملية موضوعات الاستثمار ؛ ٣) التشتت غير المتناسب للانتاج والتكاليف بمضي الوقت .

أ) أبسط شكل لصيغة فعالية الاستثمار

لنبدأ بمعالجة نموذج اقتصادي قومي شديد التبسيط ، يتم فيه تشييد المشروعات « بسرعة البرق » . وهنا لا تظهر قضية تجميد استثمارات التشييد عندما يكون للاستثمارات جميعا فترة بقاء واحدة ـ ولنقل ٢٠ سنة . ومن ثم لا تنشأ مسألة اختلاف فترات الاستغلال . وأخيرا فان الانتاج والتكاليف في هذا النموذج نكون ثابتة عبر فترة استغلال المشروع بأسرها ، ولذا لا تنشأ قضية تشتت الانتاج والتكاليف بعض الوقت . ولا يتبقى في هذا المخطط المبسط الا مسألة المقدار المسموح به من النفقات الاضافية (Δ أ) التي تحدث خفضا في تكاليف الاستغلال (Δ ب) في موضوعات الاستثمار محل المقارنة ، والتي تتميز بحد زمني للحصول على عائدات النفقات (حـ) . والمقدار حـ يجب اختياره بطريقة مواتية لتحقيق الزيادة القصوى في الدخل القومي عن طريق المخصصات الاستثمارية المتاحة . وتوجد هناك امكانيات واسعة في الاقتصاد لخفض التكاليف عن طريق احلال المعدات القديمة بمعدات جديدة ، وتحديد او ميكنة عملية العمل . ولما كان باستطاعة هذه الامكانيات ان تساعد في تحقيق خفض نسبي في نفقات الاستثمار في فترة العائد حـ ـ أقل من ست سنوات ـ فان المخصصات اللازمة لتحقيق تخفيضات أضافية في التكاليف ، تتجاوز هذا الحد ، تشكل تبديدا لوسائل الاستثمار . وفي ظل اعتبارآت الاختيار بين حلين بديلين للاستثمار ، يمكن المقارنة بينهما ، ويغلان الناتج نفسه ، يمكن تقديم الحل الثاني على النحو التالي :

$$\text{أ}_{٢} - \text{أ}_{١} < (\text{ب}_{١} - \text{ب}_{٢}) \times \text{حـ} \text{ ، أو}$$

$$\frac{\text{أ}_{٢}}{\text{حـ}} + \text{ب}_{٢} < \frac{\text{أ}_{١}}{\text{حـ}} + \text{ب}_{١}$$

وبعبارة اخرى فان الحل يكون مفضلا حيث

$$(١)\quad \text{د} = \frac{\text{أ}\,\frac{١}{\text{حـ}} + \text{ب}}{\text{هـ}}$$

يكون أقل (ب لا تشمل الاهلاك) .

لنفرض ان هذه الصيغة لا تكون صحيحة الا بالنسبة للفترة المعيارية(النمطية) وى (ولنقل عشرين سنة) ، في حين تتطلب الفترات الاخرى تصحيحات مقابلة سنتناولها فيما سيأتي .

ب) دراسة نتائج تجميد نفقات الاستثمار في تشييد المباني

من المفهوم ان طول فترة البناء ، وما يترتب عليها من تجميد النفقات ، يمارس تأثيرا على فعالية الاستثمار . وما نعنيه هنا هو طريقة دراسة هذا التأثير . فمن الواضح قبل كل شيء ــ كما رأينا فيما رأينا فيما سبق ــ ان هــذا التأثير يكـون متناسبا مع حجم النفقات المـجمدة في فترة التشييد .

ونحن نتناول الآن اثر تجميد النفقات في المباني على الوضع الاقتصادي العام.

ومن اجل هذا الغرض فاننا نزن عملية الاستثمار الفعلية في النموذج المبسط، حيث التشييد ينفذ بسرعة كبيرة . في هذا النموذج يمكن وضع النفقات ــ التـي يجري تجميدها بالتدريج في تشييد المشروع المعطي ــ دون ابطــاء تحـت تصرف الاقتصاد القومي لخلق الدخل . نرمز للدخل القومي الصافي المتحقــق بالنسبـة لوحدة الناتج بالرمز ى٢ (سنتناول المقدار ى٢ فيما بعد) . في النموذج المبسط سيصل الدخل الكلي ، إلى حين اتمام التشييد إلى أ عف نف . وبعبارة اخرى فان النفقات على الهدف موضوع الدراسة ستصل ، نتيجة للتجميد، لا الى أ ،وانما إلى (أ + عف نف) ، على اساس الترتيب المبسط .

وبالتالي تتطلب الصيغة (١) التعديلات التالية :

$$(٢)\quad د = \frac{أ\,\frac{١}{ح}\,(١ + عف\ نف) + ب}{هـ}$$

وتبقى مسألة تعريف المقدار عف ، الدخل القومي الصافي المنتج سنويا للوحدة من النفقات الاستثمارية المجمدة فعلا ، « والمسخرة للانتاج » ، فـي نموذج البنـاء « بسرعة البرق » . ونحن نفترض أن النفقات تخلق دخلا قوميا مثل دخل الفرع ذي البنيان المتوسط ، ونرمز للتكوين الرأسمالي للدخل القومي الاجمالي بالرمز ق (أي المقدار ق زلوتي استثماري الذي يتطلبه الحصول على زلوتي واحـد مـن الدخـل الاجمالي في السنة) . وبالتالي فان الدخل القومي الاجمالي لكل زلوتي مستثمـر يصــل الى $\frac{١}{ق}$ سنويا ، والدخل الصافي بعد اقتطاع الاهلاك ، الذي نرمز لمعاملـة بالرمز ك٢ يصل الى $\frac{١}{ق}$ ــ ك . وقــد يبدو أن عف سيســاوي على وجه الدقــة المقدار الاخير ؛ بيد ان استلالاتنا تتطلب تصحيحا هاما . ويتعلق ذلـك بحقيقة آن الزيادة في الدخل القومي لا تتطلب فقط نفقات استثمارية ، وانمـا تتطلب عمالـة اضافية أيضا . وعند تحقيق توازن قوة العمل يكون مما لا غنى عنه القيام بنفقـات استثمارية معينة لاتاحة عدد مقابل من العمال للاقتصاد القومي .

ومن اجل زيادة الدخل القومي الاجمالي بمقدار ل ، فان ذلك لا يتطلب فقط

نفقات استثمارية مباشرة (قل) ، وانما يتطلب أيضا اتاحة قوة العمل اللازمة لخلق المقدار ل . نرمز للاجور التي يتطلبها المقدار ل بالرمز م ل ، والنفقات الاستثمارية المباشرة ذات فترة العائد المحدودة بالرمز حـ م ل . وبالتالي فان الزيادة في الدخل القومي ، ل ، ستتطلب النفقات المشتركة ق ل + حـ م ل ؛ اما الزيادة السنوية في الدخل السنوي الاجمالي بالنسبة لزلوتي الاستثمار فستصل الى :

$$\frac{\text{ل}}{\text{قل} + \text{حـ م ل}} = \frac{1}{\text{ق} + \text{حـ م}}$$

وبعبارة اخرى فمن اجل الوصول الى توازن قوة العمل فان الدخل السنوي الاجمالي غير المجمد لزلوتي الاستثمار لا يصل الى $\frac{1}{\text{ق}}$ ـ ك ، وانما الى

$\frac{1}{\text{ق} + \text{حـ م}}$ ـ ك ولذا يمكننا تعريف ع و على النحو التالي :

$$\text{عف} = \frac{1}{\text{ق} + \text{حـ م}} - \text{ك}$$

فاذا سلمنا بأنه في ظل الظروف البولندية تكون ق= ٢،٥ ؛ حـ = ٦ ؛ م = ٠،٥ ؛ ك = ٠.٠٣ (٢) ؛ فاننا نحصل على

$$\text{عف} = \frac{1}{2{,}5 + 6 \times 0{,}5} - 0{,}03 = 15\%$$

حـ تعديل الصيغة بالنسبة للفترات الاخرى غير فترات الاستغلال المعيارية (النمطية)

لقد افترضنا الى الآن ان كل المشروعات لديها فترة الاستغلال نفسها س ى . وهذا هو السبب في ان الصيغ التي أثبتناها فيما سبق لا تنطبق على الحالات التي يكون فيها للمشروعات موضع المقارنة فترات استغلال مباشرة . وسنحاول فيما سيأتي اقرار تصحيحات للانتاج والتكاليف تسمح بأن تستبدل بالمشروعات ذات فترات استغلال و مشروعات متكافئة ذات فترات استغلال و ى .

والآن لنعتبر ان كل الاستثمارات المطبقة في الاقتصاد ذات أمد قدره وسنة. ونعتبر ان هذا النمط من الاستثمار بالنسبة للوحدة الزمنية يزداد بمقدار ط٪ سنويا ، وان تكوينه الراسمالي يصل الى ق . ونفترض ايضا ان ق لن يتعرض لاي تغيير بمرور الوقت. فاذا كان الاستثمار المشترك المستخدم في السنة المعطاة يصل الى ١،

(٢) الفرق بين الاهلاك الفعلي ٣٪ ، والاهلاك المقدر ٥٪ ، يفسره التوسع السريع لرصيد راس المال الثابت .

فقد كان يساوي $\frac{1}{\text{ح} + \text{ط}}$ في السنة السابقة ، وفي السنة السابقة لها ، (ح ــ ١) سنة ، كان يطابق $\frac{\text{أ}}{(1 + \text{ط})^{\text{ح} - 1}}$.

ولكن لما كانت قيمة مشروع ما يعمل في السنة المعطاة تتكون من مجموع القيم الاستثمارية المستخدمة في و سنة ، فانها بذلك تصل الى :

$$\text{ص}_{\text{و}} = \sum_{\text{ح}=1}^{\text{ح}=\text{و}} \text{م} \frac{1}{(1+\text{ط})^{\text{ح}-1}} = \text{م} \frac{\left[1 - \left(\frac{1}{(1+\text{ط})}\right)^{\text{و}}\right] \times (1+\text{ط})}{\text{ط}}$$

ومع وجود تكوين رأسمالي ق ، فان انتاج مثل هذه التسهيلات يصل الى :

$$\text{د}_{\text{و}} = \frac{\text{ص}_{\text{و}}}{\text{ق}} = \text{م} \frac{\left[1 - \left(\frac{1}{1+\text{ط}}\right)^{\text{و}}\right] \times (1+\text{ط})}{\text{ط ق}}$$

والآن لنستقص نتائج الانتاج من تيار استثماري فردي له التكوين الراسمالي نفسه ، ولكن له تحملية (فترة تحمل او بقاء) معيارية (نمطية) للتسهيلات ، $\text{و}_{\text{ى}}$.
نحصل الآن على :

$$\text{د}_{\text{وي}} = \frac{\text{ص}_{\text{وي}}}{\text{ق}} = \text{م} \frac{\left[1 - \left(\frac{1}{1+\text{ط}}\right)^{\text{و}_{\text{ى}}}\right] \times (1+\text{ط})}{\text{ط ق}}$$

وهكذا يوجد تغير في حجم الانتاج لاقتصاد ما مع وجود التدفق الاستثماري نفسه ، ولكن مع وجود فترة مختلفة لتحملية التسهيلات ؛ ويتم التعبير عن مكاسب الانتاج في تسهيلات بناء ذات فترات تحمل اعلى من $\text{و}_{\text{ى}}$ (أي مع كون و $>$ $\text{و}_{\text{ى}}$) بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{د}_{\text{و}}}{\text{د}_{\text{وى}}} = \frac{1 - \left(\frac{1}{1+\text{ط}}\right)^{\text{و}}}{1 - \left(\frac{1}{1+\text{ط}}\right)^{\text{و}_{\text{ي}}}} = \text{ك}_{\text{و}} > 1$$

ويمكن ان تتحقق أعلى المكاسب اذا كان ط $=$ صفر ، أي اذا كنا معنيين بتكرار الانتاج البسيط . وعندئذ يكون $\text{ك}_{\text{و}} = \frac{\text{و}}{\text{و}_{\text{ى}}}$ ، وهو ما يعني [illegible] حملة اطول ، ومع تدفق استثماري معطي ، فان الانتاج يمكن ان يزيد بنسبة فترة تحملية

التسهيلات . ومع ذلك ففي ظل ظروف تكرار الانتاج الموسع ، والارتفاع السنوي المترتب عليه في مجموع النفقات الاستثمارية ، فان التجملية الاطول أمدا للتسهيلات يمكن ان تكون أقل دلالة . ويكون الامر كذلك لان الاستثمارات في الفترات السابقة، الاقل بدرجة جوهرية ، لها تأثير مقابل متناقص على الحجم العام للانتاج . وهكذا اذا افترضنا أن ط = ٧٪ ، وهو ما يتطابق مع معدل الزيادة في الاستثمارات الانتاجية في ظل الظروف البولندية ، فاننا نحصل ــ اذا كانت وى = ٢٠ سنة ــ على الارقام التالية للمعامل كـ و (٪) :

و	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	٣٥	٤٠	٥٥
كو	٣٨،٦	٦٦،١	٨٦،٠	١٠٠	١٠٠	١١٧	١٢٣	١٢٦	١٣١

ومن ثم فانه مع وجود تحملية تبلغ ضعف التحملية المعيارية (النمطية) تصل المكاسب من زيادة الانتاج الى ٢٦٪ ، ومع وجود فترة تحملية غير محدودة تصل الى ٣١٪ فقط . ويشير ذلك بوضوح الى أن التحماية الاكبر للتسهيلات توفر في الاقتصاد المتوسع مزايا أقل مما توفره في تكرار الانتاج البسيط .

لنفرض أننا نستبدل بكل مشروع ذي تحملية قدرها و سنة ، مشروعا آخر بالنفقات نفسها وانما ذا تحملية قدرها وى وبتكوين رأسمالي أقل في العلاقة كـ و. وبسبب هذا الاستبدال اذا كان الانتاج السنوي لوحدة انتاجية فعلية يصل الى هـ، فان الانتاج السنوي للوحدة الانتاجية البديلة سيكون هـ كـ و . ومن اليسير ان ندرك اننا نحصل على الانتاج نفسه والتدفقات الاستثمارية نفسها في كلا الحالتين، حالة الوحدة الانتاجية الفعلية وحالة الوحدة الانتاجية البديلة . وفيما يتعلق بالاستثمارات فان ذلك ينشأ عن تساوي النفقات في الوحدة الفعلية والوحدة البديلة . أما بالنسبة للانتاج ــ طبقا للادلة التي قدمناها فيما سبق ــ فان التدفقات الاستثمارية نفسها للوحدات الانتاجية ذات التحملية وتعطي تدفقا انتاجيا أكبر بمقدار كـ و منه في حالة التحميلة وى مع وجود التكوين الراسمالي نفسه . وفي حالة ما يستبدل بمشروع ذي تحملية قدرها و سنة ، مشروع ذو تحملية وى ، فان التكوين الراسمالي لانتاجه ينخفض في العلاقة كـ و ، بحيث يزيد التدفق الانتاجي هنا ايضا بمقدار كـ و مرة ، ولذا يكون مساويا للتدفق الانتاجي الفعلي .

ومن الطبيعي أن فترة الاستغلال الاكبر للتسهيلات لا يقابلها فقط تدفق انتاجي أكبر ، وانما تكاليف أعلى ايضا . وعند دراسة هذا العامل يكون من المستطاع تطبيق الاستدلالات نفسها التي طبقت في المجال الانتاجي ، وان يكن مع اجراء تصحيح جوهري . ويرتبط ذلك بحقيقة أنه مع وجود تدفق راسمالي معطي يتزايد سنويا بمقدار ط٪ ، فان تكاليف الانتاج للتسهيلات الحديثة التشغيل في سنة معطاة تكون أعلى لا بمقدار ط ٪ ، وانما أقل ، بمقدار خ٪ ، من تكاليف الانتاج للتسهيلات التي بدأ تشغيلها في السنة السابقة . ويترتب ذلك على التخفيضات المتتالية في التكلفة بالنسبة للوحدة من الناتج في التسهيلات التي بدأ تشغيلها بعد ذلك ، وهي الاستثماري نفسه ، فان التسهيلات ذات التحملية الاعلى من التحملية المعيارية

تتطلب تكاليف أعلى من تلك التي تتطلبها التسهيلات ذات التحملية المعيارية – في العلاقة ت‌و كما تتحدد في الصيغة التالية :

$$ت_و = \frac{م_و}{م_{وى}} = \frac{1 - \left(\frac{1}{1 + خ}\right)^{و}}{1 - \left(\frac{1}{1 + ح}\right)^{وى}}$$

مـ و ، مـ و ى يمثلان مجموع التكاليـف للفترتين و ، و ى . وبافتراض أن وى = ٢٠ سنة ، خ = ٣٪ ، فان ت‌و تساوي ما يلي (٪) :

و	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	٣٥	٤٠	٥٥
ت‌و	٣١	٥٧	٨٠	١٠٠	١١٧	١٣٢	١٤٥	١٥٥	٢٢٧

وبتطبيق الاستدلالات نفسها على التكاليف ، مثلما اتبع في دراسة الانتاج ، يكون من المستطاع التدايل على أن تسهيلا بديلا ذا تحميلة معيارية وى لا بد أن تكون تكاليف استغلاله أعلى في العلاقة ت‌و . ومن ثم اذا كانت تكاليف وحدة أنتاجية فعلية ذات تحملية وسنة تصل الى ب ، فان تكاليف وحدة انتاجيةبديلة ذات‌تحملية وى سنة ستصل الى ب ت و .

ولذا اذا كنا بصدد وحدة انتاجية ذات تحملية وسنة ،وأنتاجها هـ ،وتكاليف استغلالها ب ، فانه يكون باستطاعتنا أن نستبدل بها وحدة انتاجية ذات تحملية وى سنة ، ولها النفقات الاستثمارية نفسها ، وانتاجها هـ ك و ، وتكاليفها ب ت و . وبالتالي فان صيغة فعالية الاستثمار بالنسبة لوحدة انتاجية ، ذات فترة استغلال ى ، ستتخذ الشكل التالي :

$$د = \frac{أ \times \frac{1}{ح}\left(1 + ع_{ف}\ ،\ ف\right) + ب\,ت_و}{هـ\,ك_و}$$

وهذه الصيغه يمكن أن تمثل أيضا على النحو التالي :

$$د = \frac{أ \times \frac{1}{ح}\left(1 + ع_{ف}\ ،\ ف\right) \times \frac{1}{ك_و} + ب\,\frac{ت_و}{ك_و}}{هـ}$$

وعند تحسين الفعالية في حالة تسهيل ما ذي تحملية أعلى من التحملية المعيارية ، فان عناصر الصيغة التي تتوقف على النفقات الاستثمارية في العلاقة ك و تتخذ تعبيرا متناقصا . بيد أن زيادة تكاليف الاستغلال في النسبة $\frac{ت_و}{ك_و}$ (التي تكون أكبر من الواحد الصحيح) تؤدي الى هبوط مستوى الفعالية . وفي

ذلك يتم التعبير عن الخسائر التي تحدث عند تحديد تكاليف الاستغلال المنفقة للمشروعات ذات فترات التحملية الاعلى ، وبالتالي عن طريق الامكانيات المتناقصة للتقدم التقني . وتتوقف النتائج التي سيكون لها الغلبة على علاقة المقدار ب بالمقدار أ (+ ع‍ و و) . مثال ذلك ان أخذ فترة التحميلة الطويلة للمحطات الايدروليكية – التي تكون تكاليف استغلالها منخفضة للغاية – في الاعتبار يؤدي الى تحسين فعالية هذه المحطات .

ومن الضروري ان نشير الى ان سرعة الزيادة في انتاج الوحدات الانتاجية الجديدة ، التي يكون معدل زيادة انتاجها ط٪ ، ومعدل زيادة تكاليفها طخ٪ ، يمكن ان تكون غير متماثلة بالنسبة لمجموعات المشروعات ذات فترات التحملية المختلفة ، اي انها يمكن ان تختلف باختلاف و . وبسبب نقص البيانات في هذا المجال فاننا نفترض المقدارين نفسيهما ط٪ ، خ٪ بالنسبة لمجموعات كل فترات التحملية ، وبالتالي ٧٪ ، ٣٪ كما سبق .

د) تعديل صيغة تدفق الانتاج المتغير والتكاليف وقت الاستغلال

لنتناول مرة اخرى تدفق الانتاج بالمشروعات التي يبلغ عمرها و سنة ، والتي يكون المعدل السنوي لزيادة استثماراتها ط ٪ . وبالنسبة للقيم الراسمالية للوحدات الانتاجية العاملة في السنة المعطاة فقد حصلنا فيما سبق على الصيغة التالية :

$$ص_و = \sum_{ح=1}^{ح=و} أ \frac{1}{(1+ط)^{ح-1}}$$

(أ يمثل الاستثمار في تلك السنة) .

والآن نحن نرفض الافتراض الذي قدم الى الآن ، وهو ان الانتاج في المشروع المعطي يكون ثابتا في خلال فترة الاستغلال . فقسم الوحدات الانتاجية محل الدراسة الى مجموعات وفقا لشكل منحنى الانتاج . ونفرض ان التدفق الاستثماري المقابل لها يوضح المعدل السنوي نفسه للزيادة – ط٪ . ومن ثم فان الصيغة السابقة للقيم الراسمالية للوحدات الانتاجية في السنة المعطاة تظل سارية بالنسبة لكل من هذه التدفقات الاستثمارية . (ستشكل أ الآن الاستثمار في السنة المعطاة، ص القيم الراسمالية للوحدات الانتاجية التي تعمل في السنة المعطاة فيما يتعلق بالتدفقات الراسمالية) .

ولنحسب انتاج الوحدات الانتاجية في السنة المعطاة . نرمز للنسبة بين انتاج هذه الوحدات – في ح سنتر وبين قيمها الراسمالية بالرمز ث١ .

ففي السنة المعطاة سيكون للوحدات الانتاجية ،التي تم تشغيلها في السنوات ح – ١ السابقة ، انتاج متميز للسنوات ح سنة من وجودها . ومن ثم فان انتاج الوحدات الانتاجية ، التي تم تشغيلها ح – ١ سنة قبل ذلك ، سيعبر عنه بالصيغة التالية :

$$\text{أ}\ \frac{1}{(1+\text{ط})^{\text{ح}-1}} \times \text{ث}_{\text{ح}}$$

ومن ثم فان التدفق الانتاجي ، ذا شكل التشتت المعطي ، سيظهر على النحو التالي :

$$\text{ق}_{\text{و}} = \sum_{\text{ح}=1}^{\text{ح}=\text{و}} \text{أ}\ \frac{1}{(1+\text{ط})^{\text{ح}-1}} \times \text{ث}$$

والآن لنتصور إننا نحصل على انتاج $\text{ق}_{\text{و}}$ من الحجم نفسه ، مع كون ث ثابتة ووجود التدفق الاستثماري نفسه . عندئذ نحصل على :

$$\sum_{\text{ح}=1}^{\text{ح}=\text{و}} \text{أ}\ \frac{1}{(1+\text{ط})^{\text{ح}-1}} \times \text{ث}_{\text{ح}} =$$

$$\sum_{\text{ح}=1}^{\text{ح}=\text{و}} \text{أ}\ \frac{1}{(1+\text{ط})^{\text{ح}-1}} \times \text{ث}_{\text{ي ز}}$$

ويمكن أن نسمي $\text{ث}_{\text{ي ز}}$ مكافيء ث في حالة الاستمرار . ومن المعادلة السابقة ينتج أن

$$\text{ث}_{\text{ي ز}} = \sum_{\text{ح}=1}^{\text{ح}=\text{و}} \text{أ}\ \frac{1}{(1+\text{ط})^{\text{ح}-1}}\ \text{ث}_{\text{ح}} : \frac{\left[1-\left(\frac{1}{1+\text{ط}}\right)^{\text{و}}\right](1+\text{ط})}{\text{ط}}$$

ومن ثم تبقى خطوة واحدة فقط لتحـويل حالة انتاج متغير في مشروع معطـي في خلال فترة الاستغلال الى حالة انتاج ثابت . ولنستبدل بكل وحدة انتاجيةذات تشتت معطي لناتج متغير في خلال فترة الاستغلال وحـدة انتاجية لهـا النفقـات الاستثمارية نفسها ، ولكن ذات انتاج ثابت يصل مستواه الى

$$\text{ق}_{\text{ي ز}} = \sum_{\text{ح}=1}^{\text{ح}=\text{و}} \text{ق}_{\text{ح}}\ \frac{1}{(1+\text{ط})^{\text{ح}-1}} : \frac{\left[1-(1+\text{ط})^{-\text{و}}\right](1+\text{ط})}{\text{ط}}$$

ومن اليسير ان ندرك ان الوحدات الانتاجية البديلة تنجز الناتج نفسه الذي تنجزه الوحدات الانتاجية الفعلية (القائمة) . وهكذا فان المعادلة السابقة تعطينـا حجم الانتاج الثابت بوصفها مكافئا للانتاج المتغير . وترتكز الصيغة التيأثبتناها على الافتراض بأن التدفقات الاستثمارية المقابلة لانماط مختلفة من تشتت الانتاج لهـا نصيب ثابت في التدفق العام للاستثمارات . ومع ذلك فانه لما كان هـذا لا يتطابق الا مع الواقع التقريبي ، فان الصيغة السابقة لا يمكن اعتبارها دقيقة تماما .

ويمكننا استخدام استـدلالات مماثلة بالنسبـة للتكاليف المتناقصة في خـلال

فترة الاستغلال . ونحصل على ما يلي بوصفه مكافئا للتكاليف المتغيرة :

$$\text{ب}_{\text{يز}} = \sum_{\text{ح}=١}^{\text{ح}=\text{و}} \text{ب}_{\text{ح}} \frac{١}{(١+\text{ح})^{\text{ح}-١}} : \frac{\left[١ + \left(\frac{١}{١+\text{خ}} \right)^{\text{ل}} \right] (١ + \text{خ})}{\text{ح}}$$

والآن يمكننا تعميم صيغة فعالية الاستثمار بالنسبة للانتاج المتغير والتكاليف المتغيرة في خلال فترة الاستغلال ، وذلك بأن يستبدل بالمقدارين هـ ، ب المقدارين $\text{هـ}_{\text{يز}}$ ، $\text{ب}_{\text{يز}}$ كما في الصيغة التالية :

$$\text{د} = \frac{\text{م} \frac{١}{\text{أ}} (١ + \text{ع}_{\text{ف}}\ \text{و}_{\text{ف}}) + \text{ب}_{\text{يز}} \times \text{ت}_{\text{و}}}{\text{هـ}_{\text{يز}} \times \text{ك}_{\text{و}}}$$

وهكذا تضع الصيغة السابقة في الاعتبار النفقات المجمدة في خلال التشييد، وتحملية المشروعات غير المعيارية ، وكذلك قابلية كل من الانتاج والتكاليف للتغير بمرور الوقت .

ومن المفهوم أن الصيغ التي قدمت فيما سبق لا يمكن الاقرار بها الا بوصفها تقريبا للحقائق الاقتصادية المتضمنة ، وليست بوصفها حلولا نهائية لقضايا محددة.

ومن الضروري علاوة على ذلك ان نشير في ختام هذا المقال الى انه لا يكفي في التحليلات الاقتصادية مقارنة الحلول البديلة المختلفة . لانه بينما يمكن أن يكون احدها هو الافضل نسبيا ، فان كل الحلول البديلة مع ذلك ،بما فيها الحل الافضل، يمكن من الناحية الفعلية أن تكون حلولا هزيلة . ويجب ان تكون هناك وحدةانتاجية تسير على نحو سليم كأساس موضوعي للمقارنة (في حين يتم اقرار تحسينات جوهرية بغية تحقيق انجازات افضل في بعض أقسام المشروعات الاخرى) . والمؤشرات التقنية ــ الاقتصادية ، ومؤشرات انتاجية العمل والمعدات ، وكذلك كثافة استخدمها ، يمكن أن تكون بمثابة العناصر لمثل هذا الاساس للمقارنة .

١٤ ـ بعض قضايا تخطيط التنمية الاقتصادية

جوزيف باجتسكا

لا يفهم البعض بالتخطيط الا أنه التنبؤ بمجرى التنمية الاقتصادية . وهذا النوع من التخطيط سهل المنال بالنسبة لمن لديه قدر معين من المعرفة الاقتصادية ، وبعض البيانات الاحصائية . والفرق بين وجهة نظرنا ووجهة نظر هذا البعض ينحصر في المقام الاول في حقيقة أنه الى جانب التنبؤ ، فان التخطيط بالنسبة لنا يعني ايضا التصور (التخطيط) الطويل الامد للنشاط الاقتصادي ، الذي يحقق ـ على أساس معايير معينة ـ اختيارا اقتصاديا .

ويمكن تمييز العناصر التالية في الخطط الاقتصادية :

ا) التنبؤ بطبيعة العوامل المستقلة (المناخ ، الظروف الطبيعية ، العوامل الديموجرافية) ؛

ب) ادراك عوامل الطبيعة المستقلة التي تكون قابلة للضبط (أي تكون داخلة في مجال صنع القرارات على الصعيد الاقتصادي) ، والتي تكون لها قوانين حركة خاصة بها (الاستهلاك ، التقدم التقني ، انتاجية العمل) ؛

ح) تصور الخطة عن طريق الاختيار الاقتصادي المباشر ، التي يتم انجازه على اساس المحاسبة الاقتصادية ، او على اساس المعايير الاجتماعية والسياسية ، الخ .

ولا يوجد أساس آيا كان للتأكيد بأن مدى الاختيار في الخطط المركزية يكون واحدا في كل الاحوال ، او بأنه يتحدد مرة واحدة والى الابد ، على حين توجد من الناحية الاخرى أسس لاقرار ان المدى في اقتصادنا يجب ان يكون كبيرا للغاية في هذه الفترة .

ان الدافع الى اجراء اختيار اقتصادي في الخطط التي تحيط بالاقتصاد في مجموعه يمكن ان يوجد في المقام الاول في حقيقة أن مثل هذا الاختيار يجب أن يحقق أهدافا اجتماعية معينة .

ولنترك مؤقتا مسألة مدى الاختيار الاقتصادي في الخطط المركزية ، اكتفاء بالتأكيد بأن هذا المدى عندنا انما هو تصور **للتخطيط الفعال للاقتصاد بأسره** ، اي

لنوع التخطيط الذي لا يتنبأ فقط بما سيحدث ، وانما يتنبأ أيضا بأية مشروعات يجب القيام بها . فاذا كانت الحال كذلك ، عندئذ يكون من الواضح ان **نظام التخطيط عندنا يجب ان يحيط بالادوات اللازمة لتحقيق ما يتم تصوره أو التكهن به.** وتوجد في الحقيقة صلة وثيقة للغاية بين الخطة وأدوات تحقيقها . وهذه الصلة وثيقة للغاية بحيث تصعب الدراسة المنفصلة سواء لمدى الخطة أو لطابعها ، او لادوات تحقيقها . ولذا فان شرح نظام التخطيط عند لا يجب أن يشمل فقط مناهج التخطيط ، وانما مسألة تنفيذ الخطة أيضا .

وعند مقارنة النظم العامة للتخطيط الاقتصادي في البلاد المختلفة ، يكون من المستطاع ايجاز هذه الفروق في نقطتين أساسيتين :

أ) مدى الاختيار الاقتصادي (القرارات الاقتصادية) التي يتم التوصل اليها في التخطيط المركزي ؛

ب) وسائل وأدوات الادارة الاقتصادية اللازمة لضمان تنفيذ الخطة .

وفيما يتعلق بهاتين القضيتين ، فان نظام التخطيط يتوقف قبل كل شيء على الظروف الاقتصادية للبلاد المعطاة ، وعلى الاهداف الموضوعة لاقتصادياتها ، وكذلك على أبنيتها الاجتماعية ــ الاقتصادية . ويتحدد نظام التخطيط عندنا بالبنيان الاشتراكي لبلادنا .

ويسمح بنياننا الاشتراكي باستخدام **مدى القرارات الاقتصادية المركزية، الذي يعد ــ في الظروف المعطاة ــ لا غنى عنه بالنسبة للتنمية المخططة للاقتصاد باسره .** وفي الظروف الملموسة للطور الاول من التصنيع ظهرت هناك في بولندا ــ كما هي الحال في البلاد الاشتراكية الاخرى ــ ضرورة وجود درجة عالية من المركزية في البلاد الاشتراكية الاخرى ــ ضرورة وجود درجة عالية من المركزية في صنع القرارات على الصعيد الاقتصادي . ولم يكن تنفيذ ذلك ممكنا الا في ظل الظروف الملكية العامة لوسائل الانتاج الرئيسية . وفي مجرى مواصلة التنمية يصبح من الملائم وجود قدر معين من المركزية في صنع القرارات . وقد نفذت تلك المركزيةعلى نطاق ، وبوساطة أساليب ، سمحت بالقيام بالتنمية المخططة للاقتصاد بأسره ، وباخضاع نشاط الوحدات الاقتصادية المختلفة للمصالح العامة للمجتمع .

ويسمح البنيان الاشتراكي باستخدام وسائل ذات فعالية ملائمة لتنفيذ الخطة . وقد كان للاساليب الادارية المباشرة تأثير سائد في فترات معينة . اما في الوقت الراهن فان الادوات الاقتصادية لادارة الخطة يجري تطويرها على نحو يزداد اتساعا باستمرار . والاختيار المتبع لوسائل تنفيذ الخطة يضع في اعتباره قبل كل شيء المهام التي يتعين انجازها ، وفعالية الوسائل المختلفة المستخدمة ، وكذلك القدرة على استخدامها .

ومع ذلك فان البنيان الاشتراكي ــ الذى يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الرئيسية ــ لا يسمح فقط بوجود تخطيط مركزى فعال ، وانما يجعل من المستطاع أيضا تشكيل النظام العام للتخطيط الذى يتم فيه التاليف بين التخطيط المركزى والتخطيط للمشروعات وغيرها من الوحدات الاقتصادية ــ اللذين يشكلان معا النظام

العام لتخطيط النشـــاط الاقتصـــادي .

* * *

ويتضمن نظام التخطيط عندنا ثلاثة أنماط رئيسية من الخطط الاقتصادية العامة :

١) خطط طويلـــة الامد ؛

٢) خطط متوسطة الأمد (خطط خمسية) ؛

٣) خطط قصيرة الامد (خطط سنوية) ؛

ولكل نمط من هذه الانماط الثلاثة وظائف مختلفة ، ودرجات مختلفة من التفصيل، وعمليات مختلفة للتطوير والتحقيق الخ .

وقد اكتسبت الخطط السنوية والخمسية أهمية أساسية في نظام التخطيط الذي تشكل في الممارسة البولندية . وهذه الخطط لا يمكن استكمالها بخطط طويلة الامد الا عندما توجد امكانيات أكبـــر للتنبؤ بالتنمية الاقتصـــادية ، وعندما يكون لدى جهـــاز التخطيط قدر أكبر من الخبرة والمعرفة .

وتعد الخطط السنوية والخمسية وثائق رسمية تصدق عليها أعلى هيئات الدولة وفقا للقواعد الدستورية . ولهذه الخطط طابع الزامي ، أي أن الهيئات الاقتصـــادية المختصة تكون مسؤولة عن تنفيذهـــا .

بيد أن الخطط الطويلة الامد ليست ملزمة . وطابعها هو طابع أدوات الدعـــم المساعدة التي يكون من شأنها المعاونة في وضع الخطط الخمسية بطريقة سليمة .

والخطة الطويلة الامد توضع بوصفها خطة مركزية للاقتصاد القومي في مجموعه. وعلاوة على ذلك فانه من المستطاع وضع خطط طويلـــة الامد لفروع انتاج معينة ، ولمناطق معينة ، بل لمشروعات معينة . ومع ذلك لا يوجد نظام ذو طبيعة عامة للخطط الطويلة الامد بالنسبة للوحدات الاقتصادية .

وتجري عملية وضع الخطط السنوية والخمسية بطريقة تسمح بأن تستنبـــط منها الخطط المركزية بالنسبة للاقتصاد بأسره ، وكذلك الخطط الخاصة بالمشروعـــات المختلفة ، والوحدات الادارية ، الخ . ويمكن القول بأن **الخطط السنوية والخمسية هي الاشكال العامة للتخطيط الاقتصادي** . وبالتالي فان نظام التخطيط الخاص بها لا يعمل على نطاق مركزي فقط ، وانما يعمل بشكل عام أيضا في كل الوحدات الاقتصادية . ويعد التأكيد السابق اقراراً للمبدأ الذي تنبع صحته من ممارسة التخطيط عندنا الـــى الآن ، والذي نهدف الى تحقيقه . ان نظـــام ربط التخطيط في المشروعات ، بالخطـــة المركزية في الممارسة البولندية ، كان ينفذ في الاساس من خلال الخطط السنوية . بيد أن ذلك جلب معه سلسلة من النتائج غير المواتية . وقد بذلت محاولة في الفترة الاخيرة لتغيير هذا النظام ، وأدخل المبدأ القائل بأن الشكل الرئيسي لربط التخطيط في المشروعات بالخطة الاقتصادية المركزية هو الخطط الخمسية .

* * *

فاذا انتقلنا من الخطة الثلاثية (خطة الثلاث سنوات) — التي تعد سمة نوعية

لفترة التعمير الاقتصادي — يكون من الضروري في المقام الاول ان نضع في اعتبارنا الخطة السداسية (خطة الست سنوات) . وذلك جوهري بشكل خاص لتقويم ممارسة التخطيط عندنا . **فدورها الاساسي بوصفها أداة للتخطيط ينحصر في حقيقة أنها قد حددت مفاهيم التنمية في الطور الاول من التصنيع في بولندا** . لقد كانت في هذا الصدد خطة دينامية على نحو غير عادي ، وشديدة البعد عما يمكن ان يسمى تكهنا بالتطور التلقائي الممكن . لقد كانت مشروعا جريئا بشكل خاص لنشاط اقتصادي يترتب عليه تحويل الواقع، مشروعا وصل الى قرارات فيما يتعلق بالقضايا الاكثر أهمية للتنمية الاقتصادية.

وما أسميناه فيما سبق مفاهيم التنمية للطور الاول من التصنيع ، كان يتكون اساسا مما يلي :

أ) تعيين حدود الاستخدام للاحتياطيات الاقتصادية للبلاد ، وبخاصة قوة العمل والطاقة الانتاجية القائمة ؛

ب) تحديد معدل النمو الاقتصادي ، وتثبيت مستوى الاستثمار ؛

جـ) تحديد اتجاه تنمية الانتاج ، والسياسات المتعلقة بنمو مراكز التنشيط الاقتصادي ؛

د) تحديد اتجاه التحولات الاجتماعية .

وليس من اليسير شرح وتصوير أسلوب التخطيط الطويل الامد المطبق في الممارسة ؛ فطريقة تنظيم العمل في الخطة ، وتطبيق مناهج دراستها للقضايا المختلفة ، شديدا التعقيد ، وشديدا القابلية للتغيير عبر فترة من الوقت ، ومن الصعب التعبير عنهما بمخططات نظرية . وعلاوة على ذلك فان شرح الاساليب التقنية كثيرا ما يحجب القضايا الاقتصادية الاساسية التي لا تحل بوساطة نماذج أو صيغ . وفي هذا الصدد، يبدو أن أفضل طريقة لادخال منهج التخطيط هي اجراء تحليل للقضايا الاساسية للاختيار الاقتصادي المتضمنة في الخطط ، وادراجها في مفهوم التنمية الاقتصادية برمته . والحقيقة أن تلك الطريقة للشرح والتصوير لا يمكنها أن توفر الصورة الصحيحة لمنهج التخطيط المطبق في الممارسة ؛ ولكنها تقدم فهما أفضل لمعنى التخطيط ولمنطقه الداخلي .

والمخطط العام التالي لمنطق التخطيط مخطط مقبول من جانب أعمال نظرية معينة في هذه المسألة :

١) يفترض أن أهداف التنمية معطاة ، وانها محددة كمياً ؛

٢) ليس دور التخطيط هو تحديد طريقة تحقيق أهدافه بوساطة النشاط الاقتصادي المتصور في المجالات المختلفة (مثال ذلك في الاستثمار ، والانتاج، والعمالة) .

وتقدم سواء هنا أم في الغرب سلسلة من التفسيرات النظرية والمعاني ، التي تستند الى هذه المخططات . وبشكل خاص فان النقطة الاولى تفسر على أنها مهام تتكفل بها قرارات ذات طابع سياسي ، في حين أن التخطيط يعنى بطريقة تنفيذ هذه المهام . وجدير بالذكر أن تفسير (ومعنى) ما يسمى نموذج المدخلات والمخرجات يستند — الى جانب أمور أخرى — على منطق التخطيط السالف الذكر .

ولكن يبدو لي أن التخطيط عندنا لا يستند على ذلك المخطط المنطقي . وعلى اية حال من الصعب اكتشاف نموذج نظري يتطابق مع الواقع تماما . فمخطط منطق

لتخطيط الذي تتجه ممارستنا نحوه يبدو على النحو التالي :
١) افتراض معرفة الاحتياطيات المتاحة للاقتصاد ، وامكانية نمو مجالات معينة وغير ذلك من التقييـــدات ؛
٢) انتنبؤ بنشاط المجالات المختلفة ــ واجراء هذا التنبؤ بطريقة تحقق أقصـــى اثر في ارتفاع الانتاج الاجتماعي (الدخل القومي) ؛
٣) بلوغ الاثر الاقصى عن طريق التحقيق المتعاصر لمستويات بنائية أو تكوينات (تتعلق بالاستثمارات ، والاستهـــلاك ، الخ .) .

ومع تبني هذا المخطط العام ، فان القضية الرئيسية للخطة السداسية يمكـــن تفسيرها على أنها مفهوم استخدام الاحتياطيات الاقتصادية للبلد بهدف بلوغ أقصـــى نمو للانتاج الاجتماعي في السنوات المعطاة ــ ١٩٥٠ ــ ١٩٥٥ . ان الاحتياطيـــات الاقتصادية للبلد ، وطاقاته الاقتصادية الكامنة ، يقصد بها في المقام الاول الامكانيـــة الانتاجية في شكل الطاقة الانتاجية القائمة ، وامكانية نموه (الاستثمار) وقوة عمله .

ولنبدأ الآن بدراسة نظرية لبعض قضايا التنمية ذات الطابع الاقتصادي بهـــدف توضيح الحلول التي سلمت بها الخطة السداسية .

يعتمد الانتاج الاجتماعي على عاملين أساسيين : رأس المـــال الثابت (م) ، والعمالة (ل) . وهذا الاعتماد له طابع السبـــب والنتيجة ، ويمكن في ظروف معينـــة التعبير عنه كميًا على النحو التالي : ن = د (م ، ل) . وللدلالة على حدوث زيادة في الانتاج ستكون المعادلة Δ ى = ى (ك ، Δ ل) ، وهو ما يعني ان نمو الانتاج يتوقف على الاستثمار (ك) وعلى الزيادة في العمالة (Δ ل) .

ولذا يمكن القول بأن تقدير الزيادة في الانتاج يتم على أساس : (١) حســـاب مقداري ك ، Δ ل – اللذين يوجدان تحت تصرف الاقتصاد في الفترة المعطاة - وكذلك (٢) المعرفة المحدده للعلاقة بين ك ، Δ ل من ناحية ، ونمو الانتاج من الناحية الأخرى

ولنفترض أن رصيد قوة العمل المتاحة (هـ) . الموجود تحت تصرف الاقتصـــاد ، رصيد معروف ، ومن ثم أن الحد الاعلى للارتفاع في العمالة معروف أيضا . ولنفترض علاوة على ذلك أن امكانيات الاستثمار تعتمد على : ١) طاقة الاقتصاد التقنية لانتاج سلع رأسمالية أو لاستيراد سلع ــ يمكن الحصـــول منها على امكانيات استثمارية ؛ (٢) مستوى الاستثمار ، أو الدرجة التـــي يستطيع بها الدخل القومي تحمل عـــبء الاستثمار . نرمز للاستثمارات القابلة للتحقيق تقنياً بالرمز كَ .

والقضية الثانية هي أن نعرف العلاقة بين الاستثمار ونمو العمالة والانتاج .

وقد سلم عدد من الاعمال النظرية بالصياغة التالية للعلاقة بين الاستثمار ونمو الدخل القومي - Δ ق = ك و . ويعني ذلك أن زيادة الدخل القومي في فترة معينة تكون مساوية لحجم الاستثمارات مضروبة في و ــ معامل فعالية الاستثمار .

فاذا كنا نعرف كَ لاية فترة معطاة ، عندئذ يمكننا أن نستخلص أن الارتفاع الممكن في الدخل القومي سيصل إلى Δ ق = كَ و . ويمكننا في أمر مماثل تركيب صيغة توضح اعتماد الدخل القومي على العمالة . فاذا كنا نعرف رصيد قوة العمل المتاحة هـ ، ومستوى انتاجية العمل ، عندئذ يمكننا حساب الزيادة في الدخل القومي التـــي

يكون من المستطاع بلوغها من الزيادة في العمالـــة :

Δ ق = هـ ي .

وما زال من الضروري التأليف بين الاستدلال في كل من الصيغتين السابقتين . وذلك لانه من المعروف أننا لا نستطيع بلوغ زيادة في الاستثمار على أساس العمالـة وحدها ــ دون استثمار ؛ ولا على أساس الاستثمار دون العمالة . ويطرح ذلـك قضايا نظرية أساسية ، ويؤكد الاهمية الكبيرة لاستخدام احتياطيات البلد الاقتصادية.

واذا سلمنا بالافتراض القائل بأن زيادة الانتاج تتطلب تكوينا رأسماليا معينا ، وعرفنا في الوقت نفسه الحد الاعلى لامكانيات الاستثمار (ك') ، عندئذ نحدد أقصى ارتفاع ممكن للدخل القومي ونعبر عنه على النحو التالي Δ قب = ك' و

ومع ذلك اذا سلمنا بأن الزيادة في الانتاج تتحقق بانتاجية عمل معطاة ، عندئذ يمكننا أن نسلم أيضا بوجود حد أعلى معين لنمو الدخل القومي ــ لا يمكن تجاوزه بسبب الرصيد المحدود لقوة العمل . ونحـــن نصوغ هـــذه العلاقة على النحـــو التالي :

Δ قح = هـ ي

ولا يوجد أساس للزعم بأن نتيجتي كلا الحسابين ستكون واحدة . وبشكل عام فان الموقف في البلاد المتخلفة اقتصاديا يكون كما يلي Δ قب < Δ قح . ولذا من

فان الموقف في البلاد المتخلفة اقتصاديا يكون كما يلي : قب < قح . ولذا من المستطاع أن نقرر أن الاستثمارات تتضمن قطاعا ضيقا للتنمية الاقتصادية ، على حين تكون قوة العمل فائضة . وقد استند الاستدلال السابق على امكانيات استثمارية ثابتة من زاوية طاقة الاقتصاد التقنية للاستثمار . ولا يتعرض ذلك لاي تغير أساســي اذا أدخلنا ، بالاضافة الى الامكانيات الاستثمارية الثابتة ، مزيداً من الاعباء الاجتماعية التي يفرضها الاستثمـــار .

لنفرض مستوى استثماريا معينا في فترة الانطلاق – ر = ك/ق . ونرمز لمستوى الاستثمار المقابل للامكانيـــات التقنية للاستثمار (ك) بالرمز ر وبشكل عـــام بانشاء وضع يكون فيه ر' > ر . وفي هذا الوضع يكون باستطاعتنا التسليم – عن طريق الاعتراف بمستوى الاستثمار بوصفه أداة سياسية أساسية للتنمية الاقتصادية ــ بالافتراض القائل بأن القضيـــة الرئيسية للاختيـــار الاقتصادي هي ايجاد مستـــوى الاستثمار في داخل حدود ر ، ر' .

وتستند الفكرة القائلة بأن التعجيل بالتنمية الاقتصادية يتطلب زيادة الاستثمارات، أي تقييد الاستهلاك ، الى المقدمات النظرية السالفة الذكر ، لان ذلك هو الاسلـــوب الاساسي الذي لا غنى عنه لزيادة سرعة الانتـــاج .

وفي رأيي أن المسلمات النظرية السالفة الذكر تتعلق باعتبارات التنمية المترابطة فيما بينها ؛ وكذلك بالاستنتاجات المترتبـــة عليها ــ وبخاصة فيما يتعلق بمستـــويات

الاستثمار ــ لا تعد الى الآن عرضاً دقيقاً لاسلوب التخطيط الذي أستخدم في وضع الخطة السداسية .

ان افتراض علاقة متبادلة يكون فيها Δ ق = ك و ، Δق ب > Δ ق ح ، أي أن تكون الاستثمارات قطاعا ضيقا ، في حين تكون قوة العمل زائدة ، أفتراض يعني اعتبار فعالية الاستثمار مستقلة عن حجم قوة العمل المستخدمة ، واعتبار قوة العمل المتاحة غير قابلة للاستخدام بشكل كامل . ومن الناحية الفعلية كانت الخطة السداسية تقوم من حيث المبدأ على فكرة العمالة الكاملة . ويمكن أن توضع القضية المتضمنة على النحو التالي : لم يكن ما وضع في الاعتبار هو أن مدى معطي للاستثمار سيحقق زيادة معطاة للانتاج الاجتماعي ــ بمعامل معين معطي للفعالية . ورؤي بالاحرى انه من المستطاع تحقيق زيادة أكبر بمعامل متغير بالنسبة لحجم قوة العمل المستخدمة . وفي هذا الموقف فان الاحتياطي المتاح من قوة العمل يعتبر الى جانب الاستثمار العامل الثاني لتنمية الانتاج ، في تواز معها ، والى حد ما في استقلال عنها . وقد كان ذلك أحد المفاهيم الاقتصادية الاساسية للخطة السداسية آلتي سمحت بوصول نمو الانتاج الى نهايته القصوى . ونحن نطلق على سياسة العمالة ، القائمة على المفهوم السابق لعوامل تنمية الانتاج ، **عبارة سياسة العمالة القصوى** . وسنعود فيما سيأتي الى جوانب معينة من هذه السياسة . ويكفي أن نؤكد هنا أن امكانيات تنفيذ هذه السياسة كانت تتوقف على العوامل الاضافية التالية :

ــ الامكانيات التقنية القائمة لتحقيق ارتفاع كبير في العمالية ، وقبل كل شيء في مجال الطاقة الانتاجية غير المستخدمة ؛

ــ تكلفة نقل قوة العمل لم تكن كبيرة (كان ممكنا الى حد كبير استخدام تسهيلات النقل القائمة في الوصول الى مكان العمل) ؛

ــ النظام الاشتراكي سمح بادخال ظروف مؤسسية لا غنى عنها لتنفيذ السياسة السالفة الذكر .

ان اعتماد النمو الاقتصادي على حدوث آرتفاع ضخم في العمالة قد زود اقتصادنا بأول قوة دافعة جبارة للتنمية السريعة . ومع ذلك فان النمو المتوقف على ارتفاع في العمالة غير كثيف الطابع ، وذو امكانيات محدودة . ويتطلب ضمان النمو الاقتصادي الدائم وجود عامل ثابت ، لا للتنمية غير الكثيفة (الافقية) فقط ، وانما للتنمية الكثيفة (الرأسية) أيضا . ولا ريب أن الاستثمار يعد عاملاً من هذا الطراز . وقد شكل ذلك المفهوم الاساسي الثاني لمرحلة التصنيع الاولى في بولندا ، التي نفذت بمقتضى الخطة السداسية .

ومن الجلي أن تقويم امكانيات اقتصاد معطى ، لتحقيق نمو أنتاجي دائم على أساس مستوى استثماري عال ، أمر بالغ الصعوبة . فهو لا يخضع للحساب النظري، وانما يتطلب بحثا عمليا. وقد تبنت الخطة السداسية فكرة أن يكون المستوى الاستثماري العالي هو الاساس للتنمية الدائمة والسريعة للاقتصاد القومي . وما زال التخطيط عندنا مستندا الى هذه الفكرة . وقد ثبتت حقيقة أن المقدمات التي تم التسليم بها في تلك الفترة بالنسبة للخطة السداسية (وعلاوة على ذلك الممارسة الفعلية التي طبقت في تنفيذها) كانت عالية للغاية بالنسبة لامكانيات اقتصادنا ، وانه قد تعين تخفيضها كثيرا

فيما بعد ـــ بيد أن تلك مسألة أخرى سببت كثيرا من النتائج السلبية .

وقد كان من العناصر الجوهرية غير العادية الاخرى لسياسة التنمية المبدأ المسلم به ، وهو أن المستوى العالي للاستثمار يجب بلوغه لا تدريجيا ، وانما في فترة قصيرة نسبيا . وباستطاعتنا أن نتحدث هنا عن القفزة السريعة بدرجة غير عادية التي انجزت في مستوى الاستثمار . والمقارنة بين التنمية الاقتصادية في بولندا ، ومثيلتها في البلاد الرأسمالية ـــ والخبرات التاريخية التي تقدمها ـــ تسمح للمرء بأن يقرر في يقين كامل أن نظرة بولندا كانت جريئة حقا بقدر ما كانت شديدة الاهمية حقا . وربما لا توجد سابقة لها هذه الطبيعة في خارج البلاد الاشتراكية . والمخاوف التي تثيرها دراسة هذه القضية ترتبط في المقام الاول بالمخطط النظري الذي أوردناه فيما سبق ، وهو أن الزيادة في الانتاج تعني هبوطا في الاستهلاك . بيد أن هذه القضية تظهر في ضوء مختلف اذا أدخلنا بعض التصحيحات على استدلالاتنا المتعلقة بدلالة الارتفاع في العمالة بالنسبة لنمو الانتاج . وفي هذه الحالة **يكون من المستطاع ايجاد حل يتحقق بمقتضاه الارتفاع في الاستثمار لا على أساس خفض الاستهلاك ، وانما على أساس زيادة العمالة .**

وفي فترات محدودة معينة يمكن أن تعقب الارتفاع السريع في الدخل القومي زيادة في العمالة . وكان تحقيق مثل هـــذا الارتفاع السريع هو القضية التاليـــة للخطـــة السداسية . وكانت الحلول البديلة الرئيسية هنا هي ما اذا كانت المكاسب المتحققة من الارتفاع في الدخل القومي تخصص للاستهلاك ، أم تخصص للتراكم أيضا (مـــن امكانية تقسيم الزيادة بينهما بطرق مختلفة) . وتمشيا مع القرار الذي تم التوصل اليه بشأن الخطة السداسية ، فان الجزء الغالب من الزيادة كان يخصص للاستثمار .

وبالرجوع الى أسلوب التخطيط ، القائم على الاعتبارات السابقة ، يمكن أن نقرر أن وضع خطة بعيدة الامد يتوقف على **تحليل امكانيات استخدام الاحتياطيات الاقتصادية للبلاد بهدف بلوغ الزيادة القصوى للانتاج الاجتماعي عبر فترة ممتدة .**

وما سبق يمكـــن أن يوضع في صورة أكثر تعميمـــا الى حد كبير ، اي أن يكون الاسلوب هو السعي الى تحقيق النتائج القصوى من الوسائل . وقد اعتبرنا فيما سبق أن النتيجة هي تحقيق زيادة في الانتاج بالقياس الى ارتفاع الدخل القومي . ومع ذلك ليس هذا موقفا مقررا لا يقبل الجدل . وذلك لانه من المعروف أن هدف الانتاج الاشتراكي هو الاشباع الاقصى لاحتياجـــات المجتمع . فاذا كان تحقيـــق الزيادة القصوى في الاستهلاك يتم في المدى الطويل عن طريق تحقيق أقصى نمو للانتاج ، عندئذ يكون من المؤكد الى حد كبير أن تلك لا يمكن أن تكون هي الحال في الفترات القصيرة . اذ لا يمكن توقع ارتفاع متواز في كل من الانتاج والاستهلاك ، وبخاصة في المرحلة الاولى للتصنيع ـــ حيث تكون المهمة هي التعجيل بالتنمية الاقتصادية . وفي هـــذا الصدد فان نفس السمة المميزة النوعية للتخطيط بالنسبة للخطة السداسية كانت الاعتراف بالارتفاع في الانتاج باعتباره المعيار الرئيسي للنهاية القصوى . وفي الخطط الاخرى ذات السنوات المتعددة حلت القضية على نحو مختلف الى حد ما . وقد بذلت محاولات لانجاز التنمية القصوى للانتاج الاجتماعي ، جنبا الى جنب مـــع تحقيق زيادة في الاستهلاك متوازية بهذا القدر أو ذاك مع الارتفاع في الدخل القومي .

ان تحقيق الحد الاقصى لنمو الانتاج الاجتماعي (الدخل القومي) يمكن التنويه

به باعتباره المعيار العام للاختيار الاقتصادي في التخطيط . كما أن القضايا الاساسية مثل : حدود استخدام الاحتياطيات الاقتصادية للبلاد ، ومقدار التراكم ، وبنياني الاستثمار والانتاج ، الخ. تشرح وتصاغ في التخطيط المتعدد السنوات على أساس هذا المعيار .

ويمكن أن يقال بوجه عام أن شرح وصياغة القضايا السابقة في التخطيط المتعدد السنوات يحدثان على طورين رئيسيين ـ يطبق فيهما أسلوبان مختلفان . وتتكون المرحلة الاولى من دراسة للعلاقات المتبادلة للنمو العام . وهنا تطبق أساليب التحليل الاقتصادي الجَمعي (على مستوى الوحدات الاقتصادية الكبيرة) ، وهي الاساليب التي تشرح وتصوغ المقادير الاجمالية لعوامل مثل الدخل القومي ، والاستثمار ، والعمالة ، والاستهلاك . والصيغ التي قدمت فيما سبق يمكن أن تصلح كأمثلة للاساليب المطبقة في اقرار العلاقة المتبادلة بين الاستثمار والعمالة من جانب والارتفاع في الدخل القومي من جانب آخر . وتنشأ نقطة الانطلاق في فرضية الخطة من نتائج التحليل الاقتصادي الجمَعي .

ويكون نشاط التخطيط أكثر تحديدا في المرحلة الثانية . فهنا يستقصي بنيان الانتاج ، وموضوعات الاستثمار ، الخ. والاساليب المطبقة في هذه المرحلة هي في المقام الاول تحليل الطلب ، ووضع الموازنة ، وحساب فعالية الاستثمار ، وتحليل حالة الاحتياطيات الاقتصادية ، الخ . وتعد هذه المرحلة بوجه خاص مرحلة امتصاص العمل ، وهي تتطلب ادراج كثير من الوحدات التنظيمية ، كما تتطلب عادة دراسات متعددة الجوانب .

ويشكل الوصول بمعيار الدخل القومي الى النهاية القصوى الفكر الموجّه في تطبيق منهج التخطيط في التحليل الاقتصادي الجمَعي ، كما هي الحال عند دراسة الصلات الاقتصادية المتبادلة الشديدة التفصيل ، وفي الحلول التقنية ـ الاقتصادية ، الخ . والاساليب المستخدمة لا تتطابق دائما تطابقا دقيقا مع هذا المعيار ، بيد أن تحسين استخدامها يتجه نحو مثل هذا التطابق .

* * *

والمجال الثاني ، الجوهري بدرجة غير عادية ، لتخطيط التنمية الاقتصادية هو مجال الاستهلاك .

ولنتناول في ايجاز عدة مسائل تتعلق بالاستهلاك في فترة الخطة السداسية ـ وفي اتصال بذلك قضية تغطية تكاليف التصنيع . فهذه القضية ليست منفصلة عن المكونات الاساسية لفكرة الطور الاول للتصنيع ، وتمثل خبرة ذات أهمية غير عادية في التخطيط .

وقد ذكرنا فيما سبق أن الزيادة الكبيرة في الاستثمارات بمقتضى الخطة السداسية قد اعتمدت أساسا على الارتفاع في العمالة ، وليس على الهبوط في الاستهلاك .

وفي نظامنا الاقتصادي لا يمكن أن ينشأ الانخفاض في الاستهلاك ـ بالنسبة للاستثمار ـ الا عن تناقص كمية السلع الاستهلاكية لصالح سلع الاستثمار . ويمكن تحقيق ذلك بطريقة من ثلاث : أ) تصدير السلع الاستهلاكية ، أو استيراد سلع

الاستثمار ؛ ب) تحويل الوحدات الانتاجية من انتاج السلع الاستهلاكية الى انتاج السلع الاستثمارية ؛ ج) الحد من تزويد المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية ، والزراعة ، الخ ، بالمواد اللازمة لها .

ويمكن القول بوجه عام أنه بصرف النظر عن تقويم الاوضاع المختلفة ، فان العوامل السابق ذكرها لا تسفر ، على وجه الاجمال ، عن تقييد انتاج السلع الاستهلاكية . وقد ترتب ذلك في المقام الاول عن حقيقة أن سياسة العمالة القصوى كانت تطبق أيضا في المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

ومن ثم يمكن التأكيد بأن المفهوم الرئيسي للتنمية في المرحلة الاولى من تصنيع البلاد ــ الذي كان يستند الى الاستخدام الكامل لقوة العمل المتاحة ــ وقد سمح بتحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات دون حدوث نقص في الاستهلاك .

ومع ذلك من المستحيل الوقوف عند التقدير السابق . فقد أوضحت خبرة تنفيذ الخطة السداسية أنه في ظل ظروف معينة لا تكون القضية الاساسية للمستويات المعيشية هي الزيادة في الاستهلاك بالنسبة للفرد ، وانما الارتفاع في الدخل بالنسبة للعامل .

وهذه المسألة لم توضع ، أو تحل ، على نحو سليم بوساطة الخطة السداسية. والخبرة التي اكتسبها التخطيط عندنا في هذه المسألة كانت خبرة أخطاء .

كما أن نتائج العمالة القصوى ، وتوجيه ثمار هذه العمالة أساسا نحو زيادة الاستثمارات ، كانت بالضرورة هبوطا في الدخل بالنسبة للعامل . وذلك من اليسير تفسيره .

ويمكن أن نقرر أن لارتفاع في الاستهلاك بالنسبة للفرد سيحدث اذا كانت الزيادة في مخصص الاستهلاك أكبر من نمو السكان . ومع ذلك فانه مع وجود سياسة للعمالة القصوى سيكون الارتفاع في العمالة اكبر من زيادة السكان . وفي ظل هذه الظروف فان الزيادة في الاستهلاك بالنسبة للفرد يمكن أن يعقبها هبوط في الدخل الحقيقي بالنسبة للعامل ــ اذا كانت زيادات العمالة أسرع من زيادات مخصص الاستهلاك .

وينبع الاستنتاج ، بأن **سياسة تحقيق زيادة ملموسة في العمالة تفضي الى هبوط في الاجور الحقيقية** ، من الافتراض القائل بأن الزيادة في الاستثمارات تسفر عن ارتفاع العمالة ــ وعن الزيادة المترتبة عليها في الاستهلاك بالنسبة للفرد ــ لا عن هبوط في الاستهلاك . ومن الناحية النظرية يمكن أن يكون الموقف مختلفا عندما يرتفع مخصص الاستهلاك سواء بسرعة أكبر من سرعة زيادة العمالة ، أم بالسرعة نفسها التي تزيد بها العمالة . بيد أن ذلك لا يكون ممكنا الا في ظل الظروف التالية :

أ) اذا كانت نتائج نمو العمالة موجهة نحو تحقيق زيادة في الاستهلاك ؛

ب) اذا ترتب على ذلك ارتفاع سريع في انتاجية العمل في الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية ؛

وقد استبعد أول هذين العاملين أوتوماتيكيا ، اذ أن زيادة الاستثمارات ــ كما شرحنا فيما سبق ــ كانت تستند في المقام الاول الى نمو العمالة . أما العامل الثاني فلم يكن من المستطاع ظهوره ، اذ أن الزيادة المتسعة في الانتاج (مع ارتفاع العمالة) لا تسفر عن زيادة مقابلة في انتاجية العمل .

ان التغيرات ، التي أشرنا اليها فيما سبق ، في المستويات المعيشية لم يكن من شأنها الا احداث نتائج أخرى بالغة الاهمية ذات طابع سلبي . ويتعلق ذلك في الجزء الاكبر منه **بالعملية الهامة نفسها لاعادة توزيع الدخل القومي ، التي تسفر عن تغيرات هامة في مستويات الاستهلاك للمجموعات المختلفة من السكان .**

وتعد سياستا الاجور والاثمان الاداتين الاساسيتين لتوزيع الدخل في اقتصادنا. وقد تطلبت السياسة السائدة للنمو الاقتصادي ، والنظام الساري لمكافأة العمل (نظام الاجور) ، ارتفاعاً في الاجور الاسمية لعمال الانتاج ، وزيادة عامة في مخصص الاجور — مرتبطة بزيادة العمالة . ومع ذلك فان الزيادة المحدودة في السلع الاستهلاكية قد أحدثت ارتفاعاً في أثمانها (سياسة التحكم في التضخم) . وقد أدى هذا الوضع ، ضمن عوامل أخرى ، الى اعادة توزيع الدخل القومي على نطاق واسع للغاية .

ويمكن التأكيد بشكل عام بأن المفاهيم السائدة للمرحلة الاولى من التصنيع قد أدت الى اعادة تشكيل مجموعات السكان على اساس مستويات دخولهم . وفي هذا الصدد كانت هناك تغيرات بالغة الاهمية اذا ما قورنت بتغيرات فترة الانطلاق .

وفي الوضع الذي شرحناه فيما سبق نشأ التمايز في الدخل من العوامل الآتية :

أ) حالة الاسرة (عدد المعولين ، وعدد القادرين على العمل) ؛

ب) مواقع العمل (في مجالات ذات زيادة سريعة او تدريجية في الاجور الاسمية) ؛

ح) مناطق الاقامة (ريفية أم حضرية ، مناطق مصنعة ، مناطق غير متطورة ، الخ .) .

وقد أفضت عوامل موضوعية الى الانخفاض المؤقت في الاجور الحقيقية ، وبخاصة التغيرات الخطيرة في الدخل الحقيقي للفرد . وقد ألقت على الرغم من ذلك أعباء ثقيلة على مجموعة اجتماعية معينة ، وجاءت في اعقابها بالاوضاع وردود الفعل الاجتماعية — السياسية المعروفة جيداً والتي أسفرت عن المزيد من عرقلة التنمية الاقتصادية .

واذا عدنا الآن الى قضية أسلوب التخطيط ، فانه يكون من الضروري ان نقرر — فيما يتعلق بما سبق — أن الخطأ الجوهري في وضع الخطة السداسية كان ينحصر في اغفال آثار سياسة النمو السائدة على توزيع الدخل القومي بين المجموعات الاجتماعية المختلفة . وهذه قضية رئيسية بالنسبة لكل مجتمع . بيد انها ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الاشتراكي ، الذي يجب ان تعطي فيه مسألة المساواة الكاملة في توزيع أعباء التصنيع الاهمية نفسها التي يحظى بها النمو العام للانتاج والاستهلاك .

وباستطاعتنا اعطاء العناصر الرئيسية للطور الاول للتصنيع في بولندا التفسير العام التالي في صورة موجزة :

١) كانت اهداف الخطة هي تحقيق اقصى نمو للانتاج في خلال مدة سريانها ؛

٢) أن النمو الاقصى للانتاج قد تحقق أساسا بوساطة استخدام جميع الاحتياطيات الاقتصادية للبلاد — مما كان يعني في المقام سياسة للعمالة القصوى ؛

٣) كانت النتائج التي تتحقق توجه اساسا نحو زيادة الاستثمارات ، وذلك بهدف ضمان تنمية مستقرة وسريعة للانتاج في المستقبل .

٤) كانت الافتراضات السابقة تعني ان ما يمكن أن تسمى تكاليف التصنيع(أو أعباءه الاجتماعية) كانت تتوقف على ما يلي :

أ) الكثافة المتزايدة للعمل الاجتماعي ، التي يجب ان ننوه بقوة على ان لها ما يبررها اجتماعيا . وذلك لانه لا توجد أية طريقة أخرى لرفع المستوى الاقتصادي لبلد يستند في عملية التصنيع على موارده الخاصة ، الا بوساطة زيادة كثافة العمل ؛

ب) خفض دخل العامل من خلال الزيادة العامة لاستهلاك الفرد ؛

ح) عدم المساواة بدرجة واضحة في مستويات الاستهلاك ــ وفي هذا الصدد ــ الاعباء الثقيلة بوجه خاص الملقاة على عاتق مجموعات معينة .

* *

وقد كان من العناصر البالغة الاهمية في مفهوم النمو للخطة السداسية تحديدها لاتجاه التنمية الاقتصادية .

ان وضع مسألة التوزيع النهائي للمنتَج الاجتماعي في الاعتبار ، واقرار مواءمة بنيان الانتاج مع ذلك الغرض ، هما أسلوبا التخطيط الاساسيان المطبقان في البلاد الاشتراكية لحل القضية التي نوقشت فيما سبق .

ومن الواضح ان البنيان الفعلي للانتاج ، والبنيان الفعلي لتوزيع الدخل القومي ، يجب التوفيق فيما بينهما . كما يجب ان توضع في الاعتبار هنا ايضا التجارة الخارجية التي تتلاءم مع ما سبق . وبوضع ما سبق في الاعتبار يكون باستطاعتنا صياغة شروط الخطة المتناسقة على النحو التالي :

س + ص = د$_{ب}$ + د$_{و}$ + هـ

ك = د$_{ب}$ + هـ$_{ب}$

ص = د$_{و}$ + هـ$_{و}$

(حيث ك ترمز للاستثمار ، ص ترمز للاستهلاك ، د$_{ب}$ لانتاج سلع الاستثمار ؛ د$_{و}$ لانتاج السلع الاستهلاكية ؛ هـ لميزان التجارة الخارجية

وقد طرحت فكرة تحقيق قفزة سريعة في النفقات ومستوى عالٍ للاستثمار ، بوصفهما شرطين للمعدل الدائم والسريع للتنمية الاقتصادية ، التي طبقت في التخطيط ، القضية الاساسية التالية : كيف يمكن ضمان مثل هذا البرنامج الاستثماري الكبير ؟ لقد وجدت امكانيتان فقط لحل هذه القضية :

١) تحقيق زيادة على نطاق الامة في انتاج سلع الاستثمار ؛

٢ ــ استيراد سلع الاستثمار .

وقد كان الحل الطويل الامد الذي طبقته الخطة السداسية هو خلق أسس تقنية محلية للاستثمار خاصة بنا - أو بعبارة اخرى الاعتماد في الاستثمار على صناعتنا الثقيلة المحلية . ولم يكن ذلك بطبيعة الحال هو الحل الوحيد ، وقد أثارت القضية كثيرا من المجادلات فيما بيننا .

ولنبدأ دراسة هذه القضية بتأكيد ان المسألة الاساسية هي نطاق الطلب على سلع الاستثمار ، فاذا كانت فكرة استثمار كل جزء هام للغاية من الدخل القومي في الاقتصاد الاشتراكي فكرة سليمة ، عندئذ يجب ان نتوقع **قيام سوق داخلية هائلة لسلع الاستثمار .**

ومن الناحية النظرية توجد بطبيعة الحال امكانية استيراد سلع الاستثمار على نطاق واسع . ومع ذلك فان تلك الامكانيات لم تتوافر أمام بلادنا . وذلك لان امكانيات التصدير تقرر حدود الواردات (اذا أغفلنا قضية القروض الخارجية) . وهذه المسألة تتحدد بدورها بعاملين رئيسيين :

١) الامكانيات التقنية - التنظيمية لزيادة الانتاج او التصدير ؛

٢) ربحية انتاج التصدير بالمقارنة بالحل البديل ، وهو أن يتم محليا انتاج السلع المستوردة .

ويعد تحليل هذين العاملين الاسلوب الاساسي للتخطيط الطويل الامد للتجارة الخارجية .

فاذا اعتبرنا ان الربحية الاقتصادية للصادرات معروفة ، عندئذ تشير القدرة التقنية على زيادة انتاج التصدير (بافتراض معرفة امكانيات المبيعات في الاسواق العالمية) الى مدى الارتفاع الممكن للصادرات - وعلى هذا الاساس ايضا للواردات .

ولم تكن الظروف الطبيعية والاقتصادية لبولندا ،وقت تنفيذ برنامج التصنيع، تشير الى أية امكانية لتحقيق ارتفاع في الصادرات يسمح بالالتجاء الطويل الامد الى الواردات على النطاق الذي يتطلبه نمو الاستثمارات . ففيما عدا الفحم لم يكن ممكنا حدوث زيادة في الصادرات الا تدريجيا بعد الارتقاء بجودة المنتجات المحلية . وقد كان الفحم يشكل الاستثناء الرئيسي في هذا المجال . ويمكننا ان نقرر في ثقة كاملة ان تصدير الفحم قد زودنا بالفرصة التاريخية الكبيرة ، وهي خلق الظروف المواتية للتصنيع في بلادنا . ومع ذلك فان هذه كانت ظروفا مؤقتة . ذلك ان تفاقم ازمة الفحم العالمية ، وانحسار امكانيات بولندا للتصدير (بسبب الزيادة الكبيرة في استهلاكنا الداخلي ، والمصاعب التي تعترض زيادة انتاج الفحم) ، كان يتطوران في توازٍ تقريبا مع اتمام انجاز الخطة السداسية . وفي تلك الفترة كان استيراد سلع الاستثمار يتوقف على تصدير الفحم . بيد أن هذه السلع الاستثمارية كانت من النمط الذي خلق الاسس التقنية المحلية لمزيد من الاستثمارات . ومن المؤكد ان مثل هذه الواردات لم يكن هناك غنى عنها بالنسبة لبولندا ، شأنها في ذلك شأن كل بلد متخلف تقنيا يرغب في التعجيل بالتصنيع .

ولذا فمن المستطاع التأكيد بأن الحاجة الى توسيع الصناعة الثقيلة في بولندا كانت تنبع من مقدمتين أساسيتين هما :

١) فكرة المستوى العالي للاستثمار ؛

٢) نقص الامكانيات لتوسيع انتاج التصدير القادر على تغطية واردات استثمارية عالية عبر الامد الطويل .

ومن اليسير أن ندرك أن ما سبق يمثل الحساب الختامي للاستدلالات الذي يستند الى اسلوب التفكير (وأساليب التخطيط) كما تعبر عنه الصيغ الخاصة بالتناسق الداخلي للخطة . ومع وجود امكانيات استثمار محدودة ، فان الزيادة المتطلبة في الاستثمار كان ينبغي تحقيقها عن طريق زيادة انتاجها الخاص من سلع الاستثمار ، ومن ثم عن طريق توسيع صناعتنا الثقيلة . وعلى أساس امكانيات التصدير المحدودة ، فان الواردات لم تقدم أي حل بديل وآقعي لتوسيع الصناعة الثقيلة ، أي انه كان من المستحيل الاستعاضة عن الواردات بالصناعة الثقيلة.وكان الحل البديل الوحيد الذي يتعين علينا قبوله هو خفض الاستثمارات ، وبالتالي الحد من سرعة التنمية الاقتصادية . وقد أوضحت الممارسة في انجاز الخطة السداسية انه كان هناك ما يبرر اجراء خفض معين في الاستثمار وفي معدل نمو الانتاج . بيد أن ذلك لم يكن يشكل الا تصحيحا لنطاق الاستثمار . فهو لم يكن يعني أي تراجع سواء عن مفهوم المستوى العالي للاستثمار ، أم عن مفهوم خلق أسس تقنية محلية للاستثمار ، أي عن فكرة ان تكون لدينا صناعة ثقيلة عالية التطور خاصة بنا .

ان نظرة الموازنة السابقة كان يحفز عليها ايضا وضع مسألة ربحية التجارة الخارجية في الاعتبار . ويمكن تأكيد ذلك بثقة كاملة اليوم ، حيث الحساب الاقتصادي لصادراتنا ووارداتنا يطبق على نطاق كبير ، وحيث لدينا فكرة لا بأس بها عن ربحية تجارتنا الخارجية . فالزيادة القصوى الالزامية لصادرات الفحم في خلال الخطة السداسية كانت بلا جدأل الحل الاكثر ربحية لقضية التجارة الخارجية في ظل الظروف السائدة . كما ان الاستفادة من الامكانيات التي توافرت لدينا بهذه الطريقة لان نستبدل بآلاتنا ومعداتنا المنتجة محليا سلع استثمار مستوردة (وهي السلع التي اعتمدت عليها سياسة توسيع الصناعة الثقيلة عندنا) ، كانت،ولا تزال، معترفا بها على أنها شديدة الربحية .

وتستند سياستنا التصديرية الراهنة ، بدرجة كبيرة للغاية ، على توسيع صادرات صناعاتنا الهندسية . ونحن نتوقع مواصلة أتباع هذا المنهج في المستقبل بدرجة أكبر . فاذا لم نكن قد أقمنا صناعة ثقيلة متطورة،في خلال الخطةالسداسية، اذن لكان من المؤكد الا نستطيع التنبؤ بالمعدل المقبل للتنمية الذي ينص عليه في خططنا .

ومع ذلك فان السلامة العامة لمفهومات التنمية عندنا لا تعني أننا لم نرتكب سلسلة من الاخطاء الهامة في حل بعض القضايا المحددة . وقد نشأ ذلك بشكل خاص عن فشلنا في تطبيق المحاسبة الاقتصادية في التخطيط عندنا ، اكثر منهاعن فشلنا في ضمان موازنة سليمة .

* *

ان قضية توجيه التنمية الاقتصادية لا تنطبق فقط على القرار المتعلق بدور

الصناعة الثقيلة في الاقتصاد ـ وفي هذا الصدد ـ على تحديد معدل نموها . فالبنيان الداخلي للصناعة الثقيلة ، والتغييرات التي يمر بها ، تشكل قضايا هامة على نحو غير عادي . ومن الضروري فقط أن نضع في اعتبارنا في هذا الصدد مقدمات معينة للتنمية في الخطة السداسية ، وهي المقدمات التي سنسميها هنا **مفهوم مراحل التنمية الاقتصادية** . وتطبق في تخطيطنا الاساليب ، التي يمكن تعريفها بأنها **موازنة الانتاج عبر فترة زمنية** ، وذلك لحل هذه القضية . ولما كانت القضية شديدة التعقيد ، فاننا نعرضها فيما سيأتي بطريقة مبسطة بدرجة كبيرةعلى النحو التالي :

١ ــ الوقود والطاقة الكهربائية . . . . (١)

٢ ــ أدوات الانتاج

أ) لانتاج أدوات الانتاج (مكنات القطع والتشكيل) . . . . . (٢)

ب) لانتاج المواد الاولية والمعدات اللازمة لقطاع سلع الاستثمار . . (٣)

جـ) لانتاج المواد الاولية والسلع التامة الصنع اللازمة لقطاع السلع الاستهلاكية . . . . (٤)

٣ ــ المواد الاولية والمعدات

أ) لقطاع سلع الاستثمار . . . . (٥)

ب) لانتاج السلع الاستهلاكية . . . . (٦)

٤ ــ السلع الاستهلاكية . . . . (٧)

ويصور الجدول التالي العلاقات التكنولوجية في الاقتصاد القومي في مجموعه. بيد انه لا يقدم الا صورة استاتية (سكونية) لهذه العلاقات . ولكن مع وجود تنمية عبر فترة زمنية فان العلاقات المقررة تصبح شديدة التعقيد . وذلك لان عناصر التغيير ، المتوقفة على الطابع التكنولوجي للانتاج ، تدخل في الصورة . وبوضع تنمية الانتاج عبر فترة زمنية في الاعتبار ، يكون باستطاعتنا القول ، بالاشارة الى الجدول التالي ــ مع التبسيط الشديد ــ بأن التنمية قد اتبعت بهذا القدر أو ذاك النظام المحدد قطريا (من الركن الموجود في أعلى اليمين الى الركن الموجود في أسفل اليسار) . وهكذا يمكن ان يكون لدينا النظام التالي لتنمية الاقتصاد القومي: تنمية الطاقة الكهربائية والمواد الاولية اللازمة للانتاج الاستثماري ؛ تنمية انتاج مكنات القطع والتشكيل (آلات وعدد الورش) ؛ تنمية انتاج الآلات المنتجة للمواد الاولية ؛ تنمية انتاج المواد الاولية اللازمة للاستهلاك والآلات اللازمة لانتاج السلع الاستهلاكية ؛ واخيرا تنمية انتاج السلع الاستهلاكية التامة الصنع . والتغير التالي في بنيان الانتاج يمكن أن يحدث مع التصاعد السالف الذكر لتنمية الاقتصاد القومي : المرحلة الأولى يمكن أن تتميز في المقام الاول بالتوسع الكبير في صناعة التعدين والصناعات الميتالورجية (المعدنية) ، ثم صناعة انتاج آلات الانتاج ، والصناعات المنتجة للمواد الكيماوية والاولية الاساسية ، الخ . أما التوسع السريع في انتاج السلع الاستهلاكية فيمكن ان يجيء في المرحلة الثانية .

موازنة الانتاج الاجتماعي
(مثال مجـرد)

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١	ق١١	ق١٢	ق١٣	ق١٤	ق١٥	ق١٦	ق١٧	
٢		ق٢٢	ق٢٣		ق٢٥			
٣	ق٣١			ق٣٤				
٤		ق٤٢	ق٤٣		ق٤٥			
٥						ق٥٦	ق٥٧	
٦							ق٦٧	
٧								ص٧٨

وعلى أساس المقدمات السابقة الشديدة التبسيط ، يكون باستطاعتنا ان نؤكد أن نموذجا مماثلا قد طبق عند وضع الخطة السداسية،وان الخطة قد طبقت مفهوم أطوار التصنيع . وبحكم طبيعة ذلـك المفهوم ، فان دور الطـور الاول ، أي تركيـز الجهود على توسيع الصناعات الميتالورجية والوقود والطاقة الكهربائية ، وصناعـة انتاج آلات الانتاج ، وصناعة المواد الكيماوية الاساسية ، كان عليـه أن يتغير مـع الخطة السداسية ـ تماما كما في المرحلة الاولى . ومن الضروري أن نؤكد ان ذلك ليس ـ ولا يمكن ان يكون هو التصاعد الدائم للتنمية ، وانما هو فقط الطور الاول التصنيع .

ويبدو أن مفهوم التنمية ، الذي عرضناه فيما سبق ، والذي طبقته الخطـة السداسية ، قد قوبل بتحفظات شديدة . والامر يمكـن ان يكون كذلـك لان هـذا المفهوم ليس مدعما بالاستدلالات الاقتصادية القوية نفسها التي دعمت الخط العـام لتنمية الصناعة الثقيلة . كما أن نتائجه الاقتصادية الاساسية منفصلة تماما مـن حيث الزمن عن آثار الارهاق الاستثماري الذي عانته البلاد . وذلك لانه قـد ترتب على هذا المفهوم ان الاستثمار لم يكن ممكنا ان يحدث ارتفاعا فـي انتاج السلـع الاستهلاكية ـ ومن ثم في الاستهلاك ـ الا بعد دورة توسع ممتدة للاقتصاد بـأسره (الطور الاول) . فمن الناحية الفعلية دامت هذه الدورة فترة أطول مما كان مخططا عند وضـع الخطة السداسيـة .

والحل البديل لمهام الطور الاول من التصنيع كان يمكن ان يكون هـو انقاص معدل التنمية ، او نظرة مختلفة للتجارة الخارجية . واذا تحرينا الدقة فان القضية كان يمكن أن تحل عن طريق التعاون الاقتصادي الوثيق مع البلاد الاشتراكية . ومع ذلك فان الصعوبة كانت تكمن في حقيقة أن البلاد الاشتراكية الاخرى كانت فـي طور مماثل للتنمية .

ومن الواضح أن الخبرة التي اكتسبها التخطيط في بولندا في المجال السابق

خبرة ذات اهمية كبيرة . فأسلوب موازنة الانتاج عبر فترة زمنية لم يفقد أهميته ، ويجب مواصلة تحسينه من الناحية التقنية . ومع ذلك فان هذا الاسلوب يجب ان يستكمل بالتنسيق الدولي بين خطط التنمية الاقتصادية ، وبالاهتمام الاوسع نطاقا من جانب كل بلد بأسلوب تخطيط محاسبة الربحية للتقسيم الدولي للعمل . وتلك هي احدى المسائل الاكثر جوهرية في بلادنا في الوقت الحاضر ، وقد كنا نحقق تقدما ملحوظا في هذا المجال .

* *

وكما أشرنا فيما سبق ، فان نظام التخطيط عندنا يتضمن انماطا مختلفة من الخطط الاقتصادية ـ العامة ، التي تحتل الخطط السنوية والخمسية اهمية أساسية بينها . فهذه الخطط ، اذ تضطلع بوظائف مختلفة ، تشكل مجموعة من الخطط الوثيقة الارتباط التي تكمل بعضها بعضا . وعلى أساس الممارسة التي عرفناها الى الآن ، فان وظائفها يمكن تحديدها على النحو التالي :

الوظائف الرئيسية للخطط المتعددة السنوات (الخمسية)

١) تحديد معدل واتجاه التنمية الاقتصادية للبلاد (وهو ما ناقشناه معالخطة السداسية على سبيل المثال) ؛

٢) تحديد الاهداف الاستثمارية الرئيسية .

وفي مجرى التخطيط المتعدد السنوات يوجد اتجاه الى التحديد الذييتزايد تفصيلا باستمرار لاتجاه التنمية . ووضع الخطط بمثل هذا التفصيل ، وبهذه الدقة الشديدة ، يقوم بدور كبير ، ويشير الى التقدم في التخطيط . وهو أمر لا غنى عنه ايضا بالنسبة لربط التخطيط الاقتصادي العام بالتخطيط في المشروعات. ومع ذلك فان الدقة العالية للتخطيط المتعدد السنوات لا تعني ان الخطط الخمسية تفقد طابعها الرئيسي بوصفها خطط اتجاه ، او انها لا تتطلب تحسينات في شكل التخطيط السنوي .

الوظائف الرئيسية للخطط السنوية

١) تحديد مدى وطريقة تحقيق مهام الخطط الخمسية (ملاءمتها مع الظروف القائمة ، ومع التغيرات في سياسة التنمية ، والتأكيد البالغ الدقة لمهام معينة) ؛

٢) تحديد المهام القصيرة المدى للسياسة الاقتصادية في مجالات تحسين التوازن الاقتصادي ، وتوزيع الدخل القومي (بالنسبة للاجور والاثمان والديون الخ) ؛

٣) تحديد الادوات اللازمة لتحقيق الخطة .

والنقطة الاخيرة هي السمة المميزة النوعية الاكثر اهمية للتخطيط السنوي في خلال الطور الاول للتصنيع .

وعلى ضوء خط السياسة الاقتصادية المتبع في خططنا الاقتصادية لا يمكن الشك في ان انجاز هذه الخطط كان مستحيلا دون التدخل القوي من جانب الدوله في النشاط الاقتصادي للمشروعات . وعلاوة على ذلك فمما له اهمية خاصة ان الاتجاه الإقتصادي للدولة كان يتخذ شكلا **عالي المركزية** لصنع القرارات ، كما كان يستخدم في الاساس الاشكال **الادارية** لتنفيذ الخطة . وتستحق سمات التخطيط السنوي هذه اهتماما خاصا ، لان توضح الصلة العميقة الاثر بين الظروف الاقتصادية للبلاد ، وأهداف واساليب الادارة الاقتصادية لتنميتها .

وقد كانت أسباب المركزيه متنوعة بطبيعة الحال . ومن المستطاع على الرغم من ذلك أن نشير بوجه خاص الى حقيقة أن ضعف الكوادر كان أحد العوامل التي كان لها تأثير هام للغاية على مركزية الادارة . ومع ذلك اريد ان أتناول هنا في المقام الاول الظروف الاقتصادية التي تؤثر في المركزيه . **وفي رايي أن سياسة العمالة القصوى قد مارست التأثير الاساسي على طابع التخطيط السنوي .**

ومما لا جدال فيه ان سياسه العمالة القصوى يمكن تفسيرها على أنها نتيجة للاعتبارات الاقتصادية التي كانت تضع تحقيق أقصى زياده ممكنة للدخل القومي هدفا لها . ومع ذلك فان هذا النمط من الاعتبارات ، والمحاسبة الاقتصادية المقابلة له ، كانا مختلفين تماما عن الشكل التقليدي للحساب الاقتصادي للمشروعات اعتمادا على أثمان السوق . وبالتالي يمكن ان نؤكد أنه في ظل ظروف معينة **لا يمكن انجاز المحاسبة الاقتصادية ، التي تستند الى معيار تحقيق أقصى زيادة ممكنة في الدخل القومي ، الا بطريقة مركزيه ؛ في حين ان المشروعات لا تملك الاساس اللازم لتطبيق محاسبة اقتصادية رشيدة** . فالتباين بين المحاسبة الاقتصادية على أساس المقدمات المتاحة للمشروعات ، والمحاسبة المركزية ، يمكن أن يكون ذا درجات مختلفة . وهو يكاد أن يكون عاما في بعض الاحيان ، وفي هذه الحالة يكون شديد البعد عن التخطيط المركزي . وقد ظهر مثل هذا الوضع في بولندا في خلال فترة الخطة السداسية . ويمكن ان نقرر الآن في يقين كامل أنه ربما لم يكن باستطاعة مشروع واحد اتباع سياسة العمالة القصوى على أساس المعيار العادي للربحية ؛ في حين ان هذه السياسة ، على النطاق الاقتصادي القومي ، كانت العامل الاساسي للتوسع الاقتصادي للبلاد . ومع ذلك فان الاساس لانجاز محاسبة اقتصادية سليمة (وهو ما يسمى الزيادة المقابلة القصوى للدخل القومي) قد تبدد في مجرى تنفيذ سياسة العمالة القصوى ، وتحقيق الاستخدام الكامل للطاقة التقنية الانتاجية الكامنة . ولم يكن من المستطاع في ظروف اقتصادية مختلفة تقليل التباين بين المحاسبة الاقتصادية المركزية والمحاسبة الاقتصادية للمشروعات . وكانت تلك هي الحالة الفعلية للامور عند نهاية الخطة السداسية وفي السنوات التالية . وعلى هذا الاساس قوي الاقتناع فيما يتعلق بضرورة الالتجاء الى المحاسبة الاقتصادية في المشروعات ، وضرورة استخدام آلية السوق ، وضرورة وجود درجة معينة من لا مركزية التخطيط .

وما زالت هناك مسألة أخرى يمكن طرحها على أساس الاستدلالات السابقة .

ذلك ان ضرورة المركزية العميقة الاثر (وبخاصة في المحاسبة الاقتصادية المركزية) يمكن أن تعني أن الخطة يجب تنفيذها بالوسائل الادارية . ويمكن تصور نظام يكون فيه التخطيط مركزيا ، ولكن تعمل بالمشروعات في ظله أدوات اقتصادية غير مباشرة (تستخدم حافز المصلحة الذاتية المادية) . ويمكن تقديم الملاحظات التالية فيما يتعلق بهذه القضية :

١) المحاسبة يجب في كل الاحوال ان تجري مركزيا . واذا كانت المحاسبة المركزية يتعين أن تكون شديدة التفصيل ، فان نظام الادوات الاقتصادية سيكون على درجة غير عادية من التعقيد .

٢) ليس من المستطاع ان نتوقع من الادارة بوساطة الادوات الاقتصادية أن نسمح للمشروعات بمواءمة نفسها بسرعة مع الظروف المتغيرة في وضع اقتصادي تتقلب فيه العلاقة بين الطلب والانتاج تقلبا حاداً - وتحدث فيه بوجه عام تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي .

٣) توجيه المشروعات بوساطة الوسائل الاقتصادية ليس من المهام السهلة . فهو يتطلب بوجه خاص معرفة سليمة بهذه الادوات . كما ان المشاهدة الممتدة ، والدراسات الخاصة ، وارتفاع مستوى التدريب الاقتصادي للمستخدمين ، تعد امورا ضرورية بالنسبة لما سبق .

ويبدو لي ان الاعتبارات السابقة قد حددت طابع الوسائل الادارية للتوجيه الاقتصادي . ويمكن ان نطلق على ثاني هذه الملاحظات الثلاث **اعتبار الفعالية** ، وعلى الملاحظتين الاولى والثانية - **اعتباري التسهيل التقني** .

وكما اوضحنا فيما سبق فان لمركزية التخطيط السنوي قوى اقتصادية دافعة عميقة . وتكمن هذه القوى الدافعة في الوضع الاقتصادي بالبلاد ، الذي كان يتميز بعدم الاستخدام الكامل للعامل الاساسي للقوة الانتاجية، اي - قوة العمل، وبحقيقة ان التخطيط كان يرتكز على معيار النمو الاقصى للدخل القومي . ومع ذلك فان الوضع الاقتصادي بالبلاد قد تعرض للتغيير . ونتيجة لذلك فان أساليب التخطيط والادارة الاقتصادية كان يتعين تغييرها أيضا .

فهرس

الموضوع	الكاتب	الصفحة
١ ـ الاقتصاد السياسي للاشتراكية	اوسكار لانجه	٥
٢ ـ دور التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي	اوسكار لانجه	١٧
٣ ـ المسائل الاساسية للبناء الاشتراكي	اوسكار لانجه	٢٩
٤ ـ بعض قضايا التصنيع الاشتراكي	جوزي ردتكوفسكي	٥١
٥ ـ أثر تنمية الزراعة على نمو الدخل القومي	فيكتور هيرر	٦٧
٦ ـ شروط التوازن العام بين الانتاج والاستهلاك	كاريمرزلاسكي	٨٥
٧ ـ نماذج من الاقتصاد الاشتراكي	تشيسلاف بوبروفسكي	١٢١
٨ ـ ملاحظات حول قضايا المحاسبة الحدية في الاقتصاد الاشتراكي	فلاديمرز بروس	١٤٣
٩ ـ الاختيار الاقتصادي في التخطيط ومسألة الثمن	برونيسلاف مينتس	١٦١
١٠ ـ الاثمان الزراعية	مكسيميلان بوهوريلة	١٨٣
١١ ـ الاجور في الاقتصاد الاشتراكي	صوفيه مورتيسكا	٢٠٥
١٢ ـ التكاليف والانتاج الامثل في الاقتصاد الاشتراكي	هنريك فيشل	٢٢٥
١٣ ـ المحاسبة الاقتصادية للفعالية الاقتصادية	ميتشسلاف راكوفسكي	٢٤١
١٤ ـ بعض قضايا تخطيط التنمية الاقتصادية	جوزيف باجتسكا	٢٥٩

مسائل
الاقتصاد السياسي للاشتراكية

هذا السفر الجامع ، الذي صدر باشراف المفكر الاقتصادي الماركسي الكبير أوسكار لانجه ، يتناول بالبحث شتى المسائل التي يطرحها التطبيق الاشتراكي في المجتمع ومشكلات الاقتصاد الاشتراكي.

يبدأ الكتاب بثلاثة أبحاث هامة كتبها أوسكار لانجه : الاقتصاد السياسي للاشتراكية . دور التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي . « المسائل السياسية للبناء الاشتراكي . وتليها أبحاث اخرى لمجموعة من كبار الاقتصاديين البولونيين : قضايا التصنيع الاشتراكي . تنمية الزراعة واثرها على الدخل القومي . التوازن العام بين الانتاج والاستهلاك . نماذج الاقتصاد الاشتراكي . مسائل المحاسبة في الاقتصاد الاشتراكي . الخيار الاقتصادي في التخطيط . الاثمان الزراعية . الاجور في الاقتصاد الاشتراكي . التكاليف والانتاج في الاقتصاد الاشتراكي . المحاسبة الاقتصادية للفعالية الاقتصادية . بعض قضايا تخطيط التنمية الاقتصادية .

●

كتب اخرى صدرت عن دار الحقيقة :

- الاقتصاد السياسي للتنمية — **بول باران**
- مدخل الى النظرية الاقتصادية الماركسية — **ارنست ماندل**
- وجهة نظر ماركسية في مشكلات تنمية العالم الثالث — **فالكووسكي**
- التجارب الاشتراكية أمام مشكلات التنمية — **ديمون . مازواييه**
- الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية — **رودولفو ستافنهاغن**

دار الحقيقة للطباعة والنشر
ص.ب ٨١٤٧

الثمن : ١٧ ل . ل
او ما يعادلها